

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

تخصص: اللغة والدراسات القرآنية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير موسومة

الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير

- دراسة وظيفية -

إشراف:

أ.د. خير الدين سيب

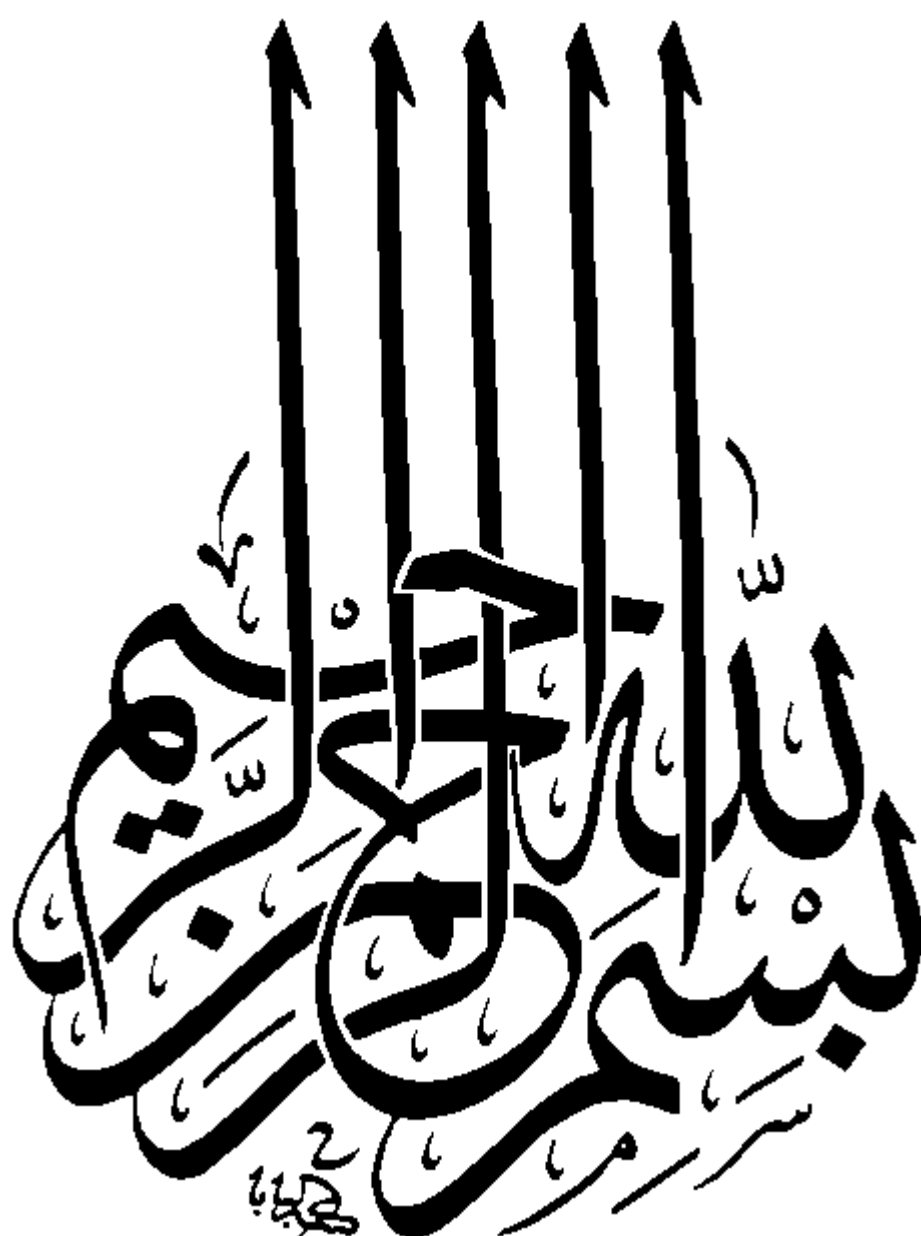
إعداد الطالبة:

مختارية عصماني

أعضاء اللجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد عباس
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. خير الدين سيب
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الجليل مرتاض
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوروبة المهدي
عضوا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر	د. عوني أحمد

السنة الجامعية: 1432-1433هـ / 2011-2012م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا

مُتَّصِدًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا

لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ سورة الحشر، الآية 21.

مِثْلَةُ الشُّكْرِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ، وبين لنا فيه معنى الاستقامة ولم يتركها لهوى النفس وقصور العقل ، فله الحمد حمدا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وعلى نبيه الحبيب أفضل الصلاة وأزكى التسليم المصطفى الهادي الأمين .
فيا شكور أشكر لوالديّ بذلّهما وجهدهما وتعبهما وارضهما وارض عنهما إنك حميد مجيد .
ربّ أوزعني أن أشكر وأشكر عبادك الذين أكرموني بنبل أخلاقهم وجزالة عطائهم فلم يخلوا عليّ بعزيز ولا نفيس وغمروني برحابة وسعة صدورهم ، فلم يدوا لي ما أكره وأبغض ،
فأستاذي الكريم الدكتور خير الدين سيب جزيل الشكر وكل الامتنان فقد كان سببا في فتح هذه الشعبة المباركة التي اتميت إليها "شعبة اللغة والدراسات القرآنية" فجزاه الله عنا خير الجزاء وأنزله منزلة عالية كما يحبّ ويرجو ويتمنى .
وأشكر جلّ أساتذتي الكرام "أساتذة قسم الأدب واللغة" من علموني أن أقدر اللغة العربية وأبذل الوقت والجهد والعمر في سبيل خدمتها ، فلهم جميعا بلا استثناء كل الامتنان وجزاهم الله عني خير الجزاء ورفعهم إلى الدرجة التي ياملونها ويشتهونها .
وفي الأخير أشكر كل عائلتي على تحملها معي عناء هذا العمل ، ولكل من أسدى إليّ خدمة وسهّل لي صعبا عظيم الشكر والامتنان .
وأرجو من الله العليّ أن يرزقهم ما لا يخطر على قلب بشر .

مخاريتة عصماني

الأماني

حين أذكر خطاب الله - سبحانه وتعالى جلت قدرته - إلى نبيه ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ ؛ وحين أنظر إلى بهاء هذا الكون يختلج نفسي شعور أوله رهبة وأوسطه سكينه وآخره شكر، يقول رب العزة ﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ سبحانه يعلم السر وما أخفى .

هذا الإحساس والشعور الراقى الذي لا يثمر إلا عزيمة وإرادة في النفس لا يوجد إلا سبب قاهر يقهر العقل ويحترق شرايين القلب، فلا يشبهه في فعله إلا صرخة الفكر الذي يريد أن يتجرع كل المسكنات لينسى أنه مخاطب بالقول الثقيل وأنه لم يوجد عبثا .
فإلى من كان سببا مباشرا في وجود هذا الشعور أهدي أولى الثمرات إليه .
إلى روح ابن أخي في الخالدين ، هاته الروح التي أرجو من الله العلي الكريم أن يجعلها تاجا على رؤوس والديه ووالدي يوم القيامة .

آمين

مخارطة عصماني



مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل لنا كتابا لا عوج فيه، وتكفل بحفظه فلا يقبل التغيير ولا التحريف ولا التبديل، تصديقا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: 9) والصلاة والسلام على رسوله المصطفى، الذي بعمله فهتدي وبسيرته نقتدي، وإلى أتباع أدائه في ترتيل القرآن الكريم يصبو كل عابد مقتفي، وبعد:

فلا غرو أن من يعيش مع القرآن الكريم وقراءاته يدرك تمام الإدراك أن أدائه مضبوط بضوابط وقواعد صوتية يستحيل أن تتأتى إلا بالمران والدربة. هذه الحقيقة الظاهرة تجعل أي راغب في تعلم قراءة القرآن قراءة سليمة بعيدة عن النطق الدارج الذي لا تحكمه قواعد ومقاييس؛ يسعى إلى اكتشاف هذه الضوابط النطقية والكلامية. ثم إن الاختلاف الأدائي للقراءات القرآنية تجعل هذا الباحث في حيرة من أمره؛ فتدفعه إلى اكتشاف أيسر السبل إلى تحقيق هذه الرغبة. ولعل أيسر طريق هو التعرف على الظواهر الصوتية لكل قراءة قرآنية، وبالتالي اكتشاف ضوابطها نطقا وأداء.

غير أن هناك من يرى أن علماء اللغة قد أفاضوا في مجال الدراسات الصوتية للقراءات القرآنية، فلم يتركوا شاردة ولا واردة، وألفوا مؤلفات عديدة حوت عصارة الفكر الصوتي عند العرب والمسلمين. لكن من يتمعن في ملاحظة طبيعة الأشياء وقوانين التطور يدرك أن الأداءات الكلامية والقوالب النطقية لا تتوقف عن التطور والتجدد مع مولد كل إنسان حين يبلغ مرحلة النطق والكلام. لهاته الأسباب كان اختياري لموضوع: "الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير - دراسة وظيفية-"، ذلك لأن فإن الدراسات مهما بلغت أوجها تحتاج إلى من يثريها ببحوث عميقة حتى تقدم حقائق موضوعية تتناسب مع تحديات كل عصر راهن ومستقبل قريب وبعيد.

من هذا المنطلق يظهر جليا أن لكل عصر متطلباته واستقلالته، وصبغته التي يصبغ بها، وبهذا فإن أي موضوع يقدم للدراسة يكتسب أهميته من حيث تلونه بلون العصر الذي ينتمي إليه والزمن الذي درس فيه. وبناء على هذا فإن الدراسات الصوتية للقراءات القرآنية

تحتاج إلى دراسة تتناسب مع هذا العصر خاصة عندما يتعلق الأمر بالمزاوجة بين الأثر المنقول من الكتب والأداء المسموع؛ لأنّ هذا الأمر لا يتسنى إلاّ لمن أجاد القول وبلغ درجة المشيخة في الأداء. عند هذه النقطة الفاصلة تواجه الباحث مشكلة تجعله يتساءل عن الكيفية التي تمكنه من توظيف الأثر المنقول في المؤلفات للكشف عن الظواهر الصوتية والأدائية للقراءة القرآنية، والاستعانة بمصطلحات وآليات علم اللّغة الحديث في فقه هاته الظواهر بالمزاوجة بين مفاهيم علم الصوتيات وعلم الترتيل؟

غير أنّه بالرغم من أهمية هذا البحث وقيّمته التي استمدّها من ارتباطه بالقراءات القرآنية، فإنّه لا يخلو من صعوبة العمل؛ ذلك لكثرة المادة العلمية وتشعبها. ثمّ هناك صعوبة أخرى لا يمكن التغافل عنها أو تناسيها، وهي: قلة المؤونة المدخّرة في جعبة الفكر، وضآلة المعلومات المسبقة عن علم القراءات وعلم الترتيل؛ ما جعل الإمام بجوانب الموضوع المدروس حلما بعيدا؛ غير أنّ توجيه الأستاذ الحكيم كان له دور مهمّ في تحديد أهداف الموضوع واعتصارها في نقاط دقيقة ومختصرة ممّا بدّد جزءا كبيرا من هاته الصعوبة وحصر نقاط البحث وأهدافه في مراحل ثلاث:

- مرحلة التعرف والاكتشاف للظواهر الصوتية التي تتميز بها القراءة موضوع الدراسة.
 - مرحلة فهم خصائص القراءة وربطها بالظواهر السياقية.
 - مرحلة التبويب والترتيب والمزاوجة بين الأثر المنقول والظاهرة السياقية.
- ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت على كتب القراءات والتجويد، وكتب اللّغة والاحتجاج والتوجيه، وكتب علوم القرآن والتفسير، فمن كتب القراءات كتاب "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري، و"شرح الطيبة" لنوّيري، و"جامع البيان" و"التيسير" لأبي عمرو الدّاني، و"غيث النفع" للصفافسي. وأمّا كتب الاحتجاج فأهمّها: "الكشف" لمكي بن أبي طالب، و"الحجة" لابن خالويه، و"المحتسب" لابن جنّي. ومن كتب اللّغة "الكتاب" لسيبويه، ومؤلفات ابن جنّي "الخصائص" و"سر صناعة العربية"، بالإضافة إلى "همع الهوامع" للسيوطي، و"المتع في التصريف" لابن عصفور. ومن الكتب الحديثة "القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث" لعبد الصبور شاهين، وكتب الصوتيات منها "الأصوات اللغوية"

لإبراهيم أنيس، و"علم اللغة العام" لكمال بشر، ومن كتب اللهجات "في اللهجات العربية" لإبراهيم أنيس، و"اللهجات العربية في القراءات القرآنية" لعبده الراجحي. وغيرها كثير من المؤلفات العلمية الهامة.

واقترضت طبيعة الموضوع أتباع المنهج الوصفي ، واستعنت بآلية التحليل حتى تخرج الدراسة في شكلها اللائق والمطلوب.

أمّا خطة المذكرة فأملت المادة العلمية التي وزّعت على مدخل وثلاثة فصول ، حيث جاء المدخل بعنوان : "الإمام ابن كثير وسند قراءته" ، قسّمته إلى مبحثين ، الأوّل تناولت فيه نشأته وصفته ومذهب قراءته، والثاني ذكرت فيه سند القراءة وأصحابه المشهورين الذين ائتمّوا به ونقلوا قراءته.

ثمّ كان الفصل الأوّل الذي خصصته للمصطلحات الشرعية والصوتية. وقسّمته إلى مبحثين كل مبحث في مطلبين. فتضمن المبحث الأوّل المصطلحات الشرعية واحتوى المطلب الأوّل منه مفهوم القرآن والقراءات وحقيقة العلاقة بينهما، والمطلب الثاني مصطلحات القراءة والأحرف السبعة. وأمّا المبحث الثاني فتضمن المصطلحات العلمية - الصوتية - واحتوى المطلب الأوّل منه القراءات القرآنية وعلاقتها بالصوتيات ، والثاني الأصوات الصائتة والصامتة وصفا وتعريفا.

ثمّ كان الفصل الثاني الذي وسم بالظواهر الصوتية في الصوائت، وجاء مقسما كسابقه إلى مبحثين كل مبحث في مطلبين، فالمبحث الأوّل تضمن مصطلح التمام ، واحتوى المطلب الأوّل منه التمام في كلام العرب وأسبابه، والمطلب الثاني التمام في قراءة ابن كثير. وأمّا المبحث الثاني فتضمن التخالف والتماثل الصوتيين. جاء في المطلب الأوّل منه مفهوم التماثل والاتباع الحركي بين القدماء والمحدثين بالإضافة إلى المماثلة بين الحركات في قراءة ابن كثير. وأمّا المطلب الثاني منه احتوى التخالف الصوتي وظاهرة التسكين في قراءة ابن كثير.

وفي الفصل الثالث درست الظواهر السياقية في الصوامت وخصصت المبحث الأوّل لظاهرة الإدغام والمماثلة في القراءة - موضوع الدراسة - واحتوى المطلب الأوّل منه ظاهرة الإظهار والإدغام الصغير ، وأمّا المطلب الثاني تضمن دراسة الإدغام الكبير. ثمّ خصصت

المبحث الثاني لظاهرة الهمز والتسهيل ، احتوى المطلب الأوّل دراسة الهمز عند العرب وفي الاصطلاح، والمطلب الثاني دراسة الظاهرة في قراءة ابن كثير من إبدال حروف العلة همزة، وما قرأه بالهمز لأسباب مختلفة. أمّا المطلب الثاني فتعرضت فيه لظاهرة التسهيل في الاصطلاح، ثمّ تتبعتها في القراءة.

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلاّ أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف؛ الأستاذ الدكتور خير الدين سيب على ما بذله من جهد في تصويب المذكرة ومتابعتها، ونصائحه القيّمة. كما أتوجّه بالشكر إلى كلّ الأساتذة في قسم اللّغة وأخصّ منهم لجنة المناقشة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه.

عصمانى مختارية.

تلمسان: 23-02-2011 الموافق لـ 20 ربيع الأول 1432هـ

مدخل:

الإمام ابن كثير وسند قراءته.

المبحث الأول: نشأته وصفته ومذهب قراءته.

المبحث الثاني: في ذكر سنده وأصحابه المشهورين.

مدخل: الإمام ابن كثير وسند قراءته.

قبل البدء في دراسة الظواهر الصوتية في هذه القراءة ؛ لابدّ من التعرّض لحياة الإمام وشخصيته لنكشف عن مذهبه في القراءة وسند هاته القراءة وروايتها عنه وطرقها.

المبحث الأول: نشأته وصفته ومذهبه قراءته.

أولاً: في اسمه وكنيته ونسبه⁽¹⁾.

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الإمام أبو معبد المكي الداري إمام أهل مكة في القراءة، اختلف في كنيته على ستة أقوال: فقيل: كنيته أبو معبد، وقيل: كنيته أبو بكر، وقيل: كنيته أبو عبّاد، وقيل: كنيته أبو المطلب، وقيل: كنيته أبو سعيد، وأشهرها أبو معبد.

سمي داريا لأنه كان عطارا والعرب تسمى العطار داريا نسبة إلى دارين موضع بالبحرين يجلب منه الطيب، وقيل: لأنه كان من بني الدار بن هانئ بن حبيب بن نمارة من لحم رهط تميم الداري⁽²⁾.

قال الأصمعي⁽³⁾: الذي لا يبرح داره هو الداري، فلا يطلب معاشا والصحيح الأول لأنه كان من أبناء فارس الذين بعثهم كسري في السفن إلى صنعاء فطردوا الحبش منها.

(1) ينظر ترجمته في: ابن الجزري، "غاية النهاية في طبقات القراء"، تحقيق: برجستراسر، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1/ 1427 هـ، 2006 م، ج 442/1.

ينظر أيضا: شمس الدين الذهبي، "سير الأعلام النبلاء وبهامشه أحكام الرجال من ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: خيرى سعيد، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، دط-د، ج 395/6-397 وأيضاً:

ينظر: ابن خلكان "وفيات الأعيان وأنباء الزمان"، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، لبنان، دار صادر، دط - دت، ج 41/3-42. وينظر: أيضاً: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار النشر، ط 2، 1395 هـ، 1975 م، ج 442/1.

(2) تميم بن أوس بن خارجة: ينسب إلى الدار بن هانئ من لحم، كما في اللباب أبو رقية صحابي مشهور، سكن بيت المقدس بعد مقتل عثمان، رضي الله عنه، وقيل مات سنة أربعين للهجرة، ينظر ابن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، ج 1/113.

(3) عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي الباهلي البصري: إمام اللغة وأحد الأعلام فيها، وفي العربية والشعر والأدب وأنواع العلم، مات سنة ست عشرة أو خمس عشرة ومائتين عن إحدى وتسعين سنة، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 419/1.

ثانيا: في نشأته ووفاته⁽¹⁾.

لم يختلف في أن ابن كثير، رحمه الله تعالى ولد بمكة زادها الله شرفا في خمس وأربعين في أيام معاوية بن أبي سفيان⁽²⁾. ولقي بها عبد الله بن الزبير⁽³⁾. وأبا أيوب الأنصاري⁽⁴⁾، وأنس بن مالك⁽⁵⁾، ومجاهد بن جبير⁽⁶⁾، ودرباس⁽⁷⁾، مولى بن عباس⁽⁸⁾، وروى عنهم، ونشأ بها ثم سافر إلى العراق وأقام بها، مدة ثم رجع إلى مكة وأم بأهلها إلى أن توفي سنة عشرين في أيام هشام بن عبد الملك⁽⁹⁾، وقد بلغ من العمر يومئذ خمسا وسبعين سنة، قال ابن مجاهد⁽¹⁰⁾:

(1) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية في طبقات القراء"، ج 396/1 وما بعده، وأيضا: شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج 395/1 وما بعدها، وأيضا: ابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء الزمان"، ج 442/1.

(2) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي: تولى الخلافة عام الجماعة سنة إحدى وأربعين للهجرة، واستمر خليفة عشرين سنة حيث توفي سنة ستين، ينظر: السيوطي جلال الدين، "تاريخ الخلفاء"، تحقيق: قاسم الشماعي الرفاعي، ومحمد العثماني، لبنان، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط-د، ص 155-158.

(3) عبد الله بن الزبير بن العوام بن عبد العزى القرشي الأسدي: ولد عام الهجرة كان أول مولود في الإسلام بالمدينة، من المهاجرين، وخالته عائشة، رضي الله عنها، قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين، ينظر: العسقلاني ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ج 415/1، وينظر أيضا: العسقلاني شهاب الدين، "الإصابة في تمييز الصحابة"، بيروت، لبنان، دار صادر، ط-د، "غاية النهاية في طبقات القراء"، ج 376/1، ج 419/1.

وينظر: أيضا: ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ج 71/3، وما بعدها.

(4) أبا أيوب الأنصاري خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، من بني النجار، صحابي شهد العقبة وبدر وأحد والخندق، وسائر المشاهد، فلما توفي دفن في حصن القسطنطينية سنة 52هـ-682م، له 155 حديثا، ينظر: الزركلي، "موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين"، بيروت، لبنان، دار الجليل، ط 1، 1427هـ، 2006م، ج 2/295.

(5) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي مشهور، توفي سنة اثنين وتسعين وقيل ثلاث وتسعين وقيل جاوز المائة.

ينظر: ابن حجر العسقلاني "تقريب التهذيب"، ج 84/1 وينظر أيضا: ابن الجزري، غاية النهاية، ج 156/1.

(6) سيأتي ترجمته عند ذكر سند القراءة.

(7) سيأتي ترجمته عند ذكر سند القراءة.

(8) هو عبد الله بن عباس بن هشام، أبو العباس الهاشمي بحر التفسير وحرر الأمة عرض القرآن كله على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل أن قرأ على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عرض عليه القرآن مولاه درباص وسعيد بن جبير وغيرهم، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، مات سنة ثمان وستين بالطائف وهو أحد المكرمين من الصحابة وأحد العبادة من فقهاء الصحابة.

ينظر: الذهبي، "طبقات القراء من كتاب معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مصر، دار الكتب العلمية، ط 1، 1431هـ، 1969م، ج 41/1-42.

(9) هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص بن أمية، ولد سنة نيف وسبعين واستخلف بعد أخيه زيد سنة خمس ومائة، ومات سنة 125هـ.

ينظر: السيوطي، "تاريخ الخلفاء"، ص 198-201.

(10) ستأتي ترجمته في المتن.

"ولم يزل عبد الله هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات سنة عشرين ومائة"، وقال سفيان بن عيينة⁽¹⁾: "حضرت جنازة ابن كثير الداري سنة عشرين ومائة".

ثالثا: في صفته.

كان ابن كثير -رحمه الله تعالى ورضي الله عنه-، طويل القامة، جسيم البدن أسمر اللون، أشهل العينين، أبيض اللحية والرأس، حسن الشيبة، وكان يخضب بالحِنَّاء، وقيل: الصفرة، عليه السكينة والوقار، وكان جزيل الورع قليل الطمع، زاهدا في الدنيا، راغبا عنها في الأخرى، خائفا من المولى، يفتح مجلسه بوعظ أصحابه ويختمه بذلك.

قال الأصمعي: "قلت لأبي عمرو بن العلاء: قرأت على ابن كثير، فقال: نعم ختمت على ابن كثير بعد أن ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم بالعربية من مجاهد". وقال شيخه أي شيخ ابن كثير رحمه الله تعالى: "لم أر في من قرأ على كابن كثير"، وقد قدمه في زمانه وجعله خليفته⁽²⁾.

رابعا: في صفة قراءته.

لقد أجمع المكيون على قراءته، وكانوا يقولون: "قراءة عبد الله بن كثير خز القرآن"، وإنما وصفوها بذلك لئنها وحسنها وسهولتها⁽³⁾، فكان ابن كثير يؤثر في قراءته التخفيف والحدرد⁽⁴⁾، والتسهيل مع التبيين، وكان يضم ميم الجمع ويصلها قبل الحركة بواو⁽⁵⁾، ويصل

(1) سفيان بن عيينة، بن أبي عمران بن ميمون أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي الأعمور المشهور، ولد سنة سبع ومائة وعرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج وعبد الله بن كثير، توفي أول رجب سنة ثمان وتسعين ومائة ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/280.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج396/1، وينظر أيضا: عبد الوهاب بن وهبان المزري الحنفي، "أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار"، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، بيروت، لبنان، دار ابن حزم، ط1/1425هـ، 2004م، ص 190 وما بعدها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 194.

(4) الحدرد: مصدر من حدر بالفتح، يحدر بالضم، إذا أسرع فهو من الحدرد الذي هو الهبوط، قال ابن الجزري: هو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل وإقامة الإعراب، ومراعاة تقويم اللفظ وتمكين الحروف، وهو عندهم ضد التحقيق، ابن الجزري، "النشر"، ج1/207.

وقال أيضا الحدرد مذهب ابن كثير وأبي جعفر، وسائر من قصر المنفصل، كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكأكثر العراقيين عن الحلواني، ينظر فيه ونفس الصفحة.

(5) مصطلح ميم الجمع يراد به: ميم الجمع التي يليها ساكن أو متحرك ويسمى أيضا: "التميم"، ينظر: ابن الجزري، التمهيد، خرّج أحاديثه: فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، د.ط، 2006م، ص 71.

هاء الضمير مطلقاً، ولم يمل في القرآن الحرف الواحد، وكان يكبر عند ختم القرآن من آخر "والليل" إلى آخر "الناس" ولم يتدع في قراءته شيئاً قط بل يقرأ ويقرأ كما قرأ⁽¹⁾.
قال الشافعي: "قراءتنا قراءة عبد الله بن كثير عليها وجدت أهل مكة من أراد التمام فليقرأ لابن الكثير"⁽²⁾، وكان ابن كثير يعتمد الوقف على ثلاثة أحرف⁽³⁾، ويأمر الناس بالوقف عليها.

الأول: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (آية 7).

ويبتدئ: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آية 7).

الثاني: في (سورة الأنعام: 109): ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ ﴾، ويبتدئ ﴿ أَنهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، وهو يقرأ بكسر الهمزة.

الثالث: في (سورة النحل : 103): ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾، ويبتدئ ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ﴾ (103).

وكان لا يأخذ على أحد إلا بسبقه، وقيل إنه أول من استسن السبق، وعلى هذه السنة أكثر العلماء⁽⁴⁾، وقد وصفه الإمام أبو القاسم الشاطبي بكاتر القوم فقال:
"ومكة عبد الله فيها مقامه هو ابن كثير كاتر القوم معتلاً"⁽⁵⁾.

ويحتمل وصفه بذلك أوجه منها:

- أنه قرأ على صحابي وهو عبد الله بن السائب.

- ومنها إقامته بمكة شرفها الله، وهي أشرف بقاع الأرض على رأي الجمهور⁽⁶⁾.

(1) عبد الوهاب بن وهبان ، "أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار" ، ص 194.

(2) المرجع نفسه، ص 197.

(3) المرجع نفسه، ص 198.

(4) المرجع نفسه، ص 200.

(5) إبراهيم ابن عمر الجعري الخليلي، كتر المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، تحقيق، أحمد الزبيدي، المحمدية- المغرب، مطبعة فضالة،

دط، 1419هـ، 1998م، ج 74/1.

(6) عبد الوهاب بن وهبان ، "أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار" ، ص 201-202.

- ومنها أيضا أنه لحق عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك وروي عنهم الحديث⁽¹⁾.

- ومنها اقتداء أئمة القراءة وأئمة الفقه بقراءته، ونقلهم إياها، منهم الإمام أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد النحوي الفرهودي⁽²⁾. شيخ سيبويه، والإمام الشافعي، وجماعة من أكابر العلماء.

- وقيل وصف بكثرة القوم والمراد بهم القراء، لأن قراءته أكثر حروفا من قراءة غيره لأنه يصل ميم الجمع، ويصل هاء الضمير، ويشدد التاءات، ويثبت زوائده وقفا ووصلا، وعلى ذلك أنشد بعضهم.

فلا بن كثير في الأصول قراءة

على أكثر القراء تكثرا.

فلم يجمع لأحد من السبعة ما اجتمع لابن كثير⁽³⁾.

وجاء في حرز الأماني بأن "كاثرا" اسم فاعل من (كثر)، بفتح التاء وهو بناء الغلبة، يقال: كاثرته فكثرتة، أي غلبته بالكثرة، ووجهه لزومه مكة وهي أفضل البقاع عند أكثر العلماء، وقراءته على صحابي وهو عبد الله بن السائب فإن قيل: أن ابن عامر قرأ على جماعة من الصحابة، ونافع لزم المدينة وهي أفضل البقاع عند مالك، وهو مذهب ناظم القصيدة فالأصح أن يقال: أن المجموع لم يحصل إلا لابن كثير، أي القراءة على صحابي ولزوم مكة المكرمة⁽⁴⁾.

(1) روايته عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، ذكرها الذهبي في السير، ج6/135.

(2) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهدي ويقال: الفرهودي الأزدي اليماني، كان إماما في علم النحو، وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود وللخليل من التصانيف كتاب (العين)، في اللغة هو مشهور وكتاب (العروض) وكانت ولادته سنة مائة للهجرة، وتوفي سنة سبعين، وقيل خمس وسبعين ومائة ينظر: ابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء الزمان"، ج1/244، 248.

(3) عبد الوهاب بن وهبان، "أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار"، ص 201، 202.

(4) أبو شامة، "إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع"، تحقيق وضبط: إبراهيم عطوه عوض، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ص 27.

خامسا: مذهبه في القراءة⁽¹⁾:

راويها أخذها عنه بوسائط، قبل مؤخر والبزي مقدم.

- 1- ييسمّل بين كلّ سورتين إلا بين الأنفال والتوبة كقالون.
- 2- يضمّ ميم الجمع ويصلها بواو إن كان بعدها متحرك بلا خلف عنه.
- 3- وله: صلة الضمير إن سكن ما قبلها وتحرك ما بعدها، فإن كانت مكسورة أشبعها بياء نحو: ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ (البقرة: 2) وإن كانت مضمومة أشبعها بواو نحو: ﴿ عَقْلُوهُ وَهُمْ ﴾ (البقرة: 75)، ونحو: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ ﴾ (آل عمران: 7).
- 4- يقرأ بقصر المنفصل وتوسط المتصل قولاً واحداً.
- 5- يسهل الهمزة الثانية من كلمتين من غير ألف بينهما.
- 6- يختلف راويها في الهمزتين من كلمتين إذا كانتا متفتحتي الحركة، فالبزي يقرأ كقالون أعني بإسقاط الأولى إن كانتا مفتوحتين وبتسهيلها إن كانتا مكسورتين أو مضمومتين، وقبل يقرأ بتسهيل الثانية وإبدالها حرف مد كورش. أما مختلفتا الحركة فابن كثير من روايته يغير الثانية منهما كما يغيرها قالون وورش.
- 7- يفتح ياءات الإضافة إذا كان بعدها همزة قطع مفتوحة أو همزة وصل مقرونة بلام التعريف أو مجردة منها على تفصيل بعلم من المؤلفات.
- 8- يثبت بعض الياءات الزائدة وصلاً ووقفاً وقد تكفل علماء القراءات ببيانها، وينبغي أن يعلم أن الخلاف بين راويي ابن كثير، البزي وقيل إنما هو في كلمات قليلة مبيّنة في كتب القراءات منشورها ومنظومها.

(1) محمد بن قاسم بن إسماعيل البكري: "القواعد المقررة والفوائد المحررة"، المسمى اختصاراً بـ"متن البقرية في القراءات السبع"، تحقيق: جمال الدين شرف القاهرة، مصر، دار الصحابة للتراث بطنطا، دط، 1427هـ، 2006م، ص 35. وما بعدها وينظر أيضاً: عبد الفتاح عبد الغني القاضي، "البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة"، من طريق الشاطبية والدرّة مقدماً بكتاب: "تاريخ القراء العشرة وروايتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كل في القراءة"، ومذيلاً بكتاب: "القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب"، القاهرة، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ، 2005م، ص 15.

وينظر أيضاً: "الصفاء في قواعد القراء من طريقي الحرز والدرّة"، يليها "نظم اللؤلؤة في أصول القراء"، لابن عبد الرحمن، صبري العظيم، عبد المجيد أبو العينين، راجعه: سامي عبد الفتاح هلال وآخرون، الجيزة، مصر، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1/2009م، ص 38 وبعدها.

9- يقف على التاءات المرسومة في المصاحف، تاء، بالهاء نحو: "رحمت الله وبركاته"، "وجنت نعيم".

و لم يُملِّ شيئا في القرآن.

كما انفرد البزّي بتشديد التاء في نحو ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ﴾ (البقرة : 267) وتسهيل الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾، (البقرة : 220) على إحدى الرواتين، وانفرد قبل: يجعل الصاد سينا من الصراط في جميع القرآن، سواء كان معرفًا أم منكرًا، مضافا كان أو غيره.

المبحث الثاني: في ذكر سنده وأصحابه المشهورين ورواته وطرقهم.
أولا: في ذكر طبقتة وشيوخه وسنده.

اختلف في طبقتة قال عنه الذهبي⁽¹⁾: هو من الطبقة الثالثة ومن التابعين وجاء: في أحاسن الأخيار أنه من الطبقة الثانية، والحجة كونه قرأ على أبي بن كعب بن عبد الرحمن عبد الله بن السائب⁽²⁾، المخزومي، قارئ أهل مكة وهذا عبد الله بن السائب له صحبة، وعداده في الصحابة -رضوان الله عنهم- وهو الذي بعث معه عثمان بن عفان⁽³⁾ -رضي الله عنه- مصحف من المصاحف التي كتبها زيد بن ثابت⁽⁴⁾ -رضي الله عنه- إلى مكة شرفها الله

(1) الذهبي: أبو عبد الله الذهبي العلامة مؤرخ الإسلام الإمام المتقن شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مولده ووفاته في دمشق واعتنى بالقرآن منذ نعومة أظفاره، له تصانيف كثيرة منها كتابه المشهور، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ومن أهم كتبه، تاريخ الإسلام، وسير الأعلام النبلاء، كانت وفاته سنة 748هـ، ينظر: الزركلي، "الأعلام".

(2) عبد الله بن السائب: صفى الدين بن عمر بن مخزوم أبو السائب، وقيل: أبو عبد الرحمن المخزومي قارئ أهل مكة له صحبة، روى القراءة عرضا على أبي بن كعب، مات سنة بضع وستين، ينظر: "تقريب التهذيب"، ج1/417.

(3) عثمان ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد الشمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب أمير المؤمنين ثالث الخلفاء الراشدين، ذو النورين، رضي الله عنه، أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قتل شهيدا في داره في الثامن عشر من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، ينظر: الذهبي: "طبقات القراء"، ج1/29، 30.

(4) زيد بن ثابت: بن الضحاك بن النجار أبو سعيد وأبو خارجة الأنصاري الخزرجي الأنصاري المقرئ، كاتب النبي صلى الله عليه وسلم، وأمينه على الوحي وجمعه في مصحف لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، قرأ عليه من الصحابة، أبو هريرة وابن عباس، توفي سنة خمس وأربعين، وقيل: سنة ثمان وأربعين بل عن ست وخمسين سنة، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج1/269 وينظر أيضا: الذهبي طبقات القراء، ج1/35 وما بعدها وأيضا: العسقلاني، "تقريب التهذيب"، ج1/272.

تعالى⁽¹⁾، فأخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن السائب فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني⁽²⁾، وضعف الحافظ أبو العلاء الهمداني هذا القول وقال: أنه ليس بمشهور عندنا، ولكن ابن الجزري لم يستبعد قراءته عليه لأنه قد أدرك غير واحد من الصحابة وروى عنهم، كما قال الذهبي: أن ذلك محتمل لكن المشهور تلاوته عليه⁽³⁾، وذكر ابن الجزري في كتابه النشر بأنه قرأ على أبي السائب عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبير المكي⁽⁴⁾، وعلى دبارس⁽⁵⁾، مولى ابن عباس وقرأ عبد الله بن السائب على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- وقرأ مجاهد على عبد الله بن عباس وعبد الله بن السائب، وقرأ درباص على مولاة ابن العباس، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب وزيد بن ثابت وقرأ زيد وأبي وعمر -رضي الله عنهم-، على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبهذا يكون ابن كثير روي القراءة من طريقتين.

الطريق الأول:

1- عن عبد الله بن السائب، عن أبي بن كعب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بينه وبين النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، في هذه الطريق رجلان.

الطريق الثاني:

2- وعن مجاهد ودرباص وعن ابن عباس عن أشياخه من الصحابة ومنهم: أبي بن كعب، فصار بينه وبين النبي -صلى الله عليه وسلم- ثلاثة رجال.

(1) ينظر: عبد الوهاب بن وهبان المزي، "أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار"، ص 204.

(2) أبو عمر الداني عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني الأموي المعروف في زمانه بابن الصيرفي الإمام العلامة الحافظ وشيخ مشايخ المقرئين، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة أخذ القراءة عرضاً عن خلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الحسن طاهر ابن عبد المنعم بن غلبون، من كتبه جامع البيان والتفسير وغيرها، توفي أربع وأربعين وأربعمائة، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 1/449.

(3) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 1/396، 397 وينظر أيضاً: الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج 6/135.

(4) مجاهد بن جبير أبو الحجاج المكي: أحد الأعلام من التابعين والأئمة قرأ على عبد الله بن السائب وعبد الله بن عباس بضعا وعشرين ختمة ويقال: ثلاثين عرضة، أخذ عنه القراءة عرضاً عبد الله بن كثير وبين محيصن، وأبو عمرو بن العلاء وآخرون، وقرأ عليه الأعمش، مات سنة ثلاث ومائة وقيل: أربع ومائة، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 2/40.

(5) درباص المكي مولى ابن العباس، عرض على مولاة عبد الله بن عباس روى القراءة عنه عبد الله بن كثير ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 2/254.

ثانيا: في ذكر أصحابه المشهورين الذين ائتموا به ونقلوا قراءته.

قرأ على ابن كثير جماعة لا يحصون كثرة من أشهرهم حماد بن زيد⁽¹⁾، وحماد بن سلمة⁽²⁾، وسفيان بن عيينة وكان ممن ضبط عنه اختياره، وخلفه بالقيام عنه، واشتهر بقراءته، واقتدي بمذاهبه من أهل بلده ثلاثة نفر⁽³⁾.

أحدهم: شبيل بن عباد بن داود المكي مقرئ مكة ثقة ضابط هو أجل أصحاب ابن كثير وعرض على ابن محيصن⁽⁴⁾، وعبد الله بن كثير وهو الذي خلفه في القراءة، قال شبيل: صحبت ابن كثير ثلاثين سنة وجلست بعد تمام القراءة خليفته عشر سنين أقرئ الناس واعتمد علي وجعلني بعده خليفة، ولقد كان ابنه موجودا، فلم يستخلفه. ولد شبيل⁽⁵⁾ في سنة سبعين أيام عبد الملك بن مروان⁽⁶⁾، وقيل أنه مات سنة ثمان وأربعين ومائة في أيام المنصور، قال الذهبي: وأظنه وهما، ثم قال: بقي إلى قريب سنة ستين ومائة بلا ريب، روي القراءة عنه عرضا⁽⁷⁾، إسماعيل القسط مع أنه عرض على ابن كثير أيضا وعكرمة ابن سليمان⁽⁸⁾،

(1) حماد بن زيد بن درهم الإمام العلم أبو إسماعيل البصري، روى الحروف عن عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير وأبي عمرو بن العلاء وهو الذي روي عن ابن كثير ﴿ لَا يَبِغُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (البقرة: 254). ﴿ لَا لَعُوٌّ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ ﴾ (الطور: 23) بالرفع والتنوين، فتفرد بذلك عن ابن كثير توفي سنة تسع وسبعين ومائة، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/233.

(2) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري الإمام الكبير: روي القراءة عرضا عن عاصم وابن كثير وهو الذي روى عن أبي كثير أنه قرأ ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ ﴾ (التوبة: 58) بالألف فتفرد بذلك، مات في ذي الحجة سنة سبع وستين ومائة ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/233.

(3) ينظر: عبد الوهاب بن وهبان، "أحاسن الأخبار"، ص 207، وينظر أيضا: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/442.

(4) ابن محيصن: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي كان عالما في الأثر والعربية، توفي سنة 123هـ.

(5) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، ولد سنة 26 هـ، ويوبع بعد أبيه وحارب ابن الزبير وتغلب عليه سنة 73هـ، قال السيوطي: فصحت خلافته من يومئذ وتوفي سنة 86 شوال من "تاريخ الخلفاء"، ص 172.

(6) ينظر: ترجمته لابن الجزري في "غاية النهاية"، ج1/297 وينظر أيضا: الذهبي، "طبقات القراء"، ج1/108/107، من الطبقة الرابعة.

(7) التلقي عند القراء على أربعة أنواع:

1- التلقين وهو التفهيم، يقال: تلقنته إذا أخذته لقانية وطريقته، أن يقرأ الشيخ المتعلم الآية من كتاب الله ويحفظه إياها وهذه الطريقة من أعلى أنواع التلقي.

2- العرض وهو القراءة على الشيخ، وهذا هو الغالب على القراء، ولا يتهيأ إلا لمن أم حفظ ما يعرضه على الشيخ أما الثالث والرابع وهو السماع ورواية الحروف، ينظر: "أحاسن الأخبار"، ص 98.

(8) عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر أبو القاسم المكي، عرض على شبيل وإسماعيل القسط وعرض عليه أحمد بن محمد البري، كان إمام أهل مكة في القراءة بعد شبيل وأصحابه وقد تفرد عنه البري بحديث التكبير من "الضحى" أخرجه الحاكم في مستدركه: بقي إلى قبيل المأتين: ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/457، وينظر أيضا: "معرفة القراء الكبار"، ج1/121.

ووهب بن واضح وطائفة⁽¹⁾.

وثانيهم: معروف ابن مشكان أبو الوليد المكي، مقرئ مكة مع شبل، ولد سنة مائة وهو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرده الحبشة من اليمن؛ أخذ القراءة عرضا عن ابن كثير وهو أحد الذين خلفوه في القيام بها في مكة، روي عنه القراءة عرضا إسماعيل القسط مع أنه عرض على ابن كثير، ووهب ابن واضح مات سنة خمس وستين ومائة⁽²⁾.

وثالثهم: إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومي مولاهم المكي المعروف بالقسط، قارئ أهل مكة في زمانه وآخر أصحاب ابن كثير وفاته، عرض عليه وعلى صاحبه شبل بن عباد، ومعروف بن مشكان، وأقرأ الناس دهرا، قرأ عليه أبو الأخریط وهب بن واضح وعكرمة بن سليمان عن قنبل عن القواس، عن أبي الإخريط عن القسط أنه قرأ على شبل ومعروف، قال القسط: وقرأت بعد ذلك على ابن كثير. مات القسط سنة سبعين ومائة⁽³⁾.

وقرأ على كل واحد من هؤلاء الثلاثة خلق كثير فممن قرأ عليهم وتصدر لأداء قراءتهم.

- أبو الإخريط وهب بن واضح.

- داود بن شبل بن عباد.

- عكرمة بن كثير بن عامر وغير هؤلاء من نظرائهم، ولما هلك هؤلاء خلفهم في القيام بقراءتهم ممن قرأ عليهم وأتقن قراءتهم وتصدر لأدائها نفر انتشرت قراءتهم ورويت أداء، وسماعا إلى يومنا هذا.

(1) وهب بن واضح أبو الإخريط ويقال: أبو القاسم المكي: مقرئ أهل مكة، أخذ القراءة عرضا عن إسماعيل القسط ثم شبل بن عباد ومعروف بن مشكان وانتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة، قرأ عليه أبو الحسن أحمد بن محمد البزّي، وأحمد بن محمد القواس النبال، توفي سنة سبعين ومائة، ينظر: ابن

الجزري، "غاية النهاية"، ج 314/2-315، وينظر أيضا: "معرفة القراء الكبار"، ج 1/121.

(2) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 312/1، وينظر أيضا: "طبقات القراء"، ج 1/108.

(3) ينظر: الذهبي، "طبقات القراء"، ج 117/1-118.

ثالثا: راويه وطرقهم.

أ- وقد نشر القراءة راويان هما:

وابن كثير مكة له بلد *** بز وقبل له على سند⁽¹⁾.

1- أحمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة بشار مولى عبد الله بن السائب المخزومي، وأبو بزة فارسي، وقيل همداني، أسلم على يد السائب بن صفي المخزومي⁽²⁾، والبزة الشدة ومعنى أبو بزة أبو شدة والمعروف أن البزة من قولهم بزه بزة إن سلبه مرة، ويقال: إن نافعا هو أبو بزة الإمام أبو الحسين البزّي المكيّ مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سبعين ومائة، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد عكرمة بن سليمان، ووهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي⁽³⁾، والحسن بن الحباب وأبو ربيعة محمد بن إسحاق وغيرهم، كما روي عنه القراءة قبل، وقد روي حديث التكبير مرفوعا من آخر الضحى وقد أخرجه الحاكم عبد الله في المستدرک في حديث البزّي قال: "سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت: "والضحى" قال: كبر كبر حتى تحتم عند خاتمة كل سورة حتم وأخبره عبد الله ابن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمره بذلك"⁽⁴⁾.

وتوفي البزّي في سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر في القراءات العشر"، تحقيق: أنس مهرة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 205، ص 09.
(2) السائب بن أبي السائب، صفي بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزم المخزومي، كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ثم أسلم، ينظر: العسقلاني، "تقريب التهذيب"، ج1/282.
(3) إسحاق بن محمد الخزاعي بن نافع بن أبي بكر بن يوسف بن عبد الله بن أمير مكة نافع بن عبد الحارث الصحابي الذي استخلفه عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما، على مكة. إمام في قراءة المكين، ثقة ضابط، قرأ على أحمد البزّي، توفي سنة ثمان وثلاثمائة بمكة وقيل سنة تسع، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/142.
(4) محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، "المستدرک على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1909م، رقم الحديث 5325، ج3/344.
(5) ينظر ترجمته: في ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/109، 110 وينظر أيضا: الذهبي، "طبقات القراء"، ج1/143-148.

2- أما الراوي الثاني: فهو عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولدهم المكي الملقب بقنبل: شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة خمس وسبعين ومائة وأخذ القراءة عرضا عن أحمد بن محمد بن عون التّبال⁽¹⁾، وهو الذي خلفه في القيام بمكة وروى القراءة عن البزّي. قرأ عليه خلق كثير، منهم أبو بكر بن مجاهد⁽²⁾، وأبو الحسن بن شنبوذ⁽³⁾، ومحمد بن عيسى الجصاص⁽⁴⁾. ومن رحل إليه وقرأ عليه، أبو بكر محمد بن موسى الزيني⁽⁵⁾، ومحمد بن عبد العزيز بن الصباح⁽⁶⁾. اختلف في سبب تلقيه قنبلا ف قيل: اسمه وقيل: لأنّه من بيت بمكة يقال لهم القنابل، وقيل: لاستعماله دواء يقال له: قنبيل، معروف عند الصيادلة لداء كان به، فلما أكثر منه عرف به، وحذفت الياء تخفيفا، وكان على الشرطة بمكة لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح، وقال الذهبي: إن ذلك كان في وسط عمره فحمدت سيرته، ثم إنه طعن في السن وشاخ، وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين، وقيل: بعشر سنين، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة⁽⁷⁾.

كان للراويين تلاميذ اقتصوا بتعليم القراءة ونشرها.

(1) أحمد بن محمد بن عون القواس أبو الحسن المقرئ من الطبقة العاشرة، مات سنة خمس وأربعين بعد المائتين، ينظر: ابن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، ج1/25.

(2) ابن مجاهد ستأتي ترجمته في المتن.

(3) ستأتي ترجمته في المتن.

(4) أبو بكر الجصاص محمد بن عيسى ابن بNDAR بن عيسى أبو بكر الجصاص البغدادي: نزيل مكة، أخذ القراءة عرضا عن إسحاق الخزاعي وسعدان بن كثير وإبراهيم بن محمد الخفاف وأبي ربيعة محمد بن إسحاق وأبي على الحداد، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/197.

(5) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو بكر الزيني الهاشمي البغدادي، قال: الأهوازي، وسمى الزيني لأن جدته كانت زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، وهو مقرئ محقق، ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عرضا عن أبي ربيعة توفي سنة ثمان وعشرة وثلاثمائة، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/243.

(6) محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصباح، أبو عبد الله المكي الضرير مقرئ جليل، أخذ القراءة عرضا عن قنبل، وعن أبي ربيعة محمد بن إسحاق وطائفة.

ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/152.

(7) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/126، 147، وينظر أيضا: الذهبي، "طبقات القراء"، ج1/186، 187.

ب - طريقه:

وَهَذِهِ الرَّوَاةُ عَنْهُمْ طُرُقٌ *** أَصَحُّهَا فِي نَشْرِنَا مُحَقَّقٌ⁽¹⁾.

فمن رواية البزّي طريقان: طريق أبي ربيعة وابن الحباب.

- طريق بن ربيعة المؤدب: مؤذن المسجد الحرام مقرئ جليل ضابط أخذ القراءة عرضاً عن البزّي وقنبل، قال الداني: وضبط عنهما روايتهما وصنف ذلك في كتاب أخذه الناس عنه وسمعه منه وهو من كبار أصحابها وقدمائهم من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، وطريقه عن البزّي هي التي في الشاطبية واليسير من النقاش⁽²⁾ عنه. مات سنة أربع وسبعين ومائتين⁽³⁾.

- عن طريق ابن الحباب بن مخلد الدقاق أبو علي البغدادي: شيخ متصدر مشهور ثقة ضابط من كبار الحدائق، روي القراءة عرضاً وسماعاً عن البزّي، روي عنه القراءة ابن مجاهد وغيره، توفي سنة إحدى وثلاثمائة ببغداد⁽⁴⁾.

أمّا رواية قنبل فمن طريق ابن مجاهد وابن شنبوذ فأما ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي: شيخ الصنعة وأول من سبغ السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين ببغداد، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس⁽⁵⁾،

(1) ينظر: ابن الجزري، "طية النشر"، ص 14.

(2) محمد ابن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند أبو بكر الموصلي، النقاش، مقرئ مفسر، ولد ست وستين ومائتين قال: الحافظ أبو عمرو، أخذ القراءة عرضاً عن أبي ربيعة وطاف الأمصار، وكتب الحديث، وقيد السنة وصنف المصنفات في القراءات والتفسير، قال أبو الحسن بن الفضل القطان، حضرت النقاش وهو يجود بنفسه في ثالث شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة فجعل يحرك شفثيه ثم نادى بعلو صوته. ﴿لِمَثَلٍ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ (الصفات: 61)، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 2/107، 108.

(3) ينظر ترجمته: لابن الجزري في "غاية النهاية"، ج 2/89.

(4) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 1/191.

(5) عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي: ثقة: ضابط محرر، روي عنه القراءات أبو بكر بن مجاهد وعليه اعتماده في العرض، مات سنة بضع وثمانين ومائتين، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 1/337، 338.

عشرين ختمة وعلى قنبل المكي، وعبد الله بن كثير المؤدب⁽¹⁾، صاحب أبي أيوب الخياط⁽²⁾ صاحب اليزيدي⁽³⁾، وروي الحروف سماعا عن إسحاق بن أحمد الخزاعي⁽⁴⁾، ومحمد بن إسحاق بن ربيعة وطائفته. بعد صيته واشتهر أمره، وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير، قال عنه ابن الجزري: ولا أعلم أحد، من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحام الطلبة عليه، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة⁽⁵⁾.

2- ابن شنبوذ: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ويقال: ابن الصلت بن أيوب بن شنبوذ الإمام أبو الحسن البغدادي: شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم. وكان قد وقع بينه وبين أبي بكر بن مجاهد، على عادة الأقران حتى كان ابن شنبوذ لا يقرئ من يقرأ على ابن مجاهد، وكان يقول: هذا العطشي، يعني بن مجاهد لم تتغير قدماه في هذا العلم، ثم إنه كان يرى جواز القراءة بالشاد وهو: ما خالف المصحف الإمام، قال الذهبي الحافظ: "مع أن الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديما وحديثا"، وقال: "وما رأينا أحد، أنكر القراءة بما ليس بين الدفتين"، وقال الحافظ أبو عمرو: "تحمل الناس الرواية عنه والعرض عليه لموضعه في العلم ومكانته من الضبط" توفي ابن شنبوذ سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة⁽⁶⁾.

(1) عبد الله بن كثير أبو محمد البغدادي: مقرر يعرف بالصدوق، أخذ القراءة عرضا بن أبي أيوب الخياط صاحب اليزيدي وروى عنه القراءة عرضا ابن مجاهد، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/398.

(2) أبي أيوب الخياط سليمان بن أيوب بن الحكم أبو أيوب الخياط البغدادي: يعرف بصاحب البصري: مقرر جليل ثقة قرأ على اليزيدي، وقيل: إنه عرض على أبي عبد الرحمن عبد الله اليزيدي، قال محمد بن عبد الله الحضرمي، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين سليمان بن أيوب صاحب البصري، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/283.

(3) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي لصحبه يزيد بن منصور الحميري خالد المهدي، فكان يؤدب ولده، له عدة تصانيف منها "كتاب النوادر"، "المقصود" وأيضا "المشكل"، "نواذر اللغة"، كتاب في "النحو" مختصر، توفي سنة اثنين ومائتين.

ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/329.

(4) تقدمت ترجمته.

(5) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/128.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج2/49.

مخطط السند في قراءة ابن كثير

الطبقة الأولى ← أَبِي بَن كَعْب

بن قيس بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصاري المدني، سيد القراء وأقرأهم على الإطلاق قرأ على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقرأ عليه من الصحابة: عبد الله ابن عباس رضي الله عنه، وعبد الله ابن السائب، رضوان الله عليهم جميعاً، توفي سنة 33 للهجرة.

← عَبْدُ اللَّهِ ابْن عَبَّاس

ابن عبد المطلب بن هشام، أبو العباس الهاشمي، بحر التفسير وحرر الأمة، عرض القرآن كله على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت ولد سنة: ثلاث قبل الهجرة، وتوفي سنة (68هـ).

الطبقة الثانية ← عبد الله ابن السائب

صفي الدين بن عابد بن عمر بن مخزوم أبو السائب، وقيل: أبو عبد الرحمن المخزومي، قارئ أهل مكة، روى القراءة عرضاً عن أبي بن كعب.

← مُجَاهِدُ بْنُ جُبَرِ الْحَجَّاجِ

المكي: من التابعين وأحد الأئمة المفسرين، قرأ على عبد الله بن السائب، وعبد الله بن عباس، أخذ عنه القراءة عرضاً عبد الله بن كثير، وابن محيصين، وأبو عمرو بن العلاء وآخرون، مات سنة 103هـ.

← دِرْبَاسُ الْمَكِّي مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَرَضَ عَلَى مَوْلَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، رَوَى عَنْهُ الْقِرَاءَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ مَحِيصِينَ.

بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز: الإمام أبو معبد المكي الدّاري إمام أهل مكة في القراءة، ولد سنة 45 هـ، وتوفي سنة: 120 هـ.

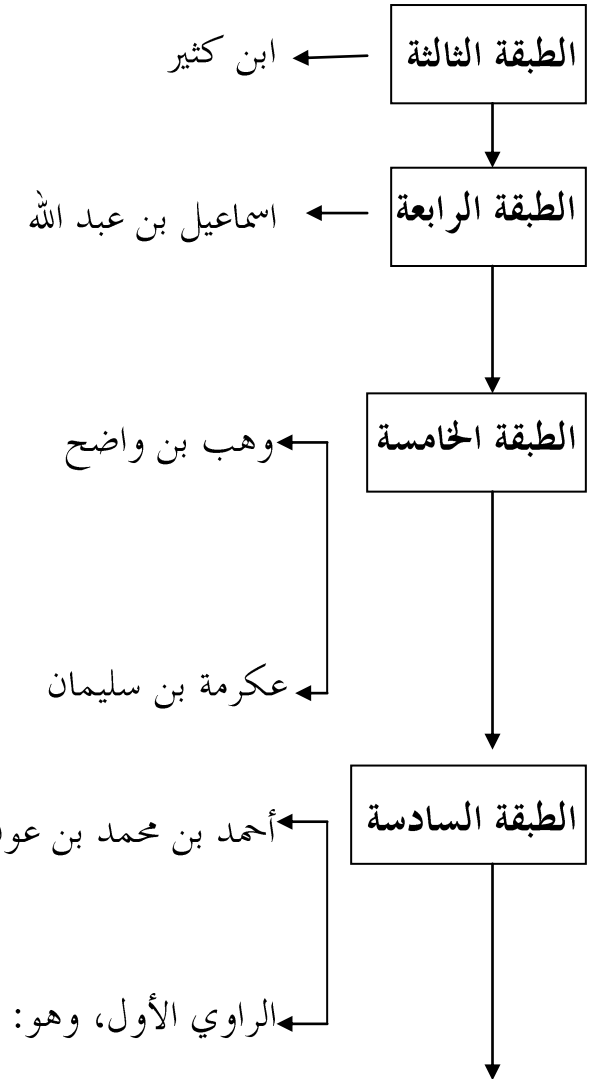
بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومي المعروف بالقسط، قارئ أهل مكة، في زمانه وآخر أصحاب ابن كثير وفاة، عرض عليه وعلى صاحبه شبيل، معروف بن مشكان، وقرأ عليه أبو الإخريط وهب بن واضح وعكرمة بن سليمان، وداود بن شبيل، ولد سنة 170 هـ.

أبو الإخريط: ويقال: أبو القاسم المكي، مقرئ أهل مكة أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل القسط ثم شبيل بن عباد ومعروف بن مشكان، قرأ عليه أبو الحسن أحمد بن محمد البزّي وأحمد بن محمد القوّاس النبّال، توفي سنة 190 هـ.

بن كثير بن عامر أبو القاسم المكي، عرض على شبيل وإسماعيل القسط، تفرد عنه البزّي بحديث التكبير من (الضحى)، أخرجه الحاكم في مستدركه، بقى إلى قبيل 200 هـ.

القوّاس، أحمد بن محمد علقمة النبّال المعروف بالقوّاس قرأ على أبي الإخريط وهب بن واضح، وقرأ عليه قنبل، توفي سنة 240 هـ، أو 245 هـ.

أحمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة بشار مولى عبد الله بن السائب المخزومي، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد عكرمة بن سليمان، ووهب بن واضح، وقرأ عليه الحسن بن الحباب وأبو ربيعة محمد بن إسحاق وغيرهم، توفي سنة 250 هـ.



الطبعة السابعة ← الراوي الثاني، وهو: عبد الرحمن بن خالد بن محمد الملقب بقنبل، شيخ القراء بالحجاز ولد سنة 195هـ، وأخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال وروى القراءة عن البزّي، وقرأ عليه ابن مجاهد أبو بكر، وابن شنبوذ مات سنة 291هـ.

الطريق الأول للبزي: ← طريق ابن ربيعة المؤدب، أخذ القراءة عرضاً عن البزّي وقنبل، وطريقه عن البزّي هي التي في الشاطبية، واليسير من النقاش عنه، مات سنة 294هـ.

الطريق الثاني للبزي: ← طريق ابن الحباب مخلص الدقاق، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن البزّي، روى عنه القراءة ابن مجاهد وغيره، توفي سنة 301هـ.

الطبعة الثامنة ← الطريق الأول لقنبل: ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، قرأ على قنبل المكي، توفي سنة 324هـ.

الطريق الثاني لقنبل: وهو: ابن شنبوذ، محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلّ بن شنبوذ، شيخ الإقراء بالعراق، توفي سنة 328هـ.

الفصل الأول: المصطلحات الشرعية والعلمية الصوتية.

المبحث الأول: المصطلحات الشرعية تعريفا وتحليلا.

المطلب الأول : مفهوم القرآن والقراءات وحقيقة العلاقة بينهما .

أولا : التعريف اللغوي للقرآن والقراءات.

ثانيا : القرآن والقراءات في الاصطلاح.

ثالثا : علاقة القرآن بالقراءات.

رابعا : أركان القراءات وأقسامها.

المطلب الثاني : مصطلحات القراءة والأحرف السبعة .

أولا : مصطلحات القراءة.

ثانيا : الأحرف السبعة.

المبحث الثاني : المصطلحات العلمية - الصوتية .

المطلب الأول : القراءات القرآنية وعلاقتها بالصوتيات .

أولا : القراءات القرآنية وعلاقتها بالفصحى واللهجات العربية.

ثانيا : علم الأصوات والصوتيات العربية.

ثالثا : الأصوات والإدراج.

المطلب الثاني : الأصوات الصامتة والصائتة .

أولا : أقسام الأصوات.

ثانيا : مخارج الحروف الصامتة وصفاتها.

ثالثا : الأصوات الصائتة وصفاتها.

رابعا : مفهوم الحركات من حيث الإدراج والوظيفة.

الفصل الأول: المصطلحات الشرعية والعلمية الصوتية.

حتى نستطيع أن نبرز العلاقة بين القراءة القرآنية والصوتيات العربية؛ لا بدّ من إجلاء الغموض عن بعض المصطلحات الشرعية التي لها علاقة وطيدة بالمصطلحات الصوتية الخاصة بالقراءة القرآنية، والفرق بينها وبين القرآن، وبين الأحرف السبعة، ومدى علاقتها بنشوء الصوتيات العربية التي نمت وترعرعت على أيدي اللغويين العرب الذين أدركوا أهمية دراسة الأصوات خارج السياق، كما أدركوا ضرورة توظيف هذه الدراسة لمعرفة بعض الظواهر السياقية التي لا يمكن أن تتجلى وتتكشف دون اللجوء إلى دراسة الصوت اللغوي.

المبحث الأول: المصطلحات الشرعية.

المطلب الأول: مفهوم القرآن والقراءات وحقيقة العلاقة بينهما:

للقوقوف على المعاني المختلفة لمادة (ق.ر.أ)، ولتفسير الاستعمال اللغوي للفظ (قرآن) ارتأيت العودة إلى أمهات مصادر اللغة لإجلاء المعاني، وإظهارها حتى يتضح المفهوم ويقرب من الأذهان.

أولاً: تعريف القرآن والقراءات:

أ- معاني كلمة (قرأ):

جاء في معجم مقاييس اللغة، قري: القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت قرية لاجتماع الناس فيها. ويقولون قرئت الماء في المقرأة: جمعته، وذلك الماء المجموع قري، "وإذا همز هذا الباب كان هو والأصل سواء"⁽¹⁾.
القرء: ويضم: الحيض والظهر، وهو من الأضداد، والجمع أقرأ وأقروء وأقروء، أو جمع الطهر: قروء، وجمع الحيض أقرأ⁽²⁾.

وأصل هذا اللفظ واشتقاقه مختلف فيه⁽³⁾، فجاء في الجهمرة⁽⁴⁾، أقرأت المرأة إقرأ، فهي مقرئ واختلفوا في ذلك فقال قوم: هو الطهر وقال قوم، هو الحيض وكل مصيب، لأن الإقراء هو الجمع والانتقال من حال إلى حال، فكأنه انتقال من حيض إلى طهر وهو الأصح والأكثر ويجوز أن يكون انتقالاً من طهر إلى حيض وتقول أقرأت النجوم إذا تدلت لتغرب.
قال الشاعر:

إِذَا مَا الثُّرَيَّا أقرَّتْ لِأُقُولِ⁽⁵⁾.

(1) أبو الحسن أحمد ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 1999م، ج2/39 مادة (قرأ).

(2) الفيروز آبادي، "القاموس المحيط"، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ، 1995م، ج1/30، مادة (قرأ).

(3) ينظر: محي الدين بن شرف النووي، "تهذيب الأسماء واللغات"، بيروت، لبنان دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1416هـ، 1996م، ج3/265، مادة (قرأ).

(4) ينظر: ابن دريد، "جهرة اللغة"، بيروت، لبنان، دار صادر، ط1، 1344هـ، ج1/276، مادة (أفا).

(5) المرجع نفسه، ج3/272، مادة (أظماك).

فجعل إقراءها انتقالها من حال إلى حال من الشرق إلى الغرب⁽¹⁾. وقال أبو عبيدة:
 "أصله من دنو وقت الشيء"⁽²⁾، وروى الأزهري⁽³⁾، عن الشافعي⁽⁴⁾، "أن القرء اسم للوقت
 فلما كان الحيض يجيء لوقت والطهر يجيء لوقت جاز أن تكون الأقرء حيضا وأطهارا"⁽⁵⁾،
 ولهذا يقال: هذا قارئ الرياح لوقت هبوبها، وأنشد أهل اللغة للهدلي:

شنتُ العقرَ عقرَ بني شليلٍ إذا هبتَ لقارِئها الرياحُ⁽⁶⁾.

أي لوقت هبوبها، ولهذا يقال: "أقرأت النجوم إذا طلعت، وأقرأت إذا أفلت"⁽⁷⁾.
 وقال قوم: أصل القرء الجمع، يقال ما قرأت الناقة سلى قط أي ما جمعت في رجمها
 ولدا قط، قال عمرو ابن كلثوم الثعلبي⁽⁸⁾.

ذراعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بَكْرٍ هَبَّانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا⁽⁹⁾.

(1) ينظر: ابن دريد، "جمهرة اللغة"، ج3/276، مادة (أفا).

(2) معمر ابن المثني، "مجاز القرآن"، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط-دت، ج1/74.

(3) هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي: أبو منصور أحد الأئمة في اللغة والأدب نسبة إلى جده الأزهر غلب عليه التبحر في العربية، فمن مؤلفاته "تهذيب اللغة"، كان مولده سنة 282 للهجرة، وفاته سنة 370 للهجرة، ينظر: الزركلي، "الأعلام"، ج5/309.

(4) محمد ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، الإمام العلم أبو عبد الله الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعي كافة، ولد سنة خمسين ومائة بغزة، وقيل بعسقلان ثم حمل إلى مكة وهو ابن ستين، كان أعرف الناس بالفقه والقراءات، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: "ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا والشافعي في رقبته منه". توفي سنة أربع ومائتين بمصر، ينظر: الزركلي، "الأعلام"، ج2/62، وينظر أيضا: ابن الجزري "غاية النهاية"، ج2/86-87.

(5) الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد: "تهذيب اللغة"، حققه وقدم له وراجع: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، 1387هـ - 1967م، ج9/272.

(6) البيت من الوافر وهو لعامر بن مالك بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ولسان العرب، مادة (عقر)، في (قرأ) منسورب لملك بن الحارث الهذلي، وبلا نسبة في المحتسب، إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ، 1996م، ج2/83، وهو في تفسير القرطبي:

كَرِهْتُ العَقْرَ عَقْرَ بَنِي شَائِلٍ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِئِهَا الرِّيحُ

العقر: اسم موضع، وشليل: جدّ جرير بن عبد الله البجلي. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد، "الجامع أحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان"، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ/2006م، ج2/225.

(7) النووي، "تهذيب الأسماء واللغات"، ج3/265.

(8) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، توفي نحو 40 ق.م، ينظر: الزركلي، "الأعلام"، ج5/84، وأيضا: كامل سليمان الحبيوري، معجم الشعراء، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، 2003م، ج4، ص103.

(9) البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم، ينظر: إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، ج7/68، وينظر أيضا: الزوزني، "شرح المعلقات العشر"، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، دط، 1411هـ-1991م، ص203-204.

أي لم تجمع رحمها ماء الفحل⁽¹⁾.

ب- معاني المصادر (قراءة - قرآن):

والقراءة: الكتاب قرأه، وقراءة وقرآنا: نطق بالمكتوب فيه أو ألقى النظر عليه ولم يجهر بالكلام، وأقرأه إقرأه: جعله يقرأ السلام: أبلغه إياه، ولا يقال أقرأه إلا إذا كان السلام مكتوبا، والقراءة: مصدر، وعند القراء أن يقرأ القرآن تلاوة أي متتابعا أو أداء، أي أخذنا عن المشايخ⁽²⁾.

والقراءة (ضم الحروف) والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال قرأت القوم إذا جمعتهم، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا نُفِوه به قراءة⁽³⁾، كما سميت القراءة تلاوة لأنها ضم لأصوات الحروف، في الذهن لتكون الكلمات التي ينطق بها⁽⁴⁾.

وجاء في لسان العرب عن ابن الأثير قوله: تكرر في الحديث ذكر القراءة والاقتراء والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته⁽⁵⁾، أما القرآن: فقد اختلفوا فيه، فقليل، هو اسم غير مشتق، من شيء، بل هو اسم خاص بكلام الله تعالى، وقيل: مشتق من القري، وهو الجمع. وجاء في لسان العرب: القرآن التنزيل العزيز، وقرأه يقرؤه وقراءة وقرآنا، فهو مقروء، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي قرآنا لأنه يجمع السور؛ فيضمها وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 17)، أي جمعه وقراءته ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 18)، أي قراءته، قال ابن عباس - رضي الله عنه -: "فإذا بيناه لك بالقراءة فاعمل بما بيناه لك"⁽⁶⁾.

(1) الزوزني، "شرح المعلقات العشر"، ص 203 - 204.

(2) ينظر: الفيروز أبادي، "القاموس المحيط"، ج 1/30-31.

(3) ينظر: فيروز أبادي، "القاموس المحيط"، ج 1/30-31، وأيضا: الراغب الأصفهاني مفردات ألفاظ القرآن الكريم، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1418هـ، 1997م، ص 446 مادة (قرأ).

(4) ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، "المعجم الوسيط"، إسطنبول، دار الدعوة، ط-د، ج 2/722.

(5) ينظر: ابن منظور لسان العرب، بيروت لبنان، دار صادر، ط 4/2005، ج 2/129، مادة (قرأ).

(6) ابن منظور، "اللسان"، ج 1/50 وأيضا: الراغب الأصفهاني، "مفردات ألفاظ القرآن الكريم"، ص 446.

روي عن الشافعي قوله: "قرأت القرآن على إسماعيل بن قسطنطين⁽¹⁾، وكان يقول: "القرآن اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من "قرأت" ولو أخذ من "قرأت" كان كلما قرئ قرآنا ولكنه اسم للقرآن، مثل التوراة والإنجيل، يهمز قرأت، ولا يهمز القرآن"⁽²⁾. وقال الواحدي: قول الشافعي هو اسم لكتاب الله، يعني أنه اسم علم غير مشتق، كما قال جماعة من الأئمة. وقال: وذهب آخرون إلى أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضمته إليه فسمي بذلك لقران السور والآيات والحروف فيه.

وقال القرطبي⁽³⁾: "القران بغير همز مأخوذ من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضا، ويشابه بعضها بعضا فهي حينئذ قرائن"⁽⁴⁾. وأما الذين همزوا فاختلفوا، فقالت طائفة: إنه مصدر القراءة. قال أبو الحسن الليحاني⁽⁵⁾: "يقال قرأت القرآن فأنا أقرأه قراءة، وقرأ قرآنا وهو الاسم"، فقلوه وهو الاسم يعني أن القرآن يكون مصدر لقرأت ويكون اسما لكتاب الله تعالى. أما قطرب⁽⁶⁾، فقد قال قولاً ثانياً: "ويسمى قرآنا لأن القارئ يظهره ويبينه ويلقيه من فيه آخذاً من قول العرب: ما قرأت الناقة سلى قط أي ما رمت بولد"، وتأويله ما حملت قط، والقرآن يلفظه القارئ من فيه ويلقيه فسمي قرآنا، ومعنى قرأت القرآن لفظت به⁽⁷⁾. وقال بعض المتأخرين: لا يكون "القرآن" و"قرأ" مادة بمعنى جمع لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ ، فغاير بينهما، وإنما مادة "قرأ" بمعنى أظهر وبين، والقارئ

(1) ينظر: النووي، "تهذيب الأسماء واللغات"، ج3/263، مادة (قرأ).

(2) أبو عبد الله محمد بن عبد الحاكم النيسابوري، "المستدرک علی الصحیحین"، تحقیق: حمدي الدمرداش، صيدان لبنان، المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ/2000م، رقم الحديث: 2905، ج3/1098.

(3) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله القرطبي من كبار المفسرين، من مؤلفاته "الجامع لأحكام القرآن"، يعرف بتفسير القرطبي توفي سنة 671هـ، ينظر: الزركلي "الأعلام"، ج5/322.

(4) ينظر: الزركشي بدر الدين، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ، 2007م، ج1/169، وأيضا: القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ج2/30-31.

(5) هو علي ابن المبارك قيل: ابن الخازم، أبو الحسن غلام الكسائي، لم يجد تاريخ وفاته، ينظر: ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالوراق، "الفهرست"، تحقيق: رضا تجدد، ص 23.

(6) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب، نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة وقطرب لقب دعاه له أستاذه سيبويه فلزمه، من كتبه معاني القرآن، ينظر: الزركلي، "الأعلام"، ج7/95.

(7) ينظر: النووي، "تهذيب الأسماء واللغات"، ج3/263، وأيضا: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/169.

يظهر القرآن ويخرجه، والقرء الدم لظهوره وخروجه، والقرء الوقت فإن التوقيت لا يكون إلا بما يظهر⁽¹⁾.

ثانيا: القرآن والقراءات في الاصطلاح:

أ- الأصل الشرعي لكلمة (قراءة):

ليان الأصل الشرعي لكلمة (قراءة) لا بد من الإشارة إلى الاختلافات بين الصحابة -رضوان الله عليهم- زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-، كالذي حدث بين عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم -رضي الله عنهما- فعن عمر⁽²⁾، "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكادت أساوره في الصلاة، فتربصت حتى سلم، فلبيته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال "أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت، فإن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (أرسله، اقرأ يا هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت) ثم قال: (اقرأ يا عمر)، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه)"⁽³⁾.

(1) ينظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/195.

(2) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عدي بن كعب رضي الله عنه وردت الرواية عنه في حروف القرآن، استشهد سنة ثلاث وعشرين وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وعشرة أيام، ذكر أنه ولد بثلاث عشرة سنة بعد عام الفيل، ينظر: "الإصابة في تمييز الصحابة"، ج2/518، وأيضا: ابن الجزري "غاية النهاية"، ج2/522.

(3) البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب فضائل القرآن، رقم: 69، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم: 05، رقم الحديث: 4706، الجزائر، دار الهدى، دط، 1992م، ج4/1909-1910.

و"عن أبي بن كعب⁽¹⁾، قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه. ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه فأمرهما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقرأ فحسّن النبي -صلى الله عليه وسلم- شأنهما فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما قد غشيتني ضرب في صدري، ففضت عرقا وكأنا أنظر إلى الله عزّ وجلّ فرقا، فقال لي: "يا أباي! أرسل إلي: أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هوّن على أمي فرد إلي الثانية: اقرأه على حرفين فرددت إليه: أن هون على أمي فرد إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها فقلت: اللهم! اغفر لأمي اللهم! اغفر لأمي وأحرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم -صلى الله عليه وسلم-"⁽²⁾.

وعلى هذا فإن الصحابة -رضوان الله عليهم- أطلقوا لفظ (قراءة) على ما تخيره القراء من تلاوات النبي -صلى الله عليه وسلم- من القرآن الكريم. وهي اختيارات متفرقة تلقوها من المعصوم -صلى الله عليه وسلم- في مناسبات متعددة، إذ لم يجتمع للصحابي مذهب مستقل في الأصول والفرش⁽³⁾، لأن القراءات لم تكن قد وجدت سبيلها إلى التدوين بعد. كما يكشف الحديث عن الإذن الشرعي الصادر من النبي -صلى الله عليه وسلم- والذي يأذن فيه للصحابة برواية القرآن الكريم عنه مع التفاوت في الأداء أصولا وفرشا، لكن

(1) أبي بن كعب بن قيس بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصاري المدني، سيد القراء بالاستحقاق وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، قرأ النبي صلى الله عليه وسلم، القرآن العظيم وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للإرشاد والتعليم، قال أبي: عرض النبي صلى الله عليه وسلم القرآن وقال: "أقرؤكم عن أبي بن كعب"، قرأ عليه من الصحابة، ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن السائب، اختلف في موته أختلافا كثيرا فقبل: سبعة عشر وقيل: سنة ثلاث وثلاثين وقيل قبل مقتل عثمان بجمعة أو شهرو على رأي ابن الجزري أن هذا الأخير أشبه بالصواب، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/34-35، وأيضا ينظر: الذهبي، "طبقات القراء"، ج1/32-33.

(2) صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، مصر، مكتبة الصفا، ط1-1424هـ، 2003م، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم الباب: 48، رقم الحديث: 273، ج6/83.

(3) فرش الحروف: وهو مصدر فرش بمعنى نشر، والقراء يسمعون ما قل دوره من حروف القراءات المختلف فيها فرشا، لأنها لما كان منشورة في أماكنها من السور فهي كالمفروشة بخلاف الأصول لأن الأصل الواحد منها ينطوي على الجميع، وسمي بعضهم الفرش فروي مقابلة للأصول، ينظر، أحمد بن محمد البنا، "إتحاف فضلاء بالقراءات الأربعة عشر المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، لبنان، القاهرة، - مصر، عالم الكتب، ط1، 1407هـ-1987م، ج1/355.

النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يقسم هذه الاختيارات التي أذن بها إلى وجوه محسوسة بل ترك لأصحابه الاختيار منها، بحسب ما تلقوه واستقامت عليه ألسنتهم⁽¹⁾.

ولو قدر أن يكون في عهد الصحابة من يهتم بحسب مسائل القراءة على الوجه الذي نهجته الشيوخ فيما بعد، لانتهى إلى الأمر ذاته الذي انتهوا إليه ولكنه -صلى الله عليه وسلم- مات وأمر الاختيار هذا مشاع في الأمة، يتخير منه القراء ما يرغبون، بشرط أن يكونوا قد سمعوه من المعصوم -عليه الصلاة والسلام-⁽²⁾.

فخلاصة القول أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أول شيخ إقراء، تلقى الوجوه جميعاً عن جبريل، عن رب العزة جل جلاله وتباركت آلاؤه، وأنه -صلى الله عليه وسلم- أقرأها كما تلقاها. وعلى هذا فأقوى مستند شرعي للإقراء بالقراءات لا يقف عند حدود ما أوردناه من نصوص السنة الشريفة، وهي في أعلى درجة الصحة، بل إن أقوى مستند لهذا الوجه إنما هو ذلك التواتر الذي تؤدي به هذه القراءات، وهو الذي لا رتبة فوقه من التواتر، والذي مازالت جماهير الأمة تتلقاه وتلقيه منذ عصر النبوة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ب- القراءات في الإصطلاح:

1- تعريفات العلماء للقراءات القرآنية:

للعلماء تعريفات متعددة لكنها في الغالب متقاربة:

• قول أبي حيان الأندلسي⁽³⁾، (ت 745هـ) وكان ذلك في درج الحديث عن علم التفسير: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية، والتركيبية ومعانيه التي تحمل عليها حال التراكيب وتتمت لذلك... وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: محمد الحبش، "القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية"، دمشق سوريا، دار الفكر، ط1، 1419هـ، 1999م، ص33.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص33.

(3) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي أثير الدين أبو حيان الأندلسي من كبار علماء العربية والتفسير، ولد سنة 654هـ - 1256م، وقد وضع عشرات التصانيف في شتى العلوم التي حدقها من نحو ولغة وتفسير وقراءات وحديث وفقه وتراجم وتاريخ وبلاغة ونقد كلها تدل على صحة إطلاعه وقدرته على الاستيعاب والتبحر، ينظر: موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، ج3/7-384.

(4) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيظ"، القاهرة، مصر، دار الكتاب الإسلامي، ط2، 1413هـ، 1992م، ج1/13.

وبما أن التعريف جاء به عرضاً حين تعرضه لذكر أدوات علم التفسير فاقصر حينما ذكر الألفاظ على النطق والأداء، فكان تعريفه بذلك أقرب إلى موضوع علم التجويد منه إلى تعريف القراءات لذا لا ينظر إليه كحد يطلب فيه كونه جامعاً مانعاً⁽¹⁾.

• **تعريف الزركشي⁽²⁾**، (ت 794هـ): قال الإمام الزركشي: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيةها، من تخفيف، وتثقيل وغيرها"⁽³⁾.

فيستخلص من هذا التعريف أن القراءات تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد علماء القراءات يوسعون في دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليه أيضاً، وذلك في تعريفهم لعلم القراءات.

• **تعريف ابن الجزري⁽⁴⁾**، (ت 833هـ) قال ابن الجزري: القراءات "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله"⁽⁵⁾.

فهو في تعريفه هذا يشترط النقل والسماع، وذلك لأن "القراءة سنة متبعة" ولأجل ذلك قال: "وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن في رأيه دون النقل، أو وجه إعراب أو لغة، دون رواية"⁽⁶⁾. ثم إن هذا الشرط أي النقل والسماع يشمل القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة، ذلك أن القراءات المعزوة لناقلها إما أن تكون متواترة أو مشهورة أو شاذة.

(1) ينظر: سيب خير الدين، "القراءات القرآنية- نشأتها أقسامها- حجيتها" الجزائر، الدار الخلدونية، دط، 2005م، ص 16.

(2) الزركشي هو محمد بن بهادر عبد الله الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله، ولد سنة خمس وأربعين وسبع ومائة هجرية تركي الأصل، مصري، المولد والوفاء، يعد الإمام الزركشي من العلماء الأصوليين في فقه الشافعية وأديبا فاضلا، ومصنفا محمرا، في عدة فنون، توفي سنة 794هـ - 1392م، ينظر: موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب المسلمين، ج11/130-131.

(3) الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/223.

(4) شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، وهو من كبار علماء الشافعية وحفاظها في عصره ألف في التجويد والحديث والتاريخ، والفقه والنحو، ولكن اشتهر في علم القراءات، فهو مقرئ الممالك الإسلامية بلا منازع من مؤلفاته "النشر في القراءات العشر"، منجد المقرئين، "غاية النهاية في طبقات القراء". كان مولده سنة 751هـ - 1350م، أما وفاته فكانت في 833هـ - 1429م، ينظر: موسوعة أعلام الأدباء العرب والمسلمين، ج5/259 وأيضاً ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/217 وما بعدها.

(5) ابن الجزري، "منجد المقرئين ومرشد الطالبين"، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ - 2003م، ص 17.

(6) المرجع نفسه والصفحة.

• وفي تعريف زكريا الأنصاري⁽¹⁾. (ت 925هـ) نقف على شرط آخر، هو تطبيق المنقول أو المسموع على القرآن الكريم تلاوة وأداء، فيقول: "القراءة بالكسر وتخفيف الراء المهملة هي عند القراء: أن يقرأ القرآن سواء كانت القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعاً، أو أداء بأن يأخذ من المشايخ ويقرأ"⁽²⁾.

• تعريف السيوطي⁽³⁾. (ت 911هـ) فعرف القراءة حين حديثه عن أسانيد القراءات فقال: "ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة، ورواية، وطريق، ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم وانفقت عليه الطرق والروايات فهو قراءة"⁽⁴⁾.

فالقراءة عند السيوطي ما خالف فيه إمام من الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم غيره، مع إتفاق الطرق والروايات عليه، فيؤخذ عليه عدم تحديده لماهية القراءة من حيث إطلاقها، بل نظر إليها من زاوية الرواية والوجه والطريق، وهو ما عبر عنه قوله: "تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة..."⁽⁵⁾.

• تعريف طاش كبري زاده⁽⁶⁾. (ت 962هـ): فقال: "هو علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة، ومبادئه مقدمات تواترية... والغرض منه تحصيل ملكه ضبط الاختلافات المتواترة... وقد يبحث فيه عن صور نظم

(1) هو العلامة زكريا ابن محمد الأنصاري السنيكي المصري الشافعي أبو يحيى الملقب بشيخ الإسلام، ولد سنة ست وعشرين وثمان مائة في سنيكا، أخذ عن جماعة منهم البلقيني، الشرف السبكي، وقرأ في معظم الفنون له عدة تصانيف منها الدقائق الحكيمة، فتح الرحمن، في التفسير، وغيرها من الكتب القيمة توفي سنة 926هـ. ينظر: موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب المسلمين، ج 447/2.

(2) محمد علي التهانوي، "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تحقيق: علي دحروش، ترجمة: جورج زناقي، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 1996م، ج 1312/2.

(3) الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر الأسيوطي الشافعي عالم موسوعي، صرح أنه ولد بالقاهرة سنة 849هـ، 1445م شرع في التصنيف سنة 866هـ، وهو في السابعة عشر من عمره، إلى أن وافته المنية سنة 911هـ - 1505م، ويمكن تقسيم مؤلفاته إلى قسمين: العلوم الدينية وما يتصل بها، العلوم اللغوية وما يتصل بها، ينظر، موسوعة الأعلام العلماء والأدباء العرب المسلمين، ج 654/13-655.

(4) جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق سعيد المندوه لبنان، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1416هـ - 1996م.

(5) ينظر: سيب خير الدين، "القراءات القرآنية"، ص 18.

(6) أحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زادة: مؤرخ تركي الأصل، مستعرب توفي سنة 962هـ، ينظر الزركلي، "الأعلام"، ج 257/1.

الكلام من حيث الاختلافات الغير متواترة الواصلة إلى حد الشهرة، ومبادئه مقدمات مشهورة أو مروية عن الأحاد الموثوق بهم⁽¹⁾.

اقتصر التعريف على الاختلافات سواء أكانت متواترة أم غير متواترة، وبناء على ذلك فالأرجح أنه أراد بالشهرة ما يقابل التواتر، فيدخل في الأحاد وإن خص الأحاد بالوثوق.

• تعريف الزرقاني⁽²⁾ (ت 1376هـ): "القراءات في الإصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها"⁽³⁾.

فالزرقاني -أيضاً- حصر القراءات في الاختلافات بين القراء، كما اقتصر على اختلاف النطق والهيئة في الحروف، بينما الخلاف في الواقع يتجاوز ذلك.

2- وخلاصة القول فيما ذكر من تعريفات حول مفهوم القراءات يتضح أن العلماء فيها على مذهبين.

المذهب الأول: يعتبر القراءات ذات مدلول واسع، فهي تشمل الحديث عن ألفاظ القرآن المتفق عليها والمختلف فيها، ومن أصحاب هذا المذهب: ابن الجزري.

والمذهب الثاني: يرى أصحابه أن مفهوم القراءات مقصورة على ألفاظ القرآن المختلف فيها، ومن ذهب إلى هذا المذهب الزركشي في البرهان، والزرقاني في مناهل العرفان.

كما نخلص في ضوء هذه التعريفات إلى:

أن القراءة هي النطق بألفاظ القرآن كما نطقها -صلى الله عليه وسلم- أو كما نطقت أمامه فأقرها سواء كان النطق باللفظ المنقول عنه صلوات الله عليه وسلامه؛ فعلاً أو تقريراً، واحداً أو متعدداً فالتعريف يعني أن القراءة قد تأتي سماعاً لقراءة النبي -صلى الله عليه وسلم- أو نقلاً لقراءة قرئت أمامه فأقرها، كما أن القراءات قد تروى لفظاً واحداً، وهو ما

(1) أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، "موسوعة مصطلحات مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم"، تحقيق: علي دحروج، لبنان، بيروت مكتبة، لبنان ناشرون، ط1، 1998م، ص 807.

(2) الزرقاني عبد العظيم: هو محمد ابن عبد العظيم الزرقاني من علماء الأزهر بمصر، توفي سنة 1376هـ، ينظر الزركلي، "الأعلام"، ج6/405.

(3) الزرقاني، "مناهل العرفان"، دار إحياء الكتب العربية، دط-د، ج1/405.

يعبر عنه بالمتفق بين القراء، وقد تروى أكثر من لفظ واحد، وهو المعبر عنه بالمختلف فيه بين القراء.

ثالثاً: علاقة القرآن بالقراءات:

أ- تعريف القرآن في الاصطلاح:

قبل التعرض لعلاقة القرآن بالقراءات نقف وقفة على تعريف للقرآن الكريم باعتباره كلام الله تعالى قد يطلق ويراد به الكلام اللفظي (فقد أطلق الأصوليون والفقهاء "القرآن" على الكلام اللفظي⁽¹⁾). لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون إلا بالألفاظ، وعلى هذا فالقرآن عندهم هو "اللفظ المنزل على النبي -صلى الله عليه وسلم- من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس"⁽²⁾.

ومن أطلقوا عليه اللفظ المتزل اختلفوا في تعريفه، فمنهم من أطنب بذكر جميع خصائصه ومنهم من اختصر فأوجز، ومنهم من اقتصد فتوسط.

فالذين أطنبوا عرفوه "بأنه الكلام المعجز المتزل على النبي -صلى الله عليه وسلم- المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته"⁽³⁾.

فهذا التعريف قد جمع بين الإعجاز والتزليل على النبي -صلى الله عليه وسلم- والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، والتعبد بالتلاوة، وذلك لأن المقام مقام إيضاح وبيان فكان لأجله الإطناب والإسهاب.

أما من اختصر: اقتصر على ذكر وصف واحد، هو الإعجاز، وذلك لكون الإعجاز في نظره الآية الكبرى على صدق النبي -صلى الله عليه وسلم- وهناك من أضاف إلى جانب الإعجاز الإنزال وكانت حجته؛ أن ما عدا هذين الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن بدليل أنه -أي القرآن- تحقق بهما دون سواهما على عهد النبوة. ومنهم من اقتصر على

(1) ينظر: الزرقاني، "مناهل العرفان"، ج 9/1 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ج 11/1.

(3) المرجع نفسه، ج 12/1.

وصفي النقل في المصاحف والتواتر، لأنهما يكفيان في تحصيل الغرض، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه⁽¹⁾.

والذين توسطوا؛ منهم من عرض لإنزال الألفاظ، وللكتابة في المصاحف وللنقل بالتواتر فحسب، موجهها رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة، وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها⁽²⁾.

ومن الذين توسطوا من عرض للإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط، مستندا أن ذلك هو الذي يناسب عرض الأصوليين، وعرفوه بأنه: "اللفظ المترل على النبي -صلى الله عليه وسلم-، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته"⁽³⁾. فخرج بالمترل على النبي -صلى الله عليه وسلم- ما لم يتزل أصلا مثل كلامنا، ومثل الحديث النبوي، وما نزل على غير النبي -صلى الله عليه وسلم- كالتوراة والإنجيل، وخرج بالمنقول تواتر جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات الغير المتواترة، سواء أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود (متتابعات) عقيب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (البقرة: 196) أم كانت أحادية كقراءة ابن مسعود أيضا لفظ "متتابعات" عقيب قوله سبحانه ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 185)، فإن شيئا من ذلك لا يسمى قرآنا، ولا يأخذ حكمه. وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم "المتعبد بتلاوته"⁽⁴⁾. وبناء على هذا التعريف فيمكن القول أن القرآن يختلف عن القراءات بخاصية النقل المتواتر، ولذلك اختلفت آراء العلماء حين تعرضوا للحديث عن حقيقة العلاقة بين القرآن والقراءات.

ب- حقيقة علاقة القرآن بالقراءات:

يرى الإمام الزركشي (ت 794هـ) أنهما حقيقتان متغايرتان ودليله: أن "القرآن هو الوحي المنزل على محمد -صلى الله عليه وسلم- للبيان والإعجاز. والقراءات:

(1) ينظر، الزرقاني "مناهل العرفان"، ج1/13.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/13.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيةها من تخفف وتشديد وغيرها"⁽¹⁾.
 "ولا بد فيها من التلقي والمشافهة؛ لأن فيها أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة"⁽²⁾.

ويرى بعض المحدثين أنهما أي القراءات والقرآن حقيقتان بمعنى واحد، من ذلك ما ذكره الدكتور محمد سالم محيسن⁽³⁾. معقبا على رأي الإمام الزركشي: ولكني أرى أن الزركشي مع جلاله قدره، قد جانبه الصواب في ذلك وأرى أن كلا من (القرآن، والقراءات) حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات.

فسبق القول أن القرآن مصدر مرادف للقراءة، إذن فهما حقيقتان بمعنى واحد.
 وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-، كان عند أضاة بني غفار⁽⁴⁾، فأتاه "جبيرل" -عليه السلام- فقال: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وأن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين"، فقال: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطبق ذلك" ثم جاء الثالثة فقال: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك". ثم جاء الرابعة قال: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأبما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا"⁽⁵⁾. إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من "القرآن" و"القراءات"، إذ كل منهما الوحي المنزل على نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-⁽⁶⁾. وهكذا بالرجوع إلى رأي الدكتور سالم محيسن نجد يساوي بين القرآن والقراءات من حيث كونهما وحي منزل؛

(1) الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/14.

(2) منصور كافي، "علم القراءات-مفهومه-نشأته، مصدره-اقسامه-ومدارسه"، عناية، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ط، 1929هـ/2008م، ص21. وقد أحاله على البرهان، لكنني لم أجده.

(3) محمد سالم محيسن: عالم بالقراءات له مصنفات عدة منها، القراءات وأثرها في العلوم العربية، من علماء الأزهر، معاصر.

(4) الأضاة: الماء المستنقع من سبل أو غيره ويقال هو غدير صغير، ويقال: هو مسيل الماء إلى الغدير، وغفار: قبيلة من كنانة، موضع قريب من مكة، ينظر: ياقوت الحموي، "معجم البلدان"، لبنان، بيروت، دار صادر، د-ط، ج1/214.

(5) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، رقم الباب: 48، رقم الحديث: 274، ج6/84.

(6) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط1، 1418، 1998، ج17/1، 18.

لكن هذه الخصيصة ليست وحدها كافية للمقارنة بين القرآن والقراءات، إذ لا بد من التعرض للخصائص الأخرى التي تضمنها التعريف بالإضافة إلى الإنزال لا بد من إضافة الإعجاز، والكتابة في المصاحف، كذا النقل عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، نقلا متواترا. فإذا حاولنا المقارنة بينهما من خلال هذه الخصائص فلا شك أننا نجد تغييرا كبيرا أو تقاطعا جزئيا.

• من حيث الإنزال⁽¹⁾: فبلا شك أن القراءات الصحيحة نزلت؛ والقطع بنزولها حاصل؛ لأنها كانت في العرصة الأخيرة أو تحقق نزولها وإن لم تكن في هذه العرصة، أما شواذ القراءات فإنه لم يتحقق نزولها، قال: ابن الجزري: "القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة فإنه لم يتحقق، نزولها في نفس الأمر، فإنها مما كان أذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله"⁽²⁾.

• من حيث الإعجاز: فإذا رجعنا إلى تعريف القراءات نجده يشمل المتواترة والشاذة وقد اجتمعت الأمة على عدم قرآنية القراءات⁽³⁾ الشاذة ولعل هذا الذي يقصده الإمام الزركشي حيث قال: "ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقا، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودا بينهما، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلها شيئا واحدا، فما القرآن إلا: التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذلك واضح بين"⁽⁴⁾.

فإذا حاولنا تبسيط رأي الزركشي فنقول: لقد فرق بين القرآن والقراءات بزيادة التركيب إلى جانب اللفظ حيث أشار إلى التغير، كما ذكر اللفظ ونطقه حين ذكر القراءات. وبناء على هذا يمكن حصر مواطن التفاضل في اللفظ، ومواطن التغير في التركيب، وهو من خصوصية القرآن، ونطق الألفاظ وهو خاص بالقراءات، ولقد تكلم الجرجاني⁽⁵⁾، في

(1) عبد العلي المسؤول، "الإيضاح في علم القراءات"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 1428هـ، 2008م، ص 47.

(2) ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، مصر، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 2002، ج23/1، وأيضا: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) إرجع إلى تعريف القراءات من هذا البحث.

(4) منصور كافي، "علم القراءات، مفهومه- نشأته- مصدره- أقسامه ومدارسه"، ص 22، وقد أحاله على "البرهان" للزركشي، ج318/1، ولم يذكر الطبعة وتحقيقها غير أنني لم أعثر في البرهان على هذا القول.

(5) الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني: أعجب المؤرخون بعلمه وخلقه وأدبه فأسلوبه أسلوب العلماء الذين تعينهم دقة العبارة ووضوح الفكرة، وليس أسلوب الأديب التي تنساب عباراته كالماء الرقاق، من مؤلفاته "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز"، كانت وفاته 471هـ-1078م، ينظر: "موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين"، ج5/175-177.

إعجاز القرآن في الألفاظ فقال: "فإن قلت: (عن الألفاظ)، فماذا أعجزهم من اللفظ، أم ما بهرهم منه؟ فقلنا: أعجزهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها ومجاري ألفاظه ومواقعها ... فلم يجدوا في الجميع كلمة نيبوها مكانها، ولفظه ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور ..."⁽¹⁾.

وعلى هذا فالإعجاز في نظم الألفاظ، وليس فيها لأن الفصاحة: "خصوصية في نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة، أو على وجوه تظهر بها الفائدة"⁽²⁾. وقال الجرجاني: "فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ"⁽³⁾. وعلى هذا فالإعجاز خاص بالتركيب وليس باللفظ، إذن فهو من خصائص القرآن وليس من خصائص القراءة.

إذا كانت القراءات الصحيحة أو المتواترة مرادفة للقرآن وهي متعبد بتلاوتها، فلا غروفي كونها معجزة بأقصر سورة منها. وأما شواذ القراءات فإنه لم يتحقق نزولها على قلب الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ومن ثم فلا ينبغي وصفها بالإعجاز⁽⁴⁾.

• من حيث الكتابة في المصاحف والنقل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- لقد كان للنبي -صلى الله عليه وسلم- كتاب يكتبون الوحي، وكان يضع الدستور لكتاب الوحي في رسم القرآن وكتابته، ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كتبة الوحي: "ألق الدواة، وحرف القلم، إنصب الباء، وفرق الشين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومدّ الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكر لك"⁽⁵⁾.

(1) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، تحقيق: محمود محمد شاكر، مصر، القاهرة، مطبعة المدني، ط-د، ص 36.

(2) المرجع نفسه، ص 36.

(3) المرجع نفسه، ص 46.

(4) ينظر: عبد العلي المسؤول، "الإيضاح في علم القراءات"، ص 47.

(5) الزرقاني، "مناهل للعرفان"، ج 1/370.

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في صحف، ثم حذا حذوة عثمان -رضي الله عنهما- في خلافته، فاستنسخ تلك الصحف في مصاحف على تلك الكتبه، وأقر أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، عمل أبي بكر وعثمان -رضي الله عنهم أجمعين- وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين⁽¹⁾.

كما وجه سيدنا عثمان رضب الله عنه إلى كل مصر مصحفا، وحرقت ما عدا ذلك من المصاحف، فعند ذلك اجتمع الناس في الأمصار على مصحف عثمان، وقرأ أهل كل مصر من قراءتهم⁽²⁾. التي كانوا عليها بما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءاتهم ما خالف خط المصحف وعلى هذا يمكن القول أن هناك علاقة ناشئة بين الرسم العثماني والقراءات المتواترة. وهذه الأخيرة حاضرة في ذاكرة الحفاظ التي كانت تتلقى هذه القراءات، وهذا أعلى درج التواتر، ثم إنها حاضرة أيضا في الوثيقة الكتابية ومصحف أبي بكر التي جمعها مما كتب زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم في نسخ عثمان التي نسخها من هذه الصحف التي وزعها على الأمصار، وأن ما زيد على المصاحف العثمانية هو من قبيل القراءات الشاذة التي استكتبها بعض الصحابة أو التابعين لأنفسهم على سبيل التفسير.

وبناء على ما سبق فيتضح أن للعلاقة القائمة بين الرسم العثماني والنقل المتواتر دورا أساسيا في إثبات القرآنية، حتى يعرف الكتاب بأنه: "القرآن المنزل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، المنقول عنه نقلا متواتر بلا شبهة"⁽³⁾. فإن القول بأنه (نقلا متواترا) احتراز عما اختص بمثل مصحف أبي، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

(1) ينظر: الزرقاني، "مناهل للعرفان"، ج1/370.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الإبانة، عن معاني القراءات"، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر، مطبعة الرسالة، دط-دت، ص 43.

(3) محمد بن علي الأنصاري النشار، "البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة"، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، لبنان، عالم الكتب دط، 1428هـ، 2006م، مقدمة التحقيق، ج1/10.

رابعاً: أركان القراءات وأقسامها:

أ- أركان القراءات:

إن القراء وضعوا مقاييس للقراءة المتواترة، ليميزوا بها المتواتر من الشاذ وأقدم المقاييس، مقياس ابن مجاهد ثم تلاه مقياس ابن خالوية فمقياس مكّي بن أبي طالب، ثم مقياس الكواشي، وأخيراً مقياس ابن الجزري الذي استقر عليه العرف القرائي حتى اليوم.

1- المقاييس القرآنية عند العلماء:

- مقياس ابن مجاهد المتوفي سنة 324هـ ، وهو⁽¹⁾:
 - أن يكون القارئ مجمعا على قراءة من قبل أهل مصره.
 - أن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائما على أساس من توفّره على العلم بالقراءة واللغة أصالة وعمقا.
- مقياس ابن خالوية المتوفي سنة 370هـ، وهو⁽²⁾:
 - مطابقة القراءة للرسم.
 - موافقة القراءة للعربية.
 - توارث نقل القراءة.
- مقياس مكّي بن أبي طالب المتوفي سنة 437هـ، وهو⁽³⁾:
 - قوة وجه العربية في القراءة.
 - مطابقة القراءة للرسم.
 - اجتماع العامة عليها.
- مقياس الكواشي المتوفي سنة 680هـ، وهو⁽⁴⁾:
 - صحة السند.

(1) عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 109.

(2) المرجع نفسه، ص 109 وما بعدها، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة"، ص 61-62.

(3) مكّي بن أبي طالب، "الإبانة عن معاني القراءات"، ص 18 وما بعدها، وينظر أيضاً: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج 1/229، وينظر أيضاً: علي النوري الصفاقسي، "غيث النفع في القراءات السبع"، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، مصر، دار الصحابة للتراث بطنطا، دط، 1425هـ - 2004م، ص 10.

(4) الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج 1/229.

- موافقة العربية.

- مطابقة الرسم.

● مقياس ابن الجزري المتوفي سنة 833هـ، وهو⁽¹⁾:

- صحة السند.

- موافقة العربية مطلقا.

- مطابقة الرسم ولو تقديرا.

2- الموازنة بين المقاييس القرآنية:

والموازنة بين المقاييس تقودنا إلى النتائج التالية:

- إن مقياس ابن مجاهد ينظر إلى القارئ نفسه، ويقومه مباشرة، ولعله يرى أن تقويم القارئ تقويم لقراءته، بينما تنظر المقاييس التي تليه إلى القراءة مباشرة وتقومها.

- اتفاق المقاييس على اشتراط (مطابقة الرسم) و (موافقة العربية)، مع اختلاف يسير بين مكّي بن أبي طالب حيث اشترط قوة الوجه في العربية، وبين ابن الجزري حيث وسع في شرط موافقة العربية إلى ما يشمل كل الوجوه في العربية؛ قوية كانت أو سواها، كما وسع أيضا في شرط مطابقة الرسم بقوله: "ولو تقديرا". ويعني فيه إدخال مثل قراءة "مالك" بالألف التي يحتملها رسم "ملك" بتقدير الألف.

- أما الشرط الثالث والذي كان عند ابن مجاهد بإجماع أهل مصر القارئ، وهو شرط فيه شئ من التوسعة في مقابل ما تطور إليه عند ابن أبي طالب الذي فسّر (العامة) باتفاق أهل المدينة والكوفة، أو باتفاق أهل الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)⁽²⁾.

بينما أشار ابن خالوية إلى (صحة السند) لأن تواتر النقل لا يعني إلا صحة السند، أما ابن مجاهد وابن أبي طالب يشيران بـ (إجماع أهل مصر، أو المصريين) بـ (اتفاق العامة) إلى (صحة السند) أيضا، لأنهما التزما الرواية بتدوين القراءات في كتبهما، ولأن اتفاق أهل مصر أو المصريين على القراءة، وكذلك اتفاق العامة عليهما، يعني الاتفاق على روايتهما

(1) ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 39، وأيضا: "النشر في القراءات العشر"، ج1/09.

(2) ينظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/229.

وبلوغ الرواية مبلغ التواتر أو الشهرة المفيدة للعلم على الأقل⁽¹⁾. ومن كل هذا يمكن القول أن أركان القراءة المتواترة هي:

- صحة السند، مطابقة الرسم، موافقة العربية.

وجاء في "غيث النفع": أن المعول عليه هو التواتر، فهو مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء، فالتواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية. وقال الشيخ أبو محمد مكي: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وساغ وجهها في العربية ووافقت خط المصحف، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين ومشى عليه ابن الجزري في نشره وطيبته قال فيها:

فَكُلُّ مَا وَاْفَقَ وَجْهَ نَحْوِ	وَكَانَ الرَّسْمُ احْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ	فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ	شُدُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ ⁽²⁾ .

وهذا قول محدث لا يعول عليه ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن ولا يقدر في ثبوت التواتر اختلاف القراءة، فقد تواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغ على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته، لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده⁽³⁾.

ب- أقسام القراءات:

وعلى ما تقدم ذكره عن أركان القراءات الصحيحة التي تعتبر مقياس في التفرقة بين القراءات وتصنيفها إلى أقسام نورد بعض التقسيمات لدى العلماء لإجلاء الغطاء عن كل قسم من هذه الأقسام.

(1) ينظر: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 111.

(2) ابن الجزري، "طيبة النشر في القراءات العشر"، ص 7.

(3) ينظر: علي النوري الصفاقسي، "غيث النفع في القراءات السبع"، ص 11.

1- تقسيمات العلماء:

* تقسيم ابن جنّي⁽¹⁾. المتوفي سنة 392هـ: جاء في المحتسب عن ابن جنّي أن "القراءات على ضربين:

– ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن مجاهد كتابه الموسوم "بقراءات السبعة" وهو بشهرته غان عن تحديده.

– وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة، إلاّ أنّه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه⁽²⁾.

وعلى هذا فالقراءات عند ابن جنّي قسمان:

– القسم الأول: ما اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار.

– القسم الثاني: تعدى ذلك، فسمّاه أهل زمانه شاذاً، والشاذ في مصطلحهم ما خرج عن قراءة القراء السبعة⁽³⁾.

• تقسيم ابن مكي 437هـ، قال مكي بن أبي طالب⁽⁴⁾:

فإن سأل سائل فقال: فما الذي يقبل من القراءات الآن، فيقرأ به؟ وما الذي لا يقبل،

ولا يقرأ به؟ وما الذي يقبل، ولا يقرأ به؟ فالجواب:

أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

– قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي:

أن ينقل عن الثقات إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ويكون وجهه في العربية التي

نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لحظ المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث

قراء به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لحظ

المصحف، وكفر من جحده.

(1) ابن جنّي أبو الفتح عثمان لغوي لغوي من أعلام النحو في القرن الرابع الهجري من آثاره كتاب: "الخصائص"، و"سر صناعة الإعراب"، ينظر: "موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين"، ج5/486.

(2) أبو الفتح عثمان بن جنّي، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ، 1998م، ج1/102-103.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الإبانة عن معاني القراءات"، ص 18.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:

إحدهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ باختيار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. والثانية: أنه مخالف لما قد اجتمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته وما لا يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من حجده، وبئس ما صنع إذ حجده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.

• تقسيم ابن الجزري⁽¹⁾: لقد قسم ابن الجزري القراءة إلى أقسام ثلاثة:

- القسم الأول: هو القراءة المتواترة، وهي عنده: كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها. هذه القراءة المتواترة المقطوع بها. ومعنى العربية (مطلقاً) أي: ولو بوجه من الإعراب نحو قراءة حمزة "والأَرْحَامِ"⁽²⁾، بالجر وقراءة أبي جعفر "لِيُجْزَى قَوْمًا"⁽³⁾.

ومعنى (أحد المصاحف العثمانية): واحد من المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه، إلى الأمصار، كقراءة ابن كثير في التوبة "جنات من تحتها الأنهار"⁽⁴⁾، بزيادة "من" فإنها لا توجد إلا في مصحف مكة.

ومعنى و (لو تقديراً) ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ "مالك يوم الدين"⁽⁵⁾، وفعل بها ما فعل باسم الفاعل مما حذف منه الألف للاختصار.

ونعني بالتواتر: ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه، يفيد العلم من غير تعيين عدد.

- القسم الثاني: القراءة الصحيحة وهي على قسمين:

(1) ينظر، ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 39 وما بعدها.

(2) سورة النساء (1)، قرأها بالجر حمزة وحده والباقون بالفتح، ينظر: علي النوري الصفا قسي، "غيث النفع"، ص 140.

(3) سورة الجاثية (14): قرأها: "ليجزى" أبو جعفر وحده، وذلك بضم الباء وفتح الزاي، وقرأ ابن عامر، وحمزه، والكسائي، وخلف: بالنون، والباقون بفتح الباء وكسر الزاي، ينظر: البذور الزهرة، للنشار، ج 2، 292-293.

(4) سورة التوبة، آية (100): قرأ المكي بزيادة "من" قبل "تحتها" والباقون بحذفها، ينظر: "غيث النفع"، للصفاسي، ص 230.

(5) سورة الفاتحة، قرأ، عاصم، وعلي بإثبات ألف بعد الميم والباقون بحذفها، ينظر: "غيث النفع" للصفاسي.

الأول: ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم. وهذا على ضربين:

- ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتمدة، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها.

- وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض، فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به.

- والقسم الثاني: من القراءة الصحيحة: ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم كما ورد في الصحيح من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء، وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه. وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدها من غير نقل فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمدها.

2- الخلاصة في أقسام القراءات:

وعلى ما سبق يمكن تقسيم القراءات في ضوء توفرها على الأوصاف التي مر ذكرها من (صحة السند، وموافقة العربية، ومطابقة الرسم. إلى ثلاثة أقسام⁽¹⁾):

أ- متواتر وما يلحق بها من الصحيحة.

ب- والصحيحة التي شذت عن رسم المصحف فتسمى شاذة.

ج- والمكذوبة وهي التي لا نقل فيها.

- فالمتواترة: وهي ما سبق تعريفها عند ابن الجزري.

- والصحيحة: تقسم إلى قسمين⁽²⁾:

- الجامعة للأركان الثلاثة.

- والشاذة.

(1) راجع تقسيم ابن الجزري في الصفحات السابقة من هذا للبحث.

(2) ينظر: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 57.

فأما الجامعة للأركان الثلاثة فيعرفها ابن الجزري بـ "ما صح سنده" بنقل العدل الضابط عنه الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وتقسم إلى قسمين أيضا هما:

1- المستفيضة: وهي التي استفاض نقلها وتلقته الأمة بالقبول. ويمثل لها ابن الجزري بما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتمدة، وبمراتب القراءة في المد⁽¹⁾، وهذا القسم يلحقه بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها، وذلك لاستفاضته واقتترانه بما يفيد العلم باتصاله برسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي هو الأساس في اعتبار القراءة قرآنا⁽²⁾.

2- غير المستفيضة: وهي التي لم تستفض في نقلها، ولم تتلقها الأمة بالقبول، وهذا القسم موضع خلاف في قبوله عند المقرئين والأكثر على قبوله. وهي التي سبق تعريفها عند ابن الجزري بـ "ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم"، وقد مثل له بما ورد من إسناد صحيح من زيادة أو نقص أو إبدال كلمة بأخرى ونحو ذلك مثل ما جاء عن أبي الدرداء⁽³⁾، وعمر وابن مسعود وغيرهم من الصحابة -رضوان الله عليهما-⁽⁴⁾.

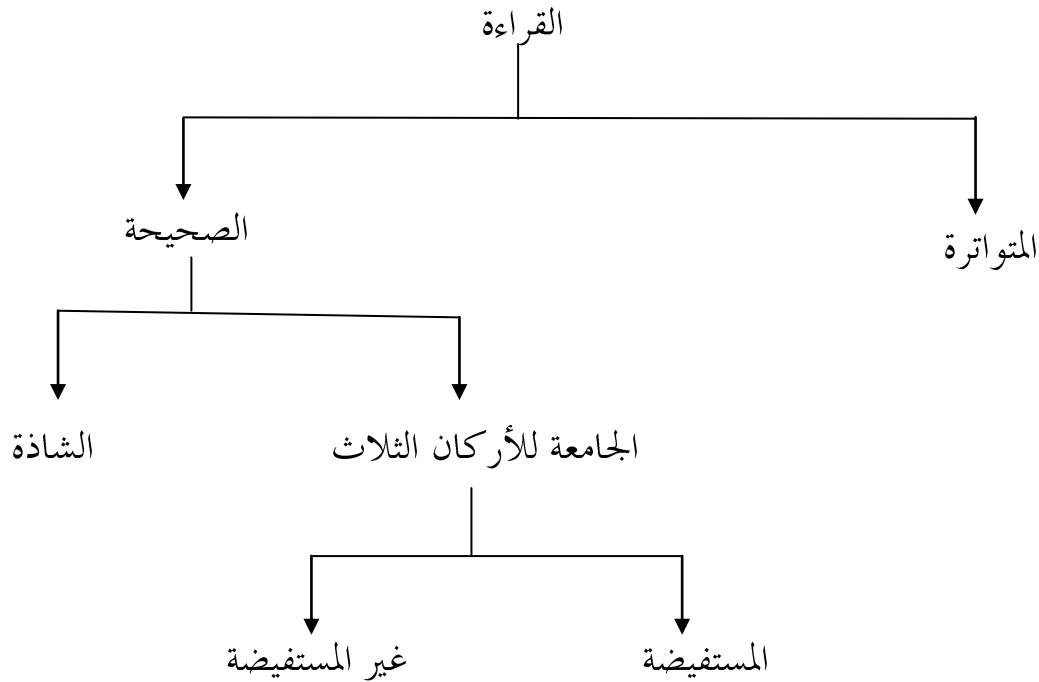
(1) ينظر: ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 40 وما بعدها.

(2) نفسه، ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 40 وما بعدها، ينظر أيضا: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 57.

(3) عومر بن زيد ويقال: ابن عبد الله ويقال/ ابن ثعلبة ويقال ابن عامر بن غنم أبو الدرداء الأنصاري، الجزري، حكيم هذه الأمة وأحد الذين جمعوا القرآن حفظا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بلا خلاف، عرض عليه عبد الله بن عامر اليحصبي فيما قطع به الداني ورويناه عن الجماعة، توفي سنة اثنين وثلاثين ولم يخلف بعده بالشام مثله، ينظر: "غاية النهاية"، ج 1/535.

(4) ينظر: ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 41 وأيضا: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 57-58.

3- وخلاصة القول: تمثله في هذا الرسم البياني:



المطلب الثاني: مصطلحات القراءة والأحرف السبعة:

من الكلمات التي يكثر دورانها في كتب القراءات، كلمة القراءة، الرواية، الطريق، الوجه، ومعرفة دلالة هذه المصطلحات عند علماء القراءات ارتأيت أن أتبع معاني هذه المصطلحات في كتب القراءات.

أولاً: فروق مهمة بين المصطلحات (قراءة - رواية - طريق):

أ- القراءة:

هي كل خلاف نسب من إمام من أئمة القراءات مما أجمع عليه الرواة والطرق عنه، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ لِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: 04)، فكلمة "ملك" تقرأ بحذف الألف، وهي قراءة، أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو، وابن عامر وحمزة، وتقرأ بإثبات الألف: "مالك" وهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف، ورواه هؤلاء الأئمة المذكورين لم يختلفوا مع بعضهم في نقل قراءة هذه الكلمة، فمن ثم نسبت القراءة إلى شيخ كل واحد

منهم، وكثر عن الخلاف المذكور بـ "قراءة" فقليل: قراءة نافع، وقراءة ابن كثير ... وهكذا⁽¹⁾.

ب- الروايات:

1- الروايات في اللغة جمع رواية، وهي كلمة مشتقة من مادة (روي) وهذا اللفظ يستعمل للدلالة على:

- حمل الشيء: تقول العرب، وإن فلانا لراويو الديات، أي حاملها، ويروي الماء أي يحمله، وهم رواة الأحاديث أي: حاملوها.

- النقل: رويت على أهلي: نقلت لهم الماء، يطلق الرواية، على البعير أو البغل الذي يسقى عليه⁽²⁾.

2- وفي الإصطلاح: هي كل خلاف مختار ينسب للراوي عن الإمام مما اجتمع عليه الرواة⁽³⁾. ومصدر الروايات هو الوحي، فليس للقراء في الروايات إلا النقل. جاء في حديث ابن الجزري عن عمر ابن الخطاب وزيد بن ثابت -رضي الله عنهما- أن القراءة سنة متبعة بأخذها الآخر عن الأول، فاقروا كما علمتم⁽⁴⁾.

فالرواية كل خلاف ينسب إلى الأخذ عن إمام من أئمة القراءة ولو بواسطة كرواية ورش عن نافع، ورواية حفص عن عاصم⁽⁵⁾. وقولهم: (ولو بواسطة) وذلك لإدخال الرواة الذين شهروا قراءة الإمام ولم يأخذوا عنه مباشرة، بل بواسطة، كالدوري والسوسي، اللذان أخذوا القراءة عن أبي عمرو بواسطة اليزيدي.

(1) ينظر: الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 20.

(2) ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ج 494/1، مادة (روي).

(3) ينظر: الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 20.

(4) ينظر: "النشر في القراءات العشر"، لابن الجزري، ج 17/1.

(5) ينظر: ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 41 وأيضاً: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 57-58.

3- ورواة القراء العشرة على أقسام ثلاثة⁽¹⁾:

- القسم الأول: من أخذ عن الإمام مباشرة وهم: قالون وورش عن نافع، وشعبة وحفص عن عاصم، وأبو الحارث والدوري عن الكسائي، وابن وردان وابن جهم عن أبي جعفر ورويس وروح عن يعقوب الحضرمي، وإسحاق وإدريس عن خلف.

- القسم الثاني: من بينه وبين الإمام أكثر من واحد وهم: الدوري والسوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، وخلف وخلاد عن سليم⁽²⁾. عن حمزة.

- القسم الثالث: من بينه وبين الإمام أكثر من واحد وهم:

* البزّي وقنبل، قرأ البزّي على عكرمة وإسماعيل القسط وقنبل علي القواس على وهب على القسط، وقرأ القسط على شبل ومعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير.

* هشام وابن ذكوان، أخذ هشام القراءة عن عراك⁽³⁾، وابن ذكوان عن أيوب بن تميم⁽⁴⁾، وكل من عراك وأيوب عن يحيى بن الحارث الذماري⁽⁵⁾. عن ابن عامر.

وقد يكون الواحد منهم راويًا لقراءتين، كالدوري يروي عن أبي عمرو وعن الكسائي قرائتهما، كما قد يكون للراوي رواية وينفرد هو بقراءة، كـ (خلف) يروي قراءة حمزة وله قراءة تعرف بـ (اختيار خلف)⁽⁶⁾.

ج- الطرق:

1- والطرق في اللغة: جمع طريق، وهي كلمة مشتقة من مادة (طرق)، وهذا اللفظ يستعمل للدلالة على السبيل الواسع الذي يمر عليه الناس⁽⁷⁾.

2- وفي الاصطلاح: كل خلاف مختار ينسب للأخذ عن الراوي، ومصدر الطرق هو الوحي أيضاً، فما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن سفل فهو طريق، فتقول: إثبات البسملة قراءة المكّي

(1) ينظر: ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص 41 وأيضاً: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 57-58.

(2) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 20.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، ج 1/53-54.

(4) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 20.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، ج 1/54.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/53-54.

(7) ينظر: ابن منظور، "اللسان"، ج 10/220، مادة (طرق).

ورواية قالون عن نافع وطريق الأصبهاني عن ورش⁽¹⁾. كما نقول: الفتح في لفظ الضاد (ضعف) في سورة الروم آية (54) هي قراءة حمزة ورواية شعبة عن عاصم، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص⁽²⁾. ويقال: (طريق) كذلك للقراء، مؤلفي الكتب، فيقال: طريق الداني، وطريق مكّي بن أبي طالب⁽³⁾، وطريق الشاطبي⁽⁴⁾، وطريق ابن الجزري ونحو ذلك.

كما يقال للمؤلف (طريق) مثل طريق (التيسير) لأبي عمرو الداني أو الشاطبية (المستنير)، (النشر) لابن الجزري، وغيرها من الكتب المؤلفة في القراءات القرآنية، ومثال ذلك ما ورد في (النشر) عند ذكر طريق الرواة للقراءة: أبي ربيعة عن البزّي: طريق النقاش عن أبي ربيعة: الأولى: عنه طريق عبد العزيز الفارسي من طريقَي (الشاطبية) و(التيسير)⁽⁵⁾.

والخلاف الواقع في كلمة ما؛ من حيث القراءة أو الرواية أو الطريق: يسمى بالخلاف الواجب فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك ولو أخذ بشيء منه كان نقصاً في روايته⁽⁶⁾. ومثاله كأن يقرأ: القارئ برواية ورش "مالك" بالألف فهو خروج عن الرواية.

د- الوجه :

وهو ما يرجع إلى تقييم القارئ، كثلاثة، البسمة بين السورتين لمن ييسمل، حيث يجوز لكل من فصل بين السورتين بالبسمة ثلاثة أوجه:

- الوقف على آخر السورة الأولى وعلى البسمة.

(1) ينظر: "غيث النفع"، ص 20، و"النشر في القراءات العشر"، لابن الجزري، ج2/207-208.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج2/263-264.

(3) مكّي بن أبي طالب، هو محمد بن طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، القيرواني الأصل، القرطبي مسكناً، الإمام العلامة المحقق العارف، المتبحر في علوم القرآن والعربية، أستاذ القراء والجودين والعالم بمعاني القراءات ولد بالقيروان في 7 شعبان 355هـ، تتلمذ على يد أبو الطيب ابن غلبون، من مؤلفاته كتاب، التبصرة في القراءات وكتاب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، و(الإبانة عن معاني القراءات) توفي سنة 437هـ وقد ناهز الثمانية والثمانين سنة. ينظر: ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 1400هـ/1980م، ج167/10-169.

(4) هو القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيبي، الضرير العلامة أحد الأعلام الكبار، ولد في آخر سنة 538هـ، بشاطبية من الأندلس، قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاصم النفري ثم رحل إلى الحج فسمع من أبي طاهر السلفي بالإسكندرية وغيره، وجلس للإقراء فقصدته الخلائق من الأقطار من مؤلفاته، حرز الأمان ووجه التهاني، المعروف بالشاطبية، توفي رحمه الله سنة 590هـ بالقاهرة. ينظر: "موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين"، ج7/383-384.

(5) ينظر: النشر والقراءات العشر، لابن الجزري، ج1/98.

(6) ينظر: "غيث النفع"، ص 20، 30.

- الوقف على آخر السورة الأولى ووصل البسمة بأول السورة الثانية.
 - وصل آخر السورة الأولى بالبسمة مع وصل البسمة بأول السورة الثانية فلا يقال في هذا:
 ثلاث قراءات ولا ثلاث روايات ولا ثلاث طرق، بل ثلاثة أوجه، ودراية فقط فأي وجه أتى
 القارئ أجزاءً في تلك الرواية، ولا يكون إخلال بشيء منها، ولذا سمي بخلاف الأوجه —
 (الخلاف الجائز)⁽¹⁾.

هـ- الاختيار:

الاختيار: في الاصطلاح هو "الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً في اختياره".

وكانت مرحلة نشوء الاختيار في القراءات بداية من النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري، حيث قام كل فرد من القراء في تلك الفترة بالنظر فيما رواه من حروف قرآنية مختلفة واختار من بينها حروفه على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار، قد يرجع إلى مستوى وثاقة السند، وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربية، وقد يرجع إلى مطابقة الرسم، وربما يرجع إلى عوامل أخرى. ثم بعد اختياره يتبناه فينسب إليه ويسمى اختياره وحرفه⁽²⁾. وعبارة القرطبي التالية تعطي صورة واضحة عن معنى الاختيار وذلك حيث قال في تفسيره "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به، ونسب إليه، فقليل، حرف نافع وحرف ابن كثير"⁽³⁾.

فالاختيار في القراءات يؤكد أن اجتهاد القراء لم يكن في وضع القراءات - كما يتوهم البعض - وإنما في اختيار الرواية. وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية والاجتهاد في وضع القراءة.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/98-99 وأيضاً: الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 20-30-31.

(2) ينظر: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 105-106.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان"، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، وشارك في تحقيق هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوس، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ/2006م، ج1/46.

فالقارئ اختار القراءة وداوم عليها ولزمها، حتى اشتهر بها وقصد إليه فيها فنسبت إليه⁽¹⁾. وهذا ما يدل عليه قول ابن الجزري حيث قال بأن نسبة القراءة إلى القارئ بأئها: إضافة اختيار ولزوم لا إضافة اختراع:

"وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة اختيار وداوم ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"⁽²⁾.

ومن القراء الذين اشتهروا ونسبت إليهم القراءة، القراء العشرة الذين تواترت قراءاتهم.

و- القراء العشر:

1- **نافع المدني:** الإمام نافع بن أبي نعيم أبو رويم ويقال: أبو نعيم أحد القراء السبعة والأعلام، ثقة صالح، أصله من أصفهان أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة وهو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح، قال: أبو قرة "سمعتة يقول: "قرأت على سبعين من التابعين" وانتهت إليه رياسة القراءة إلى المدينة وكان عالماً بوجوه القراءات متبعاً لآثار الأئمة، قال: رجل ممن قرأ على نافع: إن نافعاً كان إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك، مات سنة تسع وستين ومائة⁽³⁾. وراويه، عثمان بن سعيد ورش وقيل: سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان الملقب بورش، شيخ القراء المحققين وإمام أهل الأداء المرتلين ولد سنة عشر ومائة⁽⁴⁾، وراويه الثاني، عيسى بن مينا بن وردان الملقب بقالون، كان أصماً شديداً الصمم، فكان ينظر إلى شفطي القارئ ويرد عليه اللحن والخطأ، توفي قبل سنة عشرين ومائة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: عبد الهادي الفضلي، "تاريخ القراءات القرآنية"، ص 106.

(2) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/51.

(3) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 288/2-289.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/446.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/543.

2- عبد الله بن كثير المكي.

3- أبو عمرو بن العلاء البصري: زبان بن العلاء بن العريان بن عبد الله بن عمرو بن تميم أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة ولد سنة ثمان وستين، قرأ على جماعة كثيرة فليس في القراء السبعة أكثر شيوخا منه، سمع أنس بن مالك وغيره، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، توفي سنة 154هـ⁽¹⁾.

وراويه الدوري والسوسي عن اليزيدي، فالدوري: هو أبو عمر حفص بن عمر المقرئ الضرير ونسبته إلى الدور، موضع ببغداد بالجانب الشرقي وكان إمام القراءة في عصره، وهو أول من جمع القراءات، توفي سنة ست وأربعين ومائتين على الصواب⁽²⁾.

السوسي هو أبو شعيب صالح بن زياد ونسبته إلى السوس موضع بالأهوار، كان ثقة، ضابطا من أجل أصحاب اليزيدي، توفي أول إحدى وستين ومائتين⁽³⁾.

4- عبد الله بن عامر الشامي: هو عبد الله بن عامر اليحصبي، كنيته أبو نعيم، إمام مسجد دمشق وقاضيها، تابعي لقي وائلة بن الأسقع، قيل: أنه قرأ على عثمان رضي الله عنه توفي بدمشق سنة 115هـ مولده سنة إحدى وعشرين وقيل غير ذلك⁽⁴⁾.

وراويه هشام ابن عمار بن نصير السلمى القاضى الدمشقى وكنيته أبو الوليد، أخذ قراءة ابن عامر عرضا عن عراك بن خالد المري، عن يحيى بن الحارث الذمري عن ابن عامر وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم، توفي سنة 215هـ ومولده 153هـ⁽⁵⁾.

وراويه الثاني: ابن ذكوان وهو عبد الله بن أحمد بن بشير ابن ذكران القرشي الدمشقي وكنيته أبو عمرو، أخذ القراءة عن أيوب ابن تميم التميمي عن يحيى بن الحارث الذمري عن ابن عامر كان شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، ولد سنة 173هـ وتوفي سنة 242هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/264-265.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج2/33.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج1/232.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/80-81.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج2/309-310.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج2/363-364.

5- **عاصم بن أبي النجود الكوفي:** هو أبو بكري عاصم بن أبي النجود ابن أبي بحدلة، مولى ابن خزيمة بن مالك بن النضر أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان وعلي ابن أبي طالب وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم، وكان عاصم قد جمع بين الفصاحة، والإتقان، والتحرير، والتجويد وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن، توفي آخر سنة 129هـ وقيل غير ذلك⁽¹⁾.

ورواياه، أبو بكر شعبة، وحفص، فشعبة هو أبو بكر بن عياش بن سلم الأسدي وكان إماما كبيرا عالما، عاملا، توفي سنة 193هـ، ومولده سنة 95هـ⁽²⁾.

أما **حفص:** فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزار، يعرف بـ (حفيص) وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته فهو ربيبه ابن زوجته، توفي سنة 180هـ ومولده سنة 90هـ⁽³⁾.

6- **حمزة الزيات الكوفي:** هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أحد القراء السبعة أخذ القراءة عرضا عن سليمان الأعمش وغيره وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش وكان شيخه إذا رآه أقبل يقول: هذا حبر القرآن، توفي سنة 156هـ⁽⁴⁾.

ورواياه: **خلف وخلاد** عن سليم عنه فخلف هو أبو محس خلف بن هشام بن طالب البزار البغدادي أحد القراء العشرة وأحد الرواة، عن سليم عن حمزة كان إماما كبيرا، عالما ثقة زاهدا، مات سنة 229هـ وكان مولده سنة 150هـ⁽⁵⁾.

وروايه **الثاني: خلاد ابن خالد** أبو عيسى الكوفي إمام في القراءة أخذ القراءة عرضا عن سليم وهو من أضبط أصحابه وأجلهم، توفي سنة 220هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج2/316-317.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج2/229-230.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج2/237-238.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج2/246-247.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج1/248.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج1/477.

7- الكسائي الكوفي: هو علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الإمام التي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة أخذ القراءة عرضاً عن حمزة قال: عنه الشافعي: "من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي"، اختلف في تاريخ وفاته، 189هـ⁽¹⁾.

ورواياه: أبو الحارث والدوري، أبو الحارث الليث البغدادي عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه، توفي سنة 240هـ⁽²⁾.

8- أبو جعفر يزيد ابن القعقاع المدني: هو أبو جعفر يزيد ابن القعقاع المخزومي المدني القارئ، أحد القراء العشرة، تابعي جليل، أتى به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة، أقرأ الناس بمسجد الرسول -صلى الله عليه وسلم- بالمدينة، قال: ابن معين: "كان إمام أهل المدينة في القراءة"، فسمي القارئ بذلك، اشتهر بروايتين، ابن وردان وابن جهماز، توفي سنة 130هـ⁽³⁾.

فيعيسى بن وردان أبو الحارث المدني، إمام مقرئ، حادق، عرض على أبي جعفر وشيئة ثم عرض على نافع، مات في حدود 160هـ.

أما روايه الثاني: ابن جهماز فمقرئ جليل ضابط عرض على أبي جعفر وشيئة، ثم عرض على نافع، مات بعد 170هـ⁽⁴⁾.

9- يعقوب الحضرمي البصري: هو يعقوب بن إسحاق بن يزيد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها، أخذ القراءة عرضاً عن سلام الطويل، ومهدي بن ميمون وغيرهما فكان عالماً بالعربية ووجوهها والقرآن واختلافه، مات سنة 205هـ ورأوايه: رويس وروح⁽⁵⁾.

- رويس: هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري المعروف برويس، كان إماماً في القراءة ضابطاً مشهوراً من أحقق أصحاب يعقوب مات سنة مائتين وثمان وثلاثين⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج 2/33.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 2/334.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/543.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/285.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج 2/337-338.

(6) ينظر: ابن الجزري، "طيبة النشر"، ص 13.

أما راويه الثاني: فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة الهذلي مولاهم البصري النحوي، كان ثقة ضابطا مقرئا حاذقا من أوثق أصحاب يعقوب، مات سنة مائتين وخمس وثلاثين⁽¹⁾.

10- خلف: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار، ولد سنة خمسين ومائة وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وكان إماما جليلا، عالما ثقة، زهدا، مات سنة مائتين وتسع وعشرين⁽²⁾.

ز- القراءات السبع:

المراد بها القراءات المنقولة عن الأئمة السبع السابق ذكرهم قال: مكي "إنما كانوا سبعة لوجهين أحدهما: أن عثمان -رضي الله عنه- كتب سبعة مصاحف ووجه بها إلى الأمصار فجعل عدد القراء على عدد المصاحف.

والثاني: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن وهي سبعة على أنه لو جعل عددهم أكثر أو أقل لم يمتنع ذلك"⁽³⁾.

وكان يقصد بقوله هذا أبو بكر ابن مجاهد فهو أول من اقتصر على هؤلاء السبعة سنة ثلاثمائة وتابعه الناس في ذلك ولحقه المحققون وذلك لأنه لم يكن متسع الرواية والرحلة كغيره⁽⁴⁾.

وقال مكي: أن سبب اشتهاه هؤلاء السبعة دون غيرهم، أن عثمان -رضي الله عنه- لما كتب المصاحف، ووجهها إلى الأمصار، وكان القراء في العصر الثاني والثالث كثيري العدد، فأراد الناس أن يقتصروا في العصر الرابع على ما وافق المصحف، فنظروا إلى الأئمة المشهورين بالفقه، والأمانة في النقل والحسن في الدين، الذين اشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان، -رضي الله عنه- مصحفا إماما، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة، وعاصم، من أهل الكوفة وسوادها،

(1) ينظر: ابن الجزري، "طيبة النشر"، ص 13.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 13.

(3) الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج 1/227.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/226.

والكسائي من العراق، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كما كان ابن كثير من أهل مكة، فاشتهرت إمامتهم وطال عمرهم في الإقراء وارتحل إليهم الناس من البلدان⁽¹⁾.

ثانيا: الأحرف السبعة وعلاقتها بالاختلاف الصوتي بين القراءات:

أ- المعنى اللغوي والشرعي لكلمة حرف:

1- اللغوي:

جاء في مقاييس اللغة: الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حد الشيء والعدول وتقدير الشيء: فأما الحد فحرف كل شيء حده، أي طريقة واحدة، وذلك أن العبد يجب عليه طاعة ربه تعالى عند السراء والضراء، فإذا أطاعه عند السراء وعصاه عند الضراء فقد عبد على حرف، ألا تراه قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ ﴾ (الحج: 11) وكذلك بعد قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ (الحج: 11). أي على وجه إن تغير عليه تغير عن عبادته وطاعته⁽²⁾.

والوجه الثاني من معنى الأحرف: أن يكون -صلى الله عليه وسلم- سمي القراءات أحرفا على طريق السعة؛ كنحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه وجاوره فلذلك سمي النبي -صلى الله عليه وسلم- القراءة حرفا، وإن كان كلاما كثيرا، من أجل أن منها حرف قد غير نظمه وأو كسر أو قلب إلى غيره، وذلك على عادة العرب بتسمية الشيء باسم جزئه كما يسمون القصيدة "قافية" إذا كانت القافية منها⁽³⁾.

2- الأصل الشرعي لكلمة حرف:

لقد تواتر الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، روى ذلك من الصحابة -رضوان الله عليهم- ما يقرب من اثنين وعشرين صحابيا

(1) ينظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/228.

(2) ينظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة (حرف)، ج2/42، 43.

(3) ينظر: الداني، "جامع البيان في القراءات السبع"، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، وبجي مراد، القاهرة، مصر، دار الحديث، دط، 1427هـ -

سواء كان ذلك مباشرة عنه -صلى الله عليه وسلم- أو بواسطة⁽¹⁾. وهذا قبس من هذه الأحاديث: "عن ابن شهاب (ت 124 هـ) قال حدثني عبيد الله بن عبد الله (ت 98 هـ): أن ابن عباس -رضي الله عنهما- حدثه: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف"⁽²⁾.

"وعن أبي بن كعب قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقرأ فحسن النبي -صلى الله عليه وسلم- شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية فلما رأى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما قد غشيني ضرب في صدري ففضت عرقا وكأنا أنظر إلى الله عز وجل فرقا فقال لي: "يا أبي! أرسل إليّ: أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هوّن على أمّتي فردّ إليّ الثانية: اقرأه على حرفين فرددت إليه: أن هوّن على أمّتي، فردّ إليّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها فقلت: اللهم اغفر لأمتي اللهم! اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم -صلى الله عليه وسلم-"⁽³⁾.

وقد اختلف أهل العلم في معنى هذه الأحرف السبعة اختلافا كثيرا، حتى إنه لا يعلم في السنة حديث بلغ فيه الاختلاف ما بلغ بهذا الحديث، فقد ذكر فيه السيوطي نحوًا من أربعين قولاً⁽⁴⁾.

(1) مقدمة التحقيق، جامع البيان للداني، ص 8.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم الكتاب: 69، باب نزول القرآن على سبعة أحرف، رقم باب: 05، رقم الحديث: 4705، ج 4/1909.

(3) صحيح مسلم، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم الباب: 48، رقم الحديث: 273، ج 6/83.

(4) ينظر: السيوطي، "الإتقان"، ج 1/131، وينظر: أيضا: ابن الجزري، النشر، ج 1/31.

ب- المقصود بالأحرف السبعة⁽¹⁾:

اختلف أهل العلم في حقيقة السبعة، وهل العدد مراد أم لا؟
فقال قوم: إن الأحرف السبعة مرادة بعينها، فهي سبعة أحرف حقيقية وقال قوم: إن المراد مجاز السبعة: وهو التسهيل والتيسير والسعة، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات والسبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين⁽²⁾.
واختلفوا في تحديد هذه السبعة إلى معينين:

الأول: راجع إلى التأويل والمعنى، أي سبعة أوجه من أوجه الاختلاف في المعنى والتأويل.
والثاني: راجع إلى الألفاظ والاختلاف في هيئة النطق، وقد يكون للمعنى تعلق فيه، لكنه غير مقصود.

1- المقصود بها لغات:

ذهب معظمهم إلى أنها لغات من لغات العرب أي لهجات، واختلفوا في تعيينها، فقال أبو عبيد: قريش وهذيل وثقيف وهوزان وكنانة ولغات على جميع ألسنة العرب⁽³⁾.
وهناك من جعلها من عموم العرب وهم: قريش وهذيل، وتميم الرباب، والأزد، وربيعة، وهوزان، وسعد بن بكر من هوزان وبعضهم يقول: قريش، وبني درام، والعليا من هوزان وهم سعد بن بكر، وجسم من بكر، ونصر بن معاوية وثقيف.
قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوزان، وسفلى، تميم وهم بنو دارم.
وبعضهم يعد خزاعة وي طرح تميما، وقال بعض آخر هي لغات قبائل من مضر وهم قريش وهذيل، وكنانة، وقيس، وضبة، وتميم الرباب وأسد بن خزيمة، وكلها من مضر⁽⁴⁾.
وقد جاء في "غيث النفع" أن هذا القول أولى بالصواب، ويشهد له المعنى والنظر.

(1) ينظر: خير الدين سيب، "الفروق الصرفية والنحوية بين القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأدب واللغة، تلمسان، 1416هـ/1996م، ص 15 وما بعدها.

(2) ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير"، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، دط، 1997م، ج 57/1.

(3) ينظر: الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 7.

(4) ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير"، ج 57/1.

أما المعنى: فقد قال الداني: "الأحرف الأوجه"، أي أن القرآن على سبعة أوجه من اللغات ... هذه الأوجه المختلفة من القراءات المتغايرة من اللغات أحرف، على معنى أن كل شيء منها أوجه.

وأما النظر: فإن حكمة إتيانه على سبعة أحرف، التخفيف والتيسير على هذه الأمة في التكلم بكتابتهم، كما خفف عليهم في شريعتهم وهو كالمصرح به في الأحاديث الصحيحة كقوله: "أسأل الله معافاته ومعونته"، وكقوله: "إن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف فردت إليه أن هوّن على أمّتي ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف" لأنه -صلى الله عليه وسلم- أرسل إلى الخلق كافة، وألسنتهم مختلفة غاية التخالف كما هو مشاهد فينا، ومن كان قبلنا مثلنا، وكلهم مخاطب بقراءة القرآن، قال تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (المزمل: 20)، فلو كلفوا كلهم النطق بلغة واحدة لشق ذلك عليهم فتعسر؛ إذ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوه وأفوه من الكلام إلا بتعب شديد وجهد جهيد، وربما لا يستطيعه بعضهم ولو مع الرياضة الطويلة، وتذليل اللسان، كالشيخ والمرأة، فافتضى يسر الدين أن يكون على لغات⁽¹⁾.

2- المقصود بها أوجه:

والبعض الآخر جعلها سبع أوجه وذلك بعد استقراره لاختلافات القراءات صحيحها وشاذها، وإن كانت هذه القراءات في حقيقتها ما هي إلا نموذج حي يمثل هذه اللغات وإن اختلفت فيما بينها، فاختلافها لا يكاد يتجاوز هذه الأوجه.

يقول ابن الجزري: "قد تبعت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها":

1- وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو "البخل" بأربعة أوجه، "ويحسب" بوجهين.

2- أو بتغيير في المعنى فقط نحو: "فتلقى آدم من ربه كلمات".

3- وإما في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة نحو "تبلو وتتلو".

(1) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 7.

- 4- وعكس ذلك نحو: "بصطة وبسطة" ونحو "الصراط والسرط".
- 5- أو بتغييرهما نحو: "فامضو، فاسعوا".
- 6- وإما في التقديم والتأخير نحو: "فيقتلون، ويقتلون" بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين، وبعضها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى.
- 7- أو في الزيادة والنقصان نحو: "أوصى ووصى"، فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها⁽¹⁾.
- ج- الاختلاف الأدائي للقراءات القرآنية:

ذكر ابن الجزري اختلاف الإظهار، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال والنقل مما يعبر عنه بالأصول فقال: هو ليس من الاختلاف الذي يتنوع معه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فرض، فيكون من الأول -ولعله يقصد الاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة- ثم ذكر بعد ذلك أن الإمام الكبير أبي الفضل الرازي قد حاول تفسير الأحرف، كما ذكر أنه وقف على كلام ابن قتيبة غير أنه أخذ عليه غياب هذا الأمر، أي اختلاف القراءات في الأداء الذي لا يتغير معه اللفظ والمعنى، فغيب بذلك، وفوت أكثر أصول القراءات، كالإدغام والإظهار والإخفاء، والإمالة والتفخيم، وبين بين والمد والقصر، وبعض أحكام الهمز، كذلك الروم والاشمام على اختلاف أنواعه، وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء، وقد كانوا يترافعون بأقل من ذلك إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ويرد بعضهم على بعض كما جاء محققاً ومبيناً في باب الهمز والنقل والإمالة في النشر وغيرها من كتب القراءات. ثم استدرك ابن الجزري على نفسه فقال: "بأنه يمكن أن يكون ذلك من القسم الأول فيشمل السبعة كما قرره"⁽²⁾. قاصد بذلك الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بناءها بما يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: 78) "وأطهر لكم"، و﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ (سبأ: 17)، "وهل يُجَازَى إِلَّا

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/32.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/32.

الكُفُور"، ﴿ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِخْلِ ﴾ (النساء: 37) و(الحديد: 24) وبالْبَخْلِ ﴿ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (البقرة: 28) وَمَيْسَرَةٌ⁽¹⁾.

في حين يرى الزرقاني: أن القول "باختلاف الإظهار والإدغام والروم" لا يمثل عذرا حقيقيا لإهمال هذا الوجه، لأن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أن يكون اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تخرجه من أن يكون واحدا أو لا تخرجه، بل المسألة مسألة رعاية أمر واقع تختلف به القراءات فعلا، ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبّ بين الصحابة في اختلاف القراءات، كما يمكن أن يكون أيضا مثار للنزاع في كل عصر ومصر بين القراء، إذ لم يعلموا أن الجميع من عداد السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، وذلك لأن تحريف القرآن يحرم بمس صورته وطريق أدائه وكيفية لهجته، كما يحرم بما يمس جوهره وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وترتيبه، ثم إن الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه: وهو اختلاف اللهجات؛ بل قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لغته في جوهرها، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لغته نفسها بلهجة غير لهجته، وطريقة في الأداء غير طريقته، واختلاف القبائل العربية فيما مضى، كان يدور على اللهجات في كثير من الحالات⁽²⁾.

وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن، يدور في كثير من الحالات على اختلاف اللهجات، فتخفيف الله على الأمة بتزول القرآن على سبعة أحرف، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات، ولعل ذلك ما جعل صاحب التحرير والتنوير يقول: إن المراد بالأحرف السبعة لهجات العرب في كفيات النطق، كالفتح

(1) ينظر: ابن قتيبة، "تأويل مشكل القرآن"، تحقيق: السيد أحمد الصقر، القاهرة، مصر، مكتبة دار التراث، دط، 1427هـ - 2006م،

ص 93.

(2) ينظر: الزرقاني، "مناهل العرفان"، ص 154.

والإمالة، والمدّ والقصر، والهمز والتخفيف على معنى أن ذلك رخصة للعرب مع المحافظة على كلمات القرآن، وهذا أحسن الأجوبة في نظره⁽¹⁾.

وهذا أيضا ما جعل ابن قتيبة (ت: 276هـ) يقول: إن من تيسير الله تعالى على الأمة أمر نبيه بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ "حتى حين" (المؤمنون: 54)، و(الصفات: 174-178)، و(الذاريات: 43) بإبدال الحاء في "حتى" عينا لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها.

والأسدي يقرأ: "تعلمون" و"تعلم" و﴿تَسْوَدُّ وُجُوهُ﴾ (آل عمران: 106) و﴿أَلَمْ أُعْهِدْ إِلَيْكُمْ﴾ (يس: 60) بكسر حرف المضارعة فينطقها: "تعلمون" و"تعلم" و"تسود" و"ألم إعهد" أما التميمي فيهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ (البقرة: 11) وغيرها، و﴿وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ (هود: 44) بإشمام الضم مع الكسر، و﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (يوسف: 65) بإشمام الكسر مع الضم، و﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ (يوسف: 11) بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا لا يطوّع به كل لسان⁽²⁾.

ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حيث أجاز لهم على لسان رسوله -صلى الله عليه وسلم- أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم، وأحكامهم، وصلاتهم، وصيامهم، وزكاتهم وحجهم، وطلاقهم وعتقهم، وسائر أمور دينهم⁽³⁾.

ولكن الذي يمكن قوله: إن نزول القرآن على سبعة أحرف لم يفض إلى تواتر كل هذه الأحرف، وذلك لأن ما نقل من القراءات إنما نقل بقناتين اثنتين:

(1) ينظر: الزرقاني، "مناهل العرفان"، ص 154-155، وأيضا: الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير"، ج 1/58.

(2) ينظر: ابن قتيبة، "تأويل مشكل القرآن"، ص 95.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

- قناة النقل بالعرض والسماع بالاعتماد على من قام بذلك من الأئمة.
- قناة النقل بالرواية المحضة، وهو ما يسميه الداني بـ "القراءات المنقولة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- نقل الأحاديث التي لا يجوز إثبات قرآن بها"⁽¹⁾.

فللقراءة خصوصية لا يوجد مثلها في الحديث، فإن الأثر في القراءة يراعي فيه الجانب اللفظي، ويجب أن أن ينقل بهذا اللفظ؛ أي كما سمع وإلا فليست قراءة، بخلاف الحديث. ولذلك تشدد العلماء في أقدم العصور في رواية القراءة، فلم يكتفوا بالرواية البحتة بل التزموا التلاوة والمشافهة سواء كانت بالعرض أو بالسماع للفظ الذي ينطق به القارئ فقط مع العرض عليه⁽²⁾.

وهذا ما جعل ابن الجزري يأخذ على ابن الحاجب⁽³⁾. (ت: 646هـ) تفرقة بين التواتر اللفظي دون التواتر الأدائي. ذلك حين تعرض إلى المعاني التي اشتملت عليها الأحرف السبعة، فحصرها في معنيين:

الأول: ما اختلف لفظه واتفق معناه.

والثاني: ما اختلف لفظه ومعناه.

أمّا الباقي -مما اختلف فيه - ما اتحد لفظه ومعناه مما تتنوع صفة النطق به؛ كالمدايات وتخفيف المهمزات والإظهار والإدغام والروم والإشمام وترقيق الرءاءات وتفخيم اللامات، ونحو ذلك مما يعبر عنه القراءة بالأصول، فهو ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً⁽⁴⁾.

فقول ابن الحاجب، بأن السبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء جعل ابن الجزري يرد عليه فيقول: وإن أصاب -أي ابن الحاجب- في تفرقة بين الخلفين، فهو واهم في تفرقة بين الحالتين: نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي بل هما في نقلهما واحد، وإن ثبت

(1) ينظر: أبو عمرو الداني، "جامع البيان"، ج1/124، وما بعدها.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ابن الحاجب، أبو عمرو بن الحاجب، هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين، ابن الحاجب، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية، ولد سنة 570هـ، وتوفي سنة 646هـ، ينظر: "وفيات الأعيان"، ج1/314، وأيضاً ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/508، وأيضاً: الزركلي، "الأعلام"، ج4/211.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/36، وما بعدها.

تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به؛ أولاً يصح إلا بوجوده، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول⁽¹⁾.

وبعد هذا فلا غرابة من القول بأن ما جاء من اجتهاد العلماء حول تفسير أحاديث الأحرف السبعة لا يخرج عن المعاني التي اشتملت عليها، والتي حصرها ابن الجزري في معين، وإن كان يرى أن معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط من حيث التعداد:

الأول: ما اختلف لفظه واتفق معناه.

الثاني: ما اختلف لفظه واختلف معناه.

فلا يبقى إلا ما اتحد لفظه ومعناه مما تتنوع صفة النطق به، وهذا المعنى الأخير يجعلنا نتصور أن أغلب الاختلافات ما بين القراءات القرآنية تخص المستوى الصوتي للغة، وفي ذلك تتجلى الحكمة في نزول القرآن على أكثر من حرف، وإجازة المسلم في أن يقرأ القرآن بالقدر الذي تقولبت عليه الأجهزة العضوية التي يمكن أن يوظفها في إنتاج الأصوات بلهجته، وبهذا فإن أي تغيير صوتي يشير إلى طبيعة اللهجة المعينة في اعتياد أصحابها على نطق الأصوات بكيفية خاصة، من غير تغيير في الدلالة، وهذا التغيير نتيجة طبيعية لبيئة اجتماعية، وجغرافية محددة⁽²⁾.

كما أن هذا التغيير الصوتي أو بالأحرى هذا الاختلاف الأدائي للألفاظ القرآنية ينبأ بأن للأصوات فيما بينها نحواً خاصاً وعلاقاتها تحكمها قواعد وأصول معينة تتجلى في ظواهر صوتية تعتبر أصولاً وقواعداً تحكم هذه العلاقات التي تجمع الأصوات، وهي متواترة حتماً لأن تواتر اللفظ مرتبط بتواتر أدائه كما قرره ابن الجزري.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 36/1، وما بعدها.

(2) ينظر: هادي نمر، "التفسير اللغوي، الاجتماعي للقراءات القرآنية"، عمان الأردن، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط 1،

1429هـ - 2008م، ص 55 وما بعدها.

المبحث الثاني: المصطلحات العلمية والصوتية:

المطلب الأوّل: القراءات القرآنية وعلاقتها بالصوتيات:

تكمن في القراءات القرآنية على المستوى الصوتي ظواهر وقضايا صوتية كثيرة، تختلف من قراءة قرآنية إلى قراءة أخرى، ومن الثابت أيضاً أن أغلب الاختلافات ما بين القراءات القرآنية تخص المستوى الصوتي للغة، وفي ذلك تتجلى الحكمة من نزول القرآن على أكثر من حرف، وإجازة المسلم في أن يقرأ القرآن بالقدر الذي تقولت عليه الأجهزة العضوية التي يمكن له أن يوظفها في إنتاج الأصوات بلهجته، وهذا الذي تعود عليه العربي ضمن حيز جغرافي معين إنما أوجبه الظروف الطبيعية والاجتماعية، لذلك الحيز الجغرافي حتى صار عادة وجزءاً لا ينفك عن الناطق ولا ينفك هو عنه، إذ أن أفراد القبائل العربية المختلفة لا يمكن لهم أن يغيروا حناجرهم، وألسنتهم وشفاهم، وغيرها من الأجهزة التي توظف لإنتاج الأصوات ليقروا القرآن الكريم كما كان يتلوه النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومن لهج بلهجته من قريش⁽¹⁾، فقرأ هؤلاء كما كانوا يتكلمون، "فأمالوا حيث لم تمل قريش، ومروا حيث لم تكن تمر، وقصروا حيث لم تقصر، وسكنوا، وأدغموا، وأخفوا، ونقلوا"⁽²⁾.

ورصد أية ظاهرة لغوية يعني العناية باللغة ذاتها، فنشطت همّة العلماء العرب لجمع المادة اللغوية للغة العربية، والتي تتمثل في اللهجات المختلفة باختلاف البيئات والقبائل العربية، وذلك عن طريق الرواية الشفوية، من أهل اللغة الأصليين ووضعوا حدوداً لعملية جمع المادة، فحددوا البيئة المكانية وكذلك الزمانية، وحددوا القبائل التي يصح الأخذ عنها⁽³⁾.

أولاً: القراءات القرآنية وعلاقتها بالفصحى واللهجات العربية.

أ- الفصحى:

وهي النموذج الذي يمثل اللغة العامة المشتركة التي يمكن أن تتعامل بها كل القبائل في إطار معايير محددة من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية⁽⁴⁾. وهي اللغة الأدبية

(1) ينظر، هادي نمر، "التفسير اللغوي، ص 55-56.

(2) طه حسين، "في الشعر الجاهلي"، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر، د.ط، د.ت، ص 49.

(3) ينظر: محمد محمد داوود، "العربية وعلم اللغة الحديث"، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 2001، ص 66.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 80.

التي خطب بها الخطباء، وشعر بها الشعراء، ونزل بها القرآن الكريم، ولم تكن لغة سليقة يتكلمها الناس دون شعور بخصائصها، بل كان المتكلم بما يشعر كل الشعور بنواحي القوة والجمال فيها، وهي التي تتمثل واضحة المعالم في النصوص الكثيرة التي تنتظم فيما تنتظم شعرا تعارفوا على تسميته بالشعر الجاهلي، وأرخوا له بقرن ونصف قبل البعثة المحمدية، وتنتظم أيضا نثرا يتمثل في خطب وأمثال. وهي تلك اللغة التي تصورها القراءات القرآنية أصدق تصوير، وهذه اللغة فيما تؤكد طبيعة الأشياء، لم تكن متوحدة توحيدا كاملا، بل كانت لها لهجات كثيرة تختلف فيما بينها اختلافا يكبر أو يصغر حسبما يكون بينها من تقارب أو تباعد. لكن هذه اللهجات المختلفة لم تكن لتتبع من وجود لغة مشتركة عامة يصطنعها أصحابها فيما يعن لهم من فن أو من جد القول⁽¹⁾.

والرأي فيما يوافق طبيعة التطور اللغوي، أن شبه الجزيرة العربية كانت بها لهجات كثيرة مختلفة تنسب كل لهجة منها إلى أصحابها، وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية مشتركة تكونت على الزمن بطريقة لا سبيل إلى تباينها، وهذه اللغة المشتركة لا تنسب إلى قبيلة بذاتها لكنها تنسب إلى العرب جميعا مادامت النصوص الشعرية والنثرية لا تكاد تختلف فيما بينها، وهذه النصوص ليست قرشية أو تميمية أو هذلية فقط، بل هي من قبائل مختلفة مما يدل على أن هذه اللغة المشتركة هي التي كان الأدباء يصنعونها في فمهم القولي، وهي بالطبع ليست باللغة ذاتها التي كانوا يتحدثون بها في بيعهم وشرائهم وهزلهم، ومع وجود هذه اللغة المشتركة احتفظت اللهجات المختلفة ببعض خصائصها، فقريش لها خصائصها اللهجية، كما أن لتميم أو لطيء أو غيرها خصائصها اللهجية، ولقد دخل كثير من هذه الخصائص اللغة الفصحى كما تمثله لنا القراءات القرآنية⁽²⁾.

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، 2003م، ص 38، وأيضا ينظر: عبد الجليل مرتاض، "دراسات سانتكسية للهجات العربية القديمة"، أطروحة جامعية علمية للحصول على درجة دكتوراه دولة في اللسانيات، تلمسان، 1414هـ/1994م، ص 91 وما بعدها، وينظر أيضا: زغوان أحمد، "مثال العربية اللغوي ولسان قريش"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، سعيدة، المركز الجامعي، العدد 07، 2005م، ص 80 وما بعدها.

(2) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، عمان الأردن، دار المسيرة للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ، 2008م، ص 54.

ومع دخول بعض هذه الخصائص إلى اللغة الفصحى فإن خصائص لهجة قريش ليست هي الغالبة على غيرها وليس أدل على ذلك من ظاهرة الهمز التي في العربية، فالمعروف أن أهل الحجاز، ومنهم قريش ينجحون إلى تخفيف الهمزة، وغيرهم من قبائل العرب يحققونها، فالهمز إذن ليس قرشياً، وهو الغالب مع ذلك على التسهيل في الشعر الجاهلي، وهو السائد، أيضاً في القراءات القرآنية حتى إن ابن كثير وهو قارئ مكة كان يهمز⁽¹⁾.

ب- اللهجة:

اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات؛ لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط هذه اللهجات⁽²⁾.

وتلك البيئة الشاملة تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشمل عادة على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها. وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات.

وقد كان القدماء من علماء العربية يعبرون عما نسميه الآن باللهجة بكلمة "اللغة" حيناً، و"باللحن"⁽³⁾ حيناً آخر، ويظهر هذا واضحاً جلياً في المعاجم العربية، وكثيراً ما يشير أصحاب المعاجم إلى لغة تميم، ولغة طيء، ولغة هذيل، ولا يريدون بمثل هذا التعبير سوى ما يعرف الآن بكلمة (لهجة). فاللغويون العرب عادة "ما يعبرون عن اختلاف الاصطلاحات

(1) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 61، وينظر أيضاً: محي الدين سالم، "الهمزتين بين التحقيق والتخفيف في القراءات القرآنية"، مجلة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 07، 1425هـ/2004م، ص 226 وما بعدها.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 15.

(3) لا يقصد باللحن "الخطأ" للتفريق بين مفهومين، ينظر: عبد الجليل مرتاض، "بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب"، بيروت، لبنان، مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م، ص 61 وما بعدها.

الدلالية بين العرب باللغات ، وقد يعنون بها ضمناً اللهجات على الرغم من أن هذا المصطلح الأخير لم يعرف لديهم أيضاً ، وبذلك تكون اللغة العربية عندهم مركبة من لغات⁽¹⁾ .
ولكل لهجة صفات تتميز بها، يمكن أن تلخص في النقاط الآتية⁽²⁾:

- اختلاف في مخرج بعض الأصوات اللغوية.
- اختلاف في وضع أعضاء النطق مع بعض الأصوات.
- اختلاف في مقياس بعض أصوات اللين (ما يسمى بالحركات طوليلها وقصيرها).
- تباين في النغمة الموسيقية للكلام.
- اختلاف في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة، حين يتأثر بعضها ببعض.

هذه هي أهم الصفات التي تتميز بها لهجات اللغة الواحدة، وليس من الضروري أن توجد كل هذه الفروق ممثلة في لهجات لغة من اللغات. فلما جاء الإسلام، وأراد أن يتألف قلوب العامة والخاصة معاً، سمح بأن يقرأ القرآن الكريم ببعض تلك الصفات التي لم يكن في مقدور العامة غيرها. والقرآن الكريم وإن نزل بلهجة موحدة، وهي اللغة الأدبية أبيض في قراءته الخروج عن تلك اللغة الموحدة تيسيراً على عامة العرب، وتأليفاً لقلوبهم، وهذا هو معنى الحديث الشريف: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"⁽³⁾.

ودون أن نخوض كثيراً في مسائل فرعية عن هذا البحث، نقول: لقد جاء القرآن الكريم بالصورة الصوتية المثلى لما كانت عليه اللغة العربية في العصر الجاهلي، وظلت هذه الصورة تنتقل بالرواية الشفوية حتى العصر الحاضر. بمستوى من الدقة لم يحظ به نص لغوي آخر، مما أدى إلى استقرار أصوات اللغة العربية إلى حد كبير. فالتلقي الشفهي هو الأساس في انتقال القرآن الكريم من جيل إلى جيل بداية من سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وصولاً إلى زماننا الحاضر، وهكذا حتى تقوم الساعة⁽⁴⁾. والذي نقل من القراءات إنما نقل بطريقتين⁽⁵⁾:

(1) عبد الجليل مرتاض ، "اصطلاح المصطلح في اللغة العربية"، مجلة المصطلح، تصدر عن المخبر ، تلمسان، 10 مارس 2002 ، ص 13.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 41.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 17-41.

(4) ينظر: محمد محمد داوود، "العربية وعلم اللغة الحديث"، ص 45.

(5) ينظر: أبو عمرو عثمان، "جامع البيان في القراءات السبع"، ج 1/190.

- قناة النقل بالرواية المحضة، وهو ما يسميه الداني: "القراءات المنقولة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، نقل الأحاديث التي لا يجوز إثبات قرآن بها"⁽¹⁾.

- قناة النقل بالعرض والسماع بالاعتماد على من قام بذلك من الأئمة.

فأهم وسيلة لإثبات القراءة هي الإسناد الصحيح، والقراءة لا تنقل نقل الأحاديث، يقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁽²⁾.

وتبقى خاصية (المشافهة) هي الفيصل، لأن اللغة العربية بلغاتها ولهجاتها تشكل كما هائلا؛ لا يمكن أن نحكم بها على القراءات، لأن القرآن وإن نزل على سبعة أحرف، فإن قراءاته سنة متبعة محدودة العدد، وليست على إطلاقها بأن يقرأ كل واحد بلهجته كما ذهب الخاطئون في فهم القراءات، وقد عبر الفراء عن منهج القراء في القراءة بقوله: "والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحنَّ عندك تشنيع مشتع مما لم يقرأه القراء بما يجوز"⁽³⁾.

ولهذا السبب نالت اللهجات العربية في القرآن الكريم إهتمامات اللغويين والباحثين في علوم القرآن، وذلك لاعتبارين هما:

1- قوة الصلة بين اللهجات العربية، والقراءات القرآنية، حيث كانت القراءات تيسيرا على القبائل المختلفة في عاداتها النطقية، ويؤكد هذه الحقيقة أحاديث الأحرف السبعة التي سبق أن ذكرناها بالتفصيل.

2- إن من أوثق الشواهد التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة اللهجات هي القراءات القرآنية المشهور منها والشاذ، لأنها تعبر عن الواقع الحي للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية للهجات العربية.

وعلى هذا فإن القرآن بقراءاته هو القاعدة الصلبة للنطق العربي الصحيح لجملة أصوات اللغة، ولقد كان سليما ما توصل إليه بعض المحدثين حين قالوا: أن من أهم خصائص العربية

(1) أبو عمرو عثمان، "جامع البيان في القراءات السبع"، ج1/190.

(2) المرجع نفسه ونفس الصفحة، وأيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج1/10.

(3) أبي زكريا يحيى الفراء، "معاني القرآن"، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ، 2002م، ج1/245.

أصوات الحروف فيها؛ لأن جوهر الصوت العربي بقي واضحاً، وهو ما يتمثل في قراءة القرآن الكريم، وإخراج الحروف الصامتة إخراجاً يكاد يكون واحداً⁽¹⁾. وذلك لأن اللغة العربية تستمد أصولها من القرآن، بل تبقى أصولها ثابتة في القرآن، وأولويات هذه الأصول هي الأصوات؛ لأنّ الأصوات أصل اللغات، ولا غرابة بعد هذا أن يكون استقراء ملامح الظاهرة الصوتية في التراث العربي الإسلامي يوصلنا إلى أن القرآن الكريم هو المنطلق الأساس فيها⁽²⁾.

ثانياً : علم الأصوات والصوتيات العربية.

ليس من الميسور دراسة لغة ما، ومستوى من المستويات اللغوية، دراسة علمية ما لم تكن هذه الدراسة مبنية على التحليل الصوتي، فالكلام سلسلة من الأصوات يعتمد عليها في التحليل اللغوي.

وقد أدرك الرعيل الأول من علمائنا القدماء أهمية الأصوات اللغوية، فألواها عناية فائقة بدءاً بالقراء الأوائل، والخليل وسيبويه، ثم الكسائي والفراء، وغيرهم من علماء التجويد والقراءات، فأخذوا بالتركيز على أهميتها في بيان الأداء القرآني والاحتجاج لأوجه القراءات القرآنية المختلفة، وغدت كتب القراءات ومعاني القرآن مصدراً زاهراً بعلم الأصوات اللغوية منذ النشأة الأولى للدراسات اللغوية⁽³⁾.

لقد كان علم التجويد والصوتيات العربية من العلوم التي خدمت القرآن الكريم، وقد جاء الأوائل بأراء سابقة في الصوتيات عند معالجتهم القراءات القرآنية. ولا تزال نتائج أفكارهم ذات بال في الدراسات اللغوية الحديثة.

فمن المفيد بيان العلاقة التي تربط بين علم الأصوات بمفهومه الحديث، وبين الصوتيات العربية ومفاهيمها، وما أدركه العلماء العرب من علاقات بين الأصوات اللغوية.

(1) ينظر: هادي نمر، "التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية"، ص 56.

(2) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند القراء في معاني القرآن"، بيروت لبنان، دار المعرفة، ط1، 1428هـ، 2007م، ص 30.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

أ- علم الأصوات:

من الدراسات الصوتية ما ينصب على الجانب النطقي من الأصوات اللغوية فيدرس أعضاء النطق، ومخارج الحروف، وصفاتها، وهيئات أعضاء النطق مع الحروف بصفاتها المختلفة، ويسمى هذا "بعلم الأصوات النطقي"، وعلماء الأصوات يقسمون دراسة الأصوات النطقية إلى مستويين:

الأول: يدرس الأصوات اللغوية مفردة أي غير مركبة في الكلام فيدرس حرف (النون) دراسة تتناوله من حيث هو صوت صامت، ليس من الحركات فيدرس مخرجه وصفاته المختلفة، ولا تتعرض هذه الدراسة لما قد يعتري هذا الحرف من تغيير في صفاته أو مخرجه عندما يتركب في الكلمات بأي وضع - في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، أو عندما لا يجاوره مثله أو غيره في الكلمة أو كلمة أخرى - كما تتعرض للدور الوظيفي لذلك الصوت في اللغة العربية أو غيرها⁽¹⁾. ويسمى: علم الأصوات اللغوية: الفونيتيكا⁽²⁾.

فهي دراسة إفرادية للأصوات. أما المستوى الثاني: فيدرس أصوات اللغة عندما تتركب في كلمات تعبر عن المعاني، أي عندما تقوم بوظيفتها، فيدرس ضوابط هذا التركيب ما يسوغ منها وما لا يسوغ، والتغيرات التي قد تعتري الصوت اللغوي في مخرجه أو صفاته في مختلف الحالات التركيبية، وبيان القيمة الوظيفية له - أي دوره في بناء الألفاظ - مهما اختلفت صور استعماله، فيدرس مثلاً: إخفاء النون إذا سكنت وبعدها أحد حروف الإخفاء، ويدرس إقلاهما ميمًا إذا سكنت وبعدها باء، وغيرها من الصور التي تعتري الصوت اللغوي في التركيب⁽³⁾.

هذا الفرع يسمى: "علم الأصوات التنظيمي أو التركيبي"، أي الذي يدرس الأصوات اللغوية وهي منتظمة أي مركبة في كلمات أو -الوظيفي phonologie الفونولوجيا-⁽⁴⁾، أو

(1) ينظر: محمد حسن حسن جبل، "المختصر في أصوات اللغة العربية، دراسة نظرية وتطبيقية"، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ط5، 1429هـ - 2008م، ص 21.

(2) ينظر: عصام نور الدين، "علم الأصوات - الفونيتيكا"، بيروت، لبنان، دارالفكر اللبناني، ط1، 1992، ص 163.

(3) ينظر: محمد حسن حسن جبل، "المختصر في أصوات اللغة العربية"، ص 23.

(4) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

"علم وظائف الأصوات"⁽¹⁾. ونظرا لأن اللغات تختلف في هيئات تركيب أصواتها في كلمات وجمل. وفي طريقة تركيب تلك الكلمات أو الجمل، فمن الطبيعي أن يكون لكل لغة "علم الأصوات التنظيمي أو التركيبي" الخاص بها، فعلم الأصوات التنظيمي أو التركيبي قومي - أي خاص بلغة قوم-، والمصطلح مركب من phono التي أصلها phone ومعناها الصوت - الإنساني- اللغوي، logie ومعناها: علم. فالمصطلح يعني علم الأصوات اللغوية، وهو بهذا يعم الأصوات (المفردة) و (المركبة) ففي ترجمته بعلم الأصوات الوظيفي، أو علم وظائف الأصوات في اللغات تخصيص مقبول، لأن الناس إنما يتفاهمون بالأصوات اللغوية حين تنتظم في الكلمات⁽²⁾.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن يجد كلا العلمان على النحو التالي: علم الأصوات الفونيتيك: phonetique: بالعلم الذي يتناول بأبحاثه دراسة الظواهر الصوتية وطبيعتها على أنها أحداث فزيائية موضوعية، متناولا مخارجها، وصفاتها، وكيفية النطق بها، وانتقالها من المتكلم إلى السامع، وتأثير الأصوات بعضها في بعض دون الاهتمام بمعانيها ووظائفها. أما علم الأصوات اللغوية، الفونولوجيا: phonologie: هو العلم الذي يهتم بالعناصر الصوتية التي يؤدي اختلافها إلى اختلاف المعنى، معتبرا اللغة مجموعة متناسقة من الأصوات مرتبطة بعلاقات مجردة تكشفها عمليات عقلية صرفة، وقيم خلافية بحثة، كل ذلك دون الاهتمام بطبيعة الأصوات ومخارجها⁽³⁾.

وعليه فإن عالم الأصوات يختلف عن عالم الصوتيات باعتبار الأول مسجلا، والثاني مفسرا ومنظما، كما أن عالم الأصوات يلاحظ أما عالم الصوتيات يقعد. كما أن علم الأصوات يعتبر دراسة علمية لموضوع مدرك بالحواس، وعالم الأصوات يصف الأصوات التي سمعها وصفا علميا من الناحيتين الحركية -المخارج- والسمعية -الصفات-، ولكنه لا ينظم

(1) ينظر: عصام نور الدين، "علم الأصوات- الفونيتيكا"، ص 163.

(2) ينظر: محمد حسن جبل، "المختصر في علم اللغة"، ص 23، وأيضا: عصام نور الدين، "علم الأصوات اللغوية- الفونيتيكا"، ص 19.

(3) ينظر: إميل يعقوب ويسام بركة، ومي شيخاني، "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية"، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ط1، 1987م،

هذه الأصوات في مجموعات تقوم كل مجموعة (حرف) بوظيفة معينة في نظام صوتي لأنه إذا بدأ يفعل ذلك فقد تخطى علم الأصوات إلى علم الصوتيات⁽¹⁾.

قد كان العامل الرئيسي لظهور هذا العلم في القديم هو السعي لضبط قراءة القرآن قراءة سليمة بنطق سليم، لا يؤدي إلى خطأ في المعنى أو بطلان للشعائر الدينية التعبديّة القائمة على السلوك اللغوي. وقد تبلور هذا العلم ونضح على يد علماء القراءات والتجويد الذين اهتموا بصفات الحروف ومخارجها وعلاقتها فيما بينها، لأن القراء أدركوا أن بين أصوات اللغة علاقات، ذلك لأن الكلام المسموع يتسم أحيانا بطابع التضارب بينه وبين الأنظمة اللغوية أي القواعد صوتية كانت أو غيرها، وعند ظهور تطبيق الأنظمة على الكلام المنطوق تعتمد اللغة على تقديم طائفة من الحلول تسمى الظواهر الموقعية، أو المعالم السياقية⁽²⁾.

ب- الصوتيات العربية:

فالقراء حين مارسوا رياضة الترتيل بالفك أحسوا بالأصوات وتذوقوا تعرضها للتغيرات خلال تركيبها في الكلمات، وذلك فيما تعلق في إدراكهم من ظواهر ناتجة عن التعاملات الصوتية، كالتماثل، والتخالف والإبدال والإمالة، والإتباع، والإدغام والخفة والثقل، وغير ذلك، ولهذا كله يمكن أن نقول: أن الصوتيات العربية نشأت في أحضان لغة القرآن، وأن القراء قد استفرغوا وسعهم في ضبط النطق؛ لأن القرآن كما هو متعبد بأحكامه كذلك يتعبد بتلاوته، وعلى هذا الأساس حرص القراء على أن تكون تلاوته على ما ارتضاه الله وأمر بها رسوله، فقال سبحانه: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (المزمل: 4)، فمن نتائج هذا الحرص استقر أئمة الإقراء على أصول التلاوة ونصوا على وجوب اتباعها، وعدوا حسن الأداء فرضاً في القراءة⁽³⁾. وأصول الأداء⁽⁴⁾ نوعان: نوع استدعاه تحسين التلاوة كالغنة، والقلقلة، والإخفاء وما كان على نحو هذا، والآخر عادات كلامية علق بلسان القارئ من لهجة، نحو: الهمز والإمالة، والتفخيم، وغير ذلك.

(1) ينظر: تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط4، 1425هـ - 2004م، ص 49.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/26.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/26.

وقد نقلت هذه الأصوات تواترا على القراء الأوائل: "لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر أدائه، لأن اللفظ لا يقوم إلا به، ولا يصح إلا بوجوده"⁽¹⁾.

ومن الثابت لدى النحاة واللغويين العرب أنهم لم يعالجوا ظواهر التشكيل الصوتي مجتمعة يحتضنها عنوان واحد شامل لها، بل تناولوها منشورة متفرقة في كتبهم ضمن أبحاث علمي الصرف والنحو المختلفة⁽²⁾. فهذا سيبويه يعالج بعض الظواهر كالإدغام، وما ينضوي تحتها، من مسائل تتناول الصوت مستقلا ومركبا، بالإضافة إلى ظواهر أخرى كالإمالة، والإبدال والمضارعة والمخالفة التي عاجلها في أبواب صرفية متنوعة في الجزء الأخير من كتابه. وإلى جانب هذا هناك ظواهر تشكيلية أخرى بينها سيبويه في أبحاثه النحوية، نحو الهمز وأحكامه المختلفة، وبعض مسائل الوقف وما إلى ذلك من الظواهر التي كان حقها أن تدرس مترابطة ومتلاحمة يحويها محور جامع لها⁽³⁾.

فالدرس الصوتي مر بمرحلتين⁽⁴⁾. عند العرب ابتداء من النشأة إلى النضج:

الأولى: كان في هذه المرحلة أداء عند القراء، وقد ظلت ظواهره في هذه المرحلة تضبط بالمشافهة والسماع، وتكتسب بالمران والتكرار.

أما المرحلة الثانية: فكانت على أيدي النحاة واللغويين وفيها عرف البحث الصوتي تطورا تمثل في توسيع مصادر بحثه، فشمل لهجات العرب على اختلافها إلى جانب القرآن الكريم، كما شهدت هذه المرحلة وصف ما كان منه أداء عند القراء، وما بدا من ظواهره في لهجات الكلام، ثم إدخال ذلك في كتب اللغة والنحو. وتعزى الريادة في هذه المرحلة إلى الخليل بن أحمد. توج هذا التطور بدراسة الأصوات العربية من حيث مخارجها وصفاتها، كما عرض لبعض الظواهر التي تصيب هذه الأصوات عندما تتألف وغيرها في سياقات مختلفة⁽⁵⁾.

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/26-27.

(2) ينظر: المهدي بوروية، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتراه في الصوتيات، تلمسان، 2002م، ص 29، وما بعدها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحات.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحات.

(5) ينظر: محمد الصالح الضالع، "علم الأصوات عند ابن سينا"، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، د. ط، د. ت، ص 73.

ج- المنهج الصوتي للغويين العرب.

إن علم الأصوات يبني على دعامتين رئيسيتين هما:

- معطيات علم الأصوات أي مجموعة الملاحظات المسجلة التي تقرر أن اللغة المدروسة تشتمل على عدد معين من الأصوات لكل منها وصفة العضوي والسمعي.
- طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف، وهذه المقابلات هي جهات الاختلاف بين كل صوت وكل صوت آخر إما من حيث المخرج فقط أو الصفة فقط أو هما معا وتسمى (القيم الخلافية) (1).

هذا ما جعل سيبويه يرى أن دراسة الأصوات مقدمة لا بد منها لدراسة اللغة، وأن النظام الصوتي ضروري لمن أراد دراسة النظام الصرفي وذلك لظنه أن النظام الصوتي جزء لاحق أو من دراسة الصرف نفسها، ولذلك وضع الدراسات الصوتية تحت عنوان (باب الإدغام) غير أنه بذلك قيد دراسة الأصوات حين اعتمد على الدعامة الأولى فقط دعامة علم الأصوات وضيق مجاله؛ لأنه اعتبر الإدغام ليس جزء من النظام الصوتي، وإنما هو ظاهرة موقعية سياقية ترتبط بمواقع محددة يلتقي في كل منها صوتان السابق منهما ساكن والثاني متحرك، فإذا تحققت صفات خاصة في الصوتين جميعا تحققت بذلك ظاهرة الإدغام كما فهما سيبويه.

كما أنه تناول دراسة الأصوات العربية، واعتبر هذه الدراسة تمهيدا لدراسة الإدغام، وجعلها تحت العنوان نفسه (باب الإدغام) فتناول هذه الأصوات بالوصف من حيث المخرج وطريقة النطق، والجره والهمس والتفخيم والترقيق، ناظرا إلى الصوت في حالة عزلة عن السياق تاركا سلوك الصوت في السياق إلى دراسة الإدغام نفسه ناهجا في ذلك نهج النحاة(2).

فسيبويه لم يفرق بين مصطلحي (الحرف) و (الصوت) على نحو ما يفرق علم اللغة الحديث بين اصطلاحي phoneme و sand و allphone، فالحرف لديه يشمل كل ذلك،

(1) ينظر: تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، ص 68.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 50.

ومن الواضح أنه جعل الكثير من الأعضاء الثانوية أو الفروع المختلفة للحروف على حد تعبيره أوصافاً تعزى إلى العضو الرئيسي ويسميه الأصل ويسمى الأوصاف ولم يعدد الأصوات، فكان من بين ما سمي به مثلاً حالات النون الساكنة: الإدغام والإقلاب والإخفاء، ونحوها، فوصف العضو الرئيسي بأنه مقلب أو مدغم أو مخفي، ولم يعدد الأعضاء الفرعية⁽¹⁾. واتجه وأصحابه عند النظر في استنباط الحروف من الأصوات اتجاهاً عكس ما يراه المحدثون من أن اتجاه البحث الحديث إنما يكون من الأصوات إلى الحروف، فالباحث ينظم ما لديه من أصوات جرت ملاحظتها ووصفها، ويؤهلها إلى مجموعات تسمى كل مجموعة منها حرفاً، وذلك كأن يجمع مثلاً الأصوات الفرعية المختلفة الدالة على النون مع اختلاف المخارج بين هذه الأصوات، فيجعلها تحت عنوان واحد هو: (حرف النون)، ولكنه وأصحابه حين تصدوا لتحليل الأصوات العربية كان بين أيديهم نظام صوتي كامل للغة العربية، وكانت الحروف منها رمز كتابي يدل على الحرف في عمومته دون النظر إلى ما يندرج تحته من أصوات فما كان من لسيبويه غير اتخاذ هذا النظام نقطة ابتداء في دراسة الأصوات العربية، فهذا لم تعدوا أن تكون الأصوات الفرعية سوى صفة للحرف أو الأصل، كأن تكون إدغاماً له أو إقلاباً، أو إخفاءً، أو إمالةً، وغيرها من الأوصاف⁽²⁾. فكان منهج النحاة بذلك عكس اتجاه الحركة للمنهج الحديث، فالأول من الحرف إلى الصوت، من الأصل الرئيسي إلى الفرع والثاني من الفرع إلى الأصل، من الملاحظة والتصنيف والتبويب ثم التنظيم في مجموعات تسمى (حروفاً)⁽³⁾.

ثالثاً : الأصوات والإدراج.

إن الأصوات في الكلمة أو الجملة تكتسب خصائص جديدة، ولها في تجاورها نظام يحكم سلوكها، فمجاورة الأصوات بعضها لبعض في سياق صوتي ما يحدث عنه: "أفعال متبادلة تؤدي إلى أنواع مختلفة من التحوير والتغيرات التي تصيب الأصوات من جهة الصلات

(1) ينظر: تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، ص 57.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

(3) ينظر: عبد الجليل مرتاض، "في مناهج البحث اللغوي"، الجزائر، دار قصبة للنشر، د.ط، 2004م، ص 44.

التي تربط هذه الأصوات"⁽¹⁾. هذا ما أدركه علماء العربية القدامى حيث نبه ابن الجزري القراءة الناشئين إلى أن نطق الأصوات في حالة الأفراد يختلف عنه في حالة الإدراج، وأن الضابط الحاذق من أحكم النطق بكل صوت على حدته، وعمل على تدريب نفسه لإتقان نطقه حالة تركيبه، "لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة، ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقوي وضعيف، ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب"⁽²⁾.

والدرس الصوتي الحديث يقرر أن اللغة ليست كتلا من الأصوات المفردة ولا هي ركاما صوتيا متزوع الوشائج ينأى فيه كل صوت عن مجاوره ليلفظ مستقلا بكيانه، بل اللغة تتابع من السلاسل الصوتية المتلاحقة تتفاوت طولا وقصرا، وتأتلف في هيئات تركيبية قابلة للتفتيت إلى وحدات صغرى⁽³⁾. فالأصوات في تلاحمها "تكون نظاما متجانسا مغلقا تنسجم أجزاؤها كلها فيما بينها"⁽⁴⁾. غير أن الأصوات المدرجة في تيار الكلام قد يختل توازنها نتيجة التضارب القائم بين هذه الأصوات في سلاسلها وما يلتزم به النظام الصوتي من ضوابط⁽⁵⁾. فهذا التضارب الذي يعترى الأصوات في تجمعاتها وبنائها التركيبية يتطلب من اللغة التدخل لإجراء بعض التغيرات التي تختلف باختلاف الأشكال الصوتي الذي أمم بالصيغة، والظواهر التي تتوسل إليها اللغة في معالجة التصدعات التي تحل بأصوات التركيب هي: ما يدعى بالظواهر التوازنية، لأن وظيفتها تقديم الحلول التي تمكن اللغة من تجاوز تلك الاختلافات الصوتية بغية تحقيق التوازن بين عناصرها ليعم التوافق والانسجام بين أصوات التركيب⁽⁶⁾.

(1) جوزيف قندريس، "اللغة"، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلوالمصرية، د.ط، 1370هـ-1950م، ص 53.

(2) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/214.

(3) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، عمان، الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع، د.ط، 1998م، ص 270.

(4) قندريس، "اللغة"، ص 83.

(5) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 46-47.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 46-47.

والعربية من جملة هذه اللغات الحية التي توظف الظواهر التوازنية على أوسع نطاق، وبأنواعها المختلفة لدرء ومعالجة كل خلل يفرضه النظام الصوتي أو الصوغ القياسي في البنى التركيبية⁽¹⁾.

أ- الظواهر التوازنية:

إن من أهم وأكثر الظواهر استخداما في العربية ظاهرة المماثلة بأصواتها وأشكالها المتنوعة، فكثيرا ما تستنجد بها العربية لتفادي كل تنافر أو تباعد يصيب أصواتها في تواصلها. فالمماثلة من الظواهر الصوتية الضاربة جذورها في أعماق العربية تنبه إليها علماء العربية منذ فجر الدراسات اللغوية، وأحاطوها بعناية خاصة لإدراكهم أهميتها في إقرار التعديلات التكوينية المناسبة بين الأصوات التي دب إليها التنافر والخلاف بفعل المجاورة⁽²⁾. لم تستقر المماثلة على مصطلح واحد مقيد لها في كتب اللغويين والعلماء القدامى، بل نعتت بجملة من التسميات منها: بمعنى المضارعة⁽³⁾، وبمعنى المقاربة⁽⁴⁾، وإن كانت دلالة هذا المصطلح شاملة لكل تأثير صوتي بين الأصوات المتجاورة⁽⁵⁾. ووردت بمعنى المشاكلة⁽⁶⁾، وبمعنى الإبدال والقلب⁽⁷⁾. وبمعنى الإماله⁽⁸⁾، وبمعنى الاتباع⁽⁹⁾، ومن الألفاظ التي حملها سيبويه الدلالة على المماثلة بمفهومها الحديث كلمة الإدغام، فهي عنده تعني مطلق تقريب صوت من صوت⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: مهدي بوروبة، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، ص 46-47.

(2) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص 146.

(3) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، د.ط، م، ج4/477، وينظر أيضا: مهدي بوروبة، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، ص 22، 25-26.

(4) ينظر: جيلالي بن يشو، "مصطلحات المماثلة والمخالفة، وظواهرها في العربية الفصحى"، القاهرة مصر، دار الكتاب الحديث، 1428هـ - 2007م، ص 61.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 62.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 69.

(7) ينظر: مهدي بوروبة، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، ص 21-22، وينظر أيضا: جيلالي بن يشو، "مصطلحات المماثلة والمخالفة، وظواهرها في العربية الفصحى"، القاهرة مصر، دار الكتاب الحديث، 1428هـ - 2007م، ص 71.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 84.

(9) ينظر: المرجع نفسه، ص 91.

(10) ينظر: مهدي بوروبة، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، ص 166.

فالأصوات في الكلام المتصل لا تحتفظ بخصائصها، بل تكتسب خصائص جديدة، يقول محمود السعران: "إن للأصوات فيما بينها نحوًا خاصًا، إن علاقتهما تحكمها قواعد وأصول معينة، فنجد أن هذا الصوت ينقلب صوتًا جديدًا إذا وقع في سياق صوتي معين، ونجد أن صوتًا ثالثًا يحذف إذا توافر فيه وفيما يجاوره شروط معينة"⁽¹⁾.

ففي كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا، مكونة بذلك نظامًا متجانسًا تنسجم عناصرها كلها فيما بينها"⁽²⁾.

فمجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل هي السر فيما قد يصيبها من تأثر، والمخالفة الصوتية مظهر آخر من مظاهر الاقتصاد اللساني، ومن التطورات التي تعرفها الأصوات اللغوية في تجاورها بعضها من بعض. والمخالفة ضد المماثلة، فإذا كانت هذه الأخيرة تعمل على التقريب بين الأصوات المتنافرة، فإن المخالفة تعتمد على التفريق بين الأمثال والمتقاربين، وهي تعني فيما تعنيه، حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين في الكلمة المشتملة على التضعيف"⁽³⁾.

والمخالفة في منظور الدرس الصوتي الحديث هي: "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"⁽⁴⁾. كما تطلق عادة على أي تغيير صوتي يهدف إلى تأكيد الاختلاف بين وحدتين صوتيتين"⁽⁵⁾. وبالرغم من أن المخالفة تشغل مساحة لغوية أقل من التي تملؤها المماثلة، إلا أن وجودها ضروري لتحقيق التوازن والتقليل من فاعلية المماثلة"⁽⁶⁾. وهي تعتبر مظهرًا من مظاهر التطور تتدرج فيه الأصوات عبر مسار تحولي يتجه نحو الأيسر والأسهل. هذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها الكثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في

(1) محمود السعران، "علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي"، ص 200.

(2) ينظر: فندريس، "اللغة"، ص 62.

(3) ينظر: جيلالي بن يشو، "مصطلحات المماثلة والمخالفة، وظواهرها في العربية الفصحى"، ص 149، وينظر أيضا: علي عبد الواحد وإفي، "علم اللغة"، مصر، مؤسسة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 11، 2006، ص 298 وما بعدها.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 384.

(5) ينظر: جيلالي بن يشو، "مصطلحات المماثلة والمخالفة، وظواهرها في العربية الفصحى"، ص 151.

(6) ينظر: أحمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 385.

نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة⁽¹⁾.

والمخالفة - بوصفها الوجه المقابل للمماثلة - من الظواهر الصوتية الضاربة جذورها في أعماق العربية، اهتم بها اللغويون والنحاة العرب القدامى، وعلماء الأصوات المحدثون فرصدوا مظاهرها وأوجهها المختلفة وعالجوها بتسميات مختلفة، فالقدماء العرب كانت معالجتهم لهذه الظاهرة موزعة على أبواب صرفية متنوعة، كما كانت أمثلتها متناثرة ضمن هذه الأبواب دون منهج ينتظمها، أو مصطلح يغطي حدودها، ولكن هذا لا يعني أنهم لم يعوا دورها، أو لم ينتهوا إلى أهميتها، بل كانوا على وعي تام بها، وإن لم يعرفوها كمصطلح فقد عرفوها كظاهرة صوتية تتعرض لها الأصوات في السياق، فعالجوها بتسميات مختلفة، حتى تنوعت ألفاظ وتعابير الواحد منهم في تقييد أمثلتها⁽²⁾.

ويعد الخليل من اللغويين الأوائل الذين فطنوا لهذه الظاهرة، غير أنه لم يستقر على تسمية واحدة مقيدة لها، بل راح ينعتهها بجملة من التسميات منها: "الغايرة" متخذاً من فعل هذا المصدر هيئة للدلالة عليها⁽³⁾. أما سيبويه فلم تفته هذه الظاهرة كما لم يفته غيرها، وعلل لها بـ "كراهية التضعيف"⁽⁴⁾. و "كراهية اجتماع الأمثال"⁽⁵⁾. أما ابن جنّي فعبر عنها بـ "اجتماع حرفين من جنس واحد"⁽⁶⁾. كما استخدم مصطلح "كراهية التضعيف"⁽⁷⁾. وهناك من العلماء من استخدم أوصافاً أخرى منها: "ثقل التضعيف"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: مهدي بوروية، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري"، ص 31، وينظر أيضاً: جيلالي بن يشو، "مصطلحات المماثلة والمخالفة، وظواهرها في العربية الفصحى"، ص 155.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 157.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 159.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص 160.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 161.

ب- الظواهر التوازنية والنظام الفرعي للغة:

إن الكلام المسموع يتسم أحيانا بطابع التضارب بينه وبين الأنظمة اللغوية أي القواعد صوتية كانت أو غيرها، وعند ظهور تطبيق الأنظمة على الكلام المنطوق تعتمد اللغة على تقديم طائفة من الحلول تسمى الظواهر الموقعية أو المعالم السياقية-مثلنا لها سابقا- فالأنظمة من اللغة لا من الكلام، واللغة ومنها الأنظمة ساكنة صامتة تنشأ لنفسها الإطراد، وتسعى إلى الإطلاق شأنها في ذلك شأن كل نظام آخر، كما أن الكلام تطبيق على نظام اللغة، وهو ديناميكي متحرك شأنه في ذلك شأن كل تطبيق على أي نظام.

وبناء على هذا فإن النظام اللغوي الأصلي يقتضي قواعد مطلقة ومطرودة، لكن الكلام وهو التطبيق على نظام اللغة يصادف أحيانا بعض المشكلات، فتلجأ اللغة إلى اعتماد نظام فرعي تفرضه مشكلات التطبيق في سياق الكلام المسموع لإيجاد حلول لمشكلات التطبيق، وهذا الفرع من النظام يؤيد الأصل من النظام ولا يطعن فيه⁽¹⁾. ويمكن أن نوضح ذلك في هذا الجدول:

اللغة النظام الأصلي	الكلام التطبيق	النتيجة نظام فرعي
* يقتضي قواعد مطلقة ومطرودة.	* التطبيق يصادف بعض المشكلات.	* يوجد حلول لمشكلات التطبيق.
		* يؤيد النظام الأصلي ولا يطعن فيه.

ففي نظام اللغة ما يشبه نظام المرور تماما، كما أن في الكلام ما يشبه حركة المرور التي يحكمها هذا النظام، فالنظام الصوتي للغة يقرر مثلا أن السين حرف منفتح ومرفق، وأن (الحاء والطاء والغين والقاف) حروف منها ما هو مفخم ومطبق، ومنها ما هو مفخم، ويصر النظام على اضطراد هذه القاعدة وإطلاقها، ولكن الكلام وهو التطبيق العملي لنظام اللغة قد يشتمل على سين، وهي حرف مرفق مستقل متبوع بالحروف المفخمة والمطبقة (ق، ط، غ، خ)،

(1) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 262.

ومثاله: "السرائ" (الفاحة: 6) تقرأ بالصاد والسين⁽¹⁾، فمن قرأها بالسين جاء به على الأصل -أصل اللغة- ومن قرأها بالصاد أنه أبدلها من السين لتواخي السين في الهمس والصفير، وتواخي الطاء في الإطباق، وذلك لكون السين مهموسة والطاء مجهورة⁽²⁾. ففي هاته الحالة نجد أن تجاور هذه الحروف يتسبب في صعوبة عضوية تتحدى محاولة المحافظة على ما قرره النظام، كما أن التقاء المتنافران والضدان من الأصوات يتسبب -في الغالب- في وجود الثقل والتعذر في تحقيق النطق، وهنا تظهر مشكلة من مشاكل التطبيق، فيحلها السياق بظاهرة القلب والإبدال، لأن النظام الفرعي ينص على أن كل كلمة فيها بعد السين حرف من أربعة أحرف جاز قلب السين صادًا، وهو: (الطاء، والخاء، والغين، والقاف)⁽³⁾. فقد جاء في فقه اللغة: أن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض في قولهم: صقع، وسقع، وصراط، وسراط، ومسيطر، ومصيطر⁽⁴⁾.

فالتنافر بين الصفات يستعصي معه النطق ويجهد أعضاء التصويت لأن الصوت المطبق (الطاء) يتميز بخاصية صوتية تختلف عن السين، فهو يتميز باستعلاء ظهر اللسان وانطباق مؤخرته على أقصى الحلق⁽⁵⁾. فضلًا عن كونها مفخمة يعمل اللسان معها في العلو لا في التسفل، وهي كلها صفات قوة اختصت بها، بينما اتصفت السين بالانفتاح والتسفل والترقيق إلى جانب الهمس، فعمل اللسان في الانحدار والتسفل لا الإصعاد، وهذه صفات ضعف، ولذلك تبدل السين صوتًا من مخرجها يضارع الطاء في الإطباق والتفخيم، ويعمل اللسان من وجه واحد. والغرض من ذلك كله تجانس الصوت وتقريب بعضه من بعض، والملاءمة بينهما. وبهذا عمل النظام الصوتي الفرعي في العربية على تكييف النطق، وإزالة التعذر عن

(1) ينظر: أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري، "شرح طيبة النشر في القراءات العشر"، تحقيق، مجدي محمد سرور سعد باسلوم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، 2003م، ج1/217.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، بيروت لبنان، القاهرة، مصر، دار الشروق، ط2، دت، ص 62.

(3) ينظر: أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري، "شرح طيبة النشر في القراءات العشر"، ج1/308.

(4) ينظر: الثعالبي، "فقه اللغة وسر العربية"، تحقيق: أمين نسيب، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م، ص 452.

(5) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/129.

طريق المضارعة-المماثلة- التي تعمل على التقريب بين الصوتين المتنافرين صفة، وذلك بإبدال السين صاد؛ لأنها من مخرجها، وبهذا يتوافق الصوتان ويخف النطق بهما⁽¹⁾.

فقد كان التخلص من الثقل وتجاوزه سببا في بعث هذه الظاهرة إلى الوجود، فعملت على إحداث التوافق والانسجام بين الصوتين المتنافرين، فتحولت السين المرققة إلى نظيرها المفخم (الصاد) تحت تأثير الحرف المطبق في تأثير تمثل في مماثلة مدبرة جزئية منفصلة، فتحول الصوت المتأثر إلى صوت آخر قريب من الصوت الذي بعده في الصفات الصوتية، "فالسين كالصاد في الهمس والصفير والرخاوة، وإنما يخرج الصوت إلى مثله في كل شيء إلا الإطباق"⁽²⁾.

أما المماثلة أو بالأحرى حين يشمل الكلام باعتباره التطبيق العملي لنظام اللغة على صوتين متماثلين، فمثلا إن النظام يقرر أن: ﴿ تَسَوَّى ﴾ (النساء: 42) أصله "تسوى" بصيغة "تتفعلون" بتاءين، لكنها وردت في قراءة ابن كثير بضم التاء وتخفيف السين ، وأصله "تُسَوَّى" فحذف إحدى التاءين استخفافا ، وحسن حذف التاء، وترك الإدغام لئلا يتوالى مشددان وهما السين والواو، وفي ذلك ثقل⁽³⁾. فلما اجتمع مثلان والسين قريبة منهما، فكان ثلاثة أمثال، فلو أعلوا بالإدغام لم ينقص عدد الأمثال إذ يصير اللفظ بتاء وسين فلم يكن عند إرادة التخفيف بد من الحذف⁽⁴⁾.

وبهذا لجأت اللغة وتدخل النظام الفرعي لإزالة ثقل المثليين وعسر نطقهما فترعت إلى ظاهرة الحذف التي تدرج تحت مصطلح المخالفة بغية تسهيل النطق في المجاميع الصوتية التي يتعذر نطقها، فهذه تعتبر وسيلة أخرى من وسائل العربية المتنوعة التي تعتمد عليها في تجاوز عقبات النطق، إذ بها يتخلص النظام الصوتي من عنصر الثقل، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى

(1) ينظر: بوروبة مهدي، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة والغويين العرب"، ص 26.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج 4/481.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، القاهرة، مصر، دار الحديث، دط، 2007م، ج 1/430.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج 4/415.

انحراف البناء عن نسقه المعروف به، أو الالتباس في المعنى المراد، وذلك كله بغية ومحاولة الاقتصاد في الجهود العضلي المبذول⁽¹⁾.

غير أن الأسس التي تتحكم في تحقيق الظواهر السياقية لا يتحتم أن تبني جميعاً على ثقل العملية النطقية بالضرورة، وإنما تبني كذلك على مراعاة أمن اللبس، وعلى الاعتبارات الذوقية في صياغة السياق العربي، ويمكن التعبير عن ذلك جميعاً بعبارة شاملة هي: كراهية التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغي للفصحى، فتحدث الظاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران، وذلك لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمباني خارج السياق⁽²⁾. وعليه يمكن تمثيل ذلك كله على النحو التالي:

تفسيرها	الظاهرة الموقعية الناتجة	اتجاه الذوق العربي
* الضدان صوتان في تجاورهما ثقل في النطق وتعسره - فهما صوتان قد تنافرا صفة-.	* الإبدال.	* المماثلة: كراهية توالى الأضداد.
* الضدان تاءان تجاورا مع حرف مقارب لهما، وفي ذلك ثقل وعسر في النطق.	* الحذف.	* المخالفة: كراهية توالى الأمثال.

المطلب الثاني: الأصوات الصامتة والصائتة.

أولاً : أقسام الأصوات.

اتفق اللغويون المحدثون على تقسيم الأصوات اللغوية إلى قسمين رئيسيين، هما: الصوامت ويسميتها بعضهم بالسواكن، أو الأصوات الساكنة، أو الأصوات الصامتة، والصوائت ويسميتها بعضهم بالأصوات الصائتة أو المصوتة، أو الحركات، وينبني هذا التقسيم

(1) ينظر: مهدي بوروبة، "ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة، واللغويين العرب"، ص 33.

(2) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 263.

على طبيعة الأصوات وطريقة نطقها أكثر مما يركز على مواضع النطق، كما يركز على خاصيتين رئيسيتين هما:

- وضع الوترين الصوتيين من حيث تذبذبهما أو عدمه.
- طريقة مرور الهواء في الآلة المصوتة من المزمار حتى خارج الفم مروراً بالحلقة وتجويف الفم أو الأنف⁽¹⁾.

أ- حدّ الصوائت والصوامت:

يمكن تحديد الصائت - بناء على ما تقدم - بكونه الصوت المجهور الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به، ويمر الهواء أثناء النطق به من الرئتين حتى خارج الفم حراً طليقاً في الحلقة والفم أو التجاويف الأنفية، دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً⁽²⁾. وعلى هذا فإن الحركات أو الأصوات الصائتة تنشأ دون اعتراض، فهي أصوات انطلاقية⁽³⁾.

أما الصامت، فهو الصوت الذي يحدث أثناء النطق به اعتراض أو عائق في مجرى الهواء، وقد يكون هذا الاعتراض كاملاً فيحدث قبل النطق به انحباس (انسداد) في الهواء، ويليه انفجار ويسمى الصامت بذلك انسدادياً أو انفجارياً، وقد يكون الاعتراض جزئياً بحيث يمر الهواء من الموضع الضيق ولكن بحيث ينتج احتكاكاً مسموعاً، ويسمى الصامت بذلك احتكاكياً⁽⁴⁾. لكننا نجد من العلماء العرب، من يشير إلى شيء من خواص الحركات وصفاتها، حيث ينص الخليل على أن الألف والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء لأنها لا تتعلق بها شيء⁽⁵⁾. وهذا القول من الخليل لهذه الأصوات الثلاثة: الواو والألف والياء، دون الهمزة يدل على إدراك دقيق بأهم ما يخص الحركات من حرية مرور الهواء في أثناء النطق بها دون عائق، ومن ثم فإن الخليل، وهو يصنف الأصوات على هذا النحو، يدرك أن الألف والواو والياء،

(1) ينظر: بسام بركة، "علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)"، بيروت لبنان، مركز الإنماء القومي، ط1-د، ص 107.

(2) ينظر: عصام نور الدين، "علم الأصوات اللغوية - الفونيتيكا"، ص 251.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي للبنية العربية"، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ - 1970م، ص 168.

(4) ينظر: بسام بركة، "علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)"، ص 107.

(5) ينظر: الخليل، "كتاب العين"، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هندواوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003،

صنف من الأصوات يختلف عن بقية الحروف الصامتة التي حدد لها مخارج ونسبها إلى أحياء⁽¹⁾.

وقبل أن نتطرق بتفصيل الحديث عن أحياء هاته الحروف وصفاتها نحاول أن نتعرض إلى توصيف الجهاز التنفسي حتى نصل إلى توصيف الجهاز التصوتي للحروف بنوعيتها، الصامت والصائت.

ب- أعضاء النطق والجهاز التنفسي:

نحاول التعرف بإيجاز، على أعضاء النطق الرئيسية، ولكن قبل الدخول في ذلك نشير إلى أن تسمية "أعضاء النطق" تسمية مجازية؛ لأنه لا يوجد في الحقيقة أعضاء خاصة بالكلام، مفردة له، ومقصورة عليه، ووظيفتها الأصلية في الكلام. إن الموجود فعلا والمستعمل في عملية الكلام هو أعضاء صالحة اتفاقا لإنتاج الأصوات الكلامية. فالرئتان، والحنجرة، والحلق، والأنف، واللسان، والأسنان، والشففتان كلها صالحة لإنتاج الأصوات الكلامية، ولكنها ليست أعضاء أصلية للكلام.

والكلام من الناحية الفسيولوجية مجموعة من الوظائف المفروضة على الوظائف الأساسية؛ إنه يستمد عوضا من أعضاء ووظائف عضلية وعصبية، تكونت في أصلها لأداء أغراض غير غرض الكلام؛ وهي لا تزال تؤدي هذه الأغراض، بعد أن استعين بها لإحداث الأصوات الكلامية⁽²⁾.

1- الجهاز التنفسي:

يقوم بمهمة الاستقبال والإرسال الهوائي الداخل والخارج إلى الرئتين ويتألف من⁽³⁾:

- الرئتان: عبارة عن جسم مطاطي قابل للتمديد والانكماش.
- القصبة الهوائية: عبارة عن أنبوب مكون من غضاريف على هيئة حلقات غير مكتملة من الخلف يتصل بعضها بالآخر بواسطة نسيج غشائي مخاطي، وفي خلفها يوجد البلعوم، وهو أنبوبة أخرى وظيفتها نقل الطعام والشراب إلى المعدة. يلعب هذا المجرى الهوائي دورا هاما؛

(1) ينظر: كمال بشر، "علم اللغة العام الأصوات"، مصر، دار المعارف، دط، 1980م، ص 78.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 65.

(3) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 25 وما بعدها.

لكونه حجرة رنين ذات فاعلية في بيان درجة الصوت، خصوصا إذا كان في بنيته ذا غور عميق.

2- الجهاز التصويتي:

– الحنجرة⁽¹⁾: وتتألف من الغضروف الدرقي (تفاحة آدم)، والغضروف الأدنى (الحلقي)، الغضروفين الحنجريين، وبواسطة هذه الغضاريف وطبيعتها التكوينية تتمكن الحنجرة من التحرك في اتجاهات مختلفة، فوق، تحت، وأمام، وخلف، الغضروفين المخروطيين، والغضروفين القرنيين.

– لسان المزمار⁽²⁾: وله وظيفة صوتية تتمثل في التأثير على نوع الحركات، فهو يجذب إلى الخلف عند النطق بالفتحة الموجودة في كلمة "طاب" والضممة الموجودة في كلمة "صورة"، ويجذب إلى الأمام عند النطق بالحركتين الموجودتين في "مين" و"فين" المصرية.

– الأوتار الصوتية⁽³⁾: ويسمىها الأحبال الصوتية، وهي عبارة عن رباطين من العضلات مرنين يشبهان الشفتين، ويتصل بهما نسيح، يقعان متقابلين على قمة القصبة الهوائية، يبلغ طول كل منهما بين: 22، 27 ملم، وهي عند الرجال أطول مما عند النساء، كما يتميزان بالغلظة والمتانة عند الرجال، وبالقصر والرقّة عند النساء والأطفال غير البالغين.

3- الجهاز النطقي:

ويسمى بالتجاويف فوق المزمارية وتشمل: تجويف الحلق واللسان والتجويف الأنفي، والشففتين، والأسنان، والتجويف الفمي، وتلعب دورا بارزا في العملية الكلامية، ويتمثل هذا الدور في حجرات الرنين التي تدور في فلكها التشكيلية الصوتية غير المفرزة (الخام). وتشبه هذه الحجرات ما يسمى بـ (المفخم الصوتي)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 28-29.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 31.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 32.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 34.

- الحلق⁽¹⁾: هو التجويف الذي يقع بين الحنجرة وأقصى الفم، ومهمته كفراغ رنان يقوم بمهمة التفتيح لبعض الأصوات وإكسابها درجة علو وكثافة بعد صدورها من الحنجرة.
- اللسان: وينقسم إلى خمسة أقسام⁽²⁾:
- * نهاية اللسان: - حده - الذولق.
- * طرف اللسان: وهو الجزء الذي يقابل اللثة، ويتحرك باتجاه الأسنان أو اللثة أو الطبق.
- * وسط اللسان: أو مقدمته: وهو الجزء الذي يقابل الحنك الصلب، أو ما يطلق عليه: وسط الحنك.
- * مؤخرة اللسان: أو الجزء الأقصى: وهو ما يقابل الحنك اللين أو ما يطلق عليه الحنك القصي.
- * أصل اللسان أو جذره:
- التجويف الفمي⁽³⁾: سقف الفم، ويطلق عليه الحنك، أو سقف الحنك أو الحنك الأعلى، ويقسم إلى:
- * اللثة: أصول الثنايا.
- * الحنك الصلب: الطبق الصلب، الغار، النطع.
- * الحنك اللين: الطبق، أقصى الحنك الأعلى.
- * اللهاة: ودورها واضح في تشكيل صوت القاف العربية.
- التجويف الأنفي⁽⁴⁾: تعمل كحجرات رنين من حيث التأثير في تلونات الصوت اللغوي، وفيه يتشكل صوت: الميم والنون العربية.
- الشفاه: وهما عضوان مهمان في عملية التأثير على صفة الصوت ونوعه لما يتمتعان به من مرونة تمكنهما من اتخاذ أوضاع وأشكال مختلفة من الانفراج والإغلاق لفتحة الفم.

(1) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 35.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 36-37.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 38-39.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

- الأسنان: تكمن أهمية الأسنان كجزء لا يقل ضرورة عن بقية أعضاء النطق لما تمتلكه من خاصية القدرة على التأثير في صفة الصوت ونوعه.

ثانيا : مخارج الحروف الصامتة وصفاتها.

أ- المخارج :

يقول ابن جنّي: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا حتى يعرض له في الحلق، والفم، والشفيتين مقاطع تثنيه عن امتداده، واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً"⁽¹⁾. وعملية تحديد المخارج تقوم على الاختيار والتذوق الصوتي عند علماء العربية القدامى، وأساس هذه العملية ومبدأها الملاحظة المباشرة والشعور الذاتي لقيمة الصوت، وتحدد أبعاده ومساره الوظيفي، ولذا فإن مخارج هذه الأصوات اختلفت في نظر البعض منهم عن البعض الآخر. منهم من قال أنها 14 مخرجا، ومنهم من عدّها 16 مخرجا. وقال جمهور القراء والنحويين أنها 17 مخرجا تقع في عشرة ألقاب، والبعض الآخر أنها 11 موضعا⁽²⁾.

فسيبويه يختلف عن الخليل في نسبة بعض الأصوات إلى مخرجها، وابن جنّي يقيم أبجديته الصوتية وفق منظوره ورؤيته الشخصية لقيم الحروف ومدارجها.

1- مخارج الحروف عند الخليل⁽³⁾:

كما وردت في كتابه (العين).

* خمسة حروف حلقيّة، لأن إنتاجها من الحلق، وهي: ع، ح، هـ، خ، غ.

* حرفان لهويان: لأن إنتاجهما من اللهاة، وهي: ق، ك.

* ثلاثة أحرف شجرية: لأن إنتاجها من شجر الفم، وهي: ج، ش، ض.

* ثلاثة أحرف أسلية، لأن إنتاجها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرفه، وهي: ص، س، ز.

* ثلاثة أحرف نطعية، لأن إنتاجها من نطع الغار الأعلى (السقف العلوي الصلب للفم)،

وهي ط، د، ت.

(1) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي، شحاتة عامر، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية،

ط2، 2007م، ج1/19.

(2) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 128.

(3) المرجع نفسه، ص 129.

- * ثلاثة أحرف ذلقية، لأن إنتاجها من ذلق اللسان، وهو تحديدا طرفي ذلقه، وهي ر، ل، ن.
- * ثلاثة أحرف شفوية، لأن إنتاجها من الشفة، وهي: ف، ب، م.
- * أربعة أحرف هوائية، لأن في إنتاجها يخرج الهواء حرا طليقا، وهي: و، ا، ي، همزة.
- والجموع 29 حرفا.
- 2- مخارج الحروف عند سيويه⁽¹⁾:
- * الحلقيّة: الهمزة، الألف، الهاء، وهي، أقصاها مخرجا.
- * أوسط الحلق: ع، ح.
- * أدنى وسط الحلق من الفم: غ، خ، وهي أدناها مخرجا.
- * ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى: مخرج: ق.
- * ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، وما يليه من الحنك: الأعلى مخرج: ك.
- * ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج: ج، ش، ي.
- * من بين أول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس، مخرج: ض.
- * ومن حافة اللسان ومن أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فوق الثنايا مخرج: ن.
- * من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية، مخرج: ل.
- * ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا، لانحرافه إلى اللام، مخرج: ر.
- * ومما بين طرف اللسان، وأصول الثنايا، مخرج: ط، د، ت.
- * ومما بين طرف اللسان، وفوق الثنايا، مخرج: ز، س، ص.
- * ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، مخرج: ظ، ذ، ث.
- * ومن باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، مخرج: ف.
- * ومما بين الشفتين، مخرج: ب، م، و.

(1) سيويه، "الكتاب"، ج4/433، وأيضا: ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ج1/60، وأيضا: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 130.

* ومن الحياشيم، مخرج: النون الخفيفة.

3- مخارج الحروف عند المحدثين⁽¹⁾:

وثمة ترتيب صوتي محدث تتوزع فيه الأصوات العربية وفق هيأتها المخرجية، وتقوم على الترتيب التنازلي ابتداءً من الشفتين نزولاً إلى أقصى الحلق، وهو كالاتي:

* الشفتان: الباء، الميم، الواو.

* الشفة والأسنان: الفاء.

* الأسنان وحدّ اللسان: الذال، الثاء، الطاء.

* الأسنان واللثة مع حدّ اللسان: الدال والضاد، والتاء والطاء، والزاي، والسين، والصاد.

* اللثة: اللام والراء والنون.

* الطبقة الصلب: الشين والجيم والياء.

* الطبقة اللين: الكاف والغين والحاء.

* اللهاة: القاف.

* الحلق: العين والحاء.

* الحنجرة: الهاء والهمزة.

ب- صفات الحروف الصامتة:

إن ما يحدث للمر الهوائي عوائق تحبس الكمية الهوائية من الاندفاع الكلي أو الجزئي، وكذلك الأحداث التي ترافق سير هذا التيار من انحراف عن مجراه حسب تغيير المسرب، فيتخذ الحافات الجانبية للغم أو الأنف، ينتج عنه وفق هذه الكيفية البنائية ويتولد عنه مجاميع صوتية يمكن وصفها بالآتي⁽²⁾:

1- الأصوات الانفجارية: وتسمى بالأصوات الوقفية باعتبار التوقف أو انحباس الهواء، وتفيد مواضع أو محطات التوقف والانحباس الهوائي بالآتي:

(1) عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 140.

(2) رمضان عبد التواب، "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي"، القاهرة مصر، دار الرفاعي بالرياض، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، ط 1، 1403هـ - 1983م، ص 35، وأيضاً: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 143 وما بعدها.

* انطباق الشفتان: الباء.

* التقاء الأسنان العليا ومقدمة اللثة مع طرف اللسان: ت، د، ض، ط.

* التقاء أقصى الحنك الأعلى بأقصى اللسان: ك.

* التقاء أدنى الحلق مع اللهاة بأقصى اللسان: ق.

* الحنجرة: همزة القطعة.

فهناك مراحل ثلاث لإنتاج الصوت الانفجاري عند "فندريس":

الإغلاق أو الحبس ← الإمساك ← الفتح أو الانفجار
1 2 3

2- الأصوات الاحتكاكية: قد لا ينحبس الهواء بشكل تام عند نقطة معينة أو يسد مجراه، لكنه قد يضيق بدرجات متفاوتة النسبة بحيث تسمح لكمية الهواء المصنعه للصوت بالمرور محدثة إحتكاكا مسموعا، ويدعى الصوت المنتج وفق هذه العملية بالصوت الاحتكاكي.

والأصوات الاحتكاكية في اللغة العربية، 13 صوتا، وهي: ف، ذ، ث، ظ، ز، س، ص، ش، خ، غ، ع، ح، هـ.

3- الأصوات المركبة⁽¹⁾: وتسمى بالأصوات المزجية أو المزدوجة، ويمثله صوت: ج.

4- الأصوات المكررة أو الترددية⁽²⁾: ويمثله صوت - ر - ويكون عن طريق تكرار ضربات اللسان على اللثة بشكل متسارع.

5- الأصوات الجانبية⁽³⁾: ويمثله صوت - ل -، وسماه لغويو العرب القدامى المنحرف؛ لأنه في بنائه التشكيلي يحدث أن يندفع الهواء ليجد ممره عند وسط اللسان من الجانب الانحرافي.

6- الأصوات الأنفية⁽⁴⁾: تنحبس الكمية الهوائية الخارجة من الرئتين في منطقة معينة من التجويف الفمي حيث يتعدل المجرى الهوائي بانخفاض الحنك اللين ليسلك الهواء طريق الأنف في خروجه من الرئتين، ويحدث هذا عند النطق بالميم، والنون في اللغة العربية.

(1) عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 145.

(2) المرجع نفسه، ص 145.

(3) المرجع نفسه، ص 146.

(4) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

وللأصوات العربية تقسيم آخر بناء على الكيفية التداخلية للممر الهوائي، فميز العلماء العرب للحروف ثلاثة أنواع التقت مع المحدثين في تصنيفهم للأصوات⁽¹⁾:

7- الأصوات الشديدة: وهي عند المحدثين الانفجارية.

8- الأصوات الرخوة: وهي عند المحدثين الاحتكاكية.

9- الأصوات المتوسطة: المائعة، السائلة.

ويعرف سيبويه النوع الأول فيقول: "وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والذال، والباء، وذلك أنك لو قلت: أَلْحَجَّ ثم مددت صوتك لم يجر ذلك"⁽²⁾.

ومنها الرخوة، وهي: "الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والتاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت: الطَّسُّ وأنقَضُ، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت"⁽³⁾.

ومنها ما هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يتعرض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام⁽⁴⁾.

ومنها حرف شديد يجري معه الصوت من الأنف، وهو النون⁽⁵⁾.

ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، وهو الراء⁽⁶⁾.

أما الأصوات المتوسطة: (ر، ع، ل، م، ن) فعرفها القدماء بأنه الصوت: "الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف، ولكنه تعرض أعراض توجب خروج الصوت بإتصاله بغير مواضعها"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 146.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج4/434.

(3) المرجع نفسه، ج4/435.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج4/435.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(7) ابن عصفور، "المتع في التصريف"، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت لبنان، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996م، ص 426-427.

كما عدّ القدماء (الألف، الواو، والياء) من الأصوات المتوسطة وهذا غير جائز عند المحدثين لأنها أصوات صائتة⁽¹⁾.

ومن المحدثين من يرى أن سيبويه لم يميز في وصفه بين الصوت المجهور وصفة الشدة، والصوت المهموس وصفة الرخاوة، كما أن العلماء القدامى لم يتمكنوا من وضع معيار تمييزي بين هذه المصطلحات، وما عرفوا به من عدم جريان النفس في الصوت المجهور، وعدم جريان الصوت في الشديد وجريان النفس في المهموس، وجريان الصوت في الرخو. فهناك اضطراب وصفي بين مصطلحي الصوت والنفس⁽²⁾.

والأصوات من حيث ارتفاع مؤخرة اللسان أو انخفاضها عند بنيتها التكوينية تقسم إلى أصوات "مفخمة" أو "مطبقة" وأصوات "مرفقة"، وتقسم الأصوات المفخمة إلى ثلاثة أنواع⁽³⁾:

- مفخمة 100%، وهي: ص، ض، ط، ظ.

- مفخمة 50%، وهي: خ، غ، ق.

- صوت بين حالتي التفخيم والترقيق، وهو الراء.

أما الراء فإنها تفخم في مثل "راشد"، "رحيم" والقراء يفخموها إذا كانت مفتوحة، ويرققونها إذا سبقت بكسر، وتفخم إذا كانت ساكنة مسبقة بفتح، نحو "يرجعون".

أما الأصوات المجهورة، فهي: "حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجرى الصوت، فهذه حال المجهورة ... وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس"⁽⁴⁾، وهي: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والذال، والميم، والواو.

(1) ينظر: عبد الجليل عبد القادر، "الأصوات اللغوية"، ص 151.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 148.

(3) المرجع نفسه، ص 152.

(4) سيبويه، "الكتاب"، ج 4/434.

وأما المهموسة، فالهاء والحاء، والحاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء والصاد، والتاء، والفاء، وهي: "حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه"⁽¹⁾.

ثالثا : الأصوات الصائتة وصفاتها.

أ- الألف والواو والياء والحركات:

حين تكلم ابن جنّي عن مخرج الحرف بيّن أنّ الصوت عرض، يصحب النفس ويجري معه، فإذا وجد في طريقه عقبة تعوق استمراره كان موضع تلك العقبة مولد الحرف، لكنه حين تحدث عن ذوق أصوات الحروف تنبه إلى خاصية حرية مرور الهواء بالنسبة للحركات، فقال: "فإن اتسع مخرج الحرف، حتى لا يقطع الصوت عن امتداده، واستطالته، واستمر الصوت ممتدا حتى ينفذ - أي الهواء - فيفضي حسيرا إلى مخرج الهمزة، فيقطع بالضرورة عندها، إذ لم يجد منقطعا فيما قبلها، والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء، ثم الواو"⁽²⁾.

ويفهم من هذا أن الصوت عند ابن جنّي موجود قبل أن يصل الهواء إلى موضع الضغط أو الحصر، بل إنه نص على أن أول الصوت من أقصى الحلق. وفي هذا إشارة واضحة إلى إحساسه بأثر الوترين الصوتيين. فالصوت الذي يحس أثره في الوترين الصوتيين، وليس له في جهاز النطق مقطع، هو الألف⁽³⁾.

وقد اتفق المحدثون على أن اهتزاز الوترين الصوتيين، يؤثر في صفة الحرف لا في مخرجه. وأن الألف صائت مجهور يحدث نتيجة اندفاع الهواء في مجراه المستمر خلال الحلق والفم من غير أن يعترضه مقطع يثنيه أو يضيق مجراه⁽⁴⁾. وأنه حيث يكون ضيق في مجرى النفس أو انطباق يكون مخرج الحرف⁽⁵⁾. وعلى هذا يمكن القول: أن الألف بناء على الدرس

(1) سيبويه، "الكتاب"، ج4/434.

(2) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/21.

(3) ينظر: حسام النعمي، "أصوات اللغة بين التحوّل والثبات"، دار الكتب للطباعة والنشر، د.ط، 1989م، ص 16.

(4) ينظر: محمود السعران، "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي"، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، ط2، 1997م، ص 26.

(5) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، دط، 1999م، ص 23.

الصوتي الحديث، هواء مجهور، أو نفس مجهور، ذلك لأنه لا يمكن القول: في هذه النقطة من جهاز الصوت يضيق مجرى النفس محدثاً صوت الألف⁽¹⁾.

وقد نص الداني على أن الألف كالنفس، وأنها صوت في الهواء، فقال: "وهو حرف هاو، مجهور، لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم، كالنفس وإنما هو صوت في الهواء"⁽²⁾. فالألف لو ما يصاحبها من اهتزاز الوترين الصوتيين تكون هواء لا صوتاً، وموضع هذا الاهتزاز هو الذي جعله ابن جنّي مخرجاً للألف، لأن الصوت الخارج من أقصى الحلق (الوترين) لم يجد له مقطعا في الحلق أو الفم، أو الشفتين، فرجع إلى مخرج الهمزة لينقطع⁽³⁾.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن أن تحد الألف عند المحدثين بأنها نفس مجهور، أو هواء مجهور، وقريب من هذا كلام الداني المذكور آنفاً، وموضع الجهر هو الوتران الصوتيان، فالألف تولد بالصفة على هذا، لا بالمخرج، وهذا ما يفسر ما قاله علماء العربية، من أن مخرج الألف من أقصى الحلق حيث الوتران الصوتيان، ذلك أنهم أحسوا ولادتها في هذا الموضع، ولم يكونوا على علم بالوترين وأثرهما في صفة الصوت فحسبوه أثراً في المخرج. وإذا كان مخرج الحرف حيث يولد، كان كلامهم في غاية الدقة، لأن ولادة الألف إنما تكون في الوترين باهتزازهما⁽⁴⁾.

ويندرج تحت مبحث الألف أيضاً الحديث عن كون الألف فتحة مشبعة، أو كون الفتحة ألفاً مختلصة⁽⁵⁾، قال ابن جنّي: "تجد الحلق والفم معها منفتحتين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر"⁽⁶⁾. وقال بعض المحدثين: "الألف ليس لها في الحقيقة نقطة إنتاج معينة على طول مجرى الهواء، لأن اللسان يكون معها في واقع الأمر في وضع راحة، أي ممتداً في قاع الفم"⁽⁷⁾. وعليه فإن محاولة تحديد موضع نطقي للحركات كالصوامت أمر غير مقبول

(1) ينظر: حسام النعيمي، "أصوات اللغة بين التحوّل والثبات"، ص 17.

(2) أبو عمرو الداني، "التحديد في الإتقان والتسدّد في صنعة التجويد"، تحقيق: أحمد عبد التواب الفيومي، مصر، مكتبة وهبة، ط1، 1993م، ص 122.

(3) ينظر: حسام النعيمي، "أصوات اللغة بين التحوّل والثبات"، ص 18.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

(6) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/21.

(7) مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 297.

في الدراسة الصوتية، وذلك لعدم وجود اعتراض يؤدي إلى الاحتكاك أثناء نطقها، ومن هنا فإن المواضع النطقية للحركات متداخلة مشتركة، لأن كل عضو نطقي يساند الآخر لإنتاج هذه الأصوات، وكل مرحلة من مراحل مرور تيار الهواء تعضد الأخرى ليصار إلى إنتاج الحركة، فمكان تولد الهواء وضغطه اللازم لإنتاج الحركات يأتي من الرئة، والمصدر الرئيسي في إنتاجها يتمثل في الوترين الصوتيين حيث يقع على عاتقهما مهمة الرنين، واللسان، والحنك السفلي، والشفة تقوم بتشكيل المجرى المناسب لتيار الهواء لإنتاج كل حركة، وتميزها عن غيرها، ولهذا توصف الحركات حسب ملامحها النطقية⁽¹⁾، وحسب الأعضاء النطقية العاملة في إنتاجها على النحو التالي: "تحدد أنواع الحركات، بحركة مقدمة اللسان نحو سقف الحنك، أو حركة مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك كذلك، فإن كان اللسان مستويا في قاع الفم، مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك، وتركت الهواء ينطلق من الرئتين، ويهز الأوتار الصوتية وهو مار بها، نتج عن ذلك صوت الفتحة (a) فإذا تركت مقدمة اللسان تصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافيا لمرور الهواء، دون أن يحدث أي نوع من الاحتكاك والحفيف، وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك، نتج صوت الكسرة الخالصة (i)... أما إذا ارتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، بحيث لا يحدث للهواء المار بهذه المنطقة، أي نوع من الحفيف، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية، فإن الصوت الذي ينتج عن ذلك هو: صوت الضمة الخالصة (u)"⁽²⁾.

وبناء على هذا النص، فإنه يمكن وصف الحركات الثلاث على النحو التالي:

1- الفتحة: (a): —

الفتحة (a) صائت وسطي قصير. تكتب الفتحة، حسب الرموز العالمية (a)، وهي قريبة في تصنيف "جونز" "الصوائت المعيارية" إلى الرقمين (4) و(5)، أو هي بينهما من حيث جزء اللسان.

(1) ينظر: زيد خليل القرّالة، "الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي"، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 1425هـ، 2004م، ص 19.

(2) رمضان عبد التواب، "المدخل إلى علم اللغة"، ص 92.

إن أعلى نقطة في اللسان، أثناء النطق بهذه الفتحة العربية، هي وسطه، فهي حركة متسعة، لكنها لا تبلغ في ذلك مبلغ رقمي (جونز) اللذين جعل رقمهما (4)، (5): لأن اللسان مع الفتحة العربية يكاد يكون مستويا في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه، ويبقى الفم مفتوحا بشكل أوسع، وتكون حجرة الرنين فيه كبيرة.

أما الشفتان فتكونان، أثناء نطق الفتحة العربية، مسطحتين، منفرجتين، أي أن الفراغ الذي بين الشفتين لا يلعب دورا في إنتاج الفتحة، لأنهما يبقيان في وضع محايد بين تدويرهما في نطق الضمة (u) ونطق الكسرة (i) (1).

2- الكسرة العربية: (i): —

وتكتب حسب الرموز العالمية (i)، وهي صائت أمامي، أي أن الجزء الأمامي من اللسان يكون أثناء النطق بها، أقرب ما يكون من الجزء الأمامي من الحنك الصلب، وتكون حجرة الرنين؛ في داخل الفم؛ في أصغر أحجامها، ويكون الفم مفتوحا بحده الأدنى، وتكون الشفتان مشدودتين أقصى ما يمكن لهما من الشد (2).

3- الضمة العربية: (u): —

وتكتب حسب الرموز العالمية (u)، وهي صائت خلفي قصير، لأن الجزء الخلفي من اللسان يكون أثناء النطق بها أقرب ما يمكن من الحنك اللين واللهاة، وتكون حجرة الرنين الضيقة، في وضع اللسان هذا؛ ضيقة جدا، وتكون فتحة الفم ضيقة أيضا، وتكون فجوة الفم أكبر؛ أثناء نطقها؛ منها أثناء نطق الكسرة؛ لأن الفك الأسفل يكون أشد انخفاضا بحيث يسمح للسان بأن يرتد إلى الخلف، وتكون الشفتان، أثناء النطق بالضمة، مفتوحتين فتحا خفيفا جدا، ومتقدمتين نحو الأمام بشكل مدور (3).

وعلى هذا فإن الصوائت العربية، ثلاثة أنواع وستة أقسام (4):

(1) ينظر: عصام نور الدين، "علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا"، ص 279، وينظر أيضا: صباح دالي، "البناء الصوتي في سورة الكهف، دراسة صوتية تشكيلية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص لغة، تلمسان، 2001/هـ1422، ص 61 - 62.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 282.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 285.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 279.

1- الفتحة (a): ه قسمان:

* فتحة قصيرة (a).

* فتحة طويلة مطولة، وهي الألف اللينة (ā) أو الممدودة.

2- الكسرة (i): وهي قسمان:

* كسرة قصيرة (i).

* كسرة طويلة مطولة مشبعة، وهي ياء المدّ الطويلة (ī)

3- الضمة (u): وهي قسمان:

* ضمة قصيرة (u).

* ضمة طويلة مطولة، أو مشبعة، وهي واو المدّ أو اللين (ū).

ب- الفرق بين أصوات المدّ واللين والعلّة والصحة:

لقد اعتمد الخليل على الحركات في التمييز بين المدية والشبيهة بالساكنة، فقد ثبت عنده أن الأولى لا تكون إلا ساكنة، وأنها دائما مجانسة لحركة الحرف الذي قبلها كما يظهر من قوله: "هذه... حال الواو الساكنة بعد الضمة، والياء الساكنة بعد الكسرة، والألف اللينة بعد الفتحة"⁽¹⁾.

فقد لاحظ الخليل أن الواو والياء الشبيهتين بالساكنتين إما أن تكون ساكنتين مسبوقتين بفتح، وإما متحركتين، وقد عبر عن كلتا الحالتين، فقال: "الواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويّتا، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى"⁽²⁾.

وتنبه الخليل -أيضا- إلى أن أصوات المدّ واللين إذا لقيهما ساكن سقطت لفظا، فقال: "الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن، كقولك: عبد الله ذو العمامة، كأنك قلت: ذُل، وتقول رأيت ذا العمامة، كأنك قلت، ذُل، وتقول: مررت بذي العمامة، كأنك قلت: ذُل"⁽³⁾. وهذا بخلاف الشبيهة

(1) أبو منصور محمد بن أحمد، "تهذيب اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط: 1387هـ-1967م،

"مقدمة التهذيب"، ص 51.

(2) المرجع نفسه، ص 51-52.

(3) المرجع نفسه، ص 52.

بالبساكنة إذا تلاها ساكن تحركت، ولم تسقط لقول الخليل: "الياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما تتحركان ولا تسقطان أبدا"⁽¹⁾. وقد استثنى الخليل الألف، فلم يعدها هي الأخرى صوتا يجمع بين الحالتين لإدراكه أنها صوت مد مطلق، كما قال: "إنما هي جرس مدّة بعد فتحة"⁽²⁾. "لا تعترتها صروف الحركات"⁽³⁾.

1- أشباه الصوامت:

إذا كان التقسيم الأساسي للأصوات اللغوية يقوم على التمييز بين الصوائت اللغوية من جهة والصوامت من جهة أخرى، فإن بعض الأصوات يقع في مترلة بين المتزلتين، فهي ليست بالصوائت لكونها؛ من جهة تنطق بتضييق في مجرى الهواء يتعدى الحد الأقصى المسموع به في نطق الصوائت، ويقترب من التضييق الذي يحدث أثناء النطق ببعض الصوامت الانسدادية، أو الاحتكاكية، ولكونها من جهة أخرى أقل وضوحا في السمع من الصوائت، وأقل طولاً منها كذلك⁽⁴⁾. وهي تدعى بأنصاف الصوامت أو الانزلاقيات⁽⁵⁾. ويطلق عليها مصطلح (الصوائت الانزلاقية) حيث يحدث فيها أن تبدأ الأعضاء بتكوين "صائت ضيق" كالكسرة مثلا ثم تنتقل بسرعة إلى "صائت" آخر أشد بروزا، ولا يدوم وضع الصائت الأول زمنا ملحوظا. والذي يدعوا إلى إدراج هذه الأصوات تحت طبقة "الصوامت" هو ما تتميز به من انتقال سريع مع ضعف في قوة النفس -الزفير-⁽⁶⁾.

ويوجد منها في اللغة العربية إثنان هما: الواو (w)، والياء (y) كما في (ولد)، و(يلد)، وهذان الصوتان قريبا الشبه بالصوائت من حيث موضع النطق، والصوامت من حيث ضيق ممرّ الهواء المزفور⁽⁷⁾.

(1) الأزهرى، "مقدمة التهذيب"، ص 52.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

(3) المرجع نفسه، ص 51.

(4) ينظر: محمد كمال بشر، "علم اللغة العام، الأصوات"، ص 74-75.

(5) ينظر: يسام بركة، "علم الأصوات العام"، أصوات اللغة العربية، ص 183.

(6) ينظر: محمود السعوان، "علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي"، ص 150.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة، وأيضا: يسام بركة، "علم الأصوات العام"، أصوات اللغة العربية، ص 139.

الواو، كما ذكر الدكتور السعران: حرف شفوي، حنكي قصي⁽¹⁾، وذلك أن إخراجها يتم بارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى وتسهم الشفتان باستدارتهما في إخراجها، أما القدامى فهي عندهم كما ذكر سيبويه وتابعه علماء العربية من الحروف الشفوية "ومن بين الشفتين مخرج الباء، والميم والواو"⁽²⁾. و "لعل وضوح استدارة الشفتين مع الواو هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين"⁽³⁾. وأعانهم على ذلك أن اللسان لا يقترب بصورة واضحة من الحنك عند النطق بها، كوضوح استدارة الشفتين. زد على ذلك أن علماء العربية ألفوا الإشارة إلى موضوع واحد عند كلامهم على مخارج الحروف هو الموضوع الأظهر⁽⁴⁾.

إذن فالواو تنتج عن طريق رفع مؤخر اللسان باتجاه منطقة الطبق اللين، ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء- دون احتكاك - للأمام مع اهتزاز الوترين الصوتيين⁽⁵⁾.

2- الفرق بين الواو والضمة، والياء والكسرة:

تبدأ أعضاء النطق في اتخاذ الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة (u) ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى وضع صائت آخر⁽⁶⁾. فعند نطق الواو، يكون اللسان تقريبا في موضع نطق الضمة (u) أي أن الجزء الخلفي من اللسان يكون لدى النطق به قريبا من الحنك اللين، إلا أن الفجوة بين اللسان والحنك في حال نطق نصف الصائت هذا تكون أضيق منها في حال النطق بالضمة، فيسمع للواو نوع ضعيف من الحفيف يجعلها أشبه بالأصوات الاحتكاكية أضف إلى ذلك أن إنتاج الصائت (u) يمتد في الزمن لفترة تطول على مدة إنتاج نصف الصائت (w)⁽⁷⁾.

(1) ينظر: يسام بركة، "علم الأصوات العام"، أصوات اللغة العربية، ص 198.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج4/433.

(3) إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 43.

(4) ينظر: حسام النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني"، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، د.ط، 1980م، ص 310.

(5) ينظر: مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، 272-274.

(6) ينظر: محمود السعران، "علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي"، ص 150.

(7) ينظر: يسام، بركة، "علم الأصوات العام، (أصوات اللغة العربية)"، ص 139.

الياء (y): تتكون الياء بأن تأخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق صائت من نوع الكسرة (i) ثم تنتقل منه بسرعة إلى موضع صائت آخر أشد بروزاً، وهذا الانتقال السريع من الكسرة (i) هو الذي يكوّن الصامت المعروف بالياء، ونستطيع أن نصف بدء هذا الصوت بأن نقول أنّ وسط اللسان يرفع عالياً باتجاه الحنك الصلب -وسط الحنك-، وتكسر الشفتان، ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين، ويتذبذب الوتران الصوتيان. فالياء (y) شبه صائت مجهور مكسور - غير مضموم - حنكي، وسيط⁽¹⁾.

والفارق بين الياء والكسرة (i) حيث يكون اللسان عند النطق بالياء تقريباً في موضع نطق الكسرة (i)، أي أن الجزء الأمامي من اللسان يكون قريباً من الحنك الصلب، إلا أن الفجوة بينه وبين الحنك حين النطق بنصف الصائت هذا تكون أضيق منها في حال النطق بالصائت (i)، فيسمع للياء نوع من الاحتكاك الضعيف يجعلها أقرب إلى الأصوات الاحتكاكية، أضف إلى ذلك أن الفارق بين الصائت (i) ونصف الصائت (y) يكمن كذلك في المدة التي تكون أطول لدى إنتاج الصائت⁽²⁾.

- خلاصة:

وصف سيبويه مخرج الواو بأنه: مما بين الشفتين⁽³⁾، مشتركة في ذلك مع الباء والميم، ووصف مخرج الياء بأنه: من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى⁽⁴⁾. مشتركة في ذلك مع الجيم والشين، وكما عدها من بين المجهورات⁽⁵⁾. ووصفهما بأنهما يكونان المجموعة اللينة لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما⁽⁶⁾. كما أنهما -في رأيه- قابلان لجريان الصوت والمدّ وبعد أن وصف الألف بأن مخرجها أوسع من مخرجهما⁽⁷⁾، وذكر أن هذه الثلاثة: الواو والياء والألف أخفى الحروف لاتساع مخرجهما. وقد جعل سيبويه

(1) ينظر: محمود السعران، "علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي"، ص 150.

(2) ينظر: بسام، بركة، "علم الأصوات العام، (أصوات اللغة العربية)"، ص 139.

(3) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ج 4/433.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج 4/434.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج 4/435.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ج 4/436.

صوتي الواو والياء في بعض المواقع. بمتزلة الحركات الطوال، فأجاز إسكان الباء في مثل: (ثوبٌ بُّكر، وجيبٌ بُّكر)، قال: "لأن فيهما مدا ولينا"⁽¹⁾. وإذا كان قد اعتبرهما في مواقع أخرى سواكن، حيث ذكر أن الأولى في (وَلَّى) بمنزلة الباء في (ظَيَّ)، والدليل على ذلك، أنه يجوز في القوافي (لَيَّا) مع قولك (ظَيَّيًّا)⁽²⁾. فوصف سيبويه لهما باللين الذي يقصد به اتساع مخرجهما لهواء الصوت يتفق مع ما ذهب إليه المحدثون من وصفهما بأهمما إنطلاقان غير محتكين⁽³⁾. فالواو والياء هما المرحلة التي عندها يمكن أن ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين⁽⁴⁾.

هذا الانطلاق هو العلاقة القوية التي تربط بين الواو والياء كنصفي حركة، وبين ما هو من جنسهما من الحركات، وهو الذي دعا سيبويه إلى أن يجعلهما في بعض المواقع بمتزلة الحركات الطوال، فأجاز إسكان الياء في مثل (ثوبٌ بُّكر، وجيبٌ بُّكر) كما سبق ذكره، لأن فيهما مدا ولينا⁽⁵⁾.

ولابد هنا من التذكر أن هذين الصوتين يكتبان في اللغة العربية برموز قد تدعوا إلى الخلط بينهما وبين الصوائت المقابلة لها، فالياء قد تكون رسماً للكسرة الطويلة (ī) لنصف الصائت (y) في (يعد)، و (بأيع)، و (بيت)، أما الواو فإنها قد تكون رسماً للضمة الطويلة (ū) كما في (يصبو)، و(حبور)، و(كسول)، وقد تكون رسماً لنصف الصائت (w)، كما في (ولد)، و (ثور)، و (غلو)، ونلاحظ أن أنصاق الصوائت تقوم في التركيب الصوتي للغة العربية تماماً بدور الأصوات الصامتة، فهي قابلة لأن تشدد كما في (أول)، و(غير). وأن تكون نواة المقطع اللغوي، مثل: الواو والفتحة في (ورى) والياء والفتحة في (يلد)⁽⁶⁾.

وعلى ما سبق فإن رمزي الواو والياء يعبران في نظر القدماء عن أربعة أصوات، هي: (ياء المد، وياء العلة، وواو المد، وواو العلة)، والواقع أن الواو والياء المعتلين لا تكونان إلا

(1) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ج4/435.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج4/442.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 158.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 158.

(5) ينظر: عبد الصابور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، مصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، ص 40.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

حين تتراكب الحركات، فتنشأ الحركة المزدوجة التي تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالي الذي هو: الواو أو الياء⁽¹⁾.

3- الحركة المزدوجة:

فالحركة المزدوجة (a+i) -مثلا- تنتج الياء، والحركة المزدوجة (a + u) تنتج الواو وهذان هما صوتا العلة، ومثالهما: بيت، وقوم، وقد تكون الحركات المتتالية والمتتابعة أكثر من اثنين.

فأما أصوات المد، في مثل: قام، يقوم، يقيم، فليست أصوات علة، على الرغم من اتحاد رمزي الواو والياء، والتباسهما -كتابة- برمزي صوتي العلة السابقين، بل كل ذلك حركات طويلة يمكن تجزئتها إلى حركات قصار على ما لاحظته بعض الأئمة القدماء كابن جنّي⁽²⁾.

فمن الأصوات ما يوسم بأنه (صائت مركب)، وهو يختلف عن الصائت ويتميز عنه -أي الصائت المركب - فأعضاء النطق في تكوين الأول تظل في موضعها الخاص مدة ملحوظة من الزمان، أما الصائت المركب، فقد جرى العرف على اعتباره ارتباطا من صوتين صائتين ينطلقان بحيث يكونان مقطعا واحدا لا مقطعين، وهو في واقع الأمر صوت انزلاقي، فهو صوت صائت يتضمن انزلاقا مقصودا، إذ تبدأ أعضاء النطق متخذة الوضع الخاص بصائت من الصوائت ثم تنتقل مباشرة نحو الوضع الخاص بصائت آخر، ويتميز الصائت المركب كذلك أنه يتكون من مقطع واحد، أي أن الانزلاق، أو الانتقال من الصائت الأول إلى الصائت الثاني ينبغي أن يتم بدفعة من النفس، أما إذا تم هذا الانزلاق بأكثر من دفعة واحدة من النفس، فإن السامع يسمع مقطعين اثنين متواليين لا مقطعا واحدا⁽³⁾.

وقد لوحظ أن أحد طرفي الصائت المركب يكون عادة أشد بروزا أو جهارة من الطرف الآخر، والصائت المركب يسمى هابطا أو نازلا إن كان طرفه الأول أبرز أو أشد

(1) ينظر: عبد الصابور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 170.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

(3) ينظر: محمود السعوان، "علم اللغة مقدمة للقارئ"، ص 26.

جهازة من طرفه الثاني، أي يسمى كذلك باعتبار ما يصير إليه، ويسمى صاعداً أو طالعا إن كان طرفه الثاني أبرز أو أشد جهازة من طرفه الأول⁽¹⁾.

يبقى أن نشير إلى مسألة الصائت المركب وعلاقته بأنصاف الصوائت. فالصائت المركب (diphthong) يجد بأنه ينطق بانتقال اللسان من موضع نطق صائت إلى موضع نطق صائت آخر⁽²⁾.

واختلف العلماء في تحليل الصائت المركب فمنهم من يعتبره صائتا واحداً يقوم مقام الفونيم الواحد، مثله في ذلك كمثل سائر الصوائت. ومنهم من يعتبره تتابعا لصائتين منفصلين، صائتا متبوعا بنصف صائت، ويعد ذلك فونيمين اثنين أيضا. وإذا نظرنا إلى اللغة العربية، رأيناها تتضمن صوائت مركبة من النوع الأخير، أي تلك التي تتكون من صائت يتبعه نصف صائت يقوم مقام الصامت في (بَوْن)، و(بَيْت)، و(أَوْزَان)، حين نصادف تتابع الصائت، (a) ونصف الصائت (w) أو (y) أما الاعتبار الثاني الذي يقول بأن الصائت المركب يعد تتابعا لصائتين منفصلين، فإن اللغة العربية لا تتضمن أي مثال عن ذلك، ولا يمكن عد الصائت الطويل بمثابة صائتين (a + a = ā) مثلا، فهو صوت واحد يحمل السمة المائزة التي هي الطول⁽³⁾.

فإذا التقى في الكلام صوتا لين تكوّن منهما عادة صوت واحد أقل وضوحا في السمع، ويخرج بهذا عن صفات أصوات اللين فيصبح صوتا ساكنا أو شبيها بأصوات اللين، والتقاء صوتي لين ينتج لنا عادة أحد الصوتين الانتقاليين اللذين نسميهما: الواو والياء⁽⁴⁾.

ففي الكلمة الإنجليزية (creation) لا نعد صوتي اللين (e و a) صوتين مقطعيين، بل يتكون منهما عادة نوع من (الياء)، والتقاء صوتي لين أحدهما مقطعي، والآخر غير مقطعي ينتج عادة ذلك الصوت المركب الذي يسمى (diphthong)، وإذا كان المقطعي منهما أولا سمي (هابطا)، وهو الشائع في اللغة الإنجليزية، وأما إذا كان غير المقطعي هو الأول سمي

(1) ينظر: محمود السعران، "علم اللغة مقدمة للقارئ"، ص 26.

(2) ينظر: بسام بركة، "علم الأصوات العام"، ص 139.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 140، وأيضا: كمال بشر، "علم اللغة العام"، ص 84-85.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 162.

صاعدا، وتشمل اللغة العربية على النوعين، فالهابط في مثل (بيت) والصاعد في مثل (يسر)، وقد مالت اللغة العربية في تطورها إلى التخلص من النوع الأول، فقد انقلب في معظم اللهجات العربية الحديثة، إلى صوت لين طويل كما في نطق المصريين الآن لكلمتي (بيت وحوض) (1).

رابعا : مفهوم الحركات من حيث الإدراج والوظيفة.

قبل التطرق إلى الظواهر الصوتية التي تتعلق بالحركات لا بد من إلقاء نظرة قصيرة نعالج فيها ماهية الحركة ومفهومها والمناطق النطقية التي تختص بها، وكل ذلك في إطار الصوتيات القديمة والحديث للخروج بمفاهيم أساسية تعيننا على إدراك الظواهر التي تعترى الأصوات حين تكون في تسلسل متداخل، هذا التسلسل الذي تحدثه الحركة لأنها سبب له وعون عليه.

أ- ماهية الحركة ومفهوم الإدراج:

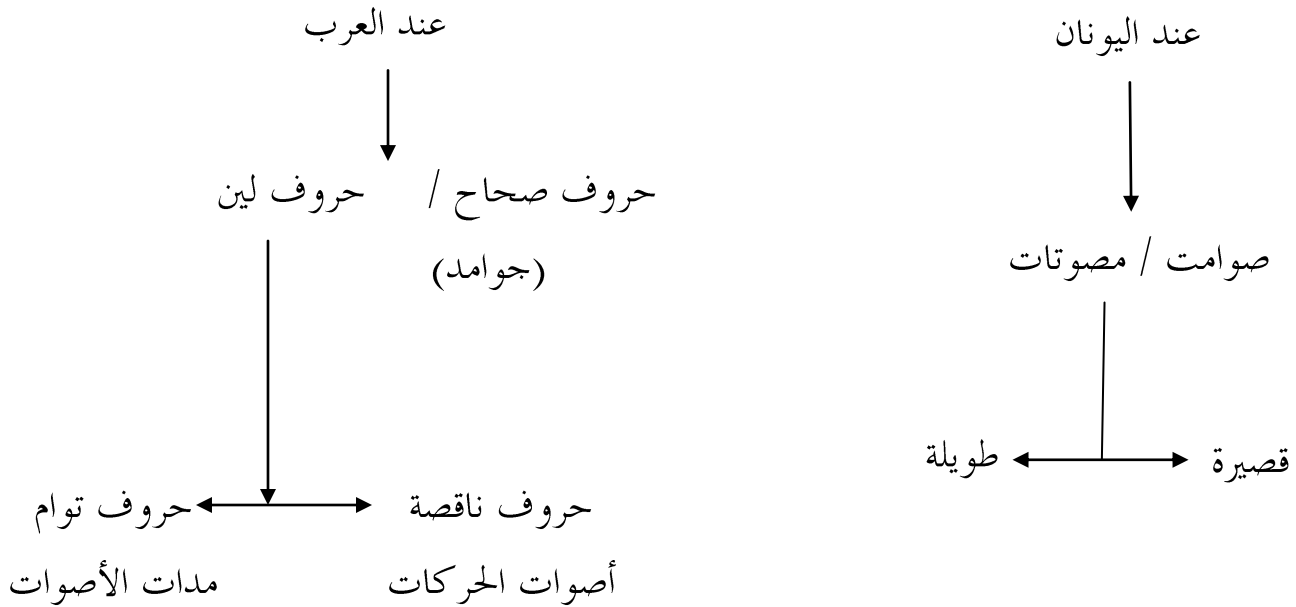
1- ماهية الحركة:

لقد قسم العرب الأصوات اللغوية إلى حروف صحاح وحروف لين، ثم قسموا هذه الأخيرة إلى حروف توام، وهي حروف المد، وحروف ناقصة وهي الحركات (2)، وهم بهذا التقسيم الأخير يفارقون التحليل اليوناني الذي لاحظ من خلاله الفلاسفة والنحاة اليونانيون الأصوات فاستنتجوا أن بعض الأصوات لا يمكن أن ينطق بها في الكلام العادي دون أن يرافقها صوت آخر، فسموه: (Aphona) (غير مصوت) أو (Symphona) (مرافق لغيره)، وأما هذا الذي يكون دائما معه في الكلام فيقدر الناطق أن ينطق به منفردا، وسموه: (Phonnenta)، أي (مصوت) (3)، ويمكن أن نلخص هذا في الشكل التالي:

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 162.

(2) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط3، 1429هـ - 2008م، ج2/355.

(3) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، الجزائر موقف للنشر، دط، 2007، ج2/178.



وعلى هذا فإن الدينامية التلفظية أو (حراكية التلفظ) اليونانية تختلف عن الدينامية التلفظية العربية وذلك من حيث تصور مفهوم الكلام لكل منهما.

فاللغويون العرب يرون أن الكلام الطبيعي متصل ببعضه ببعض وعناصره مدرجة فيه بحيث تصوير مثل سيلان الموائع⁽¹⁾. والدليل على ذلك، هو أن الحرف الساكن كما يقول ابن جنّي: "ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحال لو وقفت عليه..."⁽²⁾.

أما الكلام كما يتصوره اليونانيون ومن تبعهم، فهو مجرد تعاقب للعناصر الصوتية تقترن بعضها ببعض دون أن يكون إدراج للحركات المحدثه لها، فهو بذلك يتصف بالانقطاع وتحصل فيه المقاطع إذا لم تكن الحركة سببا له وعونا عليه.

2- الحركة والإدراج:

حين عالج الخليل الأصوات اللغوية استنتج أن "الحروف ثمانية وعشرون حرفا لكل حرف منها صرف وجرس. فأما الجرس فهو فهم الصوت في سكون الحرف، وأما الصرف فهو حركة الحرف"⁽³⁾. ويقول أيضا: "أما الألف اللينة فلا صرف لها إنما هي جرس مدة بعد

(1) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، ج2/182.

(2) ابن جنّي، "الخصائص"، ج1/107.

(3) الأزهرى، "تهذيب اللغة، مقدمة التهذيب"، 50.

فتحة، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها واستنابت إلى الهمزة أو الياء أو الواو، كقولك: عصابة وعصائب، وكاهل وكواهل، وسعلاة وسعليات فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة، والواو في الكواهل جاءت خلفاً منها⁽¹⁾. وعلى هذا ينبغي أن نميز، كما يفهم من هذا الكلام، بين جرس الحرف وهو ما يدرك منه بالسمع وهذا يخص الصوت في حد ذاته وهو هوية الحرف الصوتية السمعية، وبين صرف الحرف، وقد فسره بالحركة وهو يخص إحداث الحرف والخروج منه إلى حرف آخر.

ويقول عن الألف أنها لا صرف لها إنما هي مثل الواو والياء المديتين، امتداد لصوت الحركة لا للحركة -أي كصرف-، وهو سبب الخروج أو الانتقال من موضع حرف إلى موضع حرف آخر، وبهذا المعنى يكون للحركة دوران هامان جدا تنفرد بهما هي وحدها دون الحروف التوام (الجامدة واللينية)، وهو تمكين الناطق من إحداث الحرف أولاً، وتمكينه ثانياً من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر، فالحركة كصوت غير الحركة التي تمكن من إحداث الحرف ووصله بحرف آخر⁽²⁾.

وبناء على هذا التصور أو المفهوم وباعتبار أن الإدراج هو التسلسل المتداخل للحروف الذي تحدثه الحركة، فإن الحركة كمصوت قصير تختلف عن الحركة التي تمكن من إحداث الحرف ووصله بحرف آخر، ولتوضيح الفكرة أكثر نعرض مفهوم الإدراج للساكن والمتحرك لدى ابن جنّي.

3- الإدراج للمتحرك والساكن:

لقد جاء ابن جنّي كمثال بالفعل الثلاثي، فهو أعدل تركيباً وأكثر استعمالاً، فأرجع سبب تمكنه في الاستعمال إلى حجز الحشو الذي هو عين الفعل الثلاثي، بين فائه ولامه وذلك لتباينهما، ولتعادي حليهما، فالمبتدأ به لا يكون إلا متحركاً، والموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما، لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذاً فيه، ومنصبا إليه⁽³⁾.

(1) الأزهري، "تهذيب اللغة، مقدمة التهذيب"، ص 51.

(2) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، ص 181.

(3) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج 1/106.

فالمتحرك حشوا ليس كالمحرك أولاً، والدليل عليه جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع تخفيفها أولاً، فإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف. ثم إن الساكن حشوا ليس كالساكن آخر، أي أن عين الثلاثي إذا كانت متحركة، فإن حركتها تختلف عن حركة الفاء.

وإن كانت ساكنة فسكونها يختلف عن سكون اللام، وذلك لأن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرج إلى ما بعده كحاله لو وقف عليه، وذلك راجع -في نظر ابن جنّي- إلى أن من الحروف، حروفاً إذا وقف عليها لحقها صويت ما من بعدها، فإذا أدرجت إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت، وتضائل للحس، فإذا قيل مثلاً: يصبر، ويسلم، ويثرد، ويفتح ويخرج، خفي ذلك الصويت وقلّ، وخفّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه. وسبب ذلك عند ابن جنّي أن المتكلم إذا وقف عليه ولم يتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعد تلبث عليه، ولم يسرع الانتقال عنه، فقد ربتك اللبنة، على اتباع ذلك الصويت إياه، فأما إذا تأهب للنطق بما بعده، وتهاياً له، ونشّم فيه، فقد حال ذلك بينه وبين الوقفة التي يتمكن فيها المتكلم من إشباع ذلك الصويت، فيستهلك الإدراج للحرف الساكن طرفاً من الصويت الذي كان الوقف يقره عليه ويسوغ للمتكلم ذلك الصويت للحرف الساكن⁽¹⁾.

فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه، مخالفة لحاله في الوقف عليه، ضارع ذلك الساكن المحشوّ به المتحرك، وذلك لأن أصل الإدراج للمتحرك إذا كانت الحركة سبباً له، وعونا عليه أن تنقصه ما يتبعه من ذلك الصويت، نحو قولك: صبر، وسلم، فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يسعفه الوقف به، كما أن التأهب للنطق بما بعده أي الحرف يستهلك بعضه فأقوى أحوال ذلك الصويت أن يوقف عليه⁽²⁾. يقول ابن جنّي: "فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه، فقلت: اصبر، فإن أنت حركته اخترمت الصوت، البتة، والوقوف عليه يمكنه فيه، وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه، فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به، لحال أول الحرف وآخره، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك،

(1) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج1/106-107.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/107-108.

وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده، وهو الغرض الذي أريد منه، وجيء به من أجله، لأنه لا يبلغ حركة ما قبله، فيجفوَ تتابع المتحركين، ولا سكون ما بعده، فيفجأ المتحرك الذي قبله، فينقض عليه جهته وسمته⁽¹⁾.

ب- الحركة كمصوت والفرق بينها وبين مدتها:

والحركة كمصوت قصير هو المفهوم السائد عند بعض المتأخرين وأكثر المحدثين ولا يعرفون غيره، وهذا ما يؤكده العلماء القدامى أيضا، فقولهم: إن الحركة حرف صغير: ألف صغيرة، أو الواو، أو الياء، فهو تأكيد لذلك.

يقول ابن يعيش (ت: 643 هـ): "فالروم أوكد من الإثمام لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت"⁽²⁾. وللحركات لهذا السبب مخارج مثل الحروف التوام، لأن الفتحة: "مخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم الفتحة من الألف"⁽³⁾. فقد فرق العرب بين الحركة وهي صوت عندهم، ومدتها فاعتبروا هذه المدة حرفا قائما بذاته، بل وحرفا تاما دون الحركة التي هي ابتداءؤها. يقول ابن جنّي: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف نوا م كوا م ل، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض ... فنجد فيهن امتدادا واستطالة ما، فإذا أوقعت بعدهن همزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً وذلك نحو: يشاء ... ويجيء ويفيء، وتقول مع الإدغام شابة، ودابة، ويطيب بكر، ويسير راشد، وثمودّ الثوب، وقد قوصّ زيد ... أفلا ترى أن زيادة المدّ فيهن بوقوع همزة والمدغم بعدهن، وهن في كلا الموضعين يسمين حروفا كوا م ل،

(1) ابن جنّي، "الخصائص"، ج1/108.

(2) موفق الدين يعيش بن إسماعيل بن يعيش النحوي، "شرح المفصل"، مصر، إدارة الطباعة المنبرية، ط1، د.ت، ج70/9.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفا صغارا بأبعد في القياس منه⁽¹⁾. ويقول أيضا: "ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف: أنك متى أشبعت واحدا فإِنَّك إن أشبعتها حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك نحو فتحة عين عمر، فإِنَّك أشبعتها حدث عنها ألف، فقلت عامر، وكذلك كسرة عين عنب، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك عينب، وكذلك ضمة عين عمر؛ لو أشبعتها لأنشأت بعدها واوا ساكنة وذلك قولك عومر، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها ، لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها"⁽²⁾. ثم يقول في موضع آخر مؤكدا كلامه : "وأنت لو رمت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح"⁽³⁾. ويستشهد بمناحي العرب وطرقها في الكلام فيقول: "وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، يؤكد ذلك عندك أيضا أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة، فيتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة، فيتولد من بعدها واو"⁽⁴⁾.

من خلال هذه الأقوال العديدة لابن جنّي يتبادر إلى الذهن سؤال ملح: لماذا جعل العرب المصوت الطويل الذي هو تصور يوناني قديم يتكون من عنصرين: الحركة وامتدادها، ولماذا اعتبروا حرف المدّ حرفا تاما.

ج- الحركة الطويلة بين الصحة والاعتلال:

لقد عاجلت الباحثة M.Durand باللجوء إلى الاختبار موضوع المصوت القصير والمصوت الطويل، وقد سبقها إلى ذلك أحد مؤسسي الفنولوجية وهو N. Trubetskoy إذ صرح بأن المصوت القصير ذو قسم واحد (monoparti) والمصوت الطويل هو ذو قسمين (Biparti) لأن التلفظ بالمصوت الطويل يختلف في بدايته عن نهايته كما وكيفا. فبعد أن

(1) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/33-34.

(2) المرجع نفسه، ج1/34.

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ج1/38.

ذكرت الباحثة (Durant) هذا الكلام، بينت باللجوء إلى الاختبار الآلي أن المصوت الطويل يتصف قسمه الأخير (وهو الأطول) بتناقص لقوة اللفظ: (Deroissance)، وأما المصوت القصير فلا يكون إلا بتزايد هذه القوة، ونستنتج من ذلك أن بداية المصوت هو دائما متزايد القوة. ومع ذلك فهذا المتناقص القوة هو أقوى من المتزايد لطوله وذلك في اللغات التي يلعب فيها المدّ دورا في التمييز⁽¹⁾.

من خلال هذا التفريق بين المصوت الطويل والمصوت القصير نشهد أن الأساس الذي جعل العرب يقسمون الحركة هذا التقسيم لأنهم نظروا إلى الحركات من زاوية أخرى، وهي من الناحية الوظيفية.

د- الحركات والجانب الوظيفي:

لقد فرق تمام حسان بين الحركات والحروف من خلال وظيفتها في النظام الصوتي للغة العربية الفصحى، فالوظيفة تفرق بين قيمتين خلافيتين هامتين وهما: الصحة والاعتلال. وتنقسم الحروف العربية بحسبها إلى قسمين هما: الصحاح والعلل، فما كان من الأصوات العربية واقعا موقع الصحاح مؤديا وظيفتها في السياق نسب إلى حرف صحيح، وما كان من هذه الأصوات واقعا موقع العلل مؤديا وظيفتها نسب إلى حرف علة، وحروف العلة هي: الفتحة والكسرة والضمة ثم الألف والياء والواو التي للمد⁽²⁾.

والحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان، أما حروف العلة فلا تقبل تحريكا ولا إسكانا، فالصرفيون حين نسبوا السكون إلى حرف المدّ عند الكلام عن التقاء الساكنين، كما في: "الضالين"، و"مدهامتان" لم يقصدوا أن حرف المدّ مشكل هنا بالسكون، لأن المدّ والحركة لا يقبلان السكون ولا الحركة، وإنما قصدوا به، إما شيئا شبيها باعتبار العروضيين أن حرف المدّ من حيث الكمية الإيقاعية حركة متلوة بسكون، وإما فكرة منطقية تقتضي بأن الألف مادامت لا يمكن أن تصفها بالحركة فلا بد أن تكون ساكنة⁽³⁾.

(1) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات"، ج2/195.

(2) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 72.

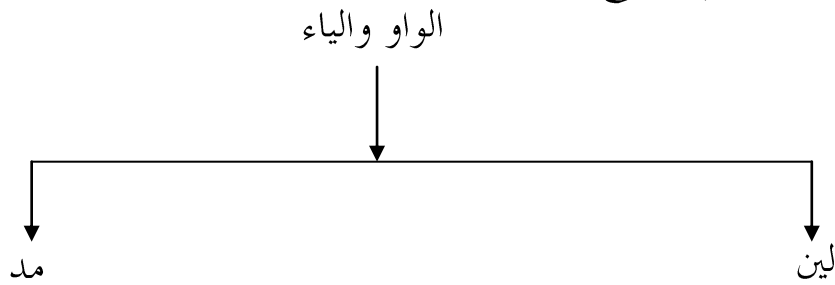
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 69، 280.

وبما أن للصباح وظيفة تختلف عن وظيفة العلل في نظام اللغة فإنه يتفرع من ذلك

أمور:

1- إن الياء والواو تحسبان حرفي لين في نظام الأصوات العربية وهذه الكلمة قريبة الدلالة من الاصطلاح الغربي: أشباه + الصوائت : Semi-voyeles.

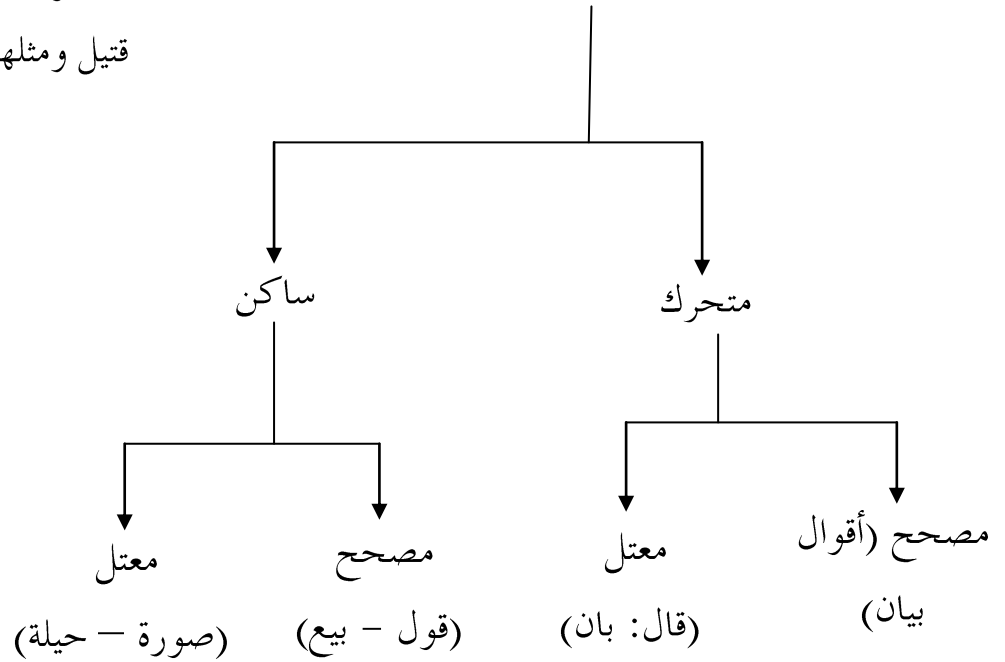
2- إن هذه التسمية لا تنفي أن اعتبارهما في التحليل قد يختلفان بين اللين أحيانا وبين المدّ أحيانا أخرى، فحين تكونان موضع إعلال فتبدوان في صورة الألف أو الواو أو الياء تعتبران لينا ولكنهما حين تكونان من زيادات الصيغة كما في واو مفعول، وياء فاعيل، فإنهما تعتبران حرف مد مثلهما في ذلك مثل الألف من كتاب، وهما في هذه الحالة من قبيل الحركات الطويلة، ولعل الشكل الآتي يوضح ذلك⁽¹⁾



حين تكونت من زيادات الصيغة مثل: جسور،

قتيل ومثلها في ذلك مثل الألف في: قتال

حين لا تكونان من الزوائد في الصيغة



(1) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 69 ، 280.

إذن فالحروف الصراح تكون أصولاً للكلمات العربية من حيث الاشتقاق فتكونان فاء الكلمة أو عينها أو لامها أي تكون حروف مادتها من وجهة نظر المعجم، ولا تكون العلل (المد والحركة) كذلك. أما الواو والياء الصراح فإنهما تكونان حرفي لين لهما هذه الوظيفة التي للصراح وقد تكونان حرفي مد فتعتبران من العلل ولا تقومان بهذه الوظيفة⁽¹⁾.

ومن خلال هذا العرض الذي قدمه تمام حسان نستنتج أن الطول والامتداد يحتل مكاناً محترماً في درج الكلام. وبالتالي يصير حرفاً من الحروف الصراح لأنه يؤدي وظيفتها حيث يبدل من هذه الحروف وإليها بشرط واحد فقط وهو أن يكون مخرج اللين من الحروف أي الواو والياء غير المديتين، أو من مخرج ينشأ فيه الصوت الحنجري وهو أقصى الحلق وهي تسمية تعطي حيز الأوتار الصوتية عند القدامى: وهي الهمزة⁽²⁾.

وقد سبق أن ذكرنا كلام الخليل بهذا الشأن: "فالهمزة في العصائب هي الألف في العصابة، والواو في الكواهل هي الألف في كاهل..."⁽³⁾. فملاحظة القدامى من اللغويين العرب في تصريف الكلام من صيغة إلى أخرى هي التي أدت إلى اعتبار المدات حروفاً توام مثل الحروف اللينة لأن كل ما يقوم مقام شيء ويؤدي وظيفته أو ما يؤديه فهو بمنزلة، وقد قال ابن جنّي: ومن ذلك عندي أن حرف العلة: الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما، كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، وذلك نحو: القود، والحوكة، والخوثة، والغيب، والصيد، وحول، وروع "إنَّ بِيوتنَا عَوْرَةَ" فيمن قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجرهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، نحو: القواد، والحوكة، والخوثة، والغيب، والصياد، وحويل، ورويع، وإنَّ بِيوتنَا عَوْرَةَ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 68 - 69.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(3) الأزهرى، "مقدمة تهذيب اللغة"، ص 66.

(4) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج 2/103.

الفصل الثاني: الظواهر الصوتية في الصوائت.

المبحث الأول: مصطلح التمام.

المطلب الأول: مصطلح التمام في كلام العرب وأسبابه.

أولاً: المصطلح في كلام العرب.

ثانياً: أسباب مغل الحركات

المطلب الثاني: التمام في قراءة ابن كثير

أولاً: صلة هاء الكناية في قراءته.

ثانياً: صلة ميم الجمع.

ثالثاً: المد الفرعي.

المبحث الثاني: التخالف والتماثل الصوتيان.

المطلب الأول: التماثل والاتباع الحركي.

أولاً: الاتباع بين القدماء والمحدثين والتععيد لها.

ثانياً: المماثلة بين الحركات في قراءة ابن كثير.

المطلب الثاني: التخالف الصوتي.

أولاً: سقوط الصائت القصير وتعليه عند اللغويين.

ثانياً: التسكين في قراءة ابن كثير.

الفصل الثاني: الظواهر الصوتية في الصوائت.

إنّ القراءة القرآنية تتسم بظواهر عامة تعتبر أصولاً للقراءات، وهي في معظمها تنتمي إلى النظام الفرعي للغة، ومن أهمّ هاته الأصول ظاهرة التمام التي تتميز بها قراءة القرآن خاصة دون الأساليب الكلامية والنطقية الأخرى. بالإضافة إلى ظاهرة التغير في نطق بعض الألفاظ التي يعبر عنها علماء القراءات بالفرشيات؛ والتي معظمها وأغلبها يمكن أن يدرس ضمن الظواهر الموقعية كالمخالفة والمماثلة؛ لذلك كانت الدراسة مركّزة في هذا الفصل على الصوائت في سياقها النطقي ضمن ظاهرة التمام والمخالفة والمماثلة.

المبحث الأوّل : مصطلح التمام.

المطلب الأوّل: مصطلح التمام في كلام العرب وأسبابه:

أولاً: التمام في كلام العرب:

التمام في اللغة هو دليل الكمال: يقال تم الشيء إذا كمل⁽¹⁾، والتمام في الإصطلاح يكون في مطل الحروف وإشباع الحركات وذلك لأسباب لفظية وأخرى معنوية، يقول ابن جنّي: "وكذلك الحركات عند التذکر يمطن حتى يفين حروفاً، فإذا صرّها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام فيمطن أيضاً حينئذ كما تمطل الحروف، وذلك قولهم عند التذکر مع الفتحة في قمت: قمتا، أي قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك، ومع الكسرة أنتي، أي أنت عاقلة، ونحو ذلك، ومع الضمة قمتو، في قمت إلى زيد، ونحو ذلك"⁽²⁾.

فالعرب إذا أمطلت الحركات، وفعلت ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو⁽³⁾.

فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشده أبو علي لابن هرمة⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ج1/175، مادة (تم).

(2) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/355.

(3) ينظر: عبد الجليل مرتاض، "العربية بين الطبيعة والتطبع - دراسات لغوية تحليلية لتراكيب عربية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1993م، ص 40 وما بعدها.

(4) قائل البيت هو: إبراهيم بن محمد بن سلمة بن عامر بن هرمة، والبيت في رثائه لابنه.

فَأْتَتْ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي
وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَحٍ⁽¹⁾.

أراد بمنتزح، فأشبع فتحة الزاي.

ومن مطل الفتحة أيضا قول الهذلي:

بَيْنَا تَعْنُفِهِ الْكُمَاةَ وَرَوَّغِهِ
يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ⁽²⁾.

أي بين أوقات تعنقه، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا. وحكى الفراء عنهم أي العرب: "أكلت لحما شاة" أراد لحم شاة، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفا⁽³⁾.

ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف، والمطافيل، والجللا عيد⁽⁴⁾.

فمن أبيات الكتاب، وهو للفرزدق (ت: 110 هـ) قوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ⁽⁵⁾.

أراد الصياريف، فأشبع الكسرة، فتولد عنها ياء.

ومن مطل الضمة:

وَأَنْنِي حَيْثُ مَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ⁽⁶⁾.

يريد: أنظر، فأشبع ضمة الظاء، فنشأ عنها الواو.

أما مطل الحروف يقول عنه ابن جنّي: "والحروف الممتولة هي اللينة المصوتة، وهي

الألف والياء والواو"⁽⁷⁾، ويقول أيضا: "أعلم أن هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت

(1) البيت من الوافر لابن هرمة، إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، ج2/133، ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/41 وأيضاً: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/348.

(2) البيت من الكامل وهو لأبي دؤيب، وهو في "معجم شواهد اللغة" بَيْنَا تَعْنُفِهِ الْكُمَاةَ وَرَوَّغِهِ *** يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ، ج4/315، وأيضاً: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/40، و"الخصائص"، ج2/348. الكماة: جمع كمي، وهو البطل المستتر في سلاحه، وسلفع: شجاع.

(3) المرجع نفسه، ج2/249-250.

(4) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/349-350.

(5) البيت من البسيط وهو للفرزدق، إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، ج5/202، وأيضاً: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/40. وهو في "معجم شواهد اللغة": تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *** نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

(6) البيت من البسيط وهو لابن هرمة، إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، ج3/339، وأيضاً: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/350، وأيضاً: "سر صناعة الإعراب"، ج1/41. وهو في "معجم شواهد اللغة":

وَأَنْنِي حَيْثُ مَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي *** مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

(7) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/352.

—بعد أن يكون سواكن يتبعن بعضهن غير مدغمات—، ففيها امتداد ولين، نحو؛ قام؛ وسير به، وحتوت ... إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن وهو الحركات من جنسهن: الهمزة أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها عند التذکر⁽¹⁾. فالحرف عند ابن جني كلما رسخ في المدّ كان حينئذ محفوظا بتمامه وتمادي الصوت به⁽²⁾.
ثانيا: أسباب مطل الحركات وتمامها⁽³⁾:

وأما السبب الذي من أجله تطل الحروف والحركات وتصرن تامات فهو الحاجة إلى إطالة الصوت، يقول ابن جني: "والمعنى الجامع بين التذکر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضوعين"⁽⁴⁾. فقوة الحاجة إلى إطالة الصوت تكون لأسباب متعددة منها:
أ- الدعاء والندبة:

فإذا كان المتكلم في موطن الدعاء والمناجاة، وأراد تأكيد مسألته وإثبات الذل والانكسار، أطال في صوته، ومن ذلك إشباع فتحة الهمزة من "آمين"⁽⁵⁾. أما إذا زاد المنادي تفجعا وعويلا وترنما حتى تحول نداءه ندبة، احتاج في ندبته إلى مد الصوت، وذلك لأن المندوب مفقود، كما أن القصد بالندبة بالإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وفي الغالب أن يختم المندوب بالألف، كقولك:

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ⁽⁶⁾.

فالألف زيدت في "عمرا" وذلك لمد الصوت، حتى يكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس من حزن وأسى.

(1) ابن جني، "الخصائص"، ج2/352..

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ينظر: راشد شوقي، "أصوات المد في قراءة نافع-دراسة وظيفية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللسانيات العربية، تلمسان، 2009، ص 95، 93.

(4) المرجع نفسه، ج2/355.

(5) ابن جني، "الخصائص"، ج2/355.

(6) هذا عجز البيت، من كلام جرير في عمر بن عبد العزيز، وصدره قوله:

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له.

وهو من شواهد ألفيه بن مالك، ينظر: عبد الله بن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك"، بيروت، لبنان، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ط2، 1429هـ، 2008م، ج2/182.

والعرب لما أرادت مطل حروف اللين في الندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف، وعلمت أن السكوت عليهن ينتفصهن ولا يفي بهن، أتبعتهن الهاء في الوقف. يقول سيبويه: "وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء، والألف والياء والواو في الندبة؛ لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل، لأنه يستغني عنها كما يستغني عنها في المتحرك في الوصل، لأنه يجيء ما يقوم مقامها، وذلك قولك: يا غلاماه، ووازيدها، وواغلامهوه، وواذهاب غلامهيه"⁽¹⁾.

ب- الإنكار:

فمن خصائص العربي إذا أنكر شيئاً أن يشبع الصوائت في آخر كلامه، فإذا قيل له: (ضربت زيدا)، فأنكر ذلك قال: (أزيدنيه)⁽²⁾، وإذا وقف على صامت وكان هذا الصامت مفتوحاً أو مكسوراً، أو مضموماً أو ساكناً، زيد في مقدار الصوت فتتحول الفتحة ألفاً، والكسرة ياء، والضممة واوا، وتلحق بالسكون ياء، فتقول في (قام عمر): (أعمروه!)، وفي (رأيت أحمد): (أأحمداه!)، وفي (مررت بالرجل): (ألرجليه!)⁽³⁾.

والتنوين كالسكون، تكون فيه مدة الإنكار ياء، فنقول: في (رأيت بكراً): (أبكرنيه!)، وفي (جاءني محمد): (أمحمدنيه!) غير أن أخلق الأحوال بمدة الإنكار أن تكون ألفاً من موضعين:

أحدهما أن الإنكار مضاه للندبة، وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجب، فمطل الصوت به وجعل ذلك إمارة لتناكره؛ كما تأتي مدة الندبة إظهاراً للتفجع، وإيدانا بتناكر الأمر المفجع والحدث الذي وقع، وكما أن المدة في الندبة ألف، فكذلك ينبغي أن تكون مدة الإنكار ألفاً.

(1) سيبويه: "الكتاب"، ج4/165-166.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج2/419.

(3) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/377.

أما الغرض في الموضوعين جميعا إنما هو الإرادة والحاجة إلى مطل الصوت، ومدّه وتراخيه، والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك، وهذا ما يجعل الألف أحق من أختيها لأنها أمدّه صوتاً⁽¹⁾.

ج- التذکر والوقف:

إنّ السبب الذي تمطل فيه الحروف والحركات في التذکر أو حين الوقف عليها، إنما هو لأجل إطالة الصوت وذلك إيذاناً بنقصان الكلام وعدم تمامه ودعوة للسامع للاستماع إلى تنمة الكلام. يقول سيبويه: "يقول الرجل إذا تذکر ولم يرد أن يقطع كلامه: قالاً، فيمدّ قال، ويقولوا، فيمدّ يقول، ومن العام، فيمدّ العامي؛ سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذکر به ولم يقطع كلامه، فإذا اضطروا، إلى مثل هذا في الساكن كسروا سمعناهم يقولون، إنه قدي في قد، ويقولون: ألي في الألف واللام، يتذکر الحارث ونحو.

وسمعا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيفي، يريد سيف ولكنه تذکر بعد كلاماً ولم يرد أن يقطع اللفظ، لأن التنوين حرف ساكن، فيكسر كما تكسر دال قد"⁽²⁾.

فسيبويه يرجع مطل الحركات وإشباعها في كلام العرب إلى التذکر، لأن هذا المطل علامة على عدم تمام الكلام وبالتالي إلى استمراره فلا ينقطع اللفظ بل يمتد إلى كلام تال، يقول ابن جنّي: "وإنما مطلّت ومدت هذه الأحرف في الوقف وعند التذکر، من قبيل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة... وأنت مع ذلك متذکر لم توجد في لفظك دليلاً على أنك متذکر شيئاً، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال لأوّله منوط به، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته"⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/377.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج4/216.

(3) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/355.

د- الترخم:

أما إذا ترخم العرب في أنشادهم فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنَوِّن وما لا يُنَوِّن، لأنهم أرادوا مد الصوت، وذلك قولهم، وهو لإمرئ القيس:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي سِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ⁽¹⁾.

وقال في النصب ليزيد بن الطرثية (ت: 126 هـ) :

فَبِتْنَا تَحِيدُ الْوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّا قَبِيلَانَ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا⁽²⁾.

أما في الرفع فلأعشى:

هُرَيْرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمُو⁽³⁾.

وفي كل هاته الحالات التي سبقت ثبتت الواو والياء والألف وذلك للترخم يقول: سيبويه: "وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترخم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه"⁽⁴⁾. كما يرى تمام حسان أن هذا الإشباع للقوافي هو من طبيعة الشعر العربي الذي يغلب فيه على الحركات ألا تبقى على كميتها القصيرة، لأن الطابع الإنشادي للشعر العربي يجعل الشاعر يترخم، بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمى إطلاق القافية، فتطول الحركة وتصبح مدا، والوقف على المدّ تباركه القاعدة حتى في الاستعمال غير الشعري⁽⁵⁾. فهذه بعض الأسباب وغيرها كثير تجعل العرب يميلون إلى زيادة الكمية في الحركات وبالتالي إتمامها، فتمام الحروف اللينة مدا ومطلها، وتمام الحركات إشباعها حتى

(1) هي معلقة امرئ القيس. ينظر: الزوزني، "شرح المعلقات السبع"، دمشق، منشورات دار الحكمة، ط4، ص 10. وهي في الديوان منزل بدون ياء. وأيضا: "الديوان"، لبنان، دار الراتب الجامعية، ط1، 2008، ص 20. إمرئ القيس، ابن حجر بن الحارث ولد (130، 80 ق هـ) وهو يمني الأصل كان أبوه ملك أسد غطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر فلقنه الشعر، فلما كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح فأقام بها حتى وافته، المنية سنة 80 ق هـ الموافق لـ 545م، ص3.

(2) تجيد: تميل أو تنفر

(3) وعجز البيت، غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْتِ وَأَجْمُ.

ينظر: "ديوان الأعشى مع السيرة والأقوال والنوادر"، 242. الأعشى ابن ميمون بن قيس بن ثعلبة ويقال له أعشى بكر بن وائل من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك وكان هش بشعره فسمى بـ (صناجة العرب)، عاش عمرا وأدرك الإسلام ولم يسلم ولقب بالأعشى لضعف بصره وعمي في أواخر عمره، توفي سنة 7 هـ الموافق لـ 629م، لبنان، دار الراتب الجامعية، ط1، 2008، ص 2، وينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/204-205.

(4) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(5) ينظر: تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، ص 271.

يتولد عنها حروفا، فتشبه بذلك الحروف التوام، وهذه الأسباب جلها وأغلبها تعتبر أسبابا معنوية لأن القصد منها إنما هو إطالة الصوت لغرض المبالغة في تعظيم الأمر والخطب، وهذه الظاهرة التي تغلب على كلام العربي، لكونه يتميز في شعره بالطابع الإنشادي، وهذا ما يجعله يشبع حركاته الأخيرة كما ذكرنا سابقا، وهذه الظاهرة أي تميم الحركات أو تمامها تشبه ما اصطلح عليه القراء بمصطلح المدّ بأنواعه⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التمام في قراءة ابن كثير:

قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يتكلمون في حال الرفع والحفض وما قبل الهاء متحرك، فيجزمون الهاء في الرفع، ويرفعون بغير تمام، ويجزمون في الحفض، ويخفضون بغير تمام، ويقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ (العاديات: 6) بالجزم، و "إن الإنسان لربه لكنود" بغير تمام، وقال التمام أحب إلي⁽²⁾.

وجاء في شواهد الكتاب القرآنية، وفي باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفها: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ (الإسراء: 106) فحذف الواو من الضمير (هو) في (نزلناه) في الوصل أحسن والتمام عربي، ﴿وَشَرَّوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ (يوسف: 20)، وقال سيبويه الإتمام عربي⁽³⁾. أما التميم فيراد به إشباع حركة ميم الجمع⁽⁴⁾.

وعلى ما سبق ذكره عن مصطلح التمام في القراءة القرآنية، فإنه يمكن القول أن ما جعل الإمام الشافعي يقول: "قرأتنا قراءة عبد الله بن كثير عليها وجدت أهل مكة، من أراد التمام فليقرأ لابن كثير"⁽⁵⁾. قصده إشباع حركة هاء الضمير وميم الجماعة حتى يتولد عنها حروفا. أما إشباع الحروف اللينة فمتعلقة بالمد الفرعي كما سيأتي بيانه.

(1) ينظر: أبو بكر حسيني، "المصطلحات الصوتية في مصادر القراءات"، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ط1، 1429هـ، 2008م، ص 119.

(2) ينظر: الكسائي، "معاني القرآن"، أعاده وقدم له: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة، مصر، ط: 1998م، ص 101.

(3) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، "الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه"، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، دط، 2002، ص 253.

(4) ينظر: ابن الجزري، "التمهيد"، ص 71.

(5) الصفحات السابقة من هذا البحث.

أولاً: صلة هاء الكناية في قراءة ابن كثير:

أ- تعريفها وسبب صلتها وحالها في الوقف:

1- تعريفها:

فهاء الكناية عند القراء عبارة عن هاء الضمير التي يكتن بها عن الواحد المذكور الغائب⁽¹⁾، وهي عند النحويين ضمير المذكور المتصل المنصوب والجرور، ويسمونها البصريون: ضميراً، والكوفيون: كناية، وهو اسم مبني، لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً⁽²⁾.

واختلف القراء في هاء الكناية بين ضمها وكسرها، فأصلها الضم إلا أن تقع بعد كسرة أو ياء ساكنة فتكسر لذلك، وإن كان من القراء من رعى الأصل، فقرأ حمزة: ﴿لَأَهْلِهِ أَمْكُنُوا﴾ (طه: 10) فضم الهاء، كما ضمها حفص في: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾

(الفتح: 10)، و﴿وَمَا أُنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ (الكهف: 63) وذلك لأن الضم هو الأصل في الكل⁽³⁾. يقول سيبويه: "اعلم أن أصلها الضم وبعدها واو، لأنها في الكلام كله هكذا إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك"⁽⁴⁾. فيقول أنها تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوها الواو ياء، لأنها لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة⁽⁵⁾.

كما جاء في حرز الأمامي: أن الضم في الهاء هو الأصل مطلقاً للمفرد والمثنى والمجموع نحو: "منه، ومنهما، ومنهم، وعنهم، ومنهن، وعنهن" وفتحت في "منها وعنهما" لأجل الألف، وكسرت إذا وقع قبلها كسر، أو ياء ساكنة⁽⁶⁾. فكانت المدة واوا اتباعاً،

(1) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 66، وأيضاً: "النشر"، ج 1/243.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر في القراءات العشر"، ج 1/358.

(3) ينظر: أبو شامة، "حزر الأمامي"، ص 71، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 63.

(4) سيبويه، "الكتاب"، ج 4/195.

(5) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1429هـ،

2008م، ج 5/67.

(6) ينظر: أبو شامة، "حزر الأمامي"، ص 73، وأيضاً: النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 1/358.

وكسرت الهاء مع الكسرة والياء مجانسة، فصارت الصلة ياء لذلك وفتحت للمؤنث فرقا فصارت ألفا، وحذفت الصلة وقفا وتخفيفا، وبقيت الألف في المؤنث للدلالة على الفرعية⁽¹⁾.

2- سبب صلتها:

يقول أبو عمرو الداني: أن الهاء حرف خفي مهموس فإن جاءت ضمير للمذكر انكسرت ووصلت بياء تقوية لها لخفائها⁽²⁾. ويدل على خفاء الهاء، أن هاء الكناية لما كانت اسما على حرف واحد، قووها بزيادة واو، فقالوا: ضربوه زيد، لتخرجها هذه الواو من الخفاء إلى الإبانة⁽³⁾. ويقول الزجاج: أن سيويه زعم أن الواو زيدت على الهاء في المذكر كما زيدت الألف في المؤنث في قولك: ضربتها، ومررت بها، ليستوي المذكر والمؤنث في باب الزيادة والقول في هذه الواو عن أصحاب سيويه والخليل، أنها إنما زيدت لخفاء الهاء وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، وهي خفية مهموسة، والواو بعدها تخرجها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت⁽⁴⁾.

وإشباع حركة الهاء ووصلها بياء إذا كانت قبلها كسرة، ووصلها بواو إذا كان قبلها ضمة أو فتحة، هو إتيان بالتقوية على أصلها إذ لا علة توجب حذف ما بعد الهاء لأن قبلها متحرك، فلم يكن لحذف ما بعدها من التقوية سبيل، وهو إجماع من القراء، فأما وصل الهاء بياء في هذا النوع فالياء بدل من الواو؛ لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة⁽⁵⁾. وجاء في الكتاب: "فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركا فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التأنيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل"⁽⁶⁾.

(1) النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/358.

(2) ينظر: أبو عمرو الداني: "التحديد في الإتيان والتسديد في صنعة التجويد"، ص 261.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، 1، وأيضا: مكّي: "الكشف"، ج1/1291.

(4) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج1/55.

(5) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/129.

(6) سيويه، "الكتاب"، ج4/190.

3- الهاء في الوقف:

يقول أبو عمرو الداني: تحذف الصلة إذا وقفت عليها لأنها زائدة فلو أثبتت لاشتبهت بالحرف الأصلي اللازم وذلك كالتنوين الذي يصحب الاسم في الوصل ويفارقه لهذا المعنى⁽¹⁾. ويقول سيبويه: "اعلم أنك لا تستبين الواو التي بعد الهاء ولا الياء في الوقف ولكنهما محذوفتان"⁽²⁾. ويريد أن الوقف على الهاء غير موصولة بحرف، لأنهم قد يحذفون في الوقف ما يثبتونه في الوصل، والصلة في الهاء ضعيفة لأنها ليست من الكلمة، ولأنها يختار حذفها في الوصل إذا كان قبلها ساكن، فاختير حذفها في الوقف ولو ترك وصل الهاء في الوقف والوصل كان حسنا إذ لم تكن الواو من نفس الكلمة⁽³⁾. فالصلة تسقط في الوقف كما تسقط الضمة والكسرة في قولك: أتاني زيد، ومررت بزيد، وذلك لأنها واو وصل فلا تثبت لئلا يلتبس الوصل بالأصل⁽⁴⁾.

4- أقسامها:

الهاء أقسام باعتبار ما قبلها وما بعدها، فإما قصر⁽⁵⁾. أو إشباع لحركتها وهو المعبر عنه بالصلة واختلاسها في اصطلاح القراء، فالموصولة بالواو ونحو: ﴿خَلَقَهُ﴾ (طه: 50) و(يس: 78) و﴿وَأَمْرُهُ﴾ (البقرة: 275) و﴿رُسُلُهُ﴾ (هود: 59) وما أشبهه، والموصولة بالياء نحو: ﴿بِمَرْحُزِحِهِ﴾ (البقرة: 96) و﴿فَلَأَمِّهِ﴾ (النساء: 11)، و﴿بِهِ﴾ (البقرة: 22) و﴿وَرُسُلِهِ﴾ (البقرة: 98) وما شابهه⁽⁶⁾. فإن وصلت الهاء فثلاثة أقسام:

- قسم اتفق القراء على صلة حركته.
- وقسم اتفقوا على ترك صلة حركته.
- وقسم اختلفوا فيه.

(1) ينظر: أبو عمرو الداني: "التحديد"، ص 261.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج 4/195.

(3) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيبويه"، ج 5/63.

(4) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج 1/55.

(5) القصر: هو الإختلاس أي عدم المدّ مطلقا وذلك في حالات معينة، ينظر: أبو بكر حسين، "المصطلحات الصوتية"، ص 50.

(6) ينظر: أبو عمرو الداني، "التحديد"، ص 261-162.

وضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكنا فهي من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وإن كان الحرف الواقع بعدها متحركا فهنا يعتبر ما قبلها، فإن كان متحركا فهي من المتفق على صلته، وإن كان ساكنا فهي من المختلف فيه⁽¹⁾.
فإن كانت الهاء قبل متحرك فقسمان:

- إن كان المتحرك فتحا أو ضما توصل بواو لجميع القراء نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (البقرة: 37)،
﴿إِنَّهُ أَنَا﴾ (النمل: 9)، ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ (الكهف: 37).

- أما إن كانت كسرة فالأصل أن توصل بياء عند جميع القراء نحو قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ (البقرة: 26)، ﴿فِي رَبِّهِ﴾ (البقرة: 258)، ﴿وَقَوْمِهِ إِنِّي﴾ (الزخرف: 26).
وأما إذا كانت الهاء قبل ساكن، فهو متروك الصلة عند الجميع وذلك حتى لا يجتمع ساكنان، ومثاله: ﴿عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ (البقرة: 282)، ﴿بِهِ أَنْظُرُ﴾ (الأنعام: 46)، ﴿أَسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ (آل عمران: 45)، ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ﴾ (النازعات: 20)، ﴿فِيهِ أَحْتَلِفًا﴾ (النساء: 89)⁽²⁾.

والهاء التي قبل ساكن قسمان باعتبار ما قبلها:

- فالقسم الأول أن يتقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاءه من غير صلة عند القراء جميعا نحو ﴿عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابُ﴾ (الكهف: 1)، ﴿مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾ (المؤمنين: 33)
﴿بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: 284)، ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾ (إبراهيم: 17).

(1) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 360/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 358/1، وأيضا: "النشر"، ج 360/1.

- أما القسم الثاني فإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمة من غير صلة عن كل القراء نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (التوبة: 40)، ﴿ وَكَوَلَهُ الْمَلِكُ ﴾ (الأنعام: 73)، ﴿ تَذَرُوهُ الرِّيحُ ﴾ (الكهف: 45) (1).

وخرج مواضع من هذه الأصول والقواعد المطردة فمنها ما انفرد به ابن كثير واختص به وكان أصلا من أصوله، ومنها ما اختلفت فيه القراءات وكانت على أوجه مغايرة فكانت قراءته على وجه من هذه الوجوه.

ب- ما اقتصت به قراءة ابن كثير في هاء الكناية:

1- الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن:

وهذا الأصل هو من الأصول التي اقتصت به قراءة ابن كثير وانفرد بها في مذهبه.

صِلْ هَا الضَّمِيرِ عَنْ سَكُونِ قَبْلَ مَا حُرِّكَ دِنْ فِيهِ مُهَانًا عَنْ دُ مَا (2).

ومعناه أشبع حركة هاء الضمير الواقعة بعد ساكن وقبل متحرك لابن كثير، نحو: "فيه هدى"، و"عليه آيات" و"منه آيات"، "فاجتباه ربه" و"هداه إلى"، و"خذوه فاعتلوه"، أما باقي القراء فبالقصر، وذلك بضم ما ضم وكسر ما كسر من غير إشباع، وذلك من باب التخفيف، أما قراءة ابن كثير فلأنها الأصل في مذهبه (3). وعلى هذا، فأكثر القراء على حذف صله الهاء، إذا جاءت بعد ساكن إلا ابن كثير فيقرأ بإثباتها على الأصل كما ذكرنا، وللحذف علتان:

- الأولى: أنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفي ليس بحاجز حصين، فحذفوا الزيادة وبقيت حركة الهاء تدل عليها.

- والأخرى: أن الياء إذا كانت قبل الهاء، ووصلت الهاء بياء بعدها، اجتمعت ثلاثة أحرف متقاربة، وقد كرهوا اجتماع الحروف المتقاربة، حتى خففوا بالحذف والبدل والإدغام (4).

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/360، وأيضا: شرح طيبة النشر للنووي، ج1/359.

(2) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص66.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص66-67.

(4) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، 71-72، وأيضا: مكّي، "الكشف"، ج1/129.

وقال أبو علي: "وأما ترك إتباع الهاء الياء في ﴿فِيهِ هُدًى﴾ (البقرة: 2) وما أشبهه في الوصل، فلكرهة اجتماع حروف فيه متقاربة، وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال؟ فالقيلان من الأمثال والمتقاربة إذا جتمعت خفت تارة بالأدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف"⁽¹⁾. وهذه الهاء تنقسم إلى قسمين بحسب الساكن الذي قبلها، فإما أن يكون الساكن ياء (حرف لين) أو ساكن غيرها.

القسم الأول: إذا كان الساكن ياء (حرف لين).

فإذا كان الساكن قبلها ياء، فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل، ويكسر الهاء للياء التي قبلها، وذلك لخفاء الياء، فلما كسرهما أبدل من الواو التي زيدت لتقوية الهاء (ياء)، وذلك لأنه ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، فقال "فيهي" و "عليهي" وأما جمهور القراء فيحذفون الصلة ويكسرون الهاء بغير صلة⁽²⁾.

وإشباع حركة الهاء في ذلك مراعاة للأصل، لأن الأصل وصلها وذلك لأن الهاء كما ذكرنا سابقا خفيه مهموسة تخرج من أقصى الحلق والواو بعدها تخرجها من الخفاء إلى الإبانة إلا أن تدركها علة تكون سببا للعدول عن الأصل فتتكسر الهاء لذلك؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة، والهاء من موضع الألف، وهذه الأخيرة أشبه الحروف بالياء فكما أمالو الألف في مواضع استخفافا، ونحوها نحو الكسرة للكسرة بعدها أو قبلها أو للياء فكسروا الهاء أيضا من أجل ذلك، وقلبو الواو، (ياء) لأنها لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة، فالكسرة في هذا الموضع كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها⁽³⁾.

أما مذهب القراء في حذف الياء في هذا الباب، أنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين، بينهما حرف خفي، ليس بحاجز حصين، فحذفوا الياء الثانية لسكونها وسكون الياء التي قبل

(1) أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبع"، حققه: بدر الدين قهوجي، بشير حوياني، راجعه ووقفه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دمشق، بيروت، د.ط، د.ت، ج1/208-209.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/128.

(3) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيبويه"، ج5/65، وأيضا: سيبويه، "الكتاب"، ج4/195.

الهاء⁽¹⁾، التي هي حرف خفي فكأنها ساكن لو وصلت بحرف ساكن، فيصير كأنه هناك ثلاثة سواكن⁽²⁾. وهذا مذهب سيويه، إذ يرى أن الهاء لكونها خفية ضعف حجزها، فحذفت الصلة لتوهم التقاء الساكنين، فيقول في ذلك: "فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، وهو أحسن، وأكثر، وذلك قولك: عليه يا فتى، ولديه فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى، وأحسن القراءتين: ﴿وَرَزَلْنَاهُ نَنْزِيلًا﴾ (الإسراء: 106)، و﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثُ﴾ (الأعراف: 176)، و﴿وَشَرَّوهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ (يوسف: 20)، و﴿حُدُوهُ فَغُلُوهُ﴾ (الحاقة: 30) والإتمام عربي"⁽³⁾.

فهو بقوله هذا يرى أن الاختلاس أحسن وذلك لاجتماع حروف متشابهة وإن كانت الصلة والإتمام عربي، وبه قرأت العرب، وبه قراءة ابن كثير، والقراءة سنة ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز في العربية بل بما ثبتت به الرواية الصحيحة المتواترة.

ومع ذلك فإن حذف الصلة في هذا الباب أصل لمن كانت قراءته، بالاختلاس، وذلك لأن حذف الياء يكون تخفيفاً واجتزاءً بالحركة قبلها مع بقاء هذه الحركة لتدل عليها، لأن العرب تفعل ذلك، فمثلاً من قال: "عليه مال" بالضم فالأصل فيه: عليه مال، ولكن حذفت الواو لسكونها وسكون الياء لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وترك الضمة تدل على الواو، وقس على ذلك "عليه"⁽⁴⁾.

كما أن الصلة ضعيفة لأنها ليست من الكلمة، فيختار حذفها في الوصل إذا كان قبلها ساكن، كما يختار حذفها في الوقف للدلالة على أنها مع الواو والياء ليسا من الحروف

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/128.

(2) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيويه"، ج5/62.

(3) سيويه، "الكتاب"، ج4/189.

(4) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج1/56.

الأصلية للكلمة بل زيدت تقوية وبيانا للهاء لخفائها وحاجتها إلى البيان⁽¹⁾. كما أن الياء لم تثبت في الخط وهي زائدة⁽²⁾.

وبالرغم من ذلك فإن قراءة التمام متواترة بتواتر هذه القراءة وهذا ما جعل سيبويه يستدرك على نفسه فيقول أن الإتمام عربي.
القسم الثاني: إذا كان قبل الهاء ساكن صحيح.

إذا كان قبل الهاء ساكن غير الياء وصلها ابن كثير بواو، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ (آل عمران: 7) و﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (النحل: 121)، ﴿خُذُوهُ فَاعْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ (الدخان: 47) أما جمهور القراء فيضمونها من اختلاس حركتها⁽³⁾.

فإثبات الصلة وإشباع حركة الهاء واو يكون تقوية للهاء لخفائها جريا على الأصل، وأما من حذف الواو في هذا الصنف، واكتفى بالضممة فحجته كحجة من حذف الياء⁽⁴⁾. وقد فرق سيبويه بين السواكن التي قبل الهاء، فإن كان حرف لين (الواو، والياء، والألف) فحذف الصلة أحسن وذلك لأن الهاء من موضع الألف، أما إن كان الساكن غير هذه الحروف السواكن استحسن الصلة

فيقول: "فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل. وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنا؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في أين ونحوها كرهوا أن لا يكون بينهما حرف قوي، وذلك قول بعضهم: منه يا فتى، وأصابته جائحة. والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيبويه"، ج5/63.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/128.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة، وينظر أيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج1/360.

(4) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/128.

(5) سيبويه، "الكتاب"، ج4/190.

وجرى المبرد (ت: 285هـ) على نهج سيبويه في التفريق بين الساكن الذي يسبق هاء الضمير فوافقه، فيما إن كان الحرف الساكن حرف لين؛ لكنه خالفه فيما إن كان الساكن حرفا صحيحا، فخير بين حذف الواو والياء، وإثباتها حيث قال: "فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المدّ واللين، فأنت مخير، إن شئت أثبت، وإن شئت حذف"⁽¹⁾. ونقل علماء العربية رأي المبرد وسيبويه في هذه المسألة، ورجحوا ما اختاره المبرد على ما أخذ به سيبويه، فقال الرضي⁽²⁾: "وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء إذا كان الساكن قبلها حرفا صحيحا، نحو: منهو وأصابتهو، وحذفها إذا كان الساكن حرف علة، نحو: ذوقوه، وعصاه، ولديه، وفيه ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء، وهو الحق إذ شبه التقاء الساكنين في الكل حاصل، وعليه جمهور القراء، نحو: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ (آل عمران: 7) و﴿فِيهِ آيَاتٌ﴾ (آل عمران: 97)، ولو عكس سيبويه، لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحا"⁽³⁾. وجاء في شرح الكتاب: أن العلة في هذا كالعلة في حروف اللين، وذلك لأن الهاء حرف خفي، فلو وصلت الهاء بحرف ساكن وهي لخفائها ساكن فيصير كأنه ثلاثة سواكن، وأن الأصح أن لا يفرق بين الحالتين، وذلك لأن أكثر القراء على التسوية بينهما، ويحذفون الصلة في كل ذلك⁽⁴⁾.

ورغم استحسان سيبويه لقراءة الإتمام فيما إن كان قبل الهاء حرف ساكن غير حرف لين، ورأيه أن قراءة الإتمام أجود إذا كان الساكن حرفا صحيحا والاختلاس أحسن إذا كان الساكن حرف لين، فإن هذا الاختلاف بين القراءتين لا يخرج من أن يكون مجرد اختلاف لغات، وما يؤكد ذلك موافقة عاصم لابن كثير في حرف واحد في قوله تعالى: ﴿فِيهِ

(1) المبرد، "المقتضب"، 38/1.

(2) الشريف الرضي: (970/359هـ-1015/406هـ م) هو أبو الحسن محمد بن أبي أحمد الطاهر الحسين بن موسى الهاشمي، يلقب هو وأخوه المرتضى بالموسوي الحسيني لكونهم سليلي الحسين بن علي عن طريق موسى الكاظم، ولد ببغداد وتوفي بها. ينظر: "موسوعة أعلام العلماء والأدباء"، ج 417/14-418.

(3) السيوطي، "همع الهوامع"، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، مصر، عالم الكتب، 1421هـ-2001م، ج 59/1.

(4) ينظر: السراي، "شرح الكتاب"، ج 5/62.

مُهَانًا ﴿ (الفرقان: 69)، كما وافقه هشام على الصلة في قوله تعالى: "أَرْجُهُ وَأَخَاهُ" (الشعراء: 36) ⁽¹⁾. وفي ذلك جمع بين اللغتين، وإن كان العلماء لم يعللوا خروج هذين القارئين عن أصلهما إلا بتعليل دلالي حيث يرون أنهم قصدوا مدّ الصوت تسميعة بحال العاصي في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ وتشنيعا على ملاّ فرعون في قوله تعالى: ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ (الشعراء: 36) ⁽²⁾.

2- الهاء الواقعة بين ساكنين:

وأما ما كان قبله ساكن وهو قبل ساكن فحرف واحد وهو: قوله تعالى: ﴿عَنُّهُ تَلَّهَى﴾ (عبس: 10) في رواية البزّي بتشديد التاء، ويمدّ لالتقاء الساكنين وذلك لاجتماع واو الصلة مع التشديد ⁽³⁾.

ووجهه أن الجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز فصيح من حيث اللغة لأن الأول حرف مد والثاني مدغم، فهو من باب (دأبة، والضالين) ⁽⁴⁾. ويعلل سيبويه على ذلك، بأن حرف المدّ عند اعتبار الإدغام يكون بمترلة المتحرك وذلك نحو: المال لك، ومثله: تحاجّوئي، ولا الضالين، رادّ، تظلميني، ويظهر أن الواو والياء اللينتين المشكلتين بالسكون تعاملان في هذه الحالة معاملة واو المدّ ويائه على نحو ما في الأمثلة التي أوردتها سيبويه ⁽⁵⁾. ومما يدل على أن حرف المدّ بمترلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجزأ أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مد ولين، كأنه يعوض ذلك، لأنه حرف ممتول ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج360/1، وأيضا أبو شامة، "حرز الأمان"، ص 106.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 105، 112، وأيضا: النويري، "شرح طيبة النشر"، ج360/1.

(3) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 563، وأيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج249/1.

(4) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 363.

(5) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 281.

(6) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج441/4.

3- ما خرج عن الهاء الواقعة بين متحركين:

لقد استثنى القراء وأهل الأداء من أحكام الهاء التي للتذكير الواقعة بين متحركين اثنا عشر حرفا في عشرين موضعا: ﴿يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ في (آل عمران: 75)، ﴿تُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ (آل عمران: 145) و(الشورى: 20) و﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ (النساء: 115)، و﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ (طه: 75) و﴿وَيَتَّقِهِ﴾ (النور: 52)، و﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ (النمل: 28)، ﴿يُرِضُهُ لَكُمْ﴾ (الزمر: 7) و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ (البلد: 7) و﴿ذَرَّةٌ خَيْرًا يَرَهُ﴾ و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7-8) و﴿أَرْجُهُ﴾ (الأعراف: 111) و(الشعراء: 36) و﴿بِيَدِهِ﴾ في موضعي (البقرة: 237-249) وحرف (المؤمنون: 88) و(يس: 83) و﴿تُرْزِقَانِهِ﴾ (يوسف: 37) (1).

ومن هذه الأحرف ما كان بين متحركين صورة ولفظا، والأصل فيها أنها واقعة بين ساكن قبلها ومتحرك بعدها، والهاء في هذه الحالة لا تكون إلا متصلة بالمضارع المجزوم مثل: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا﴾ (البلد: 7) و﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ (طه: 75)، أو بأمر المخاطب مثل: ﴿قَالُوا أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ (الشعراء: 36) وأيضا ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ (النمل: 28) (2).

وفي ﴿يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ في (آل عمران: 75) و﴿تُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ (آل عمران: 145) و(الشورى: 20) و﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ (النساء: 115) أوجه ثلاث: الإسكان والإختلاس والإشباع، وكلها هاءات كناية اتصلت بأفعال حذفت أو اخرها للجزم بالشرط أو جوابه، وكلها غير "أرجئه" كان واجب الصلة لكل وذلك لتحرك ما قبل الهاء، ولكن عرض أمر آخر اقتضى الإسكان فيه وجوز القصر، وصارت الأوجه الثلاثة التي وردت بها القراءات (3).

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/243-244.

(2) ينظر: أبي بكر حسيني، "المصطلحات الصوتية في مصادر القراءات"، ص 143.

(3) ينظر: أبو شامة، "حز الأمان"، ص 106-107.

فإسكان الهاء لغة محكية سواء اتصلت بمجزوم أو غيره، ولم يسكنها القراء إلا في حالة المجزوم مثل الكلمات المذكورة، ووجه الإسكان تشبيه هاء الضمير بألفه وواوه، ويائه فأسكنت، أو استثقلت صلتها فأسكنت كما فعل في ميم الجمع، أو وصلت بنية الوقف، وهذه الوجوه الثلاثة تعمّ المجزوم وغيره كما أن في المجزوم وجهان آخران أحدهما أن الإسكان تنبيهها على الحرف المحذوف قبلها للجزم، والثاني أنها سكنت لحلولها محلها⁽¹⁾.

والذي يهمننا هنا هو قراءة ابن كثير، فهو في جميع هذه الأحرف على أصله في إشباع حركة هاء الكناية وصلتها، وهي عنده على مجموعتين المجموعة الأولى حركها بالكسر ووصلها بالياء، أما المجموعة الثانية فوصلها بالواو وحركها بالضم⁽²⁾.

والأفعال في المجموعة الأولى التي اتصلت بها هاء الكناية تشترك في صفتين:

الأولى: أنها أفعال معتلة الآخر، أي أن آخرها حرف علة "فألقه" من "ألقى"، و"يتقه" من "يتقى"، و"يؤده" من "يؤدي" و "نؤته" من "نؤتى" و "نوله" من "نولي" و "نصله" من "نصلي".

أما الثانية: فإن هذه الأفعال قد حذف منها حرف العلة الواقع قبل هاء الضمير.

فهذه المجموعة حركها بالكسر اتباعاً لحركة ما قبل الهاء فكانت الكسرة اتباعاً للكسرة التي قبلها، وأشبع الكسرة بالياء وذلك لمجانستها كما أسلفنا⁽³⁾.

أما المجموعة الثانية فهي: "يرضه لكم"، "أن لم يره"، "خيرايه" "شرايره"، و"أرجئه وأخاه".

وهي أيضاً أفعال اشتركت في الصفتين السابقتين ماعداً "أرجئه"، فيرضه" أصلها: "يرضى"، ويره" أصلها من "يرى"، وهي مفتوحة الآخر ولذلك كانت حركة الهاء على أصلها بالضم والصلة بالواو، وتبعاً لضمة الهاء.

(1) ينظر: أبو شامة، "حز الأمان"، ص 106-107.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/248.

(3) ينظر: أبو شامة، "حز الأمان"، ص 112.

أما "أرجئه" فأصلها من "أرجأ" المهموز الآخر، وقرأه ابن كثير بهمزة ساكنة مع الصلة وذلك إتباعاً لأصله في صلة الهاء التي قبلها ساكن نحو: "منهو"، و"عنهو"⁽¹⁾.

وعلى ذلك فإن جميع الكلمات المحزومة الخمسة عشر توصل بالياء إلا كلمتين "يرضه"، و"يره" فيوصلان بالواو، و"أرجئه" فمن وصل هامزاً فبالواو⁽²⁾.

ووجه الاختلاس أنه استصحب ما كان للهاء قبل أن تحذف الياء، لأنه قبل الحذف كان واقعا قبل الهاء حرف العلة، والحذف عارض فلا يعتد به، ولذلك كان الإشباع جائزاً نظراً للفظ⁽³⁾. فالكلمات كما لو أنها متحركة.

ثانياً: صلة ميم الجمع في قراءة ابن كثير:

أ- تعريفها وأصل حركتها:

وأصل ميم الجمع أن تكون مضمومة، والمراد بوصل ضمها إشباعه فيتولد منه واو، فيكون زيادة الجمع على حد زيادة الثنية بألف نحو: (أنتمو، وأنتما) كالزيدون والزيدان، وقاموا، وقاما، وكلاهما لغة فصيحة، وقد كثر مجيئها في الشعر وغيره، قال لبيد (ت: 41هـ):

وَهُمُ فَوَارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا⁽⁴⁾

فجمع بين اللغتين، وكذا فعل الكميت في قوله:

هَزَزْتُكُمْ لَوْ فِيكُمْ مَهْزَةٌ.

وقال الفرزدق:

مِنْ مَعْشَرِ حُبُّهُمْ دِينَ وَبَعْضُهُمْ كُفْرٌ⁽⁵⁾.

يقول السيرافي: إذا جمع الهاء زيد عليها ميم وواو إذا كانت الهاء مضمومة، كقولك: همو، وكذلك لو جمع ما فيه كاف وتاء كقولك: عليكمو، أنتمو، وإن كانت الهاء مكسورة ففي الميم قولان:

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، ج1/248، وأيضاً: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/360، وأيضاً: أبو شامة، "حرز الأمان"، ص 112.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

(3) ينظر: محمد خان، "اللهجات العربية والقراءات القرآنية"، القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 2003م، ص 135.

(4) الزوزني، "شرح المعلقات السبع الطوال"، ص 159.

(5) أبو شامة، "حرز الأمان"، ص 73.

- منهم من يكسر ويصلها بياء فيقول: عليهم،
 - ومنهم من يكسر الهاء ويضم الميم ويصلها بواو، فيقول: عليهمو.
 فوصل الميم هو الأصل كما يصلونها بالألف في التثنية: عليهما، وعليكما، وقد يجوز
 أن تحذف في الوصل وتسكن الميم⁽¹⁾.
 ب- وجه الصلة وحذفها:

يقول سيبويه: وإن كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار،
 إن شئت حذفت، وإن شئت أثبت فإن حذفت أسكنت الميم.
 فالإثبات: عليكمو، وأنتمو ذاهبون، ولديهمي مال، فأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية
 إذا قلت: عليكما، وأنتما، ولديهما.

وأما الحذف والإسكان فقولهم: عليكم مال، وأنتم ذاهبون، ولديهم مال، لما كثر
 استعمالهم هذا في الكلام، واجتمعت الضماتان مع الواو، والكسرات مع الياء، نحو: بهمى داء،
 والواو مع الضمتين والواو نحو: أبوهمو ذاهب، والضمات مع الواو نحو: ﴿رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾
 (الأعراف: 101)، حذفوا كما حذفوا من الهاء، وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو
 كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منها، إذا كانتا تحذفان استثقالا، فصارت الضمة بعدها نحو
 الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو:
 "رسلكمو"، وهم يكرهون هذا، لأنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك
 كله⁽²⁾.

ويقول السيرافي: فأما حذفها - صله الميم - وتسكين الميم عند سيبويه لثلا يبقوا لما
 حذفوه من الياء والواو أثرا، واحتج غيره بأنه حذف الواو كراهة للواو في آخر الكلمة،
 وحذفوا الضمة من الميم لأنه لا يقع فيه لبس بعد استثقالم لها، وذلك أن الواحد لا ميم فيه

(1) ينظر: السرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ج5/64.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/192.

والاثنين فيهما ميم موصولة بالألف لا تسقط، فإذا وجدت الميم في الجمع ولم تتصل بألف علم أنه جمع، وأغنت الميم عن الضمة والواو⁽¹⁾.

وعلى ما سبق فإن الحجة لمن أسكن - الميم - وحذف الواو لما وقعت طرفا وقبلها حركة حذفها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها، لأنها زائدة، وليس قولك قاموا، كقولك: عليهمو، لأن الواو في قاموا واو الجماعة، وموقعها فاعل بخلاف الواو في: "عليهمو" فإنها زائدة لتدل على الجمع⁽²⁾.

إذن فأصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغنى بها عن الواو، والواو تنقل على ألسنتهم، حتى إنه ليس في أسمائهم اسم آخره واو قبلها حركة، فلذلك حذفت الواو⁽³⁾. لأننا إن سكننا الميم مثلاً في "رُسُلُكُمْ" لاجتمعت أربع متحركات متوالية، وإذا حركنا الميم ففيه خمس متحركات فزاد على نهاية الثقل المستعمل في الشعر الموجود في كلمة واحدة⁽⁴⁾.

ج- شرط صلة الميم:

فإن كثير يضم ميم الجمع و يصلها بواو في اللفظ إن كانت قبل محرك نحو: "عليهمو غير" (الفاتحة)، ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (البقرة: 3)، ﴿ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة: 6)، ﴿ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة: 7)، ووافقه في ذلك أبو جعفر، واختلف عن قالون، ووافقه على الصلة ورش إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع والباقون بإسكان الميم في جميع القرآن، وأجمعوا على إسكانها وقفا⁽⁵⁾.

وَضَمُّ مِيمِ الْجَمْعِ صِلٌ ثَبْتُ دِرَا قَبْلَ مُحَرِّكِ وَبِالْحَلْفِ بَرَا⁽⁶⁾.

(1) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيبويه"، ج5/64.

(2) ينظر، ابن خالويه، "الحجة"، ص 63.

(3) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج1/57.

(4) ينظر: السراي، "شرح كتاب سيبويه"، ج5/64.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/219.

(6) ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 53.

وأجمع القراء على ضم الميم إذا كان قبلها ضم سواء كان هاء أم كافا، أم تاء نحو:
﴿يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ (البقرة: 159)، و ﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ (البقرة: 216)، و ﴿وَأَنْتُمْ
الْأَعْلُونَ﴾ (آل عمران: 139) ⁽¹⁾.

واختلفوا في كسر ميم الجمع وضمها وضم ما قبلها وكسره إذا كان بعد الميم ساكن،
وكان قبلها هاء وقبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: "قلوبهم العجل"، "بهم الأسباب" و "يغنهم
الله"، "عليهم القتال" فضم الميم وكسر الهاء ابن كثير، ووافقه على ذلك نافع وابن عامر،
وعاصم، وأبو جعفر ⁽²⁾. وذلك من غير صلة لأن شرط الصلة أن تكون قبل محرك وهي في
هذا قبل ساكن لأن بعدها ألف وصل.

وعلى ما سبق فإن الميم تحتاج لقيدين وهما: قبل محرك ولو تقديرا ولا يكون ذلك إلا
وصلا، ليندرج فيه: "كنتمو تمنون" (آل عمران: 143) و "فظلتمو تفكهون" (الواقعة: 65)
-لأن إدغام البزّي طارئ على حرف المدّ فلم يحذف الصلة له- وأن يكون المحرك منفصلا،
فلا يتصل بميم الجمع ضمير، فإنه إن اتصل بها ضمير وصلت لجميع القراء وهي اللغة الفصيحة
حينئذ وعليها جاء الرسم نحو: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ﴾ (المائدة: 23)، ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾
(المؤمنون: 110)، ﴿أَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ (الحجر: 22)، ﴿أَنْزَلْنَاكُمْوَهَا﴾ (هود: 28)، ﴿حَيْثُ
وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (النساء: 89)، ﴿حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ﴾ (البقرة: 191)، و ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾
(الأنفال: 44)، حيث جيئت الصلة لفظا وخطا اتفاقا ⁽³⁾.

وخلاصة القول في ميم الجمع، فإن ابن كثير يضمها ويصلها بواو في اللفظ إذا كانت
قبل محرك، ووجه ضمة الميم اتباعا لأجل الواو التي بعدها ⁽⁴⁾. وإن كان اسكان الميم هو اللغة

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/219.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/219.

(3) ينظر: أبو شامة، "حرز الأمان"، ص 74، وأيضا: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/319، وأيضا: الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 36.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/219، وأيضا: أبو زرعة، عبد الله بن محمد بن زنجلة: "الحجة في القراءات" تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط5، 1418هـ-1997م، ص 80 - 81.

الفصيحة الفاشية⁽¹⁾. فإنَّ الإسكان والضم مع الصلة لغتان صحيحتان فصيحتان وقد قرئ بكل ذلك⁽²⁾.

ثالثا: المدّ الفرعي في قراءة ابن كثير:

أ- المدّ في اللغة والاصطلاح:

مدّ: الميم والذال أصل واحد يدل على جر شيء في طول، وإتصال شيء بشيء في استطالة، تقول مددت الشيء أمدته مدا، ومد النهر، ومدته نهر آخر، أي زاد فيه وواصله فأطال مدته⁽³⁾.

والمد في اللغة هو: الحذب والمطل، ورجل مديد القامة أي طويل القامة، ومد الحرف يمدّه مدا: طوله.

وجاء في اللسان عن الليحاني قوله : مد الله الأرض يمدّها مدا بسطها وسواها، واستمده: طلب منه المدد والإمداد أن يرسل الرجل للرجل مددا. وقول ابن الأنباري: سمي المداد مدادا لإمداده الكتاب⁽⁴⁾.

والمد بمعنى الزيادة لقوله تعالى: ﴿وَيُمَدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ (نوح: 12) أي يزدكم⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح: فالمد حركة طويلة يمتد إخراج النفس فيها امتدادا يصبر معه مدى النطق بها مساويا لمدى النطق بحركتين بسيطتين⁽⁶⁾. وهذا مد طبيعي لأن ذات الحرف لا تقوم إلا به، وما نقصده هنا هو الحركة الطويلة للغاية وهي: التي تصير فيها الحركة الطويلة في ظروف معينة عند تلاوة القرآن حركة طويلة للغاية، قبيل مدّها أحيانا عدة ثواني⁽⁷⁾.

(1) ينظر: أبو شامة، "حز الأمان"، ص 74.

(2) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 53.

(3) ينظر: ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ج 2/486، مادة (مد).

(4) ينظر: ابن منظور، "لسان العرب" (مادة: مدد).

(5) ينظر: أبو بكر حسيني، "المصطلحات الصوتية في مصادر القراءات"، ص 118.

(6) ينظر: السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، ج 1/257.

(7) ينظر: الحمزاوي، "المصطلحات الحديثة في اللغة العربية الحديثة"، الجزائر، تونس، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، دط،

1987م، ص 49.

والمد في اصطلاح القراء: عبارة عن زيادة مط في حرف المدّ على المدّ الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه. وضده القصر وهو: المنع، من قولهم قصرت فلانا عن حاجته أي منعته منها، ومنه ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (الرحمن: 72) وهو في الاصطلاح: عبارة عن ترك الزيادة وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله⁽¹⁾.

والأصل في المدّ ما رواه الطبراني⁽²⁾. في معجمه الكبير، أن ابن مسعود "كان يقرأ القرآن رجلا، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ (التوبة: 60) مرسله، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ فمددها⁽³⁾.

ب- شروط المد:

1- أما الشرط الأول فهو: وجود حرف من أحرف المدّ الثلاثة، وحروف المدّ هي الحروف الجوفية:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

الواو: الساكنة المضموم ما قبلها.

الياء: الساكنة المكسور ما قبلها.

وأصل المدّ واللين في الألف لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها أبدا عن حركته، والواو والياء قد تتحركان وتتغير حركة ما قبلهما، وإن شأها الألف إذا سكنا وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف⁽⁴⁾. وسبب اختصاص هذه الحروف بالمدّ إتساع مخرجها فجرت بحسبها، وغيرها مساوي مخرجه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أبو شامة، "حزر الأمان"، ص 113، وأيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج1/250.

(2) ينظر: هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، صاحب المعجم الثلاثة، كنيته أبو القاسم توفي سنة 360هـ.

(3) أبو القاسم سليمان بن أحمد المعروف بالطبراني، "المعجم الكبير" حققه وضبط أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، د.ط، د.ت، رقم الحديث:

8677، ج9/138، وينظر: السيوطي، "الإتقان"، ج1/119، وينظر أيضا: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/378.

(4) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/130.

(5) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/352.

وأما الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن مدتها ثلاثة، وهي أن تقع بعدها، وهي سواكن توابع لما هو منهن، وهو الحركات من جنسهن، الهمزة أو الحرف المشدد، أو الساكن⁽¹⁾.

2- أما الشرط الثاني فهو: وجود حرفي اللين، وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما إذا أتت بعدهما همزة أو حرف مشدد.

وبيان حرفي اللين دون البيان في حروف المدّ واللين، لنقص حرفي اللين، بانفتاح ما قبلهما عن حروف المدّ واللين، اللواتي حركة ما قبلهن منهن، فضعف حرف اللين في المدّ لكون حركة ما قبله ليست منه، وقويت حروف المدّ واللين في المدّ لتمكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن⁽²⁾.

والدليل على أن في حرفي اللين مد ما؛ قوة شبههما بحروف المد؛ لأن فيهما شيء من الخفاء من المدّ وإن كان أنقص في الرتبة مما في حروف المد، ولذلك جاز الإدغام في نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ (الفجر: 6)، و(الفيل: 1) بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف من نقل في نحو: بكر، وعمر، وتعاقبا في حروف المدّ في الشعر قبل حرفي الروي في نحو قول الشاعر:

تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا⁽³⁾.
مَخَارِقُ بَأَيْدِي اللَّاعِبِينَ⁽⁴⁾.

وأیضا جوز أكثر القراء التوسط والطول فيهما وقفًا، وجوز ورش من طريق الأزرق مدهما مع السبب، ويقول الجعبري (ت: 732هـ): اللين لا يخلو من أيسر مد⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أبو شامة، "حرز الأمان"، ص 375.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج 1/130.

(3) أما هذا فعجز بيت لعمر بن كلثوم، وصدده:

كأن سيوفنا منا ومنهم
.....

ينظر: الزوزني، "شرح المعلقات العشر"، ص 174.

(4) وأما هذا فعجز بيت آخر لعمر بن كلثوم، وصدده:

كأن متوئمن متون غدر
.....

ينظر: الزوزني، "شرح المعلقات العشر"، ص 182.

(5) ينظر: أبو شامة، "حرز الأمان"، ص 375-376، وأيضاً: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/276.

وقد ذكر ابن جني: أن العرب قد أجزوا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما محرّ التابعين لما هو منهما، وذلك نحو قولهم: هذا جَيْبٌ بَكْر، أي جَيْبٌ بَكْر، وثَوْبٌ بَكْر، أي ثَوْبٌ بَكْر، وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها سرا، له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا، وذلك أن أصل المدّ وأقواه، وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محمولات عليها، وملحقان في الحكم بها، والفتحة بعض الألف، فكأنها إذا قدمت قبلها في نحو: بيت وسوط إنما قدمت الألف؛ إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءت بعد الفتحة جاءت في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف قصيرة، فكان ذلك سببا للأنس بالمد، وهما بعد الفتحة - لسكونهما - أختا الألف وقويتا الشبه بها، فصار ثوب، وشيخ نحواً من شاخ وثاب، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما⁽¹⁾.

ج- أسباب المد:

وأسباب المدّ نوعان لفظية ومعنوية.

1- الأسباب المعنوية: وذلك لقصد المبالغة في النفي، وهو مقصد قوي عند العرب، لكنه أضعف من اللفظي عند القراء، منه مد التعظيم وبه قال بعضهم لمن قصر المنفصل في "لا إله إلا الله" وذلك لقصد المبالغة في نفي الشريك عن الله سبحانه وتعالى، وهذا معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة وفي نفي الشيء، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة، وكيف وقد اجتمع سببان وهما: المبالغة ووجود الهمز - كما سيأتي -. وقد استحَب العلماء مد الصوت "بلا إله إلا الله" إشعاراً بما ذكرناه وبغيره⁽²⁾.

يقول ابن الجزري في نشره: "وروينا في ذلك حديثين مرفوعين أحدهما عن ابن عمر: "من قال لا إله إلا الله" ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال داراً سمي بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه" والآخر عن أنس من قال: "لا إله إلا الله" ومدّها هدمت له أربع آلاف ذنب"⁽³⁾. وقد ورد مد المبالغة للنفي في "لا" التي للتبرئة في نحو

(1) ينظر: ابن جني، "الخصائص"، ج2/352.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/274-275.

(3) المرجع نفسه، ج1/275.

﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ (البقرة: 2)، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ (البقرة: 71)، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ (الروم: 43)،
﴿لَا جَرَمَ﴾ (هود: 22) عن حمزة⁽¹⁾.

وقدر المدّ في ذلك وسط لا يبلغ الإشباع، وذلك لضعف سببه عن سبب، الهمز⁽²⁾.
وقد جاء في باب التكبير عن ابن كثير جواز إجراء وجه مد "لا إله إلا الله" عند من أجرى
المدّ العظيم، ويقول ابن الجزري في ذلك: أنه كان بعض من أخذ عنهم من شيوخه المحققين
يأخذون بالمد فيه أي التكبير والتهيل، مطلقا مع كونهم لم يأخذوا بالمد للتعظيم في القرآن
ويقولون إنما قصر ابن كثير المنفصل في القرآن، وهذا المراد به هنا هو الذكر فيأخذ بما يختار
في الذكر وهو المدّ للتعظيم في الذكر مبالغة للنفي كما نص عليه العلماء. وأكثر من رآهم ابن
الجزري - على قوله - لا يأخذون فيه بالقصر مشيا على قاعدته في المنفصل كما سنرى
لاحقا، وذلك كله قريب مأخوذ به⁽³⁾.

2- أما الأسباب اللفظية: وهي اثنان: الهمزة، والسكون قال مكي: إنما يكون المدّ في هذه
الحروف - أي حروف المدّ واللين - عند ملاصقتهم لهزمة أو ساكن مشدّد، أو غير مشدّد
نحو: ﴿جَاءَ﴾ (النساء: 43)، ﴿قَائِمٌ﴾ (آل عمران: 39) ﴿دَائِبَةٌ﴾ (البقرة: 164)، ﴿اللائي﴾
(الأحزاب: 4)⁽⁴⁾. وذلك سواء كان حرف المدّ ثابتا رسما أم ساقطا منه ثابتا لفظا⁽⁵⁾. ووجه
المدّ الشامل للأصلي والفرعي هو طول زمان الصوت⁽⁶⁾. وإن كان زمانه أطول في الفرعي
وذلك كما قلنا لسببية الهمز والسكون.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/275.

(2) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج2/332.

(4) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/130.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/250.

(6) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/374.

- المدّ لأجل الهمزة:

ذكر مكّي أن حروف المد، حروف خفية، والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ فلما لاصقت خفياً؛ خيف عليه أن يزداد؛ بملاصقة الهمزة له؛ خفاء، فبين بالمد ليظهر، وكان بيانه بالمد أولى؛ لأنه يخرج من مخرجه بمد، فبين بما هو منه⁽¹⁾.

فالهمزة نحو: كساء، ورداء، وخطيئة، ورزينة، ومقروءة، وخبوءة، وإنما تمكن المدّ فيهن - أي حروف المدّ واللين - مع الهمز أن الهمزة حرف، نأى منشؤه، وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تهاديت بمن نحوه، طلن، وشعن في الصوت، فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدّد⁽²⁾.

وبناء على ما سبق فإن وجه المدّ مع الهمزة هو: أن حرف المدّ ضعيف خفي والهمز قوي صعب، فزيد في الطبيعي تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وقيل ليتمكن من اللفظ بالهمز على خفة، وذلك لأن المدّ فيه استعانة على النطق بالهمز محققاً، وبيانا لحرف المدّ خوفاً من سقوطه عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز بعده⁽³⁾.

وقد توقف د. إبراهيم أنيس عند علّة المد، فرأى أنها تكمن في الحرص على ألا يتأثر صوت اللين بمجاورته الهمزة أو الإدغام وذلك لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين المتناقضين، إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حراً طليقاً وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقاً محكماً يليه انفراجها فجأة.

فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين، وهذا نفس السر في إطالة صوت اللين حين يليه صوت مدغم، لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها يستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان.

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/130.

(2) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/352.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/387، وأيضاً ابن الجزري، "النشر"، ج1/250.

فحرصا على صوت اللين وإبقاء على ما فيه من طول، بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديما وحديثا من ميل اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان⁽¹⁾.

- المدّ لأجل السكون:

أما علّة المدّ للسّاكن فتكون لأجل قاعدة هامة من القواعد اللفظية التي تتميز بها اللغة العربية، وهي عدم جواز التقاء الساكنين في اللفظ؛ فجميع الكلام لا يلفظ فيه بساكن إلا بحركة قبله، ولا يوصل أبدا إلى اللفظ بساكن، بساكن آخر قبله؛ لأنه لا يتبدأ بساكن، ولا يبدأ إلا بمحرك، ولا يوقف على متحرك. فلما وقع بعد حروف المدّ واللين، حرف مشدد وأوله ساكن، وحروف المدّ واللين وحرفا اللين سواكن، لم يمكن أن يوصل إلى اللفظ بالمشدد بساكن قبله، فاحتلت مدة تقوم مقام الحركة، يوصل بها إلى اللفظ المشدد، وكانت المدة أولى؛ لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مدّ فزيد في مدّه، لتقوم المدة مقام الحركة، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد وهذا إجماع من العرب والنحويين.

والعلّة في المدّ السّاكن غير المشدد، يقع بعد حروف المدّ واللين، كالعلّة في المدّ المشدّد لأنّ بالمدة يوصل إلى اللفظ بالسّاكن بعد حرف المدّ واللين، فليس في كلام العرب؛ ساكن يلفظ به؛ إلا وقبله حرف متحرك أو مدّة على حرف مدّ، تقوم مقام الحركة، ألا ترى أن بعض العرب يحرك السّاكن الذي قبل المشدد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدد، فأثر الحركة على زيادة المدّ فيقول في دأبة، دأبة، وقد قرئ "ولا الضّالين"⁽²⁾. والأصل في هذه ونحوه: "الضّالين"، وهو "الفاعلون" من ضل يضل، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد حتى غير الصورة المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى، وأدغمت في الآخرة، فألتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف، واعتمدت وطأة المد، فكان ذلك نحوا من تحريك الألف، وذلك أن الحرف يزيد صوتا بحركاته كما يزيد صوت بإشباع

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 158-159.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/142، وللتوضيح أكثر يراجع: محمد نجيب مغني صنيدي، "البناء التشكيلي للفواصل القرآنية وأثرها في الدلالة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللغة، شعبة لسانيات عربية، تلمسان، 1427هـ-2006م، ص 108-109.

مدته⁽¹⁾. وهذه المدة لالتقاء الساكنين أبدلت همزة مفتوحة ليصل بها إلى النطق باللام المشددة⁽²⁾. ويقول ابن جنّي: أن هناك من يطغى به طبعه، ويتخطى به اعتماده ووطؤه، إلى أن يبذل من هذه الألف همزة، فيحملها الحركة التي كان كلفا بها، ومصانعا بطول المدة عنها، فيقول: شأبة، في شأبة، ودأبة في دأبة⁽³⁾.

وتكلم ابن جنّي عن جفاء الطبع لدى العربي فلا يوجد في كلامه التقاء الساكنين حشوا فيقول عن حروف المدّ واللين عند ملاقتهم المشدد من الحروف: أن "سبب نعمتهنّ ووفائهنّ وتماديهنّ إذا وقع المشدد بعدهنّ فلاهنّ - كما ترى سواكن - وأول المثلين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يتلقى الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها، عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين: من تحريكها، إذا لم يجدوا عليه تطرقا، ولا بالاستراحة إليه تعلقا، وذلك نحو شأبة، ودأبة، وهذا قضيب بكر في قضيب بكر، وقد تمودّ الثوب، وقد قوصّ بما عليه. وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذ محفوظا بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف، ثم الياء، ثم الواو"⁽⁴⁾.

فالمد عند لقاء الساكن لا بد منه لالتقاء الساكنين، ليكون عوضا من الحركة، وذلك لأن الممدود نظير المتحرك في الطول، فصار المدّ في الفصل بين الساكنين كالحركة⁽⁵⁾.

- تفاضل السبب الموجب للمدّ :

لقد أورد مكّي للسكون مزية ليست للهمزة في المد، وهي أن المدّ للسكون لا بد منه ضرورة في حين أن المدّ للهمزة يجوز ترك إشباعه في الكلام دون القرآن، فقال: أن المدّ مع الساكن بعد حرف المدّ واللين، والمشدد بعد حرف المدّ واللين أقوى منه مع الهمزة، بعد حرف المدّ واللين، وعلة ذلك أن حرف المدّ واللين، إذا وقع بعده ساكن مشدد أو غير

(1) ينظر: ابن جنّي، "الختب"، ج1/124.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/124.

(3) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج1/153.

(4) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/352.

(5) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/419، 437.

مشدد، لا بد فيه من المدّ ضرورة، ليصل بالمدّة إلى اللفظ بالساكن، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المدّ واللّين لك أن تدع إشباع المدّ في الكلام، فتقول: صائم، وقائم بغير إشباع، قد ثبتت الألف والهمزة، ولا تشبع المدّ، فأما في القرآن فلا بد من إشباع المدّ إتباعاً للرواية، وإلا فترك إشباع المدّ جائز فيه في الكلام، فما كان المدّ فيه لازماً لا بد منه، أقوى في المدّ مما يجوز فيه ترك إشباع المدّ⁽¹⁾.

كما فرق - أيضاً - مكّي بين المدّ لسكون لازم، والمدّ لسكون عارض للوقف، فالأول يلزم فيه المدّ المشبع، في حين أن الآخر لما كانت الحركة فيه منوية، فإن إشباع المدّ ضعف لذلك⁽²⁾. ونبه - أيضاً - على أن زيادة المشدد أقوى منها للساكن غير المشدد، فقال في ذلك: "وزيادة المدّ للمشدّد أقوى، وذلك أن الذي أجمع على جوازه من التقاء الساكنين هو أن يكون الأول حرف مد ولين، والثاني حرفاً مشدداً، فهو الأصل، ثم قيس عليه في الجواز فرع الساكن غير المشدد بعد حرف المدّ واللّين"⁽³⁾.

وسببويه لا يجيزه، وكثير من أصحابه على منع جوازه إلا مع المشدد، والمشدد هو الأصل، والأصل له مزية على الفرع، والمشبه بالشيء ليس كمثل ذلك الشيء في قوته وتمكنه، فزيادة المدّ مع المشدد أحسن، لأنه الأصل في جواز التقاء الساكنين، والعلة في ذلك أن المشدد حرف يقوم مقام حرفين، وفي زنة حرفين، فطال المدّ قبله باشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان، ولذلك كان جواز التقاء الساكنين إنما في الأصل للمشدد، ويقاس عليه غير المشدد، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع، ومن القراء من يسوي بينه وبين غير المشدد في المد، وكلا الوجهين حسن⁽⁴⁾.

د- المدّ وأنواعه في قراءة ابن كثير:

1- المدّ بسبب الهمزة:

أما المدّ بسبب الهمزة: فإما أن يكون متصلاً أو منفصلاً.

(1) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/148.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) مكّي، "الكشف"، ج1/148.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/146-147.

فأما المتصل: وهو ما كان حرف المدّ والهمز في كلمة⁽¹⁾. نحو: جاء، وشاء، وقائمين، فإشباع مد هذا لا اختلاف فيه، وهو أصل من الأصول التي تؤسس باب المد⁽²⁾. يقول ابن الجزري: "فأما المتصل فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم وكثير من المغاربة على مده قدرا واحدا مشبعا من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية. كما وجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء"⁽³⁾. كما يقول أيضا: وقد تتبعته - أي قصر المتصل - فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بمدّه⁽⁴⁾. وهو نص ابن مسعود الذي ذكرناه سابقا في صفحات هذا البحث.

وأما المنفصل هو: ما كان حرف المدّ في آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى⁽⁵⁾. ويقال له: مد البسط، لأنه يبسط بين كلمتين، ويقال له مد الفصل لأنه يفصل بين كلمتين، ويقال له: مد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، كما يقال له: المدّ الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره، وقد اختلفت العبارات في مقدراه اختلافا لا يمكن ضبطه⁽⁶⁾. يقول ابن الجزري⁽⁷⁾:

إِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ طَوَّلًا جُدُ فِدٌ وَمُزْ خُلْفًا وَعَنْ بَاقِي الْمَلَأَ
وَسَطٌ وَقِيلَ دُونَهُمْ نَلٌّ ثُمَّ كُلُّ رَوَى فَبَاقِيَهُمْ أَوْ أَشْبَعُ مَا اتَّصَلَ
لِلْكَلِّ عَنْ بَعْضٍ وَقَصْرُ الْمُنْفَصِلِ لِي بِنِ حِمَاً عَنْ خُلْفِهِمْ دَاعٍ تَمِلُ

فقراءة ابن كثير بمد المتصل، وبقصر المنفصل، وأجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، واختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك مع إجماعهم

(1) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 72.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج 1/141.

(3) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/251-252.

(4) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 72.

(6) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/254.

(7) ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 72-73.

على أنه لا يجوز فيهما ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مد النوعين الآخرين وهما المنفصل وذو الساكن العارض وفي قصرهما⁽¹⁾.

وحجة ابن كثير ومن معه من القراء ممن ترك إشباع المدّ في حرف المدّ واللين، إذا وقع آخر كلمة، وأتت بعده همزة في أول كلمة أخرى، أن الهمزة لما لم تكن لازمة لحرف المدّ واللين مع الهمزة، فمدّ لذلك مدّا، كما يخرج؛ لا إشباع فيه، وأيضا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ولا اختلاف أن الوقف لا مدّ فيه⁽²⁾.

أما حجة من مدّ هذا النوع، وهم باقي القراء، أنه عامل اللفظ، فمدّ لملاصقة الهمزة حرف المدّ واللين، لئلا يخفى مع الهمزة، ولم يعرج على الوقف لأنه عارض، وأيضا، فإن أنسا -رضي الله عنه-، سئل عن قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: كان يمدّ صوته مدّا⁽³⁾.

2- المدّ لسبب السكون:

فالسّاكن إما لازم أو عارض، واللازم هو: ما لا يتحرك وصلا ولا وقفا مشددا أو غير مشدد، ووجه المدّ فيه ما تقرر في التصريف: أنه لا يجمع في الوصل بين ساكنين، فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف، أو زيد في المدّ ليقدر متحركا، وهذا من مواضع الزيادة، فهذه الزيادة: عرض على الذات كالحركة؛ لأن الزيادة فصلت بينهما، لأنهما مثل، والمثل لا يفصل بين مثله⁽⁴⁾.

والسكون اللازم والعارض كلاهما إما مشدد أو مخفف، فهذه أربعة أقسام تكون تارة بعد حرف المدّ وتارة بعد حرف اللين⁽⁵⁾. فسنذكر من هذه الأقسام ما اختصت به قراءة ابن كثير دون الأقسام التي لم ترد بها قراءته.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/251.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/139.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/399.

(5) ينظر: المرجع نفسه، وأيضا، ابن الجزري، "النشر"، ج1/251.

- ما كان بعد حرف المدّ واللين:

القسم الأول: اللازم المشدد، نحو: ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (الفاتحة: 7) و﴿ دَابَّةٍ ﴾ (البقرة: 164) أمام ما اختصت به قراءة ابن كثير، فهذه الحروف ﴿ هَذَانِ ﴾ (الحج: 19) فقد قرأ بتشديد النون فهو عنده من باب الساكن اللازم المدغم، فيمد مدا مشبعا لالتقاء الساكنين، والباقون بالتخفيف مع القصر⁽¹⁾.

﴿ وَاللَّذَانَ ﴾ (النساء: 16) فشدد النون أيضا، لأنها عنده من باب اللازم المدغم فيمدها لذلك مدا مشبعا لالتقاء الساكنين، والباقون بتخفيفها مع القصر⁽²⁾. والمقصود بالقصر طبعاً ترك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله كما سبق ذكره في تعريف القصر. كما أن القصر هنا خاص بالوصل أما الوقف فبابه باب آخر، وإن كان يندرج في قسم العارض للسكون. ﴿ تَبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر: 54) قرأها بكسر النون وتثقيلها مع المدّ المشبع للساكنين في الحالين، كما أنه يقف بالتشديد والمدّ الطويل مع السكون والروم⁽³⁾.

﴿ فذَانِكَ ﴾ (القصص: 32) فقرأها أيضا بتشديد النون مع المدّ المشبع، فهي عنده من قبيل المدّ اللازم⁽⁴⁾.

﴿ وَلَا تَيْمَمُوا ﴾ (البقرة: 267) قرأ البري في الوصل بتشديد التاء ومد لالتقاء الساكنين طويلاً، والباقون بالتخفيف، وثبات حرف المدّ في هذا وما شابهه من المدغمات وعدم الحذف على الأصل لأن الإدغام طارئ على حرف المدّ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة"، وبهامشه، "نفائس البيان"، لنفس المؤلف، القاهرة، مصر، دار السلام، ط1، 1429هـ، 2008م، ج589/2، وأيضاً: علي الصفقاسي، "غيث النفع"، ص346.

(2) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة"، ج19/1، وأيضاً: علي الصفقاسي، "غيث النفع"، ص141.

(3) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة"، ج471/1.

(4) ينظر: علي الصفقاسي، "غيث النفع"، ص393، وأيضاً: عبد الفتاح القاضي "البدور الزاهرة"، ج671/2.

(5) ينظر: المرجع نفسه: ج131/1-132، وأيضاً: علي الصفقاسي، "غيث النفع"، ص105.

القسم الثاني: الساكن اللازم المخفف:

والساكن اللازم المخفف نحو: (لام، ميم، صاد، نون) من فواتح السور. فما اختصت به قراءة ابن كثير: فحرف ﴿ اللائي ﴾ (الأحزاب: 4) فقرأه البزّي وصلا بتسهيل الهمزة (بين بين) مع المدّ والقصر، وعنه أيضا إبدالها ياء ساكنة مع المدّ المشبع لالتقاء الساكنين وصلا أيضا، فإذا وقف له ثلاثة أوجه:

- تسهيل الهمزة بالروم مع المدّ والقصر.

- وإبدالها ياء ساكنة مع المدّ المشبع لالتقاء الساكنين⁽¹⁾. وقد ذكر مكّي في الكشف جوابا لمن يتساءل عن سبب اختلاف المدّ وتفاضله في ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ (الأنعام: 162) و ﴿ اللائي ﴾ (الأحزاب: 4) حين الوقف، في قراءة من أسكن الياء في الوصل، عن المدّ في الوقف في نحو: "يعلمون، وخبير" وكلاهما اجتمع فيه ساكنان في الوقف.

فالجواب في ذلك: أن سكون الياء في "محياء، واللائي" لازم في الوصل والوقف على قراءة من قرأ بذلك، فوجب أن يلزم فيه المدّ المشبع، لالتقاء الساكنين، لتقوم المدة مقام حركة يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني. وأما "يعلمون" و"خبير" وشبهه إنما سكن في الوقف فسكونه عارض، والحركة فيه منوية مرادة، فضعف إشباع مده لذلك، وأيضا فإنه قد وصل إلى اللفظ به بحركته ثم أسكن للوقف، وليس كذلك "محياء، واللائي" في قراءة من أسكن في الوصل فمد "يعلمون" وشبهه في الوقف غير مشبع للأسباب التي ذكرت سابقا. أما إن رام القارئ الحركة، فإن روم⁽²⁾ الحركة فيه جائز مع مد أقل من ذلك، لأنه قريب من المتحرك، لإتيان الروم للحركة فيه، وحروف المدّ واللين هن مدات في خلقهن، لا بد فيهن من المدّ على انفرادهن، وإن قل⁽³⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 520، وعبد الفتاح القاضي "البدور الزاهرة"، ج 2/720.

(2) الروم: أن تأتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر به الأصمّ. ينظر: عليّ بن الحسيني الجرجاني الحنفي، "التعريفات"، تحقيق: نصر الدين تونسي، القاهرة، شركة القدس للتصدير، ط1، 2007، ص 189.

(3) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج 1/143-144.

أما في نحو: "هؤلاء إن كنتم" و"جاء أمرنا" عند قبل في إبداله الهمزة الثانية المفتوحة ألفا والمكسورة ياء، وذلك في حالة الوصل. فكل ما سنذكره من تخفيف الهمزتين المجتمعين من كلمتين هو حالة الوصل، وأما إن وقف على الأولى وابتدأ الثانية فلا تخفيف لجميع القراء بل تحقق التي وقف عليها، والتي ابتداءً بها⁽¹⁾.

ففي: ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ﴾ (البقرة: 31) قرأ قبل عن ابن كثير بإبدال الهمزة الثانية حرف مدّ من جنس حركة ما قبله (ياء ساكنة) فيمد للسكان طويلاً⁽²⁾. أما في: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ (هود: 40) فأبدل قبل الهمزة الثانية حرف مدّ من جنس حركة ما قبله وهي هنا ألف لفتح ما قبلها، ومد الألف مداً مشبعاً وذلك لسكون الميم طبعاً⁽³⁾.

القسم الثالث: الساكن العارض المخفف: وذلك نحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ (الرحمان: 1) ﴿يُوقِنُونَ﴾ (البقرة: 4)، ﴿نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5) وهذا وشبهه حالة الوقف أو الإشمام⁽⁴⁾ فيما يصح فيه⁽⁵⁾.

– ما كان بعد حرفي اللين:

يقول ابن الجزري:

وَأَشْبَعِ الْمَدَّ لِسَاكِينَ لَزِمَ وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ⁽⁶⁾.

فلما قال لساكين لزم دخل فيه حرفا اللين قبل لازم، ولهذا فالسكون بعد حرف اللين على أقسام المدّ أيضاً: لازم وعارض وكلّ مشدد وغير مشدد⁽⁷⁾. وما سنذكره هنا هو ما قرأ به ابن كثير خاصة.

(1) ينظر: علي الصفقاسي، "غيث النفع"، ص 58.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 58، وأيضاً: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 57/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج 406/1، وأيضاً: علي الصفقاسي، "غيث النفع"، ص 252.

(4) الإشمام: تهيئة الشفتين للتلفظ بالضمّ، ولكن لا يتلفظ به، تنبيهها على ضمّ ما قبلها، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى.

ينظر: الجرجاني، "التعريفات"، ص 54.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 251/1.

(6) ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 75.

(7) ينظر: علي النوري، "شرح طيبة النشر"، ج 401/1.

القسم الأول: اللازم المشدد: وهو في حرفين: ﴿هَاتَيْنِ﴾ في (القصص: 27) و ﴿الذِينَ﴾ في (فصلت: 29) في قراءة ابن كثير بتشديد النون، حيث قرأ الباقون بالتخفيف، ويجوز للمخفف والمشدد لدى الوقف عليه: المدّ والتوسط والقصر، وتجاوز الثلاثة لابن كثير حالة الوصل، والقصر هو مذهب الجمهور⁽¹⁾.

ف ﴿هَاتَيْنِ﴾ بتشديد النون مع القصر حركتين والتوسط أربعاً، والمدّ ست حركات وصلًا ووقفًا، والقصر مذهب الجمهور⁽²⁾.

أما ﴿الذِينَ﴾ (فصلت: 29) فقد قرأها بتشديد النون في الحالتين مع القصر والتوسط والمدّ في الياء والباقون بالتخفيف مع القصر وصلًا، ومع الأوجه الثلاثة وقفًا، والمراد بالقصر في الوصل إسقاط المدّ بالكلية فينطق بياء ساكنة لينة، أما القصر في الوقف، فالمراد به المدّ بقدر حركتين كقصر ابن كثير⁽³⁾.

ومن نص على أن المدّ في هذا القسم كالمد في "الضالين"، و "هذان" الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه" في باب المد، وهو ظاهر في كتابه "التيسير" ونص في سورة "النساء" من جامع البيان على الإشباع في "هذان" والتمكين فيهما وهو صريح في التوسط، ولم يذكر سائر المؤلفين فيهما إشباعًا ولا توسطًا فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور⁽⁴⁾.

القسم الثاني: اللازم المخفف:

فاللازم غير المشدد: حرف واحد وهو: "عين" من فاتحة (مريم: 1) و (الشورى: 1)، (2) في ﴿حم، عسق﴾، واختلف أهل الأداء في إشباعها وفي توسطها، وفي قصرها لكل من القراء، فمنهم من أجراها مجرى حرف المدّ فأشبع مدها لالتقاء الساكنين، ومنهم من أخذ بالتوسط نظرًا لقصور حرف اللين عن حرف المدّ واللين بانفتاح ما قبله رعاية للجمع بين

(1) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 392.

(2) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 2/668.

(3) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 2/798.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/279.

الساكنين، وهذان الوجهان مختاران وجائزان لكل من القراء العشرة، ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها⁽¹⁾.

القسم الثالث: السكون العارض المخفف:

وأما الساكن العارض غير المشدد فنحو: "الليل" و "الموت" و "الميت" و "الحسنين"، و "الخوف"، و "الميل" حالة الوقف بالإسكان أو الإشباع فيما يسوغ فيه فقد حكى الشاطبي وغيره من أئمة الأداء الثلاثة مذاهب وهي: الإشباع والتوسط والقصر، والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب مذهب الإشباع في حروف المدّ من هذا الباب، وأما لمن ذهب مذهب القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر اعتد بالعارض أو لم يعتد، ولا يسوغ له هنا إشباع فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلا⁽²⁾.

وقد بين ابن الجزري وجوه المدّ للساكن إن وقع بعد حرف اللين فقال: يجوز للقراء العشرة الثلاثة الأوجه: المدّ والتوسط والقصر، ولم يذكر الشاطبي القصر واختار الطول، واختار ابن الجزري التوسط للفرق⁽³⁾.
ولذلك قال في منظومته⁽⁴⁾:

كَسَاكِنِ الْوَقْفِ وَفِي اللَّيْنِ يَقْلُ طُولٌ وَأَقْوَى السَّبَبِينَ يَسْتَقِلُّ

أي أن الثلاثة تجوز لجميع القراء في "عين" ونحوها كجوازها في الساكن العارض وهو الذي يوجد وقفا نحو "الكتاب، الحساب، والرحيم، والدين، ويؤمنون، والمفلحون" مما هو حرف مد، ونحو: "الخوف، والليل" مما هو حرف لين، إلا أن الأخذين بالطول في هذا النوع وهو اللين قليلون بل الأكثرون على الأخذ فيه بالتوسط والقصر، إلا أن الأخذين بالطول في هذا النوع المدي على خلاف ذلك من الكثرة ودليله قوله: "وأقوى السببين" فهذا أصل جليل

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/278، وأيضا: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 2/539.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/279.

(3) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 75-76.

(4) المرجع نفسه ونفس الصفحة.

لم يذكره الشاطبي في هذا الباب⁽¹⁾. وهو من القواعد المهمة في أصول تفاوت المراتب في المدود والذي سنتحدث عنه بإسهاب عند بسط القول في هذه القاعدة.

3- قواعد: (وجود الشرط على الأصل، وأقوى السببين، وتغير السبب وبقاء الأثر):

– القاعدة الأولى: وجود الشرط على الأصل.

فشرط المدّ حرفه وسببه موجب، فالشرط قد يكون لازماً فيلزم في كل حال نحو:

"أولئك، الحاقة" أو يرد على الأصل، ومثاله في قراءة ابن كثير ﴿عَنْهُ تَلَّهَى﴾ (عبس: 10)

وأيضاً: ﴿فَظَلُّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة: 65) وقد يجيء على غير الأصل عند مبدل الهمزة

الثانية حرف مد نحو: ﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ (النساء: 22)، و﴿النِّسَاءِ إِنِ اتَّقِيْنَ﴾ (الأحزاب:

32)، وأيضاً الهمزتين المفتوحين إلى جانب المكسورتين، ومثاله: ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾

(النساء: 5)، وأيضاً: ﴿جَاءَ آلَ﴾ (الحجر: 61).

﴿عَنْهُ تَلَّهَى﴾ (عبس: 10) فقرأ البزّي بتشديد التاء وإثبات الصلة في "عنه" فهو

مستثنى من قاعدة قولهم: لا يجوز صلة الضمير إذا وقع قبل ساكن، وليس له نظير، حيث اجتمع واو الصلة والتشديد فلا بد من المدّ الطويل لالتقاء الساكنين⁽²⁾.

﴿فَظَلُّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة: 65) قرأ البزّي بخلف عنه بتشديد التاء، فيلتقي الساكن

اللازم المدغم مع صلة ميم الجمع فيمد طويلاً ﴿كُنْتُمْ تَمَنُّونَ﴾ (آل عمران: 143) قرأ البزّي

بخلاف عنه بتشديد تاء "تمنون" وصلاً، والباقون بالتخفيف وهو في الميم على أصله من صلتها

بواو في اللفظ فيلتقي مع الساكن اللازم المدغم فيمد طويلاً والتخفيف عنه أشهر وأظهر، ولم

يعلم التشديد إلا من طريق الداني⁽³⁾. وذكر الشاطبي أن للبزّي وجهين في التاء: التشديد،

والتخفيف، وهو على أصله في ميم الجمع مع صلتها بواو لفظاً، فعلى التشديد تلتقي واو

(1) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص 75-76.

(2) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 563، وأيضاً: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 958/2.

(3) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 132، 515.

الصلة بالساكن اللازم المدغم فيمد لذلك مدا مشبعا، ولكن الذي حققه صاحب النشر أن التشديد ليس من طريق الحرز والمقروء به من طريقه إنما هو التخفيف⁽¹⁾.

ولكن الذي يهمنا هنا هو ثبات حرف المدّ في الصلة مع تاءات البرّي حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المدّ لالتقاء الساكنين (حرف المدّ والتاء الأولى الساكنة المدغمة)، فهلاً حذف حرف المدّ على الأصل كما حذف في نحو "ومنهم الذين" و"يعلمه الله" و"لا الذين"، والجواب عند ابن الجزري: أن الإدغام طارئ على حرف المدّ فلم يحذف لأجله فهو مثل إدغام "دابة" و"الضالين" و"الصاخة" فلم يحذف لأجله حرف المدّ خوفا من الإجحاف في إجتماع إدغام طارئ وحذف. وأما الإدغام في "الذين" و"الدار" ونحوه فأصل لازم وليس بطارئ على حرف المدّ فإنه كذلك أبدا سواء كان قبله حرف مد أو لم يكن، فحذف حرف المدّ للساكن طرد للقاعدة فلم يقرأ: "ومنهم الذين" كما لم يثبت حرف المدّ في نحو: ﴿قَالُوا أَطَّيَّرْنَا﴾ (النمل: 47) و﴿أَدْخُلَا النَّارَ﴾ (التحریم: 10) وإلى هذا أشار الداني حيث قال في جامع البيان: وإذا وقع قبل التاء المشدد حرف مدّ ولين، ألف أو واو نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ (البقرة: 267) و﴿عَنْهُ تَلَّهَى﴾ (عبس: 10) وشبهها أثبت في اللفظ لكون التشديد عارضا فلم يعتد به في حذفه، وزيد في تمكينه ليميز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر ولا يلتقيا⁽²⁾.

وأما عند من أبدل الهمزة الثانية حرف مد في نحو:

﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ (النساء: 22) حيث أبدل قبل الهمزة الثانية على أصله في إبدال الهمزة في المكسورتين ياء مدية مع المدّ المشبع للساكنين (الياء الساكنة المدية وأما السكون الثاني فهو اللام الساكنة المدغمة)⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/171.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/269.

(3) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/191-192.

﴿النِّسَاءِ ۚ إِنَّ اتَّقِيْنَ﴾ (الأحزاب: 32) أبدلها قنبل على أصله في إبدال الهمزة

الثانية من المكسورتين حرف مدّ من جنس حركة ما قبله، وله حينئذ وجهان:

الأول: المدّ المشبع إذا نظر إلى الأصل ولم يعتد بالعارض المتمثل في تحريك النون بالكسر لالتقاء الساكنين.

الثاني: القصر إن اعتد بحركة النون العارضة، وهذان الوجهان عند وصل "إن" — "اتقيين" فإن وقف على "إن" فليس له حالة الإبدال إلا المدّ المشبع لوجود الساكنين⁽¹⁾.

أما في الهمزتين المجتمعين من كلمتين حالة الوصل المفتوحتين فنحو: ﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: 5) فقد أبدل قنبل الهمزة الثانية ألفا مجانسة لحركة الحرف قبلها، ومدّها مدا مشبعا لالتقاء الساكنين (الألف الساكنة والميم الساكنة) فهي عنده من اللازم المخفف، وقد أجمع القراء على مد اللازم⁽²⁾.

﴿جَاءَ آءَ آلَ﴾ (الحجر: 61) ولقنبل حين الإبدال القصر والمدّ وذلك لأن بعضهم ذهب إلى منع البديل وعين التسهيل، واعتل بأن فيه الجمع بين الساكنين أي ألف (آل) المبدلة من الهمزة المبدلة من الهاء على قول سيبويه، أو من الواو على قول الكسائي، وهذه الألف المبدلة من الهمزة، فجاء في ذلك عن الداني: أن بعضهم لا يبدلها لأن بعدها ألفا فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر فوجب لذلك أن تكون (بين بين) لا غيره لأن همزة (بين بين) في زلة المتحركة، وقال آخرون يبدلها فيهما أي في موضعي "آل لوط"، و"جاء آل فرعون" كسائر الباب ثم فيهما بعد البديل وجهان:

الأول: أن تحذف للساكنين.

والثاني: أن لا تحذف ويزداد في المدّ فيفصل بتلك الزيادة بين الساكنين ويمنع من

اجتماعهما.

(1) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج2/716-717، وأيضا: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 416.

(2) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/188.

فال حذف للساكنين هو القصر، وأما عدم الحذف ويزاد في المدّ هو الطويل لأن الألفين
توسطا وبزيادة الألف صار طويلا⁽¹⁾.

– القاعدة الثانية: وأقوى السببين:

فالسبب قد يكون لازما نحو: ﴿أَتَحْتَجُونِي﴾ (الأنعام: 80) وقد يكون مغيرا نحو:
"هؤلاء إن" حاة الوصل عند البري.

وقد يكون قويا وقد يكون ضعيفا، والقوة والضعف في السبب يتفاضل؛ فأقواه ما
كان لفظيا، ثم أقوى اللفظي ما كان ساكنا أو متصلا وأقوى الساكن ما كان لازما وأضعفه
ما كان عارضا، وقد يتفاضل عند بعضهم لزوما وعروضا، فأقواه ما كان مدغما ويتلو
الساكن العارض ما كان منفصلا. وإنما اللفظي أقوى من المعنوي لإجماعهم عليه، وكان
الساكن أقوى من الهمز لأن المدّ فيه يقوم مقام الحركة فلا يتمكن من النطق بالساكن إلا
بالمد، ولذلك اتفق جمهور القراء على مده قدرا واحدا، وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان
المتصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مده وإن اختلفوا في قدره، ولاختلافهم في مد
المنفصل وقصره⁽²⁾.

وقد ذهب كثير إلى أن مد المدغم أمكن من مد المظهر من أجل الإدغام، لاتصال
الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، ولذلك جاء في النشر: إذا وقف على المشدد بالسكون،
نحو: ﴿صَوَافٍ﴾ (الحج: 36) و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ (الحجر: 54) و﴿وَالَّذَانِ﴾ (النساء: 16)
و﴿الَّذِينَ﴾ (فصلت: 29) و﴿هَتَيْنِ﴾ (القصص: 27) في قراءة ابن كثير بتشديد النون،
فمقتضى إطلاقهم لا فرق بين الوقف والوصل في قدر المدّ لذلك. ولو قبل زيادته وقفا لما
بعد، فقد قال كثير بزيادة ما شدد على غيره، فهذا أولى لاجتماع ثلاث سواكن⁽³⁾.

(1) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 69.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/270، وأيضا: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 1/406.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 1/401.

وقد رد شارح الطيبة على ذلك فقال: أن في ذلك نظر، لأن العلة هناك اتصال الصوت، وهو حاصل هنا وصلاً ووقفاً، وليست علة المدّ في اجتماع الساكنين، كونهما ساكنين، بل مجرد اجتماع، وزاد المدغم على غيره بالاتصال⁽¹⁾.

كما أن الحافظ أبا عمرو الداني فرق بين الألف وبين غيرها من حروف المدّ في الوقف حين ذكر في كتابه "جامع البيان" في سورة "الحجر" "فبم تبشرون" أن: الوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت والتقاؤهن ممتنع وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله نحو: "الدوابّ، وصوافّ، وغير مضارّ، ولا جانّ" وما أشبهه، وكذلك "اللذانّ وهذانّ" على قراءته لأن الألف للزوم حركة ما قبلها قوي المدّ بها فصارت لذلك بمترلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلها وانتقالها خلص السكون بهما فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكونها وكون الألف بمترلة حرف متحرك⁽²⁾.

وقد انتقد ابن الجزري أبا عمرو الداني في تفريقه بين الألف وبين الواو والياء في الوقف في قراءة التشديد للنون فقال: أنه ليس هناك من وافقه على التفرقة بين هذه السواكن، والصواب، الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم فلا يجتمع السواكن المذكورة، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان في زنة الساكنين، لأن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة، فيسهل النطق به لذلك وذلك مشاهد حسا، ولذلك ساغ الوقف على نحو: "صواف، ودواب" بالإسكان ولم يسغ الوقف على "أرأيت" ونحوه في وجه الإبدال عند ورش⁽³⁾.

– القاعدة الثالثة: تغير السبب وبقاء الأثر:

وعلى هذه القاعدة يجوز القصر إذا غير السبب – الذي استوجب المد – عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزا أم سكونا، أو سواء كان تغير الهمز

(1) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/401.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/97.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج2/97.

بالتسهيل، (بين بين) نحو: ﴿ هَتُّوْلَاءِ إِنْ ﴾ (البقرة: 31) في رواية البزّي، أو حذف نحو: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ (الأعراف: 34) في رواية البزّي أيضا.

جاز المدّ، لعدم الإعتداد بالعارض واستصحاب حاله فيما كان أولا، وهو اختيار الشاطبي والدايني وغيرهما، وذلك لأن الاعتداد بالأصل أقوى، وأقيس، وجاز القصر اعتدادا بالعارض⁽¹⁾.

والمذهبان قويان ومشهوران نصا وأداء، لكن ابن الجزري يرجح التفصيل بين ما ذهب أثره؛ كالتغيير بحذف؛ فالقصر، وما بقي أثره يدل عليه؛ المد؛ ترجيحا للموجود على المعدوم⁽²⁾، ولذلك قال:

وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبُ وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبُّ⁽³⁾.

وذلك أن السبب للمد إذا تغير (بين بين) أو غيره لا يخلو من أن يبقى أثر السبب أولا، فإن بقي أثره فالمد أولى، وإن لم يبق فالقصر أولى⁽⁴⁾. وهذه الأمثلة توضح ذلك:

ففي رواية البزّي: ﴿ أَلْسَمَاءِ إِلَى ﴾ (السجدة: 5) بتسهيل الأولى مع المدّ والقصر، فالمد على تقدير إثبات العلة التي توجب المدّ، لأن زوالها عارض ولأن القياس والنظر يوجبان المدّ مع التسهيل، لأن الهمزة المخففة بزنتها محققة فهي متحركة في الوزن والأصل فسبب المدّ لم يزل قائما لأن الأثر باق يدل عليه ولذلك فإن المدّ أرجح والقصر مرجوح؛ لأنه بالمد يعرف الأصل، فلا يجب حذفه لأنه يدل على الأصل، وأيضا فإنك إن وقفت على الأول، لم يكن بد من المدّ فيجري الوقف على الوصل أولى وأقوى⁽⁵⁾.

(1) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/410.

(2) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) ينظر: ابن الجزري، "شرح طيبة النشر"، ص76.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/142-149، 152، 186.

أما في رواية البزّي: ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾ (النساء: 05) بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية مع القصر والمد، وعلى القاعدة القصر أرجح والمد مرجوح لذهاب أثر الهمز بالكلية، بخلاف ما إذا بقي أثره فإن المد حينئذ يكون أرجح⁽¹⁾. فإذا زالت العلة التي توجب المد في الوصل جاز الوجهان على اعتبار أن الحذف عارض، وأن الهمزة الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها، وعلى اعتبار أن الهمزة لما زال لفظها الذي يخاف على حرف المد واللين أن يخفى به، أسقط المد لأن الذي من أجله وجب المد قد زال، وهو لفظ الهمزة، فعامل اللفظ، ولم يعرج على الأصل، وعلى هذا قياس المد وتركه⁽²⁾. فالقواعد المقررة تقضي إلى أن كل حرف مد وقع قبل همز مغير بأي نوع من أنواع التغيير يجوز مده على الأصل وقصره رعاية للتغيير العارض⁽³⁾.

4- درجة المد:

لقد اختلف أهل الأداء في درجة المد وكم مرتبة هو، فمنهم من ذهب على أنها أربع مراتب ومنهم على أنها مرتبتين، وهناك من عدّها خمساً. فأبو عمرو الداني يجعلها أربع مراتب: إشباع تم دونه ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر، وهو ترك المد العرضي⁽⁴⁾.

الأولى: طولي، وقدرت بثلاث ألفات، وهذا في المتصل والمنفصل معاً.
الثانية: دونها، قدرت بألفين ونصف، وهي المتصل والمنفصل أيضاً.
الثالثة: دون الثانية، وقدرت بألفين فقط، وهي في المتصل والمنفصل.
الرابعة: دون الثالثة، وقدرت بألف ونصف، وهي في المتصل لابن كثير.
وأما في المنفصل فليس له إلا القصر⁽⁵⁾.

وذهب فريق من المحققين ومنهم الإمام الشاطبي أن للمد مرتبتين فحسب:

(1) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/188.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/142-154.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/57.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/254.

(5) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/36.

طولي: وقدرت بثلاث ألفات، وهي في المتصل والمنفصل.

وسطي: وقدرت بألفين فقط، وهي للمتصل عند ابن كثير وأما المنفصل فليس له إلا القصر لأنه مذهبه في ذلك⁽¹⁾.

وأما من عدها خمس مراتب فهي كالآتي:

الأولى: وهي قصر المنفصل، وهي حذف المدّ العرضي وإبقاء ذات الحرف المد على ما فيها من غير زيادة، وذلك هو القصر المحض، وهي لابن كثير من جميع ما علم وروي من الكتب والطرق حسبما تضمنه كتاب النشر.

الثانية: فوق القصر قليلا وقدرت بألفين حيث الأولى بحركتين والألف الثانية بحركة، وهناك من من قدرها بألف ونصف حيث قدرت الألف الأولى بحركتين، وعبر عن هذه المرتبة بالتمكين من غير إشباع، وهذه المرتبة هي في المتصل في (تلخيص الطبري) لابن كثير وفي (الكامل) للهدلي للقواس عن ابن كثير يعني قنبلا وأصحابه.

الثالثة: فوقها قليلا وهي التوسط عند الجميع وقدرت بثلاث ألفات حيث الألف الأولى بحركتين وكل ألف بعدها بحركة، وقدرها بعضهم بألفين ونصف حيث الألف ونصف بثلاث حركات والألف الأخرى بحركة وهي عند هؤلاء في المتصل لمن قصر المنفصل، وعند من جعل المدّ في الضريين مرتبتين: طولي ووسطي وهي اختيار الشاطبي، كما أنها في (الكامل) لباقي أصحاب ابن كثير يعني البرّي وأصحابه⁽²⁾.

الرابعة: فوق التوسط قليلا وقدرت بأربع ألفات عند بعض من قدر الثالثة (أي التوسط) بثلاث وبعضهم بثلاث ونصف.

الخامسة: المشهورة بالإشباع وهي ست حركات وقدرت بخمس ألفات وبأربع ونصف وبأربع بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها: وهي في المدّ اللازم إذ سببه أقوى بالإجماع⁽³⁾.

وقال ابن الجزري: أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه بل يرجع إلى أن يكون لفظيا، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت

(1) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 1/36.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/259.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ثانية ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إذا قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة فالمقدر غير محقق والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة، ويبينه الاختيار ويكشفه الحس⁽¹⁾.

كما يقول: أن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط والمنضبط من ذلك غالبا هو القصر المحض والمدّ المشبع من غير إفراط، والتوسط بين ذلك، ثم أفصح عن اختياره في مراتب المدّ فقال: فأخذ في المنفصل بالقصر المحض لابن كثير عملا بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة التي تضمنها كتابه "النشر".

وبالتوسط أيضا في المتصل لأصحاب القصر قاطبة.

ثم قال: بأن هذا هو الذي أجنح إليه واعتمده غالبا، ومع ذلك فقد أقر بأنه لا يمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا يرده وإن أخذ به فكان اختاره في قراءة ابن كثير على النحو التالي:

- القصر في المنفصل.
- فوق القصر قليلا في المتصل لمن قصر المنفصل.
- لا يمنع التفاوت في اللازم إلا أنه يختار ما عليه الجمهور وهو الإشباع كما هو مذهب المحققين.

- أما المدّ للساكن العارض فإن لأهل الأداء من أئمة القراءة فيه ثلاث مذاهب:
الأول: الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين إعتادا بالعارض.
الثاني: التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضا.
الثالث: القصر لأن السكون عارض فلا يعتد به ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف نحو: "القدر، والفجر".

والأوجه في ذلك أوجه اختيار لا أوجه اختلاف⁽²⁾.

ووجه تفاوت المراتب: مراعاة سند القراءة.

ووجه المساواة: اتحاد المراتب⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/259.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/269.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/387.

المبحث الثاني: التخالف والتماثل الصوتيان:

تتكون كل لغة من وحدات صوتية صغيرة مكونة من حركات وصوامت تنتظم فيما بينها لتؤلف وحدات كبرى، والأصوات البسيطة المفردة هي الوحدة الدنيا في بناء اللغة، فهي تتألف في الكلمة العربية حسب أساس ذوقي وعضوي، فالعربية تكره توالي الأضداد وتكره كذلك توالي الأمثال، كما تكره التنافر وتعالجه بالإتجاه المعاكس.

وتلجأ العربية إلى المماثلة الصوتية حينما يحدث تنافر وتناقض بين الأصوات، كما أنها في كثير من الأحيان تحرص على التخالف وتقف كثيرا عند حده، ومن هنا كانت ظاهرة المخالفة، والمخالفة ضد المماثلة، فإذا كانت هذه الأخيرة تعمل على التقريب بين المتنافرات والمتناقضات؛ فإن المخالفة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل هذه وتلك هي تيسير النطق وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه⁽¹⁾.

المطلب الأول: التماثل والاتباع الحركي:

أولا: الاتباع بين القدماء والمحدثين والتفصيل لها:

يراد بالمماثلة في اصطلاح علماء الأصوات: تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، وعرفها بعضهم بأنها عبارة عن "تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلا جزئيا أو كلياً"⁽²⁾. والمماثلة تقع بين الصوامت، وبين الصوائت، وتقع كذلك بين الصامت والصائت. والذي يهمنا في هذا الموضوع؛ المماثلة بين الصوائت، والصامت والصائت؛ لأننا سنتعرض في الفصل الثالث بإسهاب للمماثلة بين الصوامت.

أ- الاتباع بين القدماء والمحدثين:

إن الاتباع الحركي ظاهرة صوتية تتمثل في تأثر صوت بصوت آخر مجاورا له، فيتماثلان في النطق تماثلا مقبلا أو مدبرا، لأجل الانسجام الصوتي. وهي من ظواهر الحركات

(1) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 1425هـ - 2004م، ص 128، وعلي عبد الواحد وافي، "علم اللغة"، ص 298 وما بعدها.

(2) أحمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 32.

المتباينة في كلمة واحدة أو في كلمتين نحو الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية⁽¹⁾.

وقد تنبه الأقدمون إلى هذه الظاهرة، فهي عند سيويه من "تأثر الحركات بعضها ببعض"⁽²⁾. لتحقيق انسجام صوتي بينهما⁽³⁾. والغرض من ذلك كله هو الجنوح نحو الخفة، حين يقتصد الناطق في الجهد العضلي، فيميل لا شعوريا إلى الانسجام الصوتي بين الحركات، حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح⁽⁴⁾. وفي هذا قال ابن جنّي: "فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازما، فليس ذلك شيئا راجعا إلى الحروف، وإنما هو استئصال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه"⁽⁵⁾.

وحين تعرض ابن جنّي لتأثر الحركة بالحركة في صورتها الناجمة عن التأثير سماها بـ "حركات الاتباع" فقال في موضع من كتابه: "شبهوا توالي الضمتين في نحو سُرْح⁽⁶⁾. وغلط⁽⁷⁾. بتواليهما في نحو: زيد قائم، ومحمد سائر، وعلى ذلك قال بعضهم: الحمد لله، فضم لام الجر إتباعا لضمة الدال، وليس كذلك الكسر في نحو: إبل، لأنه لا يتوالى في الجملة الجرّان، كما يتوالى الرفعان، فإن قلت: فقد قالوا: الحمد لله؛ فوالوا بين الكسرتين؛ كما والوا بين الضمتين، قيل: الحمد لله هو الأصل، ثم شبه به الحمد لله؛ ألا ترى أن اتباع الثاني للأول نحو: مُدٌّ وفِرٌّ وضنّ، أثر من اتباع الأول للثاني؛ نحو أقتل. وإنما كان كذلك لأن تقدم السبب أولى من تقدم المسبب؛ لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 96.

(2) ينظر: سيويه، "الكتاب"، ج 4/64.

(3) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عن الفراء"، ص 63.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 97.

(5) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/34.

(6) يقال: ناقة سرح في سيرها: سريعة.

(7) ناقة علط: بلا سمة كعطو.

(8) ابن جنّي: "الخصائص"، ج 2/398، وأيضا: ج 2/333-337.

وعليه فإن الاتباع الحركي هو أن تتماثل حركتان متتابعتان لضرب من الانسجام والتخفيف، وذلك بأن تتغلب حركة متقدمة على تالية فتتأثر بها، وتصير مثلها، أو تكون عكس ذلك، فتتغلب متأخرة على متقدمة⁽¹⁾.

وبناء على هذا التعريف سمي المحدثون هذه الظاهرة بالتوافق الحركي أو الصوتي، والتماثل بين الحركات⁽²⁾. ومعلوم لدى الخاص والعام أن بعض حالات هذا الاتباع أو التوافق في الحركات هي ظواهر لهجية تقع في لهجة هذه القبيلة أو تلك لأسباب صوتية ونطقية معينة⁽³⁾. غير أن الملاحظ والغالب أن لهجات البادية تميل بصورة عامة إلى التوافق الحركي في حين كانت لهجات الحضر غير ميالة إليه؛ لحرصها على تحقيق الأصوات نتيجة التأني والتأدة في النطق⁽⁴⁾.

وقد أفرد هذه الظاهرة بالحديث عدد كبير من الدارسين المحدثين فبعضهم لا يرى بأسا في أن يطلق عليها ظاهرة الانسجام التي قد تبدو في الحركتين من كلمة أو من كلمتين، ويرى أن وجودها اعتماد الناطقين بها - في أول الأمر - على السماع وعلى النطق والإنشاد مما يتيح للمتكلم أن يجري على طبيعته دون تقييد بما يفرضه نظام الكتابة العربية، وهو يعني في كل شواهد بنسبة المماثلة إلى القبائل التي عرف عنها الميل إلى الانسجام بين الأصوات، وهي القبائل البدوية في معظم الأحيان؛ لأن لهجتهم متطورة وتجنح في تطورها إلى أن يكون عمل اللسان في الصوتين المتجاورين عملا واحدا⁽⁵⁾.

ومن عنوا - أيضا - بالمماثلة وأفرد لها مساحة لا بأس بها عبد الصبور شاهين، وكان ذلك في كتابه: "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي": حين عرض لآراء بعض المحدثين العرب في المماثلة، وبين أن إطلاق المماثلة شامل لكل تأثير يحدث بين صوتين متجاورين

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 96.

(2) ينظر: أحمد علم الدين الجندي، "اللهجات العربية في التراث"، ليبيا تونس، الدار العربية للكتاب، دط، 1978م، ج 1/266.

(3) ينظر: صاحب أبو جناح، "الظواهر اللغوية في قراءة حسن البصري"، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1419هـ-1999م، ص 112.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 97.

(5) ينظر: أحمد علم الدين الجندي، "اللهجات العربية في التراث"، ج 1/266-273.

فيقارب بينهما؛ مهما يكن مبلغه. وأهم ما أشار إليه في حديثه هو حصر الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق المماثلة. ومن أهم هذه الأسباب التي تصب في صميم موضوعنا عاملين بارزين:

1- العامل النفسي العضوي، ويختلف معناه في المماثلة الرجعية عن معناه في المماثلة التقدمية، فهو يعني عندما تكون المماثلة رجعية: الإسراع بحركات النطق عن مواضعها، كما يعني عندما تكون المماثلة تقدمية: التزام حركات النطق والجمود عليها⁽¹⁾.

2- عامل الانسجام بين أصوات اللين: وهذا قد ذكره بمناسبة اختيار أبي عمرو وابن العلاء كسر الميم في "بملكنا" من قوله تعالى: ﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا ﴾ (طه: 87)، وفتح الغين في "غرفة" من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ (البقرة: 249)، فعلل ذلك على أن القارئ قد اختار مبنى على قانون الانسجام الشائع في لهجات البدو الذي يظهر فيه انسجام الحركات المشهور عن تميم، لأهم أهل بداوة ينزعون إلى إحداث هذا الانسجام في أصوات اللين⁽²⁾.

ب- التقييد لظاهرة الاتباع:

والذي نريد أن نورد في هذا الموضوع بعض النتائج التي توصل إليها بعض الدارسين واعتبروها قوانين يمكن أن تكون ضوابط تحكم، أو بالأحرى يمكن أن تعتبر تحليلات مركبة في أثر ناتج يمكن تعميمه على بعض الأمثلة المشابهة، ومن أهم تلك القوانين والنتائج ما يأتي⁽³⁾:

- 1- ينبغي ألا يحمل على الاتباع (المماثلة) إلا ما اتحد معناه على اختلاف الضبط، أما ما اختلف معناه باختلاف الضبط فهو من المتغاير.
- 2- الصيغة الأصلية دائما هي الأكثر والأخف قياسا واستعمالا.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء"، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ط1، 1408هـ - 1978م، ص 231-239.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 312.

(3) محمد أحمد خاطر، "اتباع الحركة في القراءات"، مجلة كلية اللغة العربية، القاهرة، جامعة الأزهر، العدد 02، 1410هـ/1990م، ص 15 وما بعدها، وينظر أيضا: أحمد طه حسين سلطان، "قراءة بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي"، القاهرة، مصر، مكتبة وهبة، ط1، 1425هـ - 2004م، نقلا عن مجلة كلية اللغة بالقاهرة، العدد الثامن، ص 25.

- 3- تتفق النتائج مع ما قرره المتقدمون من درجات القوة في الحركات والسكون، فأقواها الضمة، تليها الكسرة، تليها الفتحة، يليها السكون⁽¹⁾.
- 4- ورود الاتباع في قراءات قراء تختلف أصولهم القبلية، وتتعدد بيئاتهم الجغرافية والاجتماعية ينفي أن يكون الميل إلى المماثلة أو المضارعة بين الأصوات مقصوراً على البيئة البدوية.
- 5- لا تتضح ولا توجد علاقة بين الحركة ونوع الحرف، سواء نظرنا إلى الحركة أم إلى الحركة المتبوعة.
- 6- السكون -فيما قرره علماء العربية- أخف من الحركات، يليه الفتح ثم الكسر، ثم الضم، ولذا كان السكون في عين (فَعَلَ) إلى (فَعَلَّ) لعلّة الاتباع (المماثلة) ليكون عمل اللسان وأعضاء النطق من وجه واحد، وعلى وتيرة واحدة.
- 7- تقدم الحركة يجعلها أقوى على التأثير في غيرها وإن كان غيرها أقوى منها، فالفتحة الضعيفة إذا تقدمت صارت أقوى من الضمة المتأخرة أو من الكسرة المتأخرة.
- 8- جاء اتباع الضمة السابقة للفتحة اللاحقة، ولم يأت اتباع الكسرة السابقة للفتحة اللاحقة، مما يعني أن الضمة أقرب إلى الفتحة من الكسرة إليها.
- 9- اتباع الفتحة للكسرة أكثر، واتباع الضمة للكسرة كثير، وأقل منها اتباع السكون للكسرة.
- 10- إذا جاز في الاتباع أن يكون حركة سابقة أو لحركة لاحقة كان الاتباع للسابق أولى لأنه الأكثر في كلامهم.
- 11- إن القانون الذي يقر بأن الفتحة الضعيفة إذا تقدمت صارت أقوى من الضمة المتأخرة أو من الكسرة المتأخرة ليس على إطلاقه فالفتحة المتقدمة بحكم الموقع تكون أقوى على التأثير في غيرها من الضم أو الكسر ما لم يمنع من ذلك مانع؛ كأن تجوز صيغة على صيغة أو تلتبس بها⁽²⁾.

(1) ينظر: محمد حسن حسن جبل، "خصائص اللغة العربية"، دار الفكر العربي، 1987م، ص 74.

(2) ينظر: أحمد طه حسين سلطان، "قراءة بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي"، ص 26.

12- يحكم على ما فتحت عينه من الأمثلة مما لم يشمل على حرف من حروف الحلق؛ بأنه من باب المماثلة التقديمية التي تأثرت فيها القيمة الخلافية السالبة (السكون) بالقيمة الإيجابية المتقدمة وهي الفتحة؛ فصار السكون إلى فتحة مماثلة⁽¹⁾.

وسوف نظيف إلى هذا الذي قدمناه شيئاً من التقنين والتععيد أدى إليه النظر في الشواهد التطبيقية من قراءة ابن كثير.

ثانياً: المماثلة بين الحركات في قراءة ابن كثير:

أ- حركة التقاء الساكنين:

أصل ما حرك من الساكنين الكسر، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوين، ولا ما يقابله من أل والإضافة.

بخلاف الضم والفتح، فإنهما يكونان إعراباً، ولا تنوين معهما. ويحتمل أن يقال الفتح الأصل؛ لأن الفرار من الثقل، والفتح أخف الحركات، فكان أصلاً. أو يقال: لا أصل في الالتقاء لحركة بل يقتضي التحريك خاصة، وتعيين الحركة يكون لوجه تخصُّص⁽²⁾.

ويعدل عن الكسر: إمّا للتخفيف، كما ين، وكيف، لأن الكسر مجانس للياء فتقل اجتماعهما، وأشبه اجتماع مثلين. أو لجبر كقبيل وبعده، لأنهما لما حذف ما أضيفا إليه، وبنيا صار لهما بذلك وهن فجبرا بأن بنيا على الضم لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما.

أو للاتباع نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ (الإسراء: 110) ضمت لام (قل) اتباعاً لضمة العين بعدها⁽³⁾. واختلف القراء في كسر النون وضمها اتباعاً للحركة أو كسرها على الأصل في

التقاء الساكنين، وذلك في نحو: "فمن اضطر، وإن إحكم، وأن إشكر"، ونحو، الدال من: "ولقد استهزئ" والهاء من "وقالت اخرج" وشبهه من اللام من "قل ادعوا، قل انظروا" والواو من "أو اخرجوا، أو انقص" مما اجتمع فيه ساكنان يتبدأ ثانيهما بهمزة مضمومة، فقرأ ابن كثير بالضم وهي قراءه الجمهور، واختلف عن قبيل في التنوين، فروى ابن شنبوذ عن

(1) ينظر: أحمد طه حسين سلطان، "قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي"، ص 35.

(2) ينظر: السيوطي، "معجم الهوامع"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، القاهرة، مصر، عالم الكتب، 1421هـ - 2001م، ج 5/179.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج 5/179-180.

قبل كسر التنوين إذا كان عن جر، نحو: ﴿ خَبِيثَةٌ اجْتَثَّتْ ﴾ (إبراهيم: 26) ﴿ مَنِيبٌ اِدْخُلُوهَا ﴾ (ق: 3-34) وضمه في غيره. وضم ابن مجاهد عنه جميع التنوين ولم يستثن شيئاً⁽¹⁾.

وبابه جميعاً، ما التقى فيه ساكنان من كلمتين ثانيهما مضموم ضمة لازمة، ويبدأ بالفعل الذي يلي الساكن الأول بالضم، ويكون أول الساكنين أحد حروف (لتنود). وجاء عن سيبويه أن الألف الموصولة في الابتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث، مضموماً فتضمها، ومثاله: أُقْتِلْ، اسْتَضْعَفْ، احْرُنْجِمْ، ذلك لأن الألف قرّبت من المضموم فليس بينهما إلا الحرف الساكن، فكرهوا -أي العرب- كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في مُذَّ اليَوْمِ يا فتى، ذلك لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم، ففعل هذا به كما فعل بالمدغم عند إرادة رفع اللسان من موضع واحد؛ قالوا: أَجْوَعُكَ وَأَنْبُوكُ، وهو مُنْحَدِرٌ⁽²⁾.

ولنفس السبب كانت قراءة ابن كثير بضم الساكن من النونات الخفيفة والتنوين، والحروف المبنية على السكون⁽³⁾. والحجة في ذلك، أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضم. لأن الثاني مما بعد ألف الوصل -في الابتداء- مضموم، فتضم ألف الوصل لذلك كراهية للخروج من كسر إلى ضم في كلمة، وكذلك إذا كان الثاني، مما بعد الساكن الثاني من كلمتين مضموماً، جاز الضم في الأول⁽⁴⁾.

ولتفسير هذه الظاهرة الصوتية لابد من أن نوضح أن النحاة يرون أن كسرة النون مثلاً

في قوله تعالى: ﴿ أَنْ اصْنَعْ ﴾ (المؤمنون: 27) إنما جيئ بها للتخلص من صعوبة الساكنين المتعاقبين، وهنا ينبغي ملاحظة ما يأتي:

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/173.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/146.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص92.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة، وأيضاً: السيوطي، "معجم الهوامع"، ج5/180.

- يفترض النحاة وجود كسرة مستقلة عن وجود همزة الوصل في (اصنع)، والحقيقة أنه لا وجود لهذه الكسرة، إذ كسرة النون ليست شيئاً آخر غير همزة الوصل في (اصنع).
- أن فائدة همزة الوصل هذه، في أنها تغير البنية المقطعية، فبدلاً من أن تكون مقاطع (أن اصنع) هكذا:

أَنْ اصْنَعُ: ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص تصبح هكذا:

أَنْ اصْنَعُ: ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص.

إذا كانت همزة الوصل ضمة كما في (احكم) مثلاً، فإن الضمة هذه لا تتحول إلى كسرة عند ابن كثير، فهو يقرأها بالضم، ﴿وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 49)، وإن بعض القراء يقرأونها بالكسر، أي أنهم يجولون الضمة إلى كسرة. وإذن، فما يسمى "الكسر لالتقاء الساكنين" قد يكون أصيلاً، كما في "أن اصنع"، وقد يكون محولاً عن ضم، كما هو الحال عند بعض القراء⁽¹⁾.

وسواء أكانت القراءة بضم الواو أم بكسرها فالكل عربي صحيح والكل من اللسان العربي الفصح⁽²⁾. يقول سيبويه: وقال تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾ (يونس: 101) فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء⁽³⁾، كما أن الذين يضمون، فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ (يوسف: 31)، و﴿وَعَذَابٌ أَرْكَضُ بِرِجْلِكَ﴾ (ص: 41-42)، ومنه: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً﴾ (المزمل: 3) وهذا كله عربي قد قرئ به⁽⁴⁾. كما جاء في البحر المحيط: أما يجوز هذا ونحوه إذا كان ما

(1) ينظر: سمير شريف استيتية، "القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية"، مناهج لساني معاصر، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، دط، 2005م، ص 8-81.

(2) ينظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، وتحقيق فؤاد علي منصور، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ، - 1998م، ج1/255.

(3) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/153.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج4/153.

قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، فتضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة كما كنت تخرج منها إليها، فالعرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يمكن أن نقول أن الحركة باعتبارها قيمة خلافية موجبة أثرت في (السكون) باعتباره قيمة خلافية سالبة فحولته إلى قيمة إيجابية مماثلة، فضم الحرف الأخير من الكلمة الأولى حتى يعمل اللسان عملاً واحداً. لذلك قال مكّي: إن من ضمّ كره الخروج من الكسر إلى ضم، وليس بينهما حرف ساكن، والساكن غير حائل لضعفه، ولا يعتد به، وألف الوصل لاحظ لها في الوصل، ولا يعتد بها حاجزاً، فلما ثقل ذلك ضم الساكن الأول، ليتبع الضم الضم، فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل. ثم ذكر بعد ذلك أنها لغة، وأن من ضمّ؛ شبه هذه الحروف بألف الوصل، لأن بها يوصل إلى الساكن، كما يوصل بألف الوصل، فضمها كما يضمّ ألف الوصل في الابتداء⁽²⁾.

وعليه فإن الضمة المتأخرة تؤثر في الحركة السالبة (السكون) فتتحول بالمماثلة المدبرة غير المباشرة إلى حركة مماثلة، ذلك إما لكراهية الخروج من كسر إلى ضم، أو للمحافظة على أصل الحركة عند التقاء الساكنين، ومنه يمكن أن تصاغ قواعد تطرد في هذه القراءة منها ما يلي:

- لا تتحول الضمة إلى كسرة عندما يسمى "التقاء الساكنين" فإذا كانت كسرة بقيت كسرة على حالها⁽³⁾.

- لا تتحول الحركة السالبة (السكون) عند التقاء الساكنين إلى كسرة بل تتأثر بالضمة المتأخرة فتتحول إلى حركة مماثلة لها اتباعاً.

- يحسن اتباع السكون للضم في قراءة ابن كثير عند التقاء الساكنين ولا يكسر على الأصل، بخلاف بعض القراء الذين يحسن لديهم الكسر؛ لأنه الأصل في حركة التقاء الساكنين.

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "تفسير البحر المحيط"، ج1/15.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/325.

(3) ينظر: سمير شريف أستيتية، "القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر"، ص72.

ب- المماثلة بين الحركة والصامت:

1- المماثلة في صيغة (فعل):

اختلف القراء في الضم والكسر من (بيوت، والغيوم، وعيون، وشيوخا، وجيوب)، فقرأ بالكسر في العين من (العيون، وعيون) والشين من (شيوخا) وهو في (غافر)، والجيم من (جيوبهن)، وهو في (سورة النور) ابن كثير وهي قراءة حمزة، والكسائي وابن ذكوان أيضا⁽¹⁾.

والضم والكسر لغتان. نقل عن بعض النحويين أن في (فعل) من هذا الباب لغتين: ضم الفاء وكسرها وقد قرئ بهما معا. قال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ (النور: 36)⁽²⁾. غير أن باب (فعل) في الجمع الكثير (فعلول)، وهذا النوع لا يجوز فيه إلا الضم إذا لم يكن الثاني ياء، نحو: "كعوب، ودهور" وأجري ما ثانيه ياء على ذلك لأنه أصله، ولثلا يختلف⁽³⁾. فمن ضم أتى بالكلمة على أصلها ولم يسأل عن الياء وضممتها والضم هو الأصل لذلك اختار مكي قراءة الضم⁽⁴⁾.

غير أن الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع، والكسرة عارضة لا يعتد بها في هذا الوزن، فهي تغيير عن الأصل؛ لأن الصوت الصامت (الياء) عمد إلى تغيير الحركة السابقة له كلية إلى حركة أخرى تناسب طبيعته وخصائصه النطقية، وذلك بالمماثلة المدبرة حيث عمل الصوت الصامت إلى تقريب وجذب الصوت الصائت، وذلك لتحقيق نوع من الانسجام. يقول إبراهيم أنيس: إن الكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية، وقد

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/174.

(2) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/236-238-242.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب المكي، "الكشف"، ج1/334، وأيضا: أبو القاسم الحسين بن عبد الله العكبري، "إملاء ما من به الرحمن من وجوه

الإعراب والقراءات في جميع القرآن"، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ج1/49.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة، وأيضا: ابن خالويه "الحجة"، ص92-93.

برهنت الملاحظة الحديثة على أن الناطق حين يقتصد في الجهد العضلي يميل دون شعور منه أو تعمد إلى الانسجام بين حركات الكلمات⁽¹⁾.

وكان الكسر في قراءة ابن كثير لجانسة الياء⁽²⁾، ذلك لأن الكسرة مع الياء أخف من الضمة معها⁽³⁾. يقول أبو علي الفارسي (ت: 377 هـ): "...وأما من قال: (شيوخ) و(جيوب) فكسر الفاء، فإنما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة، لأن الكسرة، للياء أشد موافقة من الضمة لها"⁽⁴⁾. وجاء عن ابن خالويه: لما كان ثاني الكلمة ياء كرهوا الخروج من ضم إلى ياء، فكسروا أول الاسم لمجاورة الياء، ولم يجمعوا بين ضمتين إحداهما على ياء⁽⁵⁾. أما مكّي بن أبي طالب فقد ذكر عدة أسباب دعت إلى الكسر في فاء الكلمة منها:

- استثقال ضمة بعدها ياء مضمومة، والضمة مع ياء ثقيلة، فاجتمع حركتان ثقيلتان، وحرف ثقيل عليه حركة ثقيلة في جمع، والجمع ثقيل.

- الكسر كثير للإتباع في الكلام، قالوا: قِسيّ وعِصيّ، وعِتيّ ووبكيّ، وهو كثير.

- كسر الأول لحفته مع الياء، ولتقرب الحركة من الحرف الذي بعدها، فقد قالوا: شهِد، ولِعِب، فكسروا الأول لكسر الثاني، وهو من حروف الحلق للتقريب من الثاني؛ لأنه جمع، ولأنّ الحرف ثقيل وعليه حركة ثقيلة⁽⁶⁾.

وخلاصة القول: إن العربية تنفر من موقعية الضمة قبل الياء بعدها، ومثاله: (موقن، وموسر) قبل الإعلال، ومن موقعية الواو قبل الياء، وبخاصة في طرف الكلمة، بالإضافة إلى ذلك؛ إن الضمة تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتكون بتحرك أقصى اللسان؛ في حين أنّ الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه⁽⁷⁾.

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 86.

(2) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج 1، 236-138-382.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 1 / 344.

(4) أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، ج 2/282، وأيضاً: أبو زرعة، "الحجة في القراءات"، ص 127.

(5) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 92-93.

(6) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 1/334.

(7) ينظر: إبراهيم أنيس، "اللهجات العربية"، ص 85.

وعليه يمكن إدراج القاعدة اللغوية الصوتية التي تقرر: أن جمع التكسير (فِعُول) إذا كانت عينه ياء، فإن الضمة تتحول إلى كسرة؛ لتمثيل الياء في جمع التكسير ليعمل اللسان عملاً واحداً عندما ينطق بالحركة والحرف المجانس لها. ويزيد وضوحاً قول ابن جنّي: إن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتي بكل حرف منها بعد أي الحركات شئت، ولا تجتمع مع ذلك نبوا في اللفظ، وقد قالت العرب: (فِعْل) من القول والطول: وأصله قَوْلٌ، وطَوْلٌ، فاستثقلت ذلك، فقلبت الواو إلى كسرة قبلها ياء، فتقول: قِيلٌ، وطِيلٌ⁽¹⁾. وقد قالتها العرب مقلوبتين هكذا، ونحوهما: ميزان، وميعاد، وميقات، كل ذلك من الواو في وزن، وقت ووعد، وكذلك قولاً: موسر، وموقن، وأصلهما: مُيسِرٌ ومُيقِنٌ، فكرهوا الياء بعد الضمة فأبدلوا واوا⁽²⁾.

2- المماثلة بين نصف الحركة والحركة المجانسة لها:

اختلف القراء في "السوء" من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَآبِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: 98)، ومن قوله تعالى: ﴿عَلَيْمٌ دَآبِرَةُ السَّوْءِ وَعَظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ﴾ (الفتح: 6) فقرأ ابن كثير (السوء) في الموضعين بضم السين، وهي قراءة أبي عمرو أيضاً، أما باقي القراء، ففتحوا السين في الموضعين، والضم والفتح بمعنى، مثل: (الضُّرُّ، والضُّرُّ)⁽³⁾. كما اختلفوا في قوله تعالى: ﴿طُورٍ سَيْنَاءَ﴾ (المؤمنون: 20) فقرأ ابن كثير بكسر السين، وهي قراءة أبي عمرو والمدنيين، أما باقي القراء بفتحها⁽⁴⁾. وهما لغتان، ومعناه: يئس الثمار، وأصله (سريانيا) فمن كسر حجته قوله تعالى: ﴿وَطُورٍ سَيْنِينَ﴾ (التين: 2)، ومن فتح؛ لأن العرب لم يأت منها صفة في هذا الوزن إلا بفتح أولها؛ كقولهم (حمراء) و (صفراء) فحمله على الأشهر من الألفاظ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/43/44.

(2) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج 1/200، وأيضاً: ابن الجزري، "النشر"، ج 2/214، وأيضاً: عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، دمشق، سورية، دار سعد الدين للطباعة والنشر، التوزيع، ط 1، 1422هـ-2002م، ج 9/335.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 2/250.

(5) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 256.

واختلفوا أيضا في قوله تعالى: ﴿ضَيْقٍ﴾ (النحل: 127)، وفي (النمل:) فقرأ ابن كثير بكسر الضاد، وقرأ باقي القراء بفتحها⁽¹⁾. وهما لغتان في مصدر (ضاق) نحو (القول والقييل)⁽²⁾، وهما لغتان عند الأخفش، يقول: ضاق يضيق ضيقا⁽³⁾.

ومن خلال هذه الأمثلة يظهر أن الفتحة المتبوعة بنصف حركة في مقطع واحد؛ تتحول بسبب هذا الموقع إلى حركة مناسبة لنصف الحركة ومجانسة لها⁽⁴⁾.

ويمر التغيير الصوتي في هذه الأمثلة بمرحلتين: تتمثل أولاهما في الانتقال من البنية العميقة (سوء)، بفتح السين وتسكين الواو، إلى البنية قبل الفوقية (سوء) بضم السين، وجعل الواو نصف حركة، وذلك كما يظهر في الكتابة الصوتية.

سوء: 'SAW' ← 'SUW'

وتتمثل المرحلة الثانية في الانتقال من البنية قبل الفوقية، إلى البنية الفوقية⁽⁵⁾. يقول إبراهيم أنيس: إن التقاء صوتي لين أحدهما مقطعي، والآخر غير مقطعي ينتج عنه عادة ذلك الصوت المركب الذي يسمى (dightong)، وإذا كان المقطعي منهما أولا سمي هابطا وقد مالت العربية في تطورها إلى التخلص من هذا النوع فقد انقلب في معظم اللهجات العربية الحديثة إلى صوت لين طويل كما في نطق المصريين لكلمتي (بيت و حوض)⁽⁶⁾.

وجاء عن الطيب البكوش: إن الواو أو الياء تدغمان في الحركة المجاورة لها إذا كانت في وسط الكلمة، فتطيلان الحركة إذا كانت قصيرة وذلك في الحالات الآتية⁽⁷⁾:

- إذا كونت معها حركة مزدوجة غير موجودة في العربية (أي باستثناء (وَو، وَوِي))
 —ُ وُ ← وُ: حُور ← حُورُ.
 —ِ وِ ← وِ: مِوَلاد ← مِوَلادِ.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/233.

(2) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/289.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/151.

(4) ينظر: سمير شريف أستيتية، "القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر"، ص 74.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 74.

(6) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 162.

(7) ينظر: الطيب البكوش، "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث"، ط2، 1987م، ص 64-65.

يُ ← وُ ← مُيسِر ← مُوسر.
 يِ ← ي ← دِيك ← دِيكُ.
 يِ ← ي ← بِيض ← بِيضُ.

وهذا ما ورد عن علماء العربية، يقول ابن جنّي: لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة، وكلفة لا تجدها مع الحروف الصراح، وإنما تقلب هذه الحروف بعد الحركات استثقالا؛ لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، وإذا تراجعت فقد نقضت أول قولك بآخره. وكذلك إذا بدأت بالضمة توقعت الواو⁽¹⁾. ويزيد وضوحا قوله في موضع آخر: "إن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتي بكل حرف منها بعد أي الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوا في اللفظ"⁽²⁾. وقد قالت العرب (فعل) من القول والطول، وأصله: قول وطول، فاستثقلت ذلك، فقلبت الواو إلى كسرة قبلها ياء، فتقول: قيل وطيل، وقد قالتها العرب مقلوبين هكذا، ونحوهما ميزان وميعاد وميقات، كل ذلك من الواو في وزن، ووقت، ووعد، وكذلك قولاً موسر وموقن، وأصلهما مُيسر، ومُيقن، فكرهوا الياء بعد الضمة فأبدلوها واوا⁽³⁾.

3- فتح حرف الحلق:

إن الصوائت الحنجرية والحلقية والطبقية التي جمعها السلف تحت عنوان (الحلقية) تنحو بأجراس الحركات المجاورة لها نحو الفتحة. ذلك لأن لكل نوع من الأصوات نوع من الحركات يناسبها⁽⁴⁾. وقد اختلفت اللهجات العربية في الصوائت الحلقية بين إبقائها صامتة دون صائت قصير (حركة)، وبين تحريكها بالفتحة، بل إن الصامت الحلقى يؤثر على الصامت الذي قبله فيحركه بالفتحة أيضاً⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/43.

(2) المرجع نفسه، ج 1/44/43.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفسه الصفحة.

(4) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة"، ص 216-262.

(5) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 116.

ولهذا نجد اختلاف القراء في فتح الحرف الحلقى وإسكانه في بعض الكلمات القرآنية منها:

قوله تعالى: ﴿الْمَعَزِ﴾ (الأنعام: 143) فقرأ ابن كثير بفتح العين، وهي قراءة البصريين وابن عامر، وهشام من غير طريق الداجوني، وقرأها باقي القراء بالإسكان⁽¹⁾. والقراءتان جمع (ماعز) على (فاعل) و(فاعل) يأتي جمعه على (فَعَل) و(فَعَل) فالقراءتان متساويتان عند مكي بن أبي طالب: لأنه يرى أن الفتح والإسكان لغتان في جمع (ماعز)، فمن فتح جعله كحارس وحرس، وخادم وخدم، ومن أسكن جعله جمع (ماعز) أيضا كصاحب وصَحْب، فهو اسم للجمع عند سيبويه⁽²⁾. أما ابن خالويه فالأصل عنده الإسكان وجاز الفتح لمكان حرف الحلق، وقد رد على من يتساءل عن عدم التزام هذا الأصل في (الضأن)؛ بأن الهمزة وإن كانت حلقية فهي مستقلة لخروجها من أقصى مخارج الحروف، فتركت على سكونها وذلك أخف من تحريكها⁽³⁾.

أما قوله تعالى: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ (النحل: 80) فقرأه ابن كثير بفتح العين أيضا وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر والكوفيون بإسكان العين⁽⁴⁾. وجاء عن ابن خالويه، أن من حرك العين فلأنها من حروف الحلق، ومن أسكن أراد المصدر، ومثله طعنته بالرمح طعنا⁽⁵⁾. غير أن مكي يرى أن الفتح والإسكان لغتان كالتَّسْمَعِ والتَّسْمَعِ والنَّهْرَ والنَّهْرَ⁽⁶⁾. و(ظعن) بمعنى سافر⁽⁷⁾.

ثم قوله تعالى: ﴿رَأْفَةٌ﴾ (النور: 2) و(الحديد: 27) فروى قنبل بفتح الهمزة واختلف عنه في (الحديد)، فروى عنه ابن مجاهد إسكان الهمزة كالجماعة، وروى عنه ابن شنبوذ بفتح

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/203.

(2) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/36.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص152.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/232.

(5) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص212-213.

(6) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/150.

(7) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/252.

الهمزة وألف بعدها مثل (رعافة) واختلف عن البزّي في (النور) فروى عنه أبو ربيعة تحريك الهمزة كقنبل وروى عنه ابن الحباب إسكانها، وبهذا قرأ باقي القراء، وكلها لغات في المصادر إلا أنهم اتفقوا على الإسكان في (الحديد) سوى ما تقدم ذكره عن ابن شنيوذ⁽¹⁾. والفتح والإسكان لغتان في مصدر رأف يرأف⁽²⁾. وجاء عن ابن خالويه أن من أسكن هذا بما: طَرَفَ يَطْرَفُ طَرْفًا، ومن فتح هذا بما: كَرُمَ يَكْرُمُ كَرْمًا، وأدخل الهاء دلالة على المرة⁽³⁾. وذكر مكي أنهما لغتان في (فعل وفعلة) إذا كان حرف الحلق عينه أو لامه، غير أن الفتح أصل، وهو مصدر والإسكان فيه أكثر وأشهر؛ لذلك كان هو الاختيار عنده، فالقراء قد أجمعوا عليه في (الحديد: 27)⁽⁴⁾.

وبعد ذلك يجيء قوله تعالى: ﴿الرَّهَبِ﴾ (القصص: 32) حيث اختلف القراء فيه، فقرأ ابن كثير بفتح الراء والهاء وهي قراءة المدنيين والبصريين ورواه حفص بفتح الراء وإسكان الهاء، وقرأ باقي القراء بضم الراء وإسكان الهاء⁽⁵⁾. وكلها لغات في مصدر (الرهب)، وهو بمعنى الخوف والفرع⁽⁶⁾. وقيل (الرَّهَبِ) (الكمّ) تقول العرب أعطني ما في رَهَيْتِكَ⁽⁷⁾. قال أبو حيان: الرَّهَبُ بفتحتين الكُمُّ بلغة حمير وحنيفة⁽⁸⁾. والأقرب أنها لغة الحجار⁽⁹⁾.

أما قوله تعالى: ﴿شَطَطُهُ﴾ (الفتح: 29) قرأه ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، وقراءة باقي القراء بإسكانها⁽¹⁰⁾. وهما لغتان كالسَّمْعِ والسَّمَعِ والنَّهْرِ والنَّهَرِ، و"شَطَاهُ"

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/252.

(2) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/235.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص260.

(4) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/236.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/261.

(6) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/297.

(7) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة"، ص283.

(8) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج8/303.

(9) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(10) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/285.

فراخه، وأشطأت الشجرة إذا أخرجت أغصانها، وأشطأ الزرع فهو مشطى إذا أفرخ⁽¹⁾.

والتفسير العلمي لهذه الظاهرة أن تحريك الصوت الحلقي أخف من تسكينه⁽²⁾، يقول سيبويه: "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو.

وكذلك حركوهن إذا كن عينات. ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء؛ لأنها من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيز على حدة، فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركة في هذا الحيز"⁽³⁾.

إذن بهذا القول يتضح أن العلاقة وطيدة بين آلية النطق في الحنجريات وبين الفتحة، ذلك لأن انقباض الحلق في أثناء نطق الحلقيات يقابله من الجهة الأخرى انفتاح في التجويف الفموي، فالآلية النطق ذاتها هي التي تستدعي الفتحة في أثناء نطق الحنجريات، وإذا أردنا أن نبسط الأمر أكثر فأكثر نقول بأن نطق أصوات الحلق بشكل عام واتساع الفراغ الفموي في أثناء ذلك يجعل الفتحة لإتساعها أنسب الحركات لها⁽⁴⁾.

وقد تنبه السلف قديما إلى هذه الظاهرة وفسروا على أساسها مجيء (فعل) (يَفْعَل) مثل وضع يضع، كما فسروا على أساسها أيضا ورود بعض المزدوجات اللفظية مثل: بَحْرٌ وَبَحْرٌ ومثله نَهْرٌ وَنَهْرٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ (البقرة: 249)، ومنه صَخْرٌ وَصَخْرٌ، وَفَحْمٌ وَفَحْمٌ وَبَعْرٌ وَبَعْرٌ، وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانيه فتثقله جائز، إذا كان ثايه همزة أو عين أو غينا أو خاء أو هاء⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أبو حيان، الأندلسي، "البحر المحيط"، ج8/102، وأيضا مرجع سابق، ج2/282، وأيضا: عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، ج9/69-70.

(2) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 119.

(3) سيبويه، "الكتاب"، ج4/101، وأيضا: ابن يعيش، "شرح الملوكي في التصريف"، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، سوريا، المكتبة العربية، ط1، 1393هـ-1973م، ص 39.

(4) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 261-262.

(5) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ج1/358.

ومثله الظَّعْنُ والظَّعَنُ كما جاء في قراءة ابن كثير يقول الفراء (ت: 207هـ) "والظَّعْنُ يثقل في القراءة، ويخفف؛ إلا أن ثانيه عين العرب تفعل ذلك بما كان ثانيه أحد الستة الأحرف مثل: الشَّعْرَ والبَحْرَ والنَّهْرَ"⁽¹⁾. وبهذا يظهر أن السابقين قد قرروا أن حرف الحلق يناسبه الفتح وأنه من "حق الحلقي أن يفتح نفسه أو ما قبله، كما في (يَدْعَم) و(يَدْمَع)، لثقل الحلقي وخفة الفتحة ومناسبتها"⁽²⁾.

ومما سبق يظهر بجلاء ملاحظة السلف للعلاقة بين الحلقيات والحنجريات وبين الفتحة، فعملوا الفتح لهذه الصوائت بما يمكن أن نسميه إثثار الحنجريات والحلقيات للفتحة⁽³⁾، وبهذا فإن كانت عين فعل حرفا حلقيًا جاز تحريكه بالفتح نحو ما ذكرنا من المزدوجات كالشَّعْرَ والشَّعْرَ والبَحْرَ والبَحْرَ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات وليست إحداها فرعا للآخرى. وأما الكوفيون فجعلوا مفتوح العين فرعا لساكنها، ورأوا هذا قياسا في كل فعل كان شأنه ما ذكرناه، ذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح⁽⁴⁾.

ويظهر واضحا من نصوص الفراء وغيره من اللغويين أن الفتح مع هذه الأصوات قياس مطرد على مذهب الكوفيين، أما البصريون فذهبوا إلى أن كلا من المفتوح والمسكن لغة، وليس أحدهما فرعا عن الآخر⁽⁵⁾. يقول ابن جنِّي: "وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة بفتح الحرف الحلقي في نحو "يعدوا"، و"هو مَحْموم" ولم أسمعها من غير عقيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين نحو قول كثير: [ت: 105هـ].

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطْبِي الكَلْبُ رِيحَهَا وَإِنْ جُعِلَتْ وَسَطُ المَجَالِسِ شُمَّتْ.

(1) الفراء، "معاني القرآن"، ج 40/2-41.

(2) الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستربادي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ج 40/1.

(3) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 264.

(4) ينظر: ابن جنِّي، "الخصائص"، ج 1/296-197، وأيضا: "المحتسب"، ج 48/1، وأيضا: رضي الدين الإستربادي، "شرح الشافية"،

ج 47/1.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج 47/1.

وقول أبي النجم:

وَجَبَلًا طَالَ مَعَدًّا فَاشْمَخَرَّ
أَشْمَّ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ⁽¹⁾.

وقد صرح ابن جنّي عن مذهبه قائلا: "وهذا قد قاسه الكوفيون، وإنما كنا نحن لا نراه قياسا، لكن مثل "يعدو"، و"هو محموم" لم يرو عنهم فيما علمت. فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله"⁽²⁾.

ونص أبو حيان على أن ابن جنّي قد اتبع مذهب الكوفيين في هذه المسألة، فقال: "وقد اختار أبو الفتح مذهب الكوفيين"⁽³⁾. وقد ورد عن ابن جنّي قوله في المحتسب: "وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك ولا تقف فيه سائغا غير مستكره حتى لسمعت الشجري يقول: أنا "محموم" بفتح الحاء، وليس أحد يدعي أن في الكلام (مفعول) بفتح الفاء"⁽⁴⁾.

غير أن أبا حيان يرى أن الأمر ليس على إطلاقه حيث يقول: "وزعم بعض الناس أن كل اسم ثلاثي حلقي العين صحيح اللام يجوز فيه تحريك عينه وتسكينها مثل بحر وبخر ونهر ونهر. فأطلق هذا الإطلاق، وليس كذلك. بل ما وضع من ذلك على (فعل) بفتح العين لا يجوز فيه التسكين نحو: (السحر) لا يقال فيه (السحر) وإنما الكلام في (فعل) المفتوح الفاء الساكن العين، وفي ذلك خلاف.

ذهب البصريون إلى أن فتح ما ورد من ذلك مقصور على السماع، وهو مع ذلك مما وضع على لغتين، لا أن أحدهما أصل للآخر، وذهب الكوفيون إلى أن بعضه ذو لغتين، وبعضه أصله التسكين ثم فتح"⁽⁵⁾. وهذا نفسه قد قاله حين تكلم عن قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ (يوسف: 47) فقراءة حفص بتحريك الهمزة، لأنها حرف حلق. فقصرها البصريون على السماع، وجعله الكوفيون قياسا في كل ثلاثي كان وسطه حرف حلق،

(1) ابن جنّي، "الخصائص"، ج1/296-197، وينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ج2/41.

(2) ابن جنّي، "الخصائص"، ج1/296-197.

(3) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج1/155.

(4) ابن جنّي، "المحتسب"، ج1/84.

(5) مرجع سابق، ج1/155.

والبصريون لا يقيسونه⁽¹⁾. وجوز ابن خالويه أن يكون الأصل الفتح، والتسكين تخفيف. وتفعل العرب ذلك فيما كان ثانيه حرفا حلقيا⁽²⁾.

ولهذه الظاهرة شواهد عديدة من الفصيح، وخلاف النحاة فيما يتعلق بالأصالة والفرعية، أو هي من تعدد اللغات. فأثر عن أبي علي أنه لا فرق بين ما فيه حرف حلق وما ليس فيه، فما قاسه الكوفيون ليس بصحيح، إنما يرجع إلى اللغة، ولا فرق بين حروف الحلق وغيرها في هذا⁽³⁾. والتحرك بالفتح مع هذه الأصوات الغرض منه تحقيق نوع من الانسجام بين الصامت والحركة، وأنه لا يد للحنجريات ولا للحلقيات في الجيء بالفتحة⁽⁴⁾، إذ "إن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقى تحتاج إلى إتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها إتساعا، وتلك هي الفتحة"⁽⁵⁾.

وفي الأخير يمكن تعليل جواز السكون والفتح في الأصوات الحلقية التي تتميز بثقلها عن غيرها من الأصوات؛ بأن السكون أخف من الحركات كما هو معلوم؛ فهو وجه من وجوه ظاهرة النظام المقطعي لأن الميل نحو المقاطع المغلقة من طبيعة أهل البادية ولاسيما تميم⁽⁶⁾. فهو يؤدي إلى اختصار الجهد العضلي والزمن في نطق الكلمة. والفتحة من أخف الحركات، فهي تعين على إطلاق الأصوات الحلقية تارة، وتأتي طلبا للإنسجام في الكلمة بالتمائل المقبل تارة أخرى؛ لأن ما قبل الحرف الحلقى مفتوح، فناسب أن تحرك هي كذلك بالفتح إتباعا حركيا⁽⁷⁾. وبناء على ذلك فإن الفراء وخلال توجيهه للقراءات وضع قاعدة قياسية في إجازة قراءة كل حرف فتح أوله؛ وسكن ثانيه من الأصوات الحلقية؛ بالفتح⁽⁸⁾.

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج3/352، وأيضا أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، "إعراب القرآن"، تحقيق: زهير

غازي زاهد، القاهرة، مصر، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985م، ج3/87.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة، وينظر أيضا: محمد خان، "اللهجات العربية، والقراءات القرآنية"، ص113.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص195.

(4) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص264.

(5) إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص135.

(6) ينظر: طه صالح، أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص108.

(7) ينظر: حسام النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني"، ص231.

(8) ينظر: مرجع سابق، ص109 ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص109.

المطلب الثاني: التخالف الصوتي:

تحرص العربية على المخالفة لما تؤمنه من تنوع موسيقي محب تظهر معه الأصوات على حقيقتها نطقا وسمعا، وفي هذا يقول تمام حسان: "من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي جميعا يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل"⁽¹⁾. والمخالفة بوصفها أثرا لقانون الاقتصاد في الجهد؛ يعتبر التخفيف مظهرا من مظاهرها وغاية من غاياتها، حيث يميل المتكلم بطبعه إلى تغيير الألفاظ بالمخالفة بين أصواتها طلبا للخفة طبقا لنظريتي الشيوخ والسهولة، فكلما شاع استعمال الألفاظ كثر التغيير فيها استخفافا على الألسنة. فالتكلم يميل بالفطرة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في التعبير⁽²⁾.

أولا: سقوط الصائت القصير وتعليه عند اللغويين:

لقد تنبه اللغويون إلى أن كثرة الاستعمال تقف وراء ظاهرة التخفيف، لأن "من عادة العرب إذا كثر استعمالهم لشيء أحدثوا فيه تخفيفا بوجه من الوجوه"⁽³⁾، إلا أنه مع هذا يكون مظهرا من مظاهر الاختلاف اللهجي بين العرب⁽⁴⁾.

أ- التخفيف بالتسكين في منظور التحليل الصوتي الحديث:

1- القبائل العربية والتخفيف:

فمن الثابت تاريخيا أن الحجاز وما جاورها كانت تتصف بنوع من التحضر والتمدن لإتصالها بالأمم الأكثر تقدما ومدنية في ذلك الزمان كالفرس والروم في الشمال وبعض حضارات اليمن في الجنوب، ولا شك في أن ذلك له مظاهره في أساليب كلامهم وحسن انتقائهم لألفاظه؛ وانطلاقا من ذلك فإن الحجازي كان بفطرته ميال إلى التأني في اختيار الألفاظ وطريقة نطق بعض الأصوات مع الحرص على إعطاء كل صوت حقه من الكمال وعدم الجور عليه بالحذف أو التغيير.

(1) تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، ص 264.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 319-322.

(3) مكي بن أبي طالب، "الكشف عن وجوه القراءات"، ج 2/385.

(4) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص 92.

كما أن بني تميم وما شاكلهم من القبائل البدوية كانت تميل إلى التخفيف في النطق وما يجز إليه ذلك من السرعة أحيانا في النطق، والحيف على بعض الأصوات بالحذف والاقتصاد في المجهود العضلي. وكان بناء على جميع ذلك أن يعتمد التميميون كعادتهم إلى التخفيف والتصرف في بعض الحركات بالحذف أو التغيير⁽¹⁾.

2- إسقاط الصائت القصير لتغير البنية المقطعية:

يأخذ التخفيف في القراءات القرآنية مظاهر مختلفة بواسطة تهيئته للمقابلات أو الفرق بين المتخالفات أي بواسطة استخدام القيم الخلافية، ومن أهم هذا الاستخدام: التسكين؛ ذلك أن السكون وحده في النظام الصوتي للغة العربية يقف في مقابل الحركة أيا كانت هذه الحركة؛ فتحة أو كسرة أو ضمة، فيكون بينهما قيمة خلافية⁽²⁾.

فالتسكين باعتباره قيمة خلافية تقابل الحركة يغير البنية المقطعية، والعربية تكره تتابع المقاطع القصيرة، لأن الكلمة العربية نسيج من المقاطع القصيرة والمتوسطة بنوعيتها في أغلب الأحيان. والمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع، في حين تمثل المقاطع المتوسطة المفتوحة عنصر التخلخل والضعف في الصيغة، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع المتوسط المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثم جاءت الكلمة العربية - في أغلب الأحوال - معتدلة في نسجها تجمع بين القوة والضعف، أو بين التوتر والتخلخل، أو بعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والمتوسطة⁽³⁾.

ولهذا فإن العربية لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة إلا في حالة نادرة، وعلى أساس من هذه الحقيقة نستطيع أن نفسر مجموعة من الظواهر في اللغة العربية، فمن ذلك:

تسكين فاء المضارع من الثلاثي مثل: أَكْتُبُ، نَكْتُبُ، وَتَكْتُبُ وَيَكْتُبُ؛ لأن المضارع ما هو إلا الماضي المجرد "كَتَبَ" ثم يضاف إليه زائدة المضارعة، فعندما تلحق أحرف المضارعة بالماضي تتابع أربعة مقاطع قصيرة هكذا: يَ + كَتَبَ ← يَكْتُبُ فما كان من العربية إلا أن

(1) ينظر: يحيى علي يحيى المباركي، "أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو"، القاهرة، مصر، دار النشر للجامعات، ط1، 2007م، ص 419.

(2) ينظر: تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، ص 295.

(3) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 128.

تخلصت من هذا الوضع عن طريق إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد، فحوالته بذلك من: يَكْتُبُ إلى يَكْتُبُ⁽¹⁾.

وكره العربية للتتابع المقاطع القصيرة، يفسر لنا أيضا ميل بعض العرب قديما إلى تسكن العين في كثير من الأسماء والأفعال الثلاثية وينسب اللغويون هذه الظاهرة إلى بني بكر بن وائل، وإلى أناس كثير من تميم⁽²⁾.

ب- ظاهرة التسكين عند اللغويين القدامى:

حين تحدث بعض الدارسين عن حذف الصائت القصير من عين (فُعَل) بضميتين رأى أن هذا التغيير في أصوات الكلمة حذف لبعض الصوائت لعلّة قامت في نفوس العرب وأذهانهم ممّن جبلوا على الإسراع في النطق والأداء اللغوي؛ ليحققوا من ذلك هدفا معينا، هو في أغلب الأحيان التخفيف عن عبئ تلك الحركة، فيلجؤون إلى طرحها من كلامهم دون قصد منهم في ذلك؛ لأنه شيء اعتادوه، وجرت عليه طبائعهم، وصار كأنه فطرة لهم، وسليقة عندهم⁽³⁾.

وقد فطن إلى ذلك علماء العربية في القرون الأولى من مجيء الإسلام فرأوا أن إسقاط الحركة "الصائت" في صيغ بعينها كان شائعا في قبائل البدو، وإن لم يكن مقصورا عليهم في جميع الحالات. وكان إمام العربية سيبويه من أسبق الذين سجلوا لنا بعض تلك الصيغ مع بيان ما يحدث فيها أو يعرض لها من حذف الحركة، وذلك في "باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك"، فيقول: وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء - أي بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم فيما تقدم من كلامه - يخففون أيضا؛ كرهوا ذلك كما يكرهون الواوان، فكما تكره الواوين كذلك تكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو، وذلك قولك: الرُّسُل، والطُّنْب، والعُنُق، تريد: الرُّسُل، والطُّنْب، والعُنُق⁽⁴⁾. وقال أيضا: "وذلك قولهم في

(1) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 129.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ينظر: أحمد طه حسين سلطان، "قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي"، ص 91.

(4) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج 4/113-114.

فَخَذَ: فَخَذَ، وفي كَبَدَ: كَبَدَ، وفي عَضُدَ: عَضُدَ، وفي الرَّجُلِ رَجُلٌ، وفي كَرُمَ كَرَمٌ، وفي عِلْمَ عِلْمٌ، وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم⁽¹⁾.

ومن أبرز الأمثلة في الكتاب قول أبي النجم (ت: 130 هـ)

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ⁽²⁾.

فعلل سيبويه الإسكان بقوله: "وإنما حملهم على هذا، أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عَصِرِ الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا؛ إنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الوضع مع الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال"⁽³⁾.

وقال عيسى بن عمر⁽⁴⁾. (ت: 149 هـ): "كل اسم على ثلاثة أحرف، أوله مضموم وثانيه، ففيه لغتان: التخفيف والتثقيب"⁽⁵⁾، والتخفيف والتثقيب لغة قراءة الكوفة⁽⁶⁾، وهي لغة فاشية في تميم. أما التحريك فلغة الحجازيين⁽⁷⁾. ويرى أحد علماء العرب، أن التأليف بين الحركة والسكون أحلى وأحسن، لذلك يقدم ساكن الحشو على المتحرك، لأن السكون أخف من الحركة⁽⁸⁾.

(1) سيبويه، "الكتاب"، ج4/113-114.

(2) وأبو النجم هو: الفضل بن قدامة العجلي من بني بكر بن وائل من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشاد للشعر، نبغ في العصر الأموي وعاش إلى أيام هشام بن عبد الملك، (35 - 105 هـ = 655-723 م)، ينظر: عزيزة فوال بابتي، "معجم الشعراء المخضرمين والأمويين"، بيروت، لبنان، دار صادر، ط1، 1998م، ص 492، وينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/114.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج4/114.

(4) عيسى أبو عمر الحمداني الكوفي الفارسي الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، قيل مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل سنة خمسين، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/613.

(5) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحیط"، ج2/208، وأيضا: ابن الحسين سعيد بن مسعدة الأقفش، "معاني القرآن"، تحقيق: هدى محمود قراءة، المؤسسة السعودية، مصر، ط1، 1411 هـ - 1990 م، ج1/274.

(6) ينظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ج1/234.

(7) ينظر: أبو زرعة، الحجة في القراءات، ص 101، وأيضا: أحمد بن محمد البناء، "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر"، ج2/141.

(8) ينظر: الفراءي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، "ديوان الأدب"، تحقيق أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، "مجمع اللغة العربية"، دط، دت، ج1/72، 81، 87.

وذكر ابن جنّي أنّ ما كان "متحركاً ثمّ أسكن فعلى ضربين: متصل ومنفصل، فالمتصل: ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره، فلك فيه الإسكان تخفيفاً، وذلك كقولك في علم: قَدْ عَلِمَ، وفي ظَرْفَ: قَدْ ظَرْفَ، وفي رَجُلَ: رَجُلَ، وفي كَبِدَ: كَبِدَ ... وأنشد البغداديون:

رَجُلَانِ مِنْ صَبَّةٍ أَخْبَرَانَا أَنَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا⁽¹⁾.

وذكر ابن جنّي أيضاً أن ابن مجاهد قال: "قال عباس: سألت أبا عمرو عن ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ (البقرة: 129)، فقال: أهل الحجاز يقولون: "يُعَلِّمُهُمْ، وَيَلْعَنُهُمْ مثقلة، ولغة تميم: يُعَلِّمُهُمْ، وَيَلْعَنُهُمْ"⁽²⁾. وعلل جنوح تميم إلى الإسكان بقوله: "أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب، لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم، فيخففون بإسكان حركة الإعراب"⁽³⁾.

ويرى بعض الدارسين أن اللهجة التميمية في حذف الحركات فرع على اللهجة الحجازية، وأن هذا الحذف يلائم عادات البدو في سرعة النطق؛ لميلهم إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولا شك أنّ حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يسعى إليه التميمي البدوي، بخلاف الحجازي المتحضر الذي يسعى إلى إعطاء كل صوت حقه من البيان⁽⁴⁾.
وقد القدياء هذا التخفيف بنائي (فَعَلٌ وَفَعِلٌ) فقط ولم يجوزوا ذلك في (فَعَلٌ) لخفته، والخفيف لا يخفف، قال سيبويه: "وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه؛ لأن

(1) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/48.

(2) ابن جنّي، "المحتسب"، ج1/109.

العباس بن الفضل الأنصاري الواقفي أبو الفضل، محدث من أهل البصرة، قرأ القرآن على أبي عمرو بن العلاء، وإنما لم يشتهر لأنه لم يجلس للإقراء. توفي سنة 161هـ، ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ج1/553.

(3) ابن جنّي، "المحتسب"، ج1/190.

(4) ينظر: أحمد علم الدين الجندي، "اللهجات العربية في التراث"، ج1/246.

الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء⁽¹⁾. وقال في موضع آخر: "والذين يقولون: كَبَدٌ وَفَخَذٌ لَا يَقُولُونَ فِي جَمَلٍ جَمَلٌ"⁽²⁾.

وقال ابن يعيش: "فإسكان المفتوح ضرورة، وإسكان المضموم والمكسور لغة"⁽³⁾، كما ورد عن أبي علي، أن الإسكان يكون في الضم والكسر، ولا يكون في الفتح إلا شاذاً لحفته⁽⁴⁾. كما ورد عن ابن خالويه روايته عن الأصمعي، قال لأبي عمرو: أنت تميل في قراءتك إلى التخفيف فلم لم تقرأ: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ (الأنبياء: 90) بالإسكان؟ فأجابه: ويلك أجمَل أخف أم جمَل؟⁽⁵⁾. وقال أبو حيان: "وتميم تسكن عين فعل"⁽⁶⁾. وقال في موضع آخر: "تسكين عِلْمٍ قياس مطرد في لغة تميم"⁽⁷⁾.

وجاء عن ابن جنِّي: "ما جاء عنهم من ذلك في المفتوح، فشاذ لا يقاس عليه، نحو قوله:

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ، صَفَّقُهُ يُرَاجِعُ مَا قَدَّ فَاتَهُ بَرِدَادٍ"⁽⁸⁾.

وقد جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاث أحرف، قال العجاج(ت: 90هـ)⁽⁹⁾:

فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

(1) سيويه، "الكتاب"، ج4/115.

(2) المرجع نفسه، ج4/204.

(3) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج9/52.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي، "الحجة"، ج3/188، 77/5.

(5) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 277.

(6) أبو حيان، "البحر المحيط"، ج3/372.

(7) المرجع نفسه، ج3/729.

(8) البيت من الطويل، وهو للأخطل.

المبتاع المشتري، سلف: مضى ووجب، الصفق: مصدر صفق البائع صفق، إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند المبايعه بينهما. والرداد: مصدر راد البائع صاحبه مرادة وردادا إن فاسخه البيع، وقد جاء (سلف) مسكنا على أن أصله مفتوح الوسط، وتسكين العين المفتوحة شاذ ضرورة ينظر: ابن جنِّي، "الخصائص"، ج2/117.

(9) المرجع نفسه، ج2/48، وأيضا: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج9/140.

وبعده: إِذَا أَحَسَّ تَبَاهُ تَوَجُّسًا.

والبيت في وصف توروحشي، والتكردس: الانقباض واجتماع الشيء بعضه إلى بعض.

فأجرى " مُنْتَصِبًا " مجرى فَخَذَ فأسكن ثانيه: وعليه حكاية الكتاب أراك " مُنْتَفَخًا "(1).
حيث قال سيبويه: "وما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم: أراك منتفخا،
تسكن الفاء تريد: منتفخا، فما بعد النون بمتزلة كَبَد"(2). فجعل "نَفَخًا" من "مُنْتَفَخًا" مثل
"كَتَف" فأسكن اللام(3).

وقد قال أبو علي قولاً جامعاً في الإسكان، جاء فيه: إن حروف المعجم على ضربين:
ساكن ومتحرك، والساكن على ضربين:

أحدهما: ما أصله في الاستعمال السكون، مثل: راء "برُد"، وكاف "بكر".

والآخر: ما أصله الحركة في الاستعمال فيسكن عنها.

وما كان أصله الحركة يسكن على ضربين:

أحدهما: أن تكون حركته بناء.

والآخر: أن تكون حركة الإعراب.

وحركة البناء التي تسكن على ضربين:

أحدهما: أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة، نحو: فَخَذَ وَسَبَّعَ وَإِبِلَ، وَضُرِبَ وَعَلِمَ،
يقول من يخفف: سَبَّعَ وَفَخَذَ، وَعَلِمَ وَضُرِبَ.

والآخر: أن يكون هذا المثال من كلمتين، فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل، وذلك نحو
قولهم: أراك مُنْتَفَخًا، ﴿وَيَحْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ (النور: 52) (4) بتسكين القاف في (يتقه).

وأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها، وأما حركة الإعراب فمختلف في
تجويز إسكانها(5).

وبعد هذا التفصيل في تفسير ظاهرة الإسكان نأتي إلى تتبعها في قراءة ابن كثير.

(1) ينظر: ابن جنِّي، "الخصائص"، ج2/48.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج4/115.

(3) ينظر: عبد البديع النيرباني، "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات"، دمشق، سوريا، دار الغوثاني، للدراسات القرآنية، ط1،

1427هـ - 2006م، ص 224.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي، "الحجة"، ج2/78-79.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ثانيا: التسكين (سقوط الصائت القصير) في قراءة ابن كثير:

أ- توالي ضمتين (فُعَل):

يكون هذا الوزن في المصدر والجمع، قال سيبويه: ويكون "فُعَلًا" في الأسماء والصفة، فالاسم: الطُّبُّ، والعُنُقُ، والعُضُدُ، والجُمُدُ ... والصفة: الجُنُبُ، ونُكْرٌ ... قال تعالى: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ (القمر: 6) (1). وقد قال عيسى بن عمر: "كل اسم على ثلاثة أحرف، أوله مضموم وثانيه، ففيه لغتان: التخفيف والتثقيب" (2).

فأسكن الدال ابن كثير من "القدس" حيث جاء (3)، والقدس الطهر (4). وجاء في غالبية كتب الاحتجاج للقراءات أن الضم أصل وإتيان للكلمة على أصلها، وقد اختار مكّي بن أبي طالب قراءة الضم لأنّ القراء قد أجمعوا عليه كما أن حروف الكلمة قليلة وخفيفة (5). وذهب صاحب الإتحاف أن الضم لغة الحجازيين، والإسكان لغة تميم وأسد وعامة قيس (6). وقد ذكرنا سابقا أن التخفيف لغة قراء الكوفة وهي لغة فاشية في تميم، أما التحريك فلغة الحجازيين (7).

غير أن صاحب الإتحاف حكى قولاً؛ بأن الأصل الإسكان وأما الضم فيتباع، غير أن غيره رأى أن من أسكن كره توالي ضمتين في اسم فأسكن تخفيفاً، أو يكون الإسكان لغة، تقول العرب: الحُلْمُ والحُلْمُ، والطُّبُّ والْقُدُسُ والْقُدُسُ (8). وعليه فإن الإسكان يكون: إما استخفافاً لتوالي ضمتين، أو لغة، أو أصلاً والضم اتباع.

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/244.

(2) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج2/208.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/165، وأيضاً: أبو عمرو الداني، "التيسير في القراءات السبع"، تحقيق محمد بيومي، القاهرة، مصر، دار الغد

الجديد، ط1، 1427هـ - 2006م، ص83.

(4) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص85.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة، وأيضاً، مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/305.

(6) ينظر: أحمد بن محمد البنا، "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر"، ج2/143.

(7) ينظر: أحمد بن محمد البنا، "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر"، ج1/141، وأيضاً: أبو زرعة، "الحجة"، ص101.

(8) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/305.

وأسكن ابن كثير الكاف من "أكلها وأكله، والأكل وأكل"، وهي قراءة نافع، ووافقهم أبو عمرو في "أكلها" خاصة⁽¹⁾. وجاء عن ابن خالويه أن قوله تعالى: ﴿فَكَاتَتْ أُكْلَهَا﴾ (البقرة: 265) يقرأ بضم الكاف وإسكانها، فحجة من ضم أنه أتى بالكلام على أصل ما كان عليه، ودليله: إجماعهم على الضم في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمَطٍ﴾ (سبأ: 16) أما من أسكن: أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكنى ثقلت، وتوالي الضمتين ثقيل أيضاً، فخفف بالإسكان⁽²⁾. وجاء عن مكي بن أبي طالب أن الضم هو الأصل، والإسكان على التخفيف، فهما لغتان⁽³⁾.

غير أن هناك من يرى أن الإسكان والضم لغتان في كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم، والإسكان هو الأصل، وهو لغة (تميم - وأسد) والضم لمجانسة ضم الحرف الأول وهو لغة الحجازيين⁽⁴⁾. وعليه فإن الضم والإسكان لغتان، فإمّا أن يكون الإسكان هو الأصل، وبالتالي فإن الظاهرة الصوتية هي إتباع الضم للضم، أو أن الأصل الضم والإسكان تخفيف لاستتقال الضمتين، فالظاهرة هي إذن مخالفة صوتية.

أما قوله تعالى: ﴿شُغِلِ﴾ وهو في (يس: 55) فقرأ ابن كثير بإسكان الغين، وهي قراءة نافع وأبي عمرو⁽⁵⁾. وهما لغتان كالسُّحْتِ والسُّحْتِ⁽⁶⁾. وجاء عن ابن خالويه أنه يقرأ بضمين متواليين، وبضم السين وإسكان الغين، فقليل هما لغتان فصيحتان، كما قيل: الأصل: الضم، والإسكان: تخفيف⁽⁷⁾. غير أنه جاء عن بعض العلماء: أن الإسكان هو الأصل، وهو لغة (تميم - وأسد)، والضم لمجانسة ضم الحرف الأول، وهو لغة (الحجازيين)⁽⁸⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/166، وأيضاً: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 86.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 102.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/359-360.

(4) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات وأثرها في علوم العربية"، ج1/152.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/166، وأيضاً: ينظر: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 174.

(6) ينظر: مرجع سابق، ج2/322.

(7) ينظر: ابن خالويه، "الحجة" ص 299.

(8) ينظر: مرجع سابق، ج2/242.

أما قوله تعالى: ﴿ نَكُرٍ ﴾ وهي في (القمر: 6) فأسكن ابن كثير (الكاف) (1).
والضم الأصل، والإسكان تخفيف (2). وجاء عن مكي بن أبي طالب أنهما لغتان، والأصل
الضم، والإسكان على التخفيف كـ (رُسُل) و (رُسُل) و (كُتُب) و (كُتُب) و (نكر) صفة
(وفعل) في الصفات قليل (3). غير أن هناك من قال: إن الضم والإسكان لغتان في كل اسم
على ثلاثة أحرف أول مضموم، والإسكان هو الأصل، وهو لغة (تميم - وأسد) والضم
لمجانسة ضم الحرف الأول، وهو لغة الحجازيين (4).

أما قوله تعالى: ﴿ خُشْبٌ ﴾ وهي في (المنافقون: 4) فقد اختلف عن قنبل فروى ابن
مجاهد عنه الإسكان في الشين، وروى ابن شنبوذ عنه الضم (5). والضم هو الأصل؛ لأن
الواحد خشبة، والجمع خشب كـ (بَدَنَه وُبُدُن) و (أَسَدٌ وَأُسْدٌ)، أو أنه جمع الجمع كقولهم:
ثمار وثمر، والضم لغة أهل الحجاز، أما الإسكان فهو استخفاف، وهو حسن لأنه تشبيهه
بالجمع في (بدنة وبدن) ودليله قوله تعالى: ﴿ وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم ﴾ (الحج: 36) (6).
كما قيل أن الإسكان والضم لغتان في كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم، والإسكان
هو الأصل، وهو لغة (تميم - وأسد)، والضم لمجانسة ضم الحرف الأول، وهو لغة الحجازيين
كما سلف ذكره (7).

وخلاصة القول، إن إسكان الوسط فيما توالى فيه الضمتان على النهج المذكور قد
نسب إلى بني تميم (8)، كما أن لهجة حذف الحركة فرع على اللهجة الحجازية (9). غير أننا لو

(1) ينظر: مرجع سابق، ج2/166، وأيضا: ينظر: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 193.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 337.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف عن وجوه القراءات السبع"، ج2/397، وأيضا: ينظر: أبو البقاء الحسين بن عبد الله العكبري، "إملاء ما
من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن"، ج2/134.

(4) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات وأثرها في علوم العربية"، ج1/224.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/166، وأيضا: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 198.

(6) ينظر: مرجع سابق، ج2/322، وينظر أيضا: ابن خالويه، "الحجة"، ص 98، وأيضا: مرجع سابق، ج2/141.

(7) ينظر: مرجع سابق، ج1/252.

(8) ينظر: أبو زرعة، "الحجة"، ص 101، وأيضا: أحمد بن محمد البنا، "الإتحاف"، ج1/141، وأيضا: سيبويه، "الكتاب"، ج4/114، وأيضا:

ابن جني، "المختص"، ج1/205.

(9) ينظر: أحمد علم الدين الجندي، "اللهجات العربية في التراث"، ج1/246.

عقدنا مقارنة بين السكون وبين مطلق الحركة لوجدنا أن السكون أخف من سائر الحركات، وأنه يؤدي وظيفة صوتية فيكون علامة على غلق المقطع الصوتي، وعلى الوقف، وعلى خلو الحرف من الحركة⁽¹⁾، وأنه "وحده في النظام الصوتي يقف في مقابل الحركة أيا كانت، فهو قيمة خلافية"⁽²⁾. علاقتها بالحركة علاقة الإيجاب والسلب⁽³⁾.

كما أن تتابع الحركات وتواليها قد يكون مظهرا من مظاهر الثقل، يكرهها العرب كتتابع الضمتين؛ لأنهم يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، لذا يميل المتكلم إلى تخفيف ذلك بالمخالفة بينهما عن طريق التسكين⁽⁴⁾. ثم إن التخلص من تتابع الحركات بحذف الحركة قد يكون لتحويل المقاطع المفتوحة إلى مقاطع مغلقة من أجل توفير الجهد والاقتصاد فيها. وعموما هو سلوك لغوي للعربي يراد به التخفيف⁽⁵⁾.

وعليه فإن كرهه تتابع المقاطع يفسر ميل بعض العرب قديما إلى تسكين العين في (فُعَل)، فالتباين والتخالف ليس في الحركات فقط بل في البناء المقطعي أيضا. فتوالي الضمتين يؤدي إلى تغيير في البناء المقطعي باستخدام القيمة الخلافية السالبة (السكون) في مقابل التحريك، فينتج عنه تحول الكلمة في بنائها المقطعي من ثلاثة مقاطع قصيرة متماثلة إلى مقطعين: متوسط مغلق وقصير مفتوح على النحو التالي:

قُدُسُ: ص ح + ص ح + ص ح

قُدُسُ: ص ح ص + ص ح.

خُشْبُ: ص ح + ص ح + ص ح

خُشْبُ: ص ح ص + ص ح

وعليه فإن العربية قد تخلصت من هذا الوضع؛ توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة بإدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد.

(1) ينظر: أحمد طه حسين سلطان، "قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي"، ص 33.

(2) تمام حسان، "العربية معناها ومبناها"، ص 295.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي"، ص 377.

(4) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص 109.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ب- توالي حركتين مختلفتين (فعل):

قوله تعالى: ﴿وَرَجَلِكْ﴾ (الإسراء: 64) رواية حفص بكسر الجيم أما قراءة ابن كثير بإسكان الجيم، وهي قراءة الجمهور⁽¹⁾. وكسر الجيم لغة في (راجل)، يقال: رَجُلٌ وَرَجَلٌ للرجال، فيسكنون استخفافاً، ورجل صفة إذا كان بمعنى راجل، والصفة إذا كانت على (فعل) جاز فيها (فعل)، يقال: نَدَسَ، وَنَدَسَ وَحَدَرَ وَحَدَرَ، فعلى هذا قالوا في (رَجَل) الذي هو صفة بمعنى "راجل" رَجَلٍ، كما قالوا (نَدَسَا)⁽²⁾.

أما من أسكن أراد جمع (راجلا) على (رَجَل) كـ (صاحب وصَحْب) و (راكب وركب) و(تاجر وتَجْر)، وقد قالوا: رجل ورجال، كما قالوا: صاحب وصحاب، وقالوا: راجل ورجال، كما يجوز أن تكون قراءة من أسكن مثل قراءة من كسر الجيم، إلا أنه أسكن الكسرة استخفافاً، فتتفق القراءتان⁽³⁾.

ج- توالي فتحتين (فعل):

قوله تعالى: ﴿دَابَّأ﴾ (يوسف: 47) رواية حفص بفتح الهمزة، أما قراءة ابن كثير، وهي قراءة الجمهور بإسكان الهمزة⁽⁴⁾. هناك من يفسر الإسكان على أنه مصدر والفتح لإرادة الاسم فيجوز أن يكون أصله الفتح، فأسكن تخفيفاً، وهناك من يفسره على أنهما لغتان مثل: النَّهْرُ وَالنَّهْرُ وَالسَّمْعُ وَالسَّمْعُ، واختار لذلك قراءة الإسكان لأنه أخف وقد أجمع عليه⁽⁵⁾.

أما قوله تعالى: ﴿لَهَبٍ﴾ (المسد: 1) اختلفوا فيه فقرأ ابن كثير بإسكان الهاء وقرأ باقي القراء بفتحها، واتفقوا على فتح الهاء من قوله تعالى: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ و﴿وَلَا يُغْنِي مِّنَ

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/235، وأيضاً: أحمد بن محمد البنا، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر"، ج2/285.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 219، وأيضاً: مكي بن أبي طالب، "الكشف عن وجوه القراءات السبع"، ج2/158، وأيضاً: عبد الله العكبري، "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات"، ج2/58، وأيضاً: أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج6/58.

(3) ينظر: المرع نفسه ونفس الصفحة.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/225، وأيضاً أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 126.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج2/121، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة"، ص 195.

اللَّهَبِ ﴿ (المرسلات: 31) لتناسب الفواصل، ولثقل العَلَم بالاستعمال⁽¹⁾، وهما لغتان كما قالوا: وَهَب، وَوَهَب، وَنَهَرَ وَنَهْرًا، وإنما يكون هذا فيما كان حرف الحلق فيه عين الفعل أو لامه في هذا الوزن⁽²⁾.

وعلى هذا الإحصاء لبعض الكلمات القرآنية الثلاثية المقاطع، تدفعنا النتائج الأولية لهذه الدراسة إلى أن نقول: إن العربية تترع إلى تسكين وسط الثلاثي نزوعاً يكاد يشيع فيها ليكون مظهرًا من مظاهر تطورها. وهو مبدأ لساني يقضي بأن المتكلم يترع دوماً إلى التخفيف ليوفر الجهد، وكانت هذه الظاهرة تتداول في الكلام الشفوي، وتنقل إلى نصوص الشعر، بل انتقلت إلى نصوص القرآن الكريم، ولولا أن العربية حددت قواعدها في مستوى من الفصاحة (المرجع المعياري) لكان تسكين وسط الثلاثي قاعدة لغوية يتكلم بها وتتعلم في مؤسسات التعليم⁽³⁾.

وقد رفض البصريون تخفيف مفتوح العين لأن الفتحة خفيفة. ولكن الشواهد كثيرة، وإطرادها يؤدي إلى فشو هذه الظاهرة، ومن هنا كان من اللازم قبولها⁽⁴⁾. قال تعالى: ﴿قَدْرُهُ﴾ (البقرة: 236) قرأها ابن كثير في الموضعين بالإسكان⁽⁵⁾، وهما لغتان، قال الأخفش (ت: 215هـ) القدر والقدر، وهم يختصمون فيهما، فدليل الفتح إجماعهم على الفتح في قوله تعالى: ﴿فَسَأَلْتُ أَوْدِيَةَ بِقَدْرِهَا﴾ (الرعد: 17) و﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ﴾ (القمر: 49)، ودليل الإسكان إجماعهم على الإسكان في قوله تعالى: ﴿حَقَّ قَدْرِهِ﴾ (الأنعام: 91) و﴿لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (الطلاق: 3) و﴿ثِيْلَةَ الْقَدْرِ﴾ (القدر: 1) فالقراءتان متساويتان⁽⁶⁾.

(1) ينظر: مرجع سابق، ج 308/2.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 377، وأيضاً: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 487/2، وأيضاً: مرجع سابق، ج 159/2.

(3) ينظر: محمد خان، "اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط"، ص 123.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 116.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 175/2، وأيضاً: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 88.

(6) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف عن وجوه القراءات السبع"، ج 346/1، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة"، ص 98.

كما يحسن أن نذكر أن الفراء قد أشار في مصنفه أن الثقل يختص بالضمة وبالكسرة لا بالفتحة، فلو كانت فتحة لم تستقل فتخفف، لأن "المخرجيهما مؤونة على اللسان والشفيتين، تنضم الرفعة بهما فيثقل الضم، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلًا، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة"⁽¹⁾. وقدم الفراء في تحليله وصفًا لما يستثقله العرب، منها استثقالهم "كسرة بعد ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتين متوليتين، أو ضميتين متواليتين"⁽²⁾. لكن الواقع يخالف ما قاله الفراء عن كون الفتحة غير مستثقلة ذلك أن السكون أخف وقد وردت كلمات قرآنية كثيرة بالإسكان دون الفتح، منها قوله تعالى: ﴿ قِطْعًا ﴾ (يونس: 27) اختلف القراء، فقرأ ابن كثير ويعقوب والكسائي بإسكان (الطاء)، وقرأ باقي القراء بفتحها⁽³⁾، جاء عن ابن خالويه: قوله تعالى: ﴿ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ (يونس: 27) يقرأ بفتح الطاء وإسكانها، فمن فتحها أراد جمع قطعة على التكسير، ومن أسكنها أراد ساعة من الليل، ودليلة قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِبَاهُ لِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ (هود: 81) أو أراد الفتح فأسكن تخفيفًا⁽⁴⁾.

فجعل حذف الصائت (الفتحة) تخفيفًا، وأيضًا قوله تعالى: ﴿ كِسْفًا ﴾ (الإسراء: 92) و(الشعراء: 187) و (الروم: 48) و (سبأ: 9) قرأ ابن كثير بإسكان السين، وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر وعاصم والمدنيان بفتح السين في (الإسراء: 92) خاصة، وكذلك رواية حفص في (الشعراء: 187) و (سبأ: 9)⁽⁵⁾.

(1) الفراء، "معاني القرآن"، ج2/12.

(2) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/216.

(4) ينظر: مكِّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/94، وأيضًا: ابن خالويه، "الحجة"، ص 181.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج2/236.

د- الجمع (فعلة):

اختلف عن البزّي في إسكان الطاء من "خطوات" أين أتى؛ فروى عنه أبو ربيعة الإسكان، وروى عنه ابن الحجاب الضم⁽¹⁾. والمعروف أن المجموع بالألف والتاء إما أن يكون إسما أو صفة، فإن كان إسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها سواء اختتم بتاء أم لا، فإن كان محتوما بالتاء أو غير محتوم، فلا يخلو إما أن تكون فاؤه مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فإن كانت مضمومة: كرشوة، أو مكسورة: كهند، وبني على أدنى العدد (كفلة) ألحقت التاء وحركت العين بضمة، وذلك قولك: رُكبة ورُكبات، وغُرُفة وغُرُفات، وجُفُرة وجُفُرات، وعليه جاءت قراءة الجماعة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ (الحجرات: 4)، وقوله تعالى: ﴿الْغُرْفَتِ آمِنُونَ﴾ (سبأ: 37) وقد قرأ أبو جعفر بفتح الجيم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ (الحجرات: 4)⁽²⁾.

وقال سيبويه والخليل، وجميع البصريين النحويين: سمعنا من يقول⁽³⁾:

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَاتِنَا
عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلُطُ الْجِدَّ بِالْمَهْزَلِ

"وهي لغة تميم وناس من قيس"⁽⁴⁾.

وإذا كان جمع المؤنث لما هو على وزن "فعلة" ساكن العين معتل اللام وجمع بالألف والتاء جمعا مؤنثا سالما، فإن فيه بالإضافة إلى ما سبق لغة أخرى، وهي إسكان العين، وبها كانت قراءة الإسكان في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ (البقرة: 168).
وعليه فإن في "خطوات" ثلاثة لغات:

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/165، وأيضا: عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، ج1/230.

(2) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/324-325، وأيضا: ابن خالويه، "الحجة"، ص 91-92، وأيضا: الزجاج، "معاني القرآن"، ج1/209.

(3) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، والشاهد فيه فتح الكاف، وباديا رُكباتنا بمعنى جادين، كما قال: شمر عن ساق، ينظر: الزجاج، المرجع نفسه، ونفس الصفحة. وهو في "معجم شواهد اللغة" منسوب لعمر بن شأس الأسدي، ج6/499.

(4) أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج1/479، 91، 168/8.

الضم: وهو إتيان باللفظ في الجمع على حقيقة ما وجب له حملا على أصل الأسماء؛ لأن الأسماء يلزمها في الجمع في نحو (غُرْفَة) و (غُرْفَات) فضمه لأنه جمع (خُطْوة) على الأصل، ودليله قوله تعالى: ﴿الْغُرْفَتِ آمِنُونَ﴾ (سبأ: 37)، والضم لغة أهل الحجاز⁽¹⁾.

الفتح: "خطوات"، وهي قراءة شاذة، ولكنها جائزة في العربية، وسبق ذكرها في قول سيبويه⁽²⁾.

الإسكان: لأنه خفف الكلمة لإجماع ضميتين متواليتين وواو، فلما كان التمكين في مثل هذا مع غير الواو كان حذف الصائت للتخفيف من توالي الأمثال: الضمتان والواو؛ أولى لثقل اجتماع الضمتان والواو؛ لأنه جمع، ولأنه مؤنث، فاجتمع ثقل الجمع، وثقل التأنيث، وثقل الضميتين والواو؛ لذلك حسن التخفيف وقوى، فلا يحسن أن يقال: تركت الطاء عن سكونها في الواحد؛ لأن الجمع يلزمه الضم، فهي ضمة أسكنت تخفيفا⁽³⁾. يقول عبد الراجحي: حين تتجاوز أصوات متماثلة أو متقاربة تميل بعض اللهجات إلى حذف أحدها طلبا للتخفيف، وليس هذا الحذف مقصورا على الصوائت وحدها بل يشمل الصوائت أيضا، وقد يكون الصائت جزءا من الشكل في بنية الكلمة، وقد يكون ذا وظيفة إعرابية⁽⁴⁾. كما يمكن أن نفسر هذه الظاهرة التي نراها في الشعر والنثر أيضا على أساس التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة⁽⁵⁾.

خُطْوَآت: ص ح / ص ح / ص ح ح ص.

خُطْوَآت: ص ح ص / ص ح ح ص.

حيث نرى أن العربية تخلصت من ثقل هذا التتابع في المقاطع القصيرة بإدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد مغلق.

(1) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 1/324.

(2) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج 1/209.

(3) ينظر: أبو زرعة، "الحجة"، ص 120.

(4) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 155.

(5) ينظر: فوز الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 133.

2- أما قوله تعالى: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ (فصلت: 16) اختلفوا فيه، فقرأ ابن كثير بالإسكان في الحاء، وهي قراءة الجمهور، وكسرها أبو جعفر وابن عامر والكوفيون⁽¹⁾.
فهذا ما كان صحيح العين مفتوح الفاء وجمع بالألف والتاء، فالقول فيه، والمتفق عليه عند النحاة أن يلزمه فتح العين إذا كان اسماً لا صفة، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: 167).

أما إن كان صفة بقيت العين على سكونها نحو: ضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ، وإنما فعلوا ذلك فرقا بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بالتحريك، إلا أن بعضهم قد يسكنون العين منه طورا اضطرارا، ويجري ذلك في المعتل كما يجري في صحيحها⁽²⁾.
فقراءة التخفيف بالسكون لأنه جمع (نحس) حيث جعلوه إسما غير صفة، ودليلهم قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ (القمر: 19) فأضاف "اليوم" إليه فدلّت الإضافة على أنه اسم⁽³⁾. ويحتمل أن يكون أراد الكسر في الحاء فأسكنها تخفيفا⁽⁴⁾.
ويحتمل في قراءة التخفيف أن يكون صفة، وأصله الفتح، كالعَبَلَاتِ والعَصَبَاتِ، ولكن أسكنت استخفافا لثقل الصفة، كما يقال: العَبَلَاتِ، ويجوز أن يكون أراد الكسر فأسكن استخفافا⁽⁵⁾.

وعليه يمكن القول: إن تسكين وسط الكلمة الثلاثية، سواء أكانت بصيغة الأفراد أم بصيغة الجمع، تسكين صرفي في لهجات بعض القبائل التي تؤثر المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة، ومنها قبيلة تميم التي تؤثر تسكين وسط الكلمة⁽⁶⁾، وقبيلة بكر بن وائل التي كانت تجاور تميما في نجد وشرقي الجزيرة العربية، وكذلك عموم ربيعة⁽⁷⁾. على أن توالي الصوائت

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/279، وأيضا: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 181.

(2) ينظر: يحيى على المباركي، "أثر اختلاف اللهجات العربية، في النحو"، ص 414.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/349، وأيضا: عبد الله العكبري، "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات"، ج1/14، ج2/119.

(4) ينظر: أحمد بن محمد البنا، "الإتحاف"، ج2/380-381.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة، وأيضا: ابن خالويه، "الحجة"، ص 316.

(6) ينظر: صاحب أبو جناح، "الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري"، ص 34.

(7) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

من لهجة الحجاز، وهي تلائم البيئة الحضرية التي تميل إلى التأني في الكلام، بحيث تعطي كل صوت حقه، وأن التخفيف من لهجات تميم وأسد، وهي قبائل بادية تميل إلى السرعة والاقتصاد في المجهود العضلي، وهذا الحذف يوفر لهم ذلك⁽¹⁾.

وبهذا يظهر أن اختيار قراءة التسيكين وإيثارها تجنباً لتوالي ثلاثة مقاطع متحركة بالفتح، والثابت أن معظم اللهجات العربية تنفر من توالي المقاطع المتحركة، ويظهر ذلك في تعليق أبي حيان على قراءة الإسكان في الجيم في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (النساء: 65)، قائلاً: فر من توالي الحركات وليس يقوى؛ لحنفة الفتحة، بخلاف الضمة والكسرة، فإن السكون بدلها مطرد⁽²⁾.

هـ- التسيكين في الأفعال:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَتَاسِكِنَا﴾ (البقرة: 128) و﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ (البقرة: 260)، و﴿أَرِنَا اللَّهُ جَهْرَةَ﴾ (النساء: 153)، و﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف: 143) و﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ في (فصلت: 29) فأسكن الراء فيهما ابن كثير ويعقوب، ووافقهما في (فصلت) فقط ابن ذكوان وأبو بكر، واختلف عن أبي عمرو في الخمسة، أما باقي القراء بكسر الراء في الخمسة⁽³⁾.

لقد اختار مكي تمام الحركات في الراء، لأنه الأصل وعليه جماعة القراء غير أنه فاضل بين الإسكان في (أرنا) و(أرني) وبين الإسكان في: ﴿بَارِكُمْ﴾ (البقرة: 54)، وفي ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ (البقرة: 67) وشبهه لأن تلك حركة بناء لا تغيير، وهذه حركة إعراب تتغير وتنتقل، وإسكان حرف الإعراب بعيد وضعيف، وإسكان حركة البناء مستثقلة غير أنها كثيرة

(1) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 161، وأيضاً: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 235.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج 3/284.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 2/170-171، وأيضاً: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 84، وأيضاً: عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، ج 1/194-375.

في الاستعمال، لأن (أرني) بمنزلة (كتفي) و (أرنا) بمنزلة (كتفا) والعرب تسكن الثاني من هذا استخفافاً، فحمل (أرني) و(أرنا) على ذلك، لأن الكسرة في كل ذلك بناء⁽¹⁾.

وقال ابن خالويه أن الأصل في الفعل: "أَرَيْنَا" على وزن "أَكْرَمْنَا" فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة تخفيفاً، وسقطت الياء للأمر. ولمن أسكن حجتان: إحداهما: أنه أسكنها، والأصل كسرهما تخفيفاً كما قالوا في فخذ: فَخَذ. والثانية: أنه بقى الراء على سكونها، وحذف الهمزة بحركتها ولم ينقلها⁽²⁾.

غير أنه يمكن تفسير الإسكان كسابقها؛ بأنه كراهية لتوالي الأمثال وهو هنا: توالي الحركات، فالعرب تقول: أرك مُتَفَخًا" بسكون الفاء استخفافاً لتوالي الحركات⁽³⁾.

وخلاصة القول في هذا الباب، ونتيجة لهذا الإحصاء لظاهرة التسكين في قراءة ابن كثير، هناك نقاط لا بد من الخلوص إليها والإشارة إلى وجودها.

إنّ القراء اختلفوا في التحريك والتسكين بحيث لا يظهر لهم مذهب واحد⁽⁴⁾. غير أنه يمكن أن نقول: إن حذف الصائت جاء نتيجة توالي الصوائت، سواء أكانت هذه الصوائت في اسم أم فعل، ومفرد أو جمع، وسواء كان هذا التوالي في كلمة نحو: (قدس)، أم في كلمتين نحو: (أرنا) - إذا اعتبرنا الفعل كلمة والضمير المتصل كلمة ثانية- وسواء كانت هاتاه الحركات متماثلة نحو: (الدرك، خطوات، قدس) أم مختلفة نحو (رجلك، قطعاً، نحسات).

كما أن هذا الحذف للصائت كان طلباً للتخفيف لاستثقال توالي الصوائت؛ ذلك أن البنية المقطعية تتغير من توالي مقطعين أو ثلاثة مفتوحة إلى مقاطع مغلقة، وذلك بإدماج مقطعين قصيرين مفتوحين إلى مقطع متوسط مغلق في الغالب.

توالي الحركات مع الضمات يثقل، كما أن توالي الكسرتين يكره في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكراهية الكسرتين المتواليين، كما تكره الياءان؛ لذلك مال المتكلم إلى

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/296.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص78.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/296.

(4) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص158.

تخفيف ذلك بالمخالفة بينهما - الضمتين والكسرتين - وتوالي مقاطع مفتوحة عن طريق التسكين، وعموما هو سلوك لغوي يراد به التخفيف.

الفصل الثالث : الظواهر السياقية في الصوامت .

المبحث الأول: ظاهرة الإدغام المماثلة في قراءة ابن كثير.

المطلب الأول: الإدغام والإظهار .

أوّلا : الإدغام والمماثلة.

ثانيا : ما قرأه بالإظهار والإدغام.

المطلب الثاني : الإدغام الكبير .

أوّلا : المماثلة في الأفعال المزيدة بحرف التاء .

ثانيا : الإدغام في الفعل المضعّف .

ثالثا : إدغام المثلين .

المبحث الثاني : الهمز والتسهيل .

المطلب الأوّل : الهمز .

أوّلا : الهمز عند العرب وفي الاصطلاح .

ثانيا : الهمزة والاعتلال والإبدال .

ثالثا : إبدال الهمزة من حروف العلة عند ابن كثير .

رابعا : ما قرأه بالهمز لأسباب مختلفة .

المطلب الثاني : تسهيل الهمز وتخفيفه .

أوّلا : مصطلح التسهيل وأنواعه .

ثانيا : الهمز الوظيفي في قراءة ابن كثير .

الفصل الثالث: الظواهر السياقية في الصوامت.

إنَّ رصد أية ظاهرة لغوية يعني العناية باللغة ذاتها. والقراءات القرآنية تعدّ من أهمّ مصادر اللغة العربية، حيث تكمن فيها على المستوى الصوتي ظواهر وقضايا صوتية كثيرة. فالأصوات في الكلمة أو الجملة تكتسب خصائص جديدة، ولها في تجاورها نظام يحكم سلوكها، فمجاورة الأصوات بعضها لبعض في سياق صوتي ما يحدث عنه أفعال متبادلة تؤدي إلى تغيرات تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات؛ لأنّه ينشأ حالة التركيب من الظواهر السياقية ما لم يكن حالة الأفراد.

المبحث الأول: ظاهرة الإدغام - المماثلة - في قراءة ابن كثير.

الدرس الصوتي الحديث يقرّ أنّ اللغة تتابع من السلاسل الصوتية المتلاحقة تأتلف في هيئات مركبة مكونة نظاما متجانسا مغلقا؛ غير أنّ تيار الكلام يتّسم أحيانا بالثقل، ويصادف بعض المشكلات حين يضاف على الأصوات بعض التخلخل ممّا يتطلب من اللغة التدخل لإجراء بعض التغيرات، فتتوسل اللغة ظواهر مختلفة لمعالجة التصدعات التي تحلّ بأصوات التركيب؛ ما يدعى بالظواهر التوازنية، ومن أهمّها ظاهرة المماثلة.

المطلب الأول: الإدغام والإظهار:

أولا: الإدغام والمماثلة:

ينطق الإدغام بسكون الدال عند الكوفيين، وهو مصدر الفعل الرباعي: أدغم، يدغم، إدغاما، على (أفعل) وبتشديد الدال عند البصريين، مصدر الفعل الخماسي: أدغم، يدغم، إدغاما على (افتعل) فيكون على الأول بوزن (إفعال)، وعلى الثاني بوزن "افتعال".
قال أبو حيان: الإدغام، وهو الإفتعال، وهي عبارة سيويه، وعبارة الكوفيين: الإدغام: (إفعال) (1).

(1) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل": 121/10، وأيضا السيوطي، "معجم الهوامع في جمع الجوامع"، ج280/5.

فالإدغام ظاهرة صوتية تجري على ألسنة العرب، قال أبو عمرو بن العلاء: "الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره"⁽¹⁾. وهو لغة: الإدخال والستر والخفاء، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس. قال الشاعر⁽²⁾:

وَأَدْغَمْتَ فِي قَلْبِي مِنَ الْحُبِّ شُعْبَةً تَذُوبٌ لَهَا حَرًّا مِنَ الْوَجْدِ أَضْلَعِي

ويقال: أدغمت اللجام في فم الدابة؛ أي أدخلته فيه، ويجيء بمعنى التغطية، ويقال: أدغمت الشيء بمعنى غطيته⁽³⁾.

وانطلاقاً من المعنى اللغوي يطلق اللغويون الإدغام ويريدون منه إدخال الحرف في الحرف، وهو محتمل لأن يكون الداخِل غالباً بالنظر إلى قولهم: دغم الغيث الأرض يدغمها، وأدغمها: إذا غشيها وقهرها ومحتمل لأن يكون الداخِل مغلوباً بالنظر إلى قولهم: أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه، وقول الأزهري إدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، ويشير إلى كثرة فناء الحرف الأول في الثاني واستتاره فيه كما يستتر اللجام في فم الفرس⁽⁴⁾.

أ- الإدغام في اصطلاح النحويين:

أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو بوقف، فيصيران لشدة اتصاليهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة، شديدة، فيصير الأول كالمستهلك لأنه على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو (شدّ) و (مدّ) ونحوها⁽⁵⁾. كما هو رفعك بالحرفين دفعة واحدة، ووضعك إياه بهما وضعاً واحداً، ولا يكون إلا في المثليين والمتقاربين، وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل، وإلا فلا إدغام إلا إدغام مثل في مثله، لأن المقارب يقلب من جنس الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثل في مثل⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج1/275.

(2) علي النوري، "شرح طيبة النشر"، ج1/316.

(3) ينظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، ج1/275.

(4) ينظر: ابن منظور: "اللسان"، ج12/203 مادة (دغم).

(5) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج10/121.

(6) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج5/280، وأيضاً، ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص403.

يقول المبرد: "اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحدا، وسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني، وتأويل قولنا مدغم أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لها باللسان اعتمادا واحدا، لأنّ المخرج واحد"⁽¹⁾.

كما يقول الزجاجي: "معنى الإدغام هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني، أي تدخله، فيصيران حرفا واحدا مشددا، ينبو اللسان عنه نبوة واحدة أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج فتبدل الأول من جنس الثاني، وتدغمه فيه، وإنما تفعل ذلك تخفيفا، نحو شدّ، ومدّ، وما أشبه ذلك"⁽²⁾.

وقد تناول اللغويون والنحاة ظاهرة الإدغام واعتنوا بها عناية كبيرة لارتباطها بأداء النص القرآني، ويعد سيبويه أول من حلل هذه الظاهرة تحليلا دقيقا إلى حد كبير، منهايا بها كتابه بعدما مهد لها بمخارج الحروف وصفاتها، وصنفها كالاتي⁽³⁾:

- الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا⁽⁴⁾.

- الإدغام في الحرفين المتقاربين من مخرج واحد.

- الإدغام في حروف اللسان والثنايا⁽⁵⁾.

- الإدغام في ألفاظ شاذة⁽⁶⁾.

هذه هي الأقسام التي تشكل موضوع الإدغام عند سيبويه وقد تناقلها النحاة بعده، وصارت سنة متبعة، فوقفوا عند حدودها، ولم يحيدوا عنها إلا قليلا.

كما يعد ابن جنّي أفضل من درس الإدغام من اللغويين القدماء فقد عرفه فقال: "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد، إنما هو تقريب صوت من صوت في الكلام على ضربين،

(1) أبو العباس المبرد، "المقتضب"، ج1/197.

(2) الزجاجي أبو القاسم بن إسحاق، "الجمل"، عني بتصحيحه وشرحه: ابن أبي شنب، ط2، 1957، ص378، وأيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج1/274.

(3) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/437 وما بعدها، وينظر أيضا: عادل هادي حمادي، "الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري"، القاهرة، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ-2005م، ص37.

(4) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/437.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج4/445.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج4/460.

أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين، ساكن ومتحرك... والمعنى الجامع لهذا كله، تقريب الصوت من الصوت⁽¹⁾.

وقد قسم ابن جنّي الإدغام إلى قسمين⁽²⁾:

1- الإدغام الأكبر: وهو على ضربين:

- تقريب صوت متحرك من صوت متحرك آخر، وذلك على نحو ما يحدث مع كلمة (وَدَّ) التي يصيبها الإدغام في لهجة بني تميم، ويتم قلب التاء دالا مع إدغامها في الدال الأخيرة فتتحول إلى (وَدِّ).

- تقريب صوت ساكن من صوت متحرك، فالفعل (قَطَعَ) تكون فيه الطاء المشددة مكونة من: طاء ساكنة تم إدغامها في الطاء المتحركة الواقعة بعدها. وفي كلمة (سَكَّر) الكاف المشددة مكونة من كاف ساكنة تم إدغامها في الكاف المتحركة بعدها. ومن هنا فالكلمات أصلها: (قَطَطَعَ)، و (سَكَّكَ).

2- الإدغام الأصغر: وعرفه ابن جنّي بقوله: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"⁽³⁾. أي أن هذا النوع من الإدغام فيه تقريب الصوت من الصوت وإدناؤه منه، دون أن يكون هناك أي خلط أو ممزجة بين الصوتين ولا فناء للصوت في غيره على نحو ما كان مع (الإدغام الأكبر).

فقد وسع ابن جنّي بهذا التعريف من مفهوم الإدغام لأنواع كثيرة من تأثير الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فهو يشمل نحو أحد عشر نوعا من التقريب بين الصوامت أو بين الصوائت.

(1) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/495.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة، وأيضا ينظر: محمود سليمان ياقوت، "معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث"، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، د.ط، 2002، ص 238-239.

(3) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/495.

وهذا التصور للإدغام كان سيبويه قد سبق إليه عندما تحدث عن المضارعة أو التقريب بين الحروف⁽¹⁾.

ب- الإدغام في اصطلاح القراء:

الإدغام عند القراء: "اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددا"⁽²⁾. ويقسم القراء من علماء القراءات وعلماء التجويد الإدغام إلى قسمين اقتداء بتقسيم النحويين، فيجعلونه كبيرا وصغيرا:

1- أما الكبير: "ما كان الأول من الحرفين فيه متحركا، سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمي كبيرا لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لم فيه من الصعوبة، وقيل لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين"⁽³⁾. ومن هذا التعريف نستشف أن تسميته بالكبير نظرا لشموليته في الحدوث الفعلي ولتأثيره في تسكين الحرف المتحرك قبل إدغامه، ولاحظائه جانبا من الصعوبة في التحقيق الذي لا يُمكن إلا بالمشاهدة والدربة، بالإضافة لشموله المثلين والجنسين والمتقاربين، فيكون الحرف من هذه الأنواع الأخيرة متحركا، أي الصامت الأول معه صائت قصير⁽⁴⁾. ثم تسقط حركته أو تنقل إلى الساكن قبله ويسكن، ثم يدغم في الثاني، ولذلك سمي كبيرا لأنه يمر بمرحلتين؛ التسكين ثم الإدغام⁽⁵⁾. قال سيبويه: "وجميع ما أدغمته وهو ساكن يجوز لك فيه الإدغام، وهو متحرك"⁽⁶⁾. وكلام سيبويه يشمل المثلين والمتقاربين.

2- أما الصغير: "هو الذي يكون الأول منهما ساكنا"⁽⁷⁾، أي أن الصامت الأول لا يفصله عن الثاني صائت. وعلى هذا فكل حرفين التقياء؛ أولهما ساكن وكانا مثلين، أو متقاربين

(1) ينظر: أحمد طه حسانين سلطان، "قراءة يحيى بن وثاب في ضوء التشكيل الصوتي"، ص 123.

(2) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/220.

(3) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 131.

(5) ينظر: عبد القادر عبد الجليل، "الأصوات اللغوية"، ص 301.

(6) سيبويه، "الكتاب"، ج 4/445.

(7) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/220.

وجب إدغام الأول منهما في الثاني لغة وقراءة ما لم يكن أول المثلين حرف مد، أو أول الجنسين حرف حلق⁽¹⁾.

ج- علة الإدغام:

إن تحقيق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتي ذو غرض قصدي، هو التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي، فاللسان يعلوه الثقل وهو يرتفع ويعود في اللحظة ذاتها ليرتفع مرة ثانية بغية تحقيق إنتاجية الصوتين، لذلك شبهه الخليل: "بمشي المقيد الذي يرفع رجله من موضع ثم يعود إليه"⁽²⁾. كما شبهه بعضهم بمن قطع مسافة ثم رجع القهقري، أو كمن يعيد حديثاً مسموعاً مرتين، وفي هذا ثقل وسأم على المتكلم والسامع، مما يوجب الإدغام⁽³⁾.

إذن فعلة الإدغام ووجهه طلب التخفيف، لأن إسكان الحرف الأول وإدغامه في الثاني، ليعمل اللسان مرة واحدة: تقليل لكثير من الثقل واختصار للجهد المبذول بعود اللسان إلى المخرج أو مقاربه مرتين، فسلب الأول حركته، لينبو اللسان بالحرفين نبوة واحدة تسهيلاً للنطق وذلك مشاهد حساً، فشدة الإمتزاج في السمع تجعل الحرفين حرفاً واحداً مشدداً، فهذا التشديد يعوض الذهاب من الحرف المدغم لأنه حبس الصوت في الحيز بعنف، فإذا أصغيت إلى لفظك سمعته ساكناً مشدداً ينتهي إلى محرك مخفف⁽⁴⁾.

فالنطق بالمثلين ثقيل، وذلك للحاجة في أعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، أما إذا كان الحرفان متغايرين لم يكن الأمر كذلك؛ لأن العملية النطقية لا بد وأن تختلف فيها الأعضاء الفاعلة. وعلى هذا فإن العمل النطقي في المثلين المتجاورين ثقيل لأن اللسان يرجع في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، فلا يتسرح بالنطق كما يتسرح في الغيرين بل يكون شبيهاً بمشي المقيد على تعبير قدماء العلماء، فلما كان هذا الثقل وعدم التسرح رفع اللسان رفعة واحدة، ليقل العمل ويخف النطق بالحرفين.

(1) ينظر: السيوطي، "الإتقان"، ج1/250.

(2) السيوطي، "الإتقان"، ج1/250.

(3) ينظر: عبد البديع النبراني، "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج"، ص 103.

(4) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج2/316.

أما المتقاربان فلتقاربهما أجريا مجرى المثلين، لأن فيهما بعض الثقل؛ لأن في ذلك إعمال للعضو مرتين كما كان في المثلين، فكأن العمل باق في العضو لم ينتقل إلى موضع آخر، وذلك لأن رد اللسان إلى ما يقرب من مخرج الحرف الأول عقلة له، وعدم تسريح للسان في وقت النطق بالحرفين، ولذلك كان الفعل في المتقارين شبيه لما كان من الفعل في المثلين من الرفعة الواحدة والتبوة الواحدة ليخف النطق⁽¹⁾.

وعلل ابن يعيش (ت: 643هـ) الميل إلى الإدغام، بأنه سعي للتخفيف فقال: "فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة، ويرفعوها بالحرفين رفعة لثلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه"⁽²⁾.

فالإدغام إذن: ظاهرة لغوية راقية تهدف إلى الوصول بالكلمة إلى أقصى درجات الخفة والسهولة⁽³⁾. يقول أبو الفتح: "والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في (قطّع) ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنها نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو أدغمته في الآخر، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها، كقولك (قطّعت) و (سكّرت)، وهذا إنما تحكّمه المشافهة به، فإن أنت أزلت الوقيفة والفترة على الأولى خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه به"⁽⁴⁾.

فالإدغام يمثل مظهرا من مظاهر التخفيف الصوتي عند العرب، وقد أدرك الفراء ذلك، فعزاه إلى ظاهرة الخفة والثقل، لأن التخلص من الأصوات الثقيلة في المخرج يقف وراء الإدغام، فقال عند توجيه الإدغام في قوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثَ ﴾ (البقرة: 259): "وقد جرى

(1) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 403.

(2) ابن يعيش، "شرح المفصل"، 121/10.

(3) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج 1/203.

(4) ابن جنّي، "الخصائص"، ج 2/495.

الكلام بالإدغام للثاء لقيت التاء، وهي مجزومة. وفي قراءة عبد الله: "أَنْخَتُمُ الْعَجَل"، و"إِنِّي عَتُّ بَرِّي" فأدغمت الذال أيضا عند التاء، وذلك أنهما متناسبان في قرب المخرج. والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما، ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان، وكذلك الظاء تشاركهما في الثقل، فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم...⁽¹⁾. ثم يسترسل ويؤكد الحفة والثقل في الإدغام وعدمه، بقوله: "وليس ترك الإدغام بخطأ، إنما هو استئصال"⁽²⁾.

فالإدغام يهدف إلى التخفيف والسرعة في النطق، وبذل جهد أقل. وقد علل بعض المحدثين ذلك بأنه جاء: "لتحقيق حد أدنى من الجهد، عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها"⁽³⁾.

وفضلا عن ثقل النطق، ثمة سبب آخر وهو توالي مثلين متحركين، قال ابن جنّي في ذلك: "إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين"⁽⁴⁾. كما يفهم ذلك أيضا من قول الفراء: "فادغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد"⁽⁵⁾. وعند سيبويه: "أقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسة أحرف بالتحريك فأكثر؛ لثقل توالي الحركات، وكلما كان توالي الحركات أكثر كان الإدغام أحسن"⁽⁶⁾.

د- أقسام الإدغام ومعنى التماثل:

بناء على البعد والقرب بين الحروف في المخارج والصفات، قسم العلماء الإدغام إلى

ثلاثة أقسام:

1- إدغام التماثلين.

2- إدغام المتقاربين.

(1) الفراء، "معاني القرآن"، ج1/172.

(2) المرجع نفسه، ج2/354.

(3) أحمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 333.

(4) ابن جنّي، "شرح المنصف لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري"، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م، ج1/90.

(5) الفراء، "معاني القرآن"، ج1/411.

(6) سيبويه، "الكتاب"، ج4/414.

3- إدغام المتجانسين.

والحرفان المدغمان إما أن يتفقا مخرجا وصفة، وهو ما يسمى بالتماثلين، أو أن يتفقا مخرجا، ويختلفا صفة وهو إدغام المتجانسين، أو أن يتقاربا مخرجا أو صفة، أو مخرجا وصفة، وهو إدغام المتقاربين⁽¹⁾. فالإدغام يكون⁽²⁾:

– بالتقاء حرفين من سلالة واحدة، فيسكن الأول ويدخل في جنس الثاني فينتج حرفا غليظا مشددا يظهره اللسان مرة واحدة.

– التقاء حرفين متقاربي الصفة الإنتاجية (المخرج) فيبدل الأول حرفا من جنس الآخر، ويدغم فيه ليتشكل من تلك صورة حرف واحد.

فهذا التأثير والتأثير عند التقاء الحرفين سواء التماثلة والمتقاربة هو ما يشير إليه المحدثون من تأثير الأصوات بعضهما ببعض حين تتجاوز، ويسمى بالتماثل: (Assimilation) أو درجة منه، لأن شرط تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض أن تكون متشابهة في المخرج أو الصفة، فإذا اجتمع صوتان متماثلان كل المماثلة أو بعضها ترتب على هذا أن يؤثر أحد الصوتين في الآخر تأثيرا تختلف نسبته تبعا للظروف اللغوية الخاصة بلغة من اللغات. ولذلك عرف أحد المحدثين الإدغام بكونه نزعة صوتين إلى التماثل أي الاتصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج أحدهما في الآخر، ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج⁽³⁾. كما يعرفه إبراهيم أنيس: بأنه ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة. ويعرفه عبد القادر عبد الجليل فيقول: هو صنف من صنوف التماثل الصوتي في مساقاتها الرجعية⁽⁴⁾.

هـ- المماثلة الصوتية: Assimilation:

باعتبار الإدغام صنف من صنوف المماثلة التي تمثل ظاهرة صوتية بارزة في العربية الفصحى، فتنخذ صوراً شتى وهي تدور على ألسنة المتكلمين. فإن تعريفها: "بأنها التعديلات

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/402، وأيضا: رضي الدين الإستربادي، "شرح الشافية"، ج3/234، 235.

(2) ينظر: عبد القادر عبد الجليل، "الأصوات اللغوية"، ص 289.

(3) ينظر: الطيب البكوش، "التصريف العربي"، ص 67.

(4) ينظر: عبد القادر عبد الجليل، "الأصوات اللغوية"، ص 289.

التكيفية للصوت حين مجاورته للأصوات الأخرى"⁽¹⁾. يمثل تعريفاً ينصرف على مفهوم الإدغام، وبناءً على هذا التعريف يمكن تسجيل هذه النقاط⁽²⁾:

1- تتأثر الأصوات ببعضها البعض في نسب متفاوتة، فمن الأصوات ما يقع عليه التأثير بشكل سريع، مما يؤدي به إلى الاندماج في غيره، والبعض الآخر لا يمتلك خاصية الاستجابة الفورية لهذا التأثير.

2- إن مجاورة الأصوات لبعضها هو السر الكامن وراء هذه العدوى التأثيرية.

3- يمكن أن نسمي هذه الدرجة من التأثير بإمكانية التكيف والانسجام الصوتي اللغوي.

4- يكون التماثل بغية التقارب في الصفة والمخرج، اقتصاداً في الجهد العضلي المبذول.

5 المماثلة ظاهرة تسجل في كل اللغات، وإن اختلفت في تحقيق نسب التأثير.

• أقسام المماثلة ومعالجتها من طرف القدماء:

لقد عالج سيبويه "المماثلة" تحت باب الحرف الذي يضارع حرفاً من موضعه⁽³⁾، أما عند ابن جني فهي "الإدغام الصغير"، و"تقريب الحرف من الحرف"⁽⁴⁾، والمماثلة عند الرضي الاستربادي هي "المناسبة"⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من إسهامات العلماء العرب في هذا اللون من الظواهر اللغوية إلا أنهم لم يفتصلوا القول فيها. وللعلماء المحدثين آراء في تلك الظاهرة، عالجوها في قسمين⁽⁶⁾:

الأول: أنواع التأثير الصوتي.

الثاني: درجات التأثير الصوتي.

أما القسم الأول فقد قيد فيه المحدثون القول في ثلاثة أنواع:

– التماثل التقدمي progressive assimilation ويتميز في كونه ييثر من الصوت الأول (السابق) إلى الصوت الثاني (اللاحق) فيتأثر الثاني بالأول.

(1) Brosnahan, introduction to phonetics, p132. عن عبد القادر عبد الجليل، "الأصوات اللغوية"، ص 283.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(3) سيبويه، "الكتاب"، ج4/474.

(4) ابن جني، "الخصائص"، ج2/141.

(5) الرضي الاستربادي، "شرح الشافية"، ج3/4.

(6) ينظر: عبد القادر عبد الجليل، "الأصوات اللغوية"، ص 285، وأيضاً: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 62.

- التماثل الرجعي regressive assimilation: فيث من الصوت الأول (السابق) وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، وسماها ابن جنّي بـ "الإدغام الصغير" وهو القائم على المماثلة الرجعية مثل: تحويل فاء الإفتعال إذا كانت واوا تاء، مثل اتعد ← أصلها أوتعد.

- التماثل المزدوج (التبادلي): وفيه يحدث تأثير وتأثر بين صوتين أي إنه تأثير متبادل. وقد اشتملت اللغة العربية على هذه الأنواع من التأثر، وإن كان النوع الثاني أكثر شيوعاً فيها، كما أن القراء في كتبهم لم يتعرضوا إلا للنوع الثاني، أي التأثر الرجعي - وهو الذي يتأثر فيه الصوت الأول بالثاني تأثراً كاملاً يترتب عليه أن يفني الصوت الأول في الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوت واحد كالثاني⁽¹⁾. وقد سموا هذا التأثر في كتبهم بالإدغام، ثم قسموه إلى إدغام صغير وكبير وقعدوا له القواعد.

و- شروط الإدغام وموجباته:

للإدغام أصول وشروط توجه منها:

- لا يكون الإدغام إلا إذا تحققت المجاورة بين المدغم والمدغم فيه بأن سكن المدغم أو جاز إسكانه.

فالإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان الأول متحركاً؛ لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه، والآخر تغييره بالإسكان. ولهذا قال مكّي بن أبي طالب: أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليين، ولذلك أدغم أبو عمرو هذا النوع، ويقوي حسن الإدغام في هذا النوع أن الأول إذا سكن في هذا النوع لم يكن بد من الإدغام، نحو: ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ (النساء: 63)⁽²⁾.

- يكون الإدغام لتقارب الحروف في المخارج، وذلك لأن المثليين، إذا تقاربا في المخرج، وسكن الأول أشبه المثليين اللذين هما من مخرج واحد، فجاز فيهما الإدغام ما لم يمنع من

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 62.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 203/1، وينظر أيضاً: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 448.

ذلك مانع، فعلى هذا يجري الإدغام ويحسن، كما أن التقارب إذا قوي قوي معه الإدغام، وإذا ضعف ضعف معه الإدغام⁽¹⁾.

- **كثرة الاستعمال**، قد يدغم من الحروف ما لا يدغم في غيرها، لكثرة الاستعمال، والإدغام في حروف الفم وطرف اللسان أولى لكثرتها، وما كثر استدعى التخفيف. وأكثر حروف الفم من طرف اللسان؛ لأن هذه الحروف تسعة عشر منها إثنا عشر حرفاً من طرف اللسان، ولذلك حسن الإدغام في هذه الحروف⁽²⁾.

- الانفصال أبداً يقوى معه الإظهار، والاتصال أبداً يقوى معه الإدغام⁽³⁾.

- يقوى المدغم بانتقاله من ضعف إلى قوة، ويضعف بخلافه، وعلة ذلك: "أن الحرف إذا أدغم خفي، وضعف فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه، فقوى لقوته، فكان في ذلك تدارك وتلاق لما جني على الحرف المدغم"⁽⁴⁾.

ثانياً: ما قرأه ابن كثير بالإظهار، وما قرأه بالإدغام:

أ- ما قرأه بالإظهار من الإدغام الصغير:

- **الإظهار**: يقول ابن فارس: الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد يدل على قوة وبروز، من ذلك: ظهر الشيء يظهر ظهوراً، فهو ظاهر إذا انكشف وبرز، والأصل فيه كله ظهر الإنسان، وهو خلاف بطنه، وهو يجمع البروز والقوة⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح: فهو خلاف الإدغام⁽⁶⁾، وقد ورد في "التيسير" مصطلح الإظهار في: "... وقرأت بها القرآن كله بإظهار الأولى من المثليين المتقاربين"⁽⁷⁾. وقوله أيضاً: "فكان ابن مجاهد يأخذ بالإظهار، وكان غيره يأخذ بالإدغام"⁽⁸⁾. ومعلوم أن الإظهار هو الفك،

(1) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 445.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 448.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 1/203.

(4) ابن جني، "المختص"، ج 1/59.

(5) ينظر: ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، مادة (ظهر)، ج 2/100.

(6) ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، "المعجم الوسيط"، (ظهر)، ج 1/578.

(7) أبو عمرو، "التيسير"، ص 12.

(8) المرجع نفسه، ص 21.

وهو خلاف الإدغام، وهو لغة الحجازيين الذين آثروه خلافاً للتمييزيين⁽¹⁾. ويقول مكّي: اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام دخل لعدة، فالإظهار هو الأصل لأنه أكثر، ولأن الوقف يضطر فيه إلى الإظهار، ولاختلاف لفظ الحرفين⁽²⁾.

لقد جرت عادة القراء بذكر الإدغام الصغير الجائز في كتب الخلاف، لأنه الذي اختلف فيه القراء وهو قسمان:

القسم الأول: إدغام حرف من حروف كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وتنحصر في: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل وبل⁽³⁾.

فدال إذ: اختلف القراء في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي: (ت، ج، د، ص، س، ز) فأظهرها ابن كثير عند جميع هذه الحروف⁽⁴⁾.

أما دال قد: فاختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف هي: (ذ، ظ، ض، ج، ش، س، ص، ز) فأظهرها أيضاً عند جميع هذه الحروف⁽⁵⁾.

وتاء التأنيث: اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، وهي: (ث، ج، ظ، ص، س، ز)، فهي أيضاً مظهرة في قراءة ابن كثير عند جميع هذه الحروف⁽⁶⁾.

أما (لام) هل وبل: فاختلف القراء في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف وهي: (ت، ث، ز، س، ض، ط، ظ، ن) منها خمسة تختص بلام.

(بل) وهي: (ز، س، ض، ط، ظ) وواحد يختص بـ (هل) وهو الحرف الثاني، أما الحرفان المتبقيان فيشتركان فيهما معاً، وهما: (ت، ن) فأظهرها ابن كثير في جميع تلك الحروف⁽⁷⁾.

(1) ينظر: أبو بكر حسيني، "مصطلحات التيسير"، ص 95.

(2) ينظر: ابن الجزري "النشر"، ج 5/2، وأيضاً/ علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 532/2، والسيوطي، "الإتقان"، ج 254/1.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج 5/2.

(4) ينظر: مرجع سابق، ج 5/2.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 5/2.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ج 9/2.

أما القسم الثاني:

فهو إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين حيث وقع، وهو المعبر عنه بحروف قربت مخارجها، وهي حروف من كلمات مخصوصة جاءت متفرقة في القرآن لا تدخل تحت قاعدة معينة، وتنحصر في سبعة عشر حرفاً⁽¹⁾. وسأخص بالذكر في هذا الموضع الأحرف التي قرأها ابن كثير بالإظهار.

- 1- الباء عند الفاء: في خمسة مواضع وهي: ﴿أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ (النساء: 74)، ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ (الرعد: 5)، ﴿قَالَ أَذْهَبُ فَمَنْ﴾ (الإسراء: 63) ﴿فَازْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ (طه: 97)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾ (الحجرات: 11)⁽²⁾، فالباء قد تدغم في الفاء للتقارب، ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم، وذلك نحو: "اذهب في ذلك"، فقلبت فاء كما قلبت في (اصحمتطرا) أصلها (اصحب مطرا)⁽³⁾.
- 2- الدال عند التاء: وهو موضعان في (آل عمران: 145) ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا... وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾⁽⁴⁾.

- 3- الدال عند التاء: وذلك إذا وقع قبل الدال خاء نحو قوله تعالى: ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة: 51)، ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمُ﴾ (الرعد: 16)، ﴿لَتَّخَذَتْ﴾ (الكهف: 77)⁽⁵⁾. والإظهار في الدال عند التاء في ﴿اتَّخَذْتُمُ﴾ لأن الدال حرف مجهور، قوي بالجهر، والتاء حرف مهموس، ضعيف بالهمس، فلو أدمع الدال لأبدل منها حرفاً أضعف منها في الصفة، وإنما يحسن الإدغام إذا نقل الحرف الأول إلى أقوى حالة من حالته في الإظهار أو إلى مثل حالته

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/10.

(2) ينظر: المرجع نفسه نفس الصفحة.

(3) ينظر: سبويه، "الكتاب"، ج4/448.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/14.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج2/14.

مع تقارب المخارج، وقد مضى ابن كثير وحفص على أصلهما فأظهرا، "فنبذتها وعذت" كما أظهرها (اتخذت) فالإظهار على الأصل، ولئلا ينقل الذال إلى الضعف. يقول مكّي: والذي تتساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها مهموسة، والقوة من جهة أنها شديدة، فقد تقاربتا في القوة، والضعف من صفتها⁽¹⁾.

4- التاء عند التاء: في "لبثتم، ولبثت" كيفما جاء في القرآن الكريم وكذلك ﴿أُورَثْتُمُوهَا﴾ في الموضوعين من: (الأعراف: 43) و(الزخرف: 72) فأظهرها كذلك⁽²⁾.

هذه الحروف قرأها ابن كثير بالإظهار جميعا، وإن كان القياس الإدغام لتقارب المخارج وسكون أولهما وعدم وجود مانع للإدغام⁽³⁾. فمخرج التاء والذال مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، أما الذال والتاء فمما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا⁽⁴⁾. يقول سيبويه: ليس بينهن إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها، وذلك قولك: (وابعتك) (ابعت تلك) وحجة قولهم: ثلاث دراهم، تدغم التاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء، والبيان جيد⁽⁵⁾. فالبيان عند سيبويه جيد لأن الإظهار: إتيان للكلام مبينا غير مدغم⁽⁶⁾، وإظهار الذال عند مجاورتها للتاء، وإظهار الذال عند مجاورتها التاء لكون هذه الحروف غير متجانسة المخارج (الصفة الإنتاجية) ومختلفة في صفتي الجهر والهمس، ولهذا كان الإظهار⁽⁷⁾. ومن جانب آخر إن قيل: يلزم من أدغم "اتخذتم" أن يدغم "لبثتم"، وذلك لتقارب المخارج فالجواب أن كلا اللغتين جائز، لأن مدغم "اتخذتم" ومظهر "لبثتم" أتى باللغتين معا ليعلم من قرأ بهما أنه غير خارج عن الصواب⁽⁸⁾.

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/178.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/15.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج2/551، وأيضاً: سيبويه، "الكتاب"، ج4/431.

(4) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/431.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج4/464.

(6) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص77.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

كما أن الإظهار في ﴿ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ (البقرة: 259) و﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ (الأعراف: 43) لأن الحرفين مهموسان إذا أدغما خفيا فضعفا، ولذلك حسن الإظهار فيهما⁽¹⁾. وإن كان الإظهار في حقيقة الأمر أصل ولا يعلل⁽²⁾، فقد علّله سيبويه بالحسن في التخالف وذلك حين تكلم عن النوع الثاني من أنواع الإدغام، وهو الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة، فوضع للإظهار ثلاثة ضوابط:

1- الإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال أحسن لأنها قد اختلفت (ونظام اللغة يجب التخالف).

2- الإظهار في المختلفة المخارج أحسن لأنها أشد تباعدا (والحالة هنا حالة تخالف).

3- كلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسنا، (وهذا سبب تفضيل التخالف كذلك)⁽³⁾.

أما القسم الثالث مما أظهره: فهي فواتح السور من السور الآتية:

1- الدال عند الذال: من ﴿ كَهَيْعَصَ ﴿١﴾ ذِكْرٌ ﴾ في أول سورة (مريم)⁽⁴⁾.

2- النون عند الواو: من ﴿ يَسَ ﴿١﴾ وَالْقُرْآنِ ﴾ فأظهرها قبل واختلف عن البزّي فروى عنه الإظهار أبو ربيعة، وروى عنه الإدغام ابن الحباب⁽⁵⁾.

3- النون عند الواو: من ﴿ نَ ﴿١﴾ وَالْقَلَمِ ﴾ من سورة (القلم) فأظهرها قبل واختلف عن البزّي، فالخلاف فيها كالتخالف في (يس والقرآن)⁽⁶⁾.

ووجه الإظهار في فواتح السور أن حروف الهجاء في فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبينا لفظها؛ لأن هذه الحروف ليست كغيرها من الحروف، وذلك لأنها ينوى بها الوقف على كل حرف منها، فكأنه بذلك منفرد مما بعده، فهي ألفاظ مقطعة غير منتظمة،

(1) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، 100-156.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج2/545.

(3) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية، معناها ومبناها"، ص 283.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/16.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج2/16.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

ولا مركبة ولذلك بنيت ولم تعرب⁽¹⁾. كما أن حروف التهجي على قطع بعضها من بعض، فكأن الناطق بها واقف عند تمام كل حرف منها.

والإظهار لآته الأصل، والأصل في الوقف البيان، أما الإدغام فللمقاربة بين الحرفين، وأن من أدغم أجراه على أصل ما يجب في الإدغام عند الاتصال⁽²⁾.

ب- تفسير لغة الإظهار:

وبالرجوع إلى الدراسات اللغوية الحديثة وملاحظات القدماء من اللغويين يمكن تفسير فشو لغة الإظهار في قراءة ابن كثير من خلال الرجوع إلى بيئة القراءة.

اعتبر علماء اللغة أن التشديد سمة من سمات النطق البدوي في حين أن أهل الحواضر والأمصار يميلون إلى التخفيف في نطق كلامهم. ويصدق هذا على مفردات اللغة سواء كانت أسماء أم أفعالاً؛ معربة أم مبنية. فأهل المدن والحواضر يميلون إلى التوأدة والليوننة، في كلامهم، لأن ذلك ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم، في حين يحتاج أهل البادية إلى رفع أصواتهم والجهر بها حتى تسمع بسبب اتساع الرقعة وتباعد المسافة وانعدام الحواجز التي يمكن أن تصد الصوت، فهم يلجأون لهذا إلى وسائل الجهر والتفخيم والتشديد في نطقهم للأصوات اللغوية⁽³⁾.

فإذا استعرضنا آراء القراء في إدغام الأمثلة القرآنية أو إظهارها وجدناهم طائفتين:

1- منهم من يؤثر الإدغام وهم: أبو عمرو، والكسائي، وحمزة، وابن عامر، وخلف، وإن اختلفت بيئاتهم.

2- أما اللذين يؤثرون الإظهار فهم: ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وعاصم، ويعقوب، بنسب مختلفة.

وعلى هذا فمن الممكن أن نعزو الإدغام بصفة عامة إلى البيئة العراقية، والإظهار بصفة عامة إلى البيئة الحجازية، فأبو عمرو بن العلاء والكسائي وحمزة وابن عامر هم قراء البيئة

(1) ينظر: أبو شامة، "حزر الأمان" ص 189.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 268.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 100، 106، وينظر: أحمد علم الدين الجندي، "اللهجات العربية"، ج 1، ص 657.

الكوفية والشامية، أما أبو جعفر ونافع وابن كثير فهم قراء البيئة الحجازية أما عاصم ويعقوب فمن الكوفة والبصرة⁽¹⁾.

كما نستطيع أن نستنبط أن القبائل التي أثرت في البيئة العراقية كانت تميل لهجاتها بوجه عام إلى الإدغام، وأن قبائل الحجاز كانت تميل إلى الإظهار⁽²⁾. فالإدغام أو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض ظاهرة صوتية تحدث كثيرا في البيئات البدائية حيث السرعة في نطق الكلمات، ومزجها ببعضها ببعض، فلا يعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به⁽³⁾. فالقبائل التي كانت تميل إلى الخفة في كلامها هي التي اشتهرت بالإدغام في كلامها، والقبائل التي تذهب إلى الإظهار هي التي تجنح إلى التأني والوضوح فيه⁽⁴⁾.

وقد علل الفراء تفضيله التبيان على الإدغام من وجهتين: وجهة تركيبية، ووجهة مقامية، فالتركيبية لأن الصوتين من كلمتين منفصلتين، ومقامية لأن مقام القرآن لا يليق به إلا التبيان⁽⁵⁾. فعلى تخصيص القراءة بالتبيان وعدم الإدغام، بقوله: "إنما بني القرآن على الترسل والترتيل وإشباع الكلام، فبنيانه أحب إلي من إدغامه"⁽⁶⁾. وقد أشار الفراء هنا إلى أسلوب من أساليب القراءة التي تليق بالقرآن، وهو: الترتيل والترسل، فـ "الترتيل: رعاية مخارج الحروف... " أو هو "رعاية الولاء بين الحروف المركبة"⁽⁷⁾.

أما الداني فقال: "والترتيل مصدر من رتل فلان كلامه: أتبع بعضه بعضا على مكث وتؤدة..."⁽⁸⁾، وكذلك "الترتيل في القراءة والترسل واحد، وهو التحقيق بلا عجلة"⁽⁹⁾، فالإظهار هو الأصل، والإدغام فرع، أي: إنه تطور صوتي أخذ به لأجل الخفة، أو

(1) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات في القراءات القرآنية"، ص 135.

(2) ينظر: ابراهيم أنيس، "في اللهجات"، ص 64.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 63.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي"، ص 87.

(6) الفراء، "معاني القرآن"، ج 1/441.

(7) الجوجاني، "التعريفات"، ص 35.

(8) ابن خالويه، "الحجة"، ص 268.

(9) أبو عمرو الداني، "التحديد"، ص 172.

لإظهار القوة إذا كان في الفعل⁽¹⁾، ويرى د. إبراهيم أنيس: "أن الجحازيين بوجه عام كانوا يلتزمون الإظهار، ويحترزون من تأثر الأصوات بعضها ببعض، وهذا لا يتأتى إلا بمراعاة الدقة في النطق، والتأني والتؤده في الأداء بحيث يظهرون كل صوت، ويعطون حقه من الجهر"⁽²⁾. كما أن الأصل في الإدغام هو الكبير، لهذا كان الفراء يميل إلى التبيان والإظهار في كلمتين منفصلتين، أي في الإدغام الصغير، كما سماه ابن الجزري⁽³⁾.

أما مكي فقد أكد أن الانفصال أبدا يقوى معه الإظهار، والإظهار هو الأصل⁽⁴⁾. وهذا هو الذي جعل الفراء يرجح القراءة بالتبيان وعدم الإدغام عند توجيه قراءات الإدغام في كلمتين منفصلتين، وذلك لأن أصل الإدغام عنده أن يكون الصوتان من كلمة واحدة، وخاصة في القراءة، إذ قال عند توجيه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَاءِ إِلَآءٍ﴾ (التوبة: 52) بإدغام اللام عند التاء و "العرب تدغم اللام من (هل) و (بل) عند التاء خاصة. وهو في كلامهم عال كثير، يقول: هل تدري، وهتدري، فقرأها القراء على ذلك، وإنما أستحب في القراءة خاصة تبيان ذلك"⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من فشو لغة الإظهار فإن القراءة بالإدغام كانت مشهورة وفاشية بين القراء فما من قارئ إلا وقد شارك فيه ولو بقدر قليل، ومعنى ذلك أن الإدغام لم يكن يقل شيوعا في اللغة العربية من الإظهار، إن لم يزد عليه⁽⁶⁾.

ج- ما قرأه ابن كثير بالإدغام:

1- الباء عند الميم في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ (البقرة: 284) تقرأ برفع الباء وجزمها⁽⁷⁾. وهي خمس مواضع لا غير (آل عمران: 129). وموضعان في (المائدة: 8، 40)

(1) طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي"، ص 89.

(2) إبراهيم أنيس، "في اللهجات"، ص 75.

(3) ينظر: مرجع سابق، ص 90.

(4) ينظر: مكي ابن أبي طالب، "الكشف"، ج 178/2.

(5) الفراء، "معاني القرآن"، ج 441/1.

(6) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 135.

(7) ينظر: النشار، "البدور الزاهرة"، ج 213/1، وأيضا: أبو محمد عبد الله بن علي الحنبلي البغدادي المعروف بسبط الخياط، "الاختيار في القراءات العشر"، دراسة وتحقيق: عبد العزيز ناصر السير، الرياض، السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، د.ط، 1417هـ، ج 174/1.

و(العنكبوت: 21)، و (الفتح: 14) واختصت هذه المواضع بالإدغام موافقة لما جاورها، وهو: "يرحم من"، و"يغفر لمن" وأظهر ما عدا ذلك نحو: "ضرب مثل" لفقد المجاورة وليس في هذا خلاف ففي قوله تعالى: "يعذب من يشاء"، وقوله تعالى: ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ (هود: 42)⁽¹⁾، اختلف عن ابن كثير⁽²⁾، فقرأ بالإظهار والإدغام، فالإظهار لاختلاف اللفظين⁽³⁾، وأما الإدغام فالاتحاد مخرج الحرفين وتجانسهما في الانفتاح والاستفال⁽⁴⁾، يقول سيبويه: "إن الحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام"⁽⁵⁾. ويقول ابن خالويه في توجيه هذه القراءة، أن حجة من أدغم الباء في الميم للمقاربة في المخرج، وبناء الباء على السكون للأمر في قوله تعالى: "اركب معنا"، فحسن الإدغام لحسنه في قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَّائِفَةٌ﴾ (آل عمران: 69)، والحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلام على الأصل، لأن الأصل الإظهار، والإدغام فرع⁽⁶⁾.

ويمكن تفسير ظاهرة الإدغام في ضوء علم الصوت الحديث: إن تجاور حرفين من نفس المخرج أو بالنظر إلى هيئة المخرج، وكيفية الممر الهوائي ونعني بالمر: طريقة النطق كالشدة والرخاوة، أو وضع الصوت كالجهر والهمس. وبناء على هذا فإن المماثلة بين الحرفين هي مماثلة كلية لأنها أدت إلى فناء الحرف كلية، وذلك لأن الباء تبدل ميماً لأن الحرفين شفويان، ولا فرق بينهما سوى أن الباء شفوي، والميم أنفي⁽⁷⁾.

وهذا التماثل هو تماثل مدبر حيث يَأْثُرُ الصوت اللاحق (الميم) في الصوت السابق (الباء) فتبدل الباء ميماً ثم تدغم في الميم، والتماثل المدبر شائع في اللغة العربية، لذلك يقول سيبويه: "أصل الإدغام أن يدغم الأول في الثاني"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/287.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج2/11، 12.

(3) ينظر: محمد خان، "اللهجات العربية والقراءات القرآنية"، ص 288.

(4) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج2/544.

(5) سيبويه، "الكتاب"، ج4/445.

(6) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 187.

(7) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه الغوي"، ص 86.

(8) سيبويه، "الكتاب"، ج4/467.

2- الثاء عند الذال: وذلك في قوله تعالى: ﴿يَلْهَثَ ذَٰلِكَ﴾ (الأعراف: 176) فاختلف عن ابن كثير⁽¹⁾. والإدغام لإتحاد المخرج، فالثاء والذال تخرج مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا⁽²⁾، فمتزلة كل واحدة منهما من صاحبتهما متزلة الدال والطاء، وذلك نحو قولك: (حَثَّابًا) و(أبعذلك) وأصلهما (حد ثابتا، ابعث ذلك) يقول سيبويه أن الإدغام فيهن أكثر وأجود، لأن أصل الإدغام من طرف اللسان وما يخالط طرف اللسان والفم، وأكثر حروف اللسان من طرفه، وهي أكثر من حروف الثنايا⁽³⁾.

د- إدغام الياء في مثلها وفي مقاربتها:

لا تدغم (الياء) إلا في مثلها لأن فيها مدا ولينا، وتدغم في (الواو) سواء تقدمت أم تأخرت ولكن بعد أن تقلب ياء؛ لأن (الياء) أحف من (الواو)، والتخفيف غرض الإدغام وغايته⁽⁴⁾. (فالياء) و (الواو) وإن كانتا من مخرجين متباعدين فهما بمتزلة ما تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياهما⁽⁵⁾، فكأنهما من مخرج واحد وذلك لأنهما من الحروف اللينة؛ لأن مجراهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما⁽⁶⁾.

كما لا يدغم في (الياء) شيء من مخرجها ولا من غيره من الحروف الصحيحة، ولا تدغم هي في حرف صحيح، فلو كان الإدغام بين حرف المدّ والحرف الصحيح لذهب ما كان فيهما من المدّ واللين. واستثنى النحاة من ذلك النون، فإنها تدغم في (الياء) بغنة أو بلا غنة من نحو: (من يومن) لأن (الياء) أخت (الواو)، وقد تدغم فيها (الواو) فكأنهما من مخرج واحد⁽⁷⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/14.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/433.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج4/462.

(4) ينظر: المرجع نفسه، "الكتاب"، ج4/338.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج4/465.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج4/435.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ج4/433.

1- إدغام الياء في مثلها:

من قوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمِسُ يَبْسَنَ﴾ (الطلاق: 4) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف بياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباقر بن بغير ياء بعد الهمزة، وحقق الهمزة: قالون، وقنبل، ويعقوب، وسهلها ورش، والبري، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وعن البري، وأبو عمرو أيضا إبدالها ياء ساكنة⁽¹⁾.

وعلى مذهب الإبدال تلتقي (ياء) (اللائي) المبدلة (بياء) (يئسن) فيترتب على ذلك التقاء المثليين فيكون الإدغام لأن أولهما ساكن وفي هذا الباب جاء في (النشر) عن ابن الجزري: أن "اللائي يئسن" نص فيه الداني لابن كثير الإظهار، وذلك على مذهبه في إبدال الهمزة ياء ساكنة، وتبعه على ذلك الشاطبي، وقياس ذلك إظهارها للبري⁽²⁾.

تعقب ذلك عليهم أبو جعفر ابن الباذش (ت: 540هـ)، ومن تبعه من الأندلسيين ولم يجعلوه من باب الإدغام الكبير بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكن (الياء) المبدلة. أما أبو شامة (ت: 665هـ)، فقال: أن الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب - قصد باب الإدغام الكبير - بنفي ولا إثبات، فإن الياء ساكنة وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه الكلمة؛ هو ما كان أول المثليين فيه مسكن، فلا بد من إدغامه، وبناء على هذا فهو من الواجب إدغامه لسكون الأول وقبله حرف مد، فالتقاء الساكنين على حدهما⁽³⁾.

أما ابن الجزري فيرى أن كلا من وجهي الإظهار والإدغام في هذا الحرف جائز ومأخوذ به. وبهما - الإظهار والإدغام - كانت قراءة ابن الجزري على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه⁽⁴⁾. فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين:

(1) ينظر: علي الصفاقسي "غيث النفع"، 250، وينظر أيضا: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج 373/2، وأيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج 227/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 227/1.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 227/1.

(4) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

- أحدهما: أن أصل هذه الكلمة - اللائي - في قراءة ابن كثير وغيره حذف (الياء) لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الهمزة لثقلها وحشوها فأبدلت (ياء) ساكنة على غير قياس فحصل في هذه الكلمة إعلاان، فلم تكن لتعل ثالثا بالإدغام.

- الثاني: أن أصل هذه الياء الهمزة، فإبدالها وتسكينها عارض ولم يعتد بالعارض فيها، فعولت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة لأنها لأنها في النية، والمراد والتقدير. وإن كانت كذلك لم تدغم⁽¹⁾.

أما الإدغام فمن وجهين أيضا:

- أحدهما: أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين وسبق أحدهما بالسكون، وحسن لذلك الإعتداد بالعارض، وهذا الأصل مطرد، ومثاله إدغام ﴿رُئِيَنِي﴾⁽²⁾ (يوسف: 100) في مذهب أبي جعفر وغيره، وكيف عولت الهمزة المبدلة (واوا) معاملة (الواو) الأصلية، وفعل بها كما فعل في (مقضيًا) و"ليًا" فأبدلت (ياء) من أجل الياء بعدها وأدغمت فيها⁽³⁾.

- الثاني: أن (اللائي) ياء ساكنة من غير همز لغة ثابتة في "اللائي". قال أبو عمرو بن العلاء: "هي لغة قريش"⁽⁴⁾. فعلى هذا يجب الإدغام ويكون من الإدغام الصغير، وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين وابن عامر من أجل أنها وقعت حرف مد فامتنع إدغامها لذلك. والحاصل أن كلا من الإظهار والإدغام صحيح مقروء به، إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار فقط، ومع اعتقاده صحة الإدغام، ومن قرأ بطريق النشر يقرأ بهما⁽⁵⁾.

من قوله تعالى: ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبُ﴾ (هود: 42) و (يوسف: 100) وثلاثة في (لقمان: 17-16-13) و (الصفات: 102) روى حفص بفتح الياء في الستة، وافقه البزّي في الحرف الأخير من (لقمان)، وهو قوله تعالى: ﴿يَبْنِيَّ أَقْمِرِ الصَّلَاةَ﴾ (لقمان: 17)، وسكن قبل

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/228.

(2) ينظر: قرأ أبو جعفر "رؤياك" بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء بعدها ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/431.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/228.

(4) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(5) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص534.

(الياء) وحققتها في هذا الموضع خاصة ، وقرأ ابن كثير بتمامه الحرف الأول من (لقمان) وهو: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكُ﴾ (لقمان: 13) بتخفيف (الياء) وإسكانها، وخلاف عنه في كسر الياء مشددة في الحرف الأوسط، وهو: ﴿يَبْنِي إِنْهَا﴾ (لقمان: 16) وكذلك قرأ الباقون في الستة أحرف⁽¹⁾. والخلاصة أن في الموضع الأول وهو: "يا بني لا تشرك" ثلاث قراءات:

الأولى: فتح الياء مشددة لحفص.

الثانية: إسكان الياء مخففة لابن كثير.

الثالثة: كسرها مشددة للباقيين.

أما الحرف الثاني وهو: "يا بني إنها" ففيه قراءتين:

الأولى: فتح الياء مشددة لحفص.

الثانية: كسرها مشددة للباقيين.

أما الحرف الثالث، وهو: "يا بني أقم الصلاة" ففيه ثلاث قراءات:

الأولى: فتح الياء مشددة لحفص والبيزي.

الثانية: إسكانها مخففة لقبيل.

الثالثة: كسرها مشددة للباقيين⁽²⁾.

وبناء على ما ذكرناه فإن ابن كثير قرأ بتشديد الياء وكسرها كما قرأ راويه البيزي بفتح الياء مشددة.

فأما قراءة تشديد الياء وكسرها، عليه أكثر القراء، لأن الأصل فيه ثلاث ياءات، الأولى ياء التصغير، والثانية هي لام الفعل في (ابن) لأن أصله (بني) على (فعل) والتصغير يردّ المصغرات إلى أصولها، فردت الياء لأنها أصلية، وامتنعت ياء التصغير من دخول الحركات فيها، لثلاث تقلب وتغير، والثالثة هي ياء الإضافة التي ينكسر ما قبلها أبداً، فأدغمت ياء التصغير في الثانية، وحذفت ياء الإضافة لاجتماع ثلاث ياءات، فإذا اجتمع ما يستثقل كان الحذف أكد وأقوى، وبقيت الكسرة تدل على ياء الإضافة، ومثاله حذف ياء الإضافة في

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/220، وينظر أيضا: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج2/701.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

النداء نحو: يا غلام ويا صاحب تعالي. فتحذف الياء وتبقى الكسرة تدل عليها، وإنما قوي الحذف لياء الإضافة في النداء لأنها بدل من التنوين، والتنوين لا يثبت في المعارف في النداء، فحذف ما هو بدل منه. وإثباتها جائز في كل موضع إلا فيما يقع فيه الاستثقال لاجتماع الياءات، نحو: يا أخي ويا أخي، فإن الإثبات لياء الإضافة فيه قليل⁽¹⁾.

أما قراءة الفتح وتشديد الياء فمن جهتين:

فالأولى: لأن الأصل "يا بنيًا" فتبدل الألف من ياء الإضافة، والعرب تقول: يا غلامًا أقبل، ثم تحذف الألف لسكونها، وقد أجاز المازني: يا زيّدًا، يريد يا زيدي، ثم أبدل من كسرة الدال فتحة، ومن الياء ألفًا. قال المازني: أن وضع الألف مكان الياء في النداء مطرد، وعلى هذا قرأ ابن عامر: ﴿يَتَأَبَّتِ﴾ (يوسف:4) بفتح التاء، أراد "يا أبتي" ثم قلب وحذف الألف. والفتح يجوز على أنه أبدل من ياء الإضافة ألفًا ثم حذف الألف وبقيت الفتحة، كما تحذف ياء الإضافة⁽²⁾.

أما الثانية: فلأنه يجوز حذف الألف في النداء كما تحذف ياء الإضافة في النداء لأنها بدل من التنوين، والتنوين لا يثبت وياء الإضافة زيادة في الاسم كما أن التنوين زيادة فيه⁽³⁾.

2- إدغام الياء في مقاربتها:

لا تدغم (الياء) إلا في مثلها لأن فيها مدا ولينا، وتدغم في (الواو) سواء تقدمت أم تأخرت ولكن بعد أن تقلب ياء؛ لأن الياء أخف عليهم من الواو، والتخفيف غرض الإدغام وغايته⁽⁴⁾. (فالياء) و (الواو) وإن كانتا من مخرجين متباعدين فهما بمترلة ما تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياها⁽⁵⁾. فكأنهما من مخرج واحد.

(1) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج4/3، وينظر أيضا: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/105، وينظر أيضا: أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، ج5/226.

(2) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج4/3.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج3/72، وينظر أيضا: مكّي، "الكشف"، ج2/105.

(4) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/338.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج4/465.

ولا يدغم فيها شيء من مخرجها ولا منة غيره من الحروف الصحيحة، ولا تدغم هي في حرف صحيح، فلو كان الإدغام بين حرف المدّ والحرف الصحيح لذهب ما كان فيهما من المدّ واللين، واستثنى النحاة من ذلك النون فإنها تدغم في الياء بغنة أو بلا غنة من نحو: (من يؤمن) لأن (الياء) أخت (الواو) وقد تدغم فيها (الواو) فكأنتما من مخرج واحد⁽¹⁾.

يقول ابن الجزري: أن القراء العشرة اتفقوا على تشديد لفظة (ميت) التي تدل على معنى ما لم يمّت، وذلك نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ط﴾ (إبراهيم: 17)، و ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: 30) لأنه لم يتحقق فيه صفة الموت بعد بخلاف غيره⁽²⁾. وقد ورد لفظ (ميتا) خمس مرات في القرآن الكريم، ولفظ (الميتة) ست مرات، ولفظ (الميت) اثنتي عشرة مرة، ولفظ (ميتون) مرتين، و(ميتين) مرة واحدة⁽³⁾. وفي الحقيقة إن لفظي (الميت، والميتة) في القرآن تدلان على الذي قد مات، وهذا دليل كاف على الفرق بين البناءين في القرآن، وأما اللفظ المشدد فإنه يحمل المعنيين: للذي قد مات، وللذي لم يمّت بعد، وكلهم شدد ما لم يمّت، نحو: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ (الزمر: 30) وخفف ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتًا﴾ (الزخرف: 11)⁽⁴⁾.

والأصل في تشديد هذه الألفاظ استئصال التشديد للياء وعليها الكسرة⁽⁵⁾. فأصل هاته اللفظة عند البصريين (ميوت) على (فيعل) ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، التي قبلها، وقال الكوفيون: أصل (ميت) (ميوت) على (فيعل) ثم أدغمو (الواو) في (الياء) والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء، وأدغمت في (الياء) فكان التشديد لذلك⁽⁶⁾.

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/433.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/172.

(3) ينظر: محمد فؤاد عبد الباقي، "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"، القاهرة، مصر، دار الحديث، 1414هـ/1994م، مادة (موت)، ص 853.

(4) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/143.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج2/143، وينظر أيضا: ابن خالويه، "الحجة"، ص 107.

إذن تبدل الياء من الواو الملاقية (ياء) في كلمة إذا سكن سابقهما سكونا أصليا وتأصل السبق أيضا، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسيد، وهين، الأصل: سيود، وهيون، فقلبت (الواو) (ياء) وأدغمت فيها (الياء) لاجتماع الشروط⁽¹⁾. يقول سيبويه: "إنما أجروا (الواو) و (الياء) مجرى الحرفين المتقاربين"⁽²⁾. وذلك لأن (الواو) و(الياء) بمتزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهما إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت (الواو) و(الياء) ليس بينهما وبين (الياء) حاجز بعد (الياء) ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو، لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف، فالواو والياء من الحروف اللينة، لأن مجراهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما⁽³⁾. فيقول سيبويه في ذلك: "الياء أخف من الواو عندهم، ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها... ويدلك على أن الياء أخف عليهم من الواو أنهم يقولون: يَيْسُ وَيَيْسُ فلا يحدفون موضع الفاء كما حدفوا (يعد)"⁽⁴⁾.

فقلب (الواو) (ياء) أحسن لأن في ذلك تخفيفا لثقل، لأن (الياء) أخف من (الواو)⁽⁵⁾، كما أن (الياء) هي التي تدغم فيها (الواو) لأنها شابهتها في اللين والاعتلال، ولذلك تقلب (الواو) إلى جنس (الياء) سواء تقدمت أم تأخرت عنها لأن القصد من الإدغام التخفيف و(الياء) أخف من (الواو) فكان القلب (للاو) على كل حال. وأيضا فإن الواو من الشفة، و(الياء) من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم، ومثال ذلك، فيما تقدمت فيه الياء، (سيّد، وميّت، أصلهما: سيّود، وميّوت)، ومثاله فيما تقدمت الواو: (طيّ وليّ مصدرًا: (طويّت، وكويّت)، أصلهما (طويّ، وكويّ))⁽⁶⁾.

(1) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج 266/5.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج 367/4.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج 365/4-435.

(4) المرجع نفسه، ج 338/4.

(5) ينظر: ابن عصفور "المتع في التصريف"، ص 347.

(6) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج 453/2، وينظر أيضا: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 437.

أما قوله عز من قائل: "دينا قيما" من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (الأنعام: 161) قرأ ابن كثير "قيما" بفتح القاف، وكسر الياء مشددة، على أنها صفة (لدينا) وقيما على وزن (فيعل) وأصلها (قَوْمَ) فاجتمعت (الواو) و (الياء) وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت (الواو) (ياء)، وأدغمت (الياء) في (الياء)⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإدغام الكبير:

أولاً: المماثلة في الأفعال المزيدة بحرف التاء:

تطراً على أبنية الأفعال المزيدة بحرف التاء في العربية تغيرات صوتية⁽²⁾، وذلك لأن للفعل في العربية أشكالاً، وأبنية محددة معروفة يقسمها الصرفيون إلى أبنية مجردة، يرمزون لها بصيغة (فعل، يفعل)، وأبنية مزيدة. والزيادة لها حروف محددة، يسمونها (حروف الزيادة)، وعددها عشرة مجموعة في قولهم: (سألتمونيها) أو (اليوم تنسأه)، وتجري هذه الزيادة في مواضع محددة تكلفت كتب الصرف بشرحها.

والذي يعيننا في هذا البحث معرفة الأبنية التي يزداد فيها حرف التاء، وما يجري على تلك الأبنية من تغيرات. فحرف التاء يزداد في الأبنية الآتية:

- اِفْتَعَلَ، نَحَو: اكتسب، واجتمع، واختلف.

- تَفَعَّلَ، نَحَو: تقدم، وتأخر، وتمجد.

- تَفَاعَلَ، نَحَو: تبارك، وتدارك، وتدارى.

- اسْتَفْعَلَ، نَحَو: استغفر، واستخرج، واستكثر.

- تَفَعَّلَلَّ، نَحَو: تزلزل، وتدحرج، وتبعثر.

فالتغيرات التي تحدث في أبنية هاته الأفعال جاءت موزعة على أبواب الإعلال والإبدال والإدغام في كتب الصرف والنحو. من ضمن هذه التغيرات إدغام (التاء) في مقاربتها، وذلك لأن "الحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين الذين هما سواء في

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/203، وينظر أيضاً: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/651.

(2) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 272، وينظر أيضاً: سيبويه، "الكتاب"، ج4/65-66.

حسن الإدغام⁽¹⁾. ويقول سيبويه أيضا: أن هذه الحروف المتقاربة إذا كانت في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلا واعتلالا، كما أن المثلين إذ لم يكونا منفصلين أثقل، لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون⁽²⁾. كما أن جواز الإدغام في المتقاربين إذا كانا من كلمتين لثلا يلتبس بالإدغام في المثلين، وذلك لعدم لزوم الإدغام فيما هو من كلمتين، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيان للأصل، فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام لما في ذلك من اللبس بإدغام المثلين؛ لأن الإدغام في الكلمة الواحدة لازم. أما إذا كان الإدغام لم يبق ما يستدل به على الأصل، فمثلا لو أدغمت النون من (أمثلة) في الميم، فقلت (أمثلة) لم يدر: هل الأصل (أمثلة) أو (أمثلة)⁽³⁾.

غير أن اجتماع المتقاربان في (افتعل) أو (تفاعل)، أو تفعل، نحو: اختصم، وتطير، وتطير، فإنه يجوز الإدغام فيها، والسبب في ذلك: أن التاء عند هذه الأبنية الثلاثة تزلت مما بعدها منزلة المنفصل، لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مقاربا، كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، فلما أشبه اجتماع المتقاربين فيها اجتماعهما في الكلمتين لم يلزم الإدغام كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، فأمن التباس إدغام المتقاربين في هذه الأبنية بإدغام المثلين؛ لأن الإظهار يبين الأصل، كما كان ذلك في الكلمتين. فإذا أريد الإدغام قلب أحد المتقاربين إلى جنس الآخر، ثم أدغم فيه⁽⁴⁾. فتقلب التاء حرفا من جنس مقاربا وتسكن بسبب الإدغام، يقول سيبويه: "وأصل الإدغام أن يكون الأول ساكنا"⁽⁵⁾، فالإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان الأول متحركا، لأنه يلزم فيه تغيران: أحدهما تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه، والآخر تغييره بالإسكان. وإذا كان الأول ساكنا لا يلزم فيه إلا تغير واحد، وهو قلب الأول حرفا من جنس ما يدغم فيه⁽⁶⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، ج4/445-446.

(2) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 450-451، وينظر أيضا: سيبويه، "الكتاب"، ج4/472.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(6) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 448.

وبناء على ما ذكرناه فإن صعوبة تواجه الباحث هنا: هي عدم اطراد التغيرات التي تصيب صيغتي (تفعل، وتفاعل) على العكس من صيغة (افتعل)، لهذا سوف أحاول عرض تلك التغيرات التي تحدث في هذه الصيغ اتباعا من المطرد إلى المسموع.

أ- تاء الافتعال - صيغة افنعل - في قراءة ابن كثير:

إن تاء الافتعال بعد (ث، د، ز، ص، ض، ط، ظ) تدغم فيما قبلها أو تتحول إلى (دال) بعد (د.ذ.ز) وإلى (طاء) بعد الأربعة المطبقة، ومن ذلك قولهم (مُثَرَّد)؛ لأنهما متقاربان مهموسان. والبيان حسن، وبعضهم يقول: (مُثَرَّدٌ)، وهي عربية جيدة، والقياس (مُتَرَّد)؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر⁽¹⁾. فالأصل قلب الأول إلى جنس الثاني، ولم يقلب الثاني إلى جنس الأول؛ لأن الذي ينبغي أن يغيّر بالقلب هو الأول؛ كما غير بالإسكان عند إرادة الإدغام، فأما قلب الثاني إلى جنس الأول فلا يكون إلا لعلّة موجودة⁽²⁾.

فأدغمت هذه التاء وفق ما تقرره القاعدة في صيغة (افتعل) في قراءة ابن كثير في حرفين هما: "لا يَهْدِي" و "يَخْصُمُونَ".

1- التاء عند الدال:

"لا يَهْدِي" من قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ (يونس: 35) والقراءة فيها على سبع قراءات⁽³⁾.

- القراءة الأولى: (لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر) (يَهْدِي) بفتح الياء وإسكان الهاء، وتخفيف الدال.

- القراءة الثانية: (لابن وردان) بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتشديد الدال.

- القراءة الثالثة: (لحفص، ويعقوب) بفتح الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال.

- القراءة الرابعة: (لشعبه) بكسر الياء، والهاء، وتشديد الدال.

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/468.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج4/445-446.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/216-217، وينظر أيضا: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/203، وينظر أيضا: مكّي، "الكشف"، ج2/95.

- القراءة الخامسة: (لقالون، وابن جمان) بفتح الياء وتشديد الدال، ولهما في الهاء: الإسكان واختلاس فتحها.

- القراءة السادسة: (لأبي عمرو) بفتح الياء وتشديد الدال، وله في الهاء: الفتح والاختلاس.

- أما القراءة السابعة: فهي (لورش، وابن كثير، وابن عامر) بفتح الياء والهاء، وتشديد الدال. فمن أسكن الهاء وخفف: أنه أخذه من (هدى) في الماضي بتخفيف الدال، أما من فتح الهاء وشدد: أنه أخذه من (اهتدى) في الماضي فأراد: (يهتدي)، ثم نقل فتحة التاء إلى الهاء، فبقيت التاء ساكنة فأدغمها في الدال للمقاربة وشدد⁽¹⁾. الدال والتاء سواء، فكل واحدة منهما تدغم في صاحبتهما حتى تصير التاء دالا والدال تاء، لأنهما من موضع واحد، وهما شديدان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس، ومن ذلك قولك: (انْعَدَّ لَإِذَا) (انْعَتَ دِلَامَا)، و(انْقُتَلَك) (انْقُدِ تَلْكَ) فتدغم ولو بينت الحرفين فقلت: (انْقُدِ تَلْكَ) و(انْعَتَ دِلَامَا) لجاز ذلك، غير أنه ثقيل التكلم به لشدتهن، ولزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه⁽²⁾.

2- التاء عند الصاد: من قوله تعالى: ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ (يس: 49) وفيها ثمان قراءات⁽³⁾.

- الأولى: (لورش، وابن كثير) بفتح الياء والحاء، وتشديد الصاد.

- الثانية: (لابن ذكوان وحفص، والكسائي، وخلف العاشر) بفتح الياء، وكسر الخاء، وتشديد الصاد.

- الثالثة: (لأبي جعفر) بفتح الياء، وإسكان الخاء، وتشديد الصاد، فيجمع بين ساكنين.

- الرابعة: (لأبي عمرو) بفتح الياء، وتشديد الصاد وله في الخاء الفتح واختلاسها.

- الخامسة: (لهشام) بفتح الياء، وتشديد الصاد، وله في الخاء الفتح والكسر.

- السادسة: (لشعبة) بكسر الخاء، وتشديد الصاد، وله في الياء الفتح والكسر.

- السابعة: (لقالون) بفتح الياء، وتشديد الصاد، وله في الخاء الإسكان، والفتح والاختلاس.

(1) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 183، وينظر أيضا، مرجع سابق، ج 1/203، وينظر أيضا: مكّي، "الكشف"، ج 2/95.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج 4/461.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 2/270، وينظر أيضا: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج 1/442.

- الثامنة: (لحمزة) بفتح الياء، وإسكان الخاء، وتخفيف الصاد.

أدغم ابن كثير التاء في الصاد، لقربهما في المخرج، فالتاء تخرج: مما يبين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والصاد تخرج: مما بين طرف اللسان، وفوق الثنايا السفلى، كما أنهما مشتركان في الصفتين الآتيتين، وهما الهمس والإصمات⁽¹⁾.

واختار مكّي بن أبي طالب قراءة ابن كثير بفتح الخاء وتشديد الصاد، لأنه يرى أن الأصل: أنه بناه على "يفتعلون" أي: يختصمون" فحاول إدغام التاء في الصاد لقربها منها، فألقى حركة التاء على الخاء، وأدغم التاء في الصاد لقربها منها، كما نقل التاء بالإدغام إلى حرف هو أقوى منها، وهو الصاد، وذلك حسن قوي، فوقع التشديد⁽²⁾.

فقراءة "يهدي" و"يخصمون" جاءت على نحو "اقتتل" باعتبار أن أحد المثليين (تاء) (افتعل) فيجوز لذلك الإدغام والإظهار في اللغة.

أما الإظهار فلأنه يشبه اجتماع المثليين من كلمتين، في كونه لا يلزم (تاء) (افتعل) أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، لأنك تقول: اكتسب، فلا تجمع لك مثلاً، وإنما يجتمع المثلان في (افتعل) إذا بنيت من كلمة عينها (تاء) نحو: (اقتتل)، و(افتتح)، فكما لا تدغم إذا كان ما قبل الأول من المثليين المنفصلين ساكناً صحيحاً، لا تدغم في (افتعل)⁽³⁾.

أما الإدغام فلأن المثليين على كل حال في كلمة واحدة، فتدغم كما تدغم في الكلمة الواحدة، وفي الإدغام يجوز ثلاثة أوجه: الأول: أن تنقل الفتحة إلى الفاء في "افتعل" لأن فاء (افتعل) قد كانت متحركة قبل لحاق الفعل الزيادة، فلم تكرر الحركة فيها لذلك⁽⁴⁾. فتحرك وتسقط ألف الوصل ثم تدغم، فتقول: قتل بفتح القاف، ومن فتح التاء والقاف قال في المضارع: يَقْتَلُ، بفتح القاف، وكسر التاء، لأن الأصل: "يَقْتَلُ" فنقل الفتحة في المضارع كما نقلها في الماضي.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/270، وينظر أيضاً: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/442.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/433، وينظر أيضاً: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/442.

(3) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/321.

(4) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 453.

أما الثاني: أن تحذف الفتحة من تاء (افتعل) فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة، فتحرك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتذهب همزة الوصل لتحرك الساكن، ثم تدغم فتقول: "قَتَلُوا" بكسر القاف وفتح التاء، ومن قال "قَتَلَ" بكسر القاف وفتح التاء قال في المضارع: "يَقْتُلُ" بكسر القاف والتاء، لأن الأصل، "يَقْتَلُ" كما فعل ذلك في الماضي. ومنهم من يكسر حرف المضارعة اتباعاً للقاف، أو على لغة من يقول في المضارع: (افتعل) (يفتعل) فيكسرون حرف المضارعة. ومنه قول أبي النجم:

تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ⁽¹⁾.

وجاء عن السيوطي في (همع الهوامع): أنه يجوز الإدغام من غير وجوب فيما إن كان المثان تاءين في باب (افتعل)، نحو: (استثر)، و(اقتتل)، وحينئذ تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها، فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل، فيقال: سَتَرَ، وَقَتَلَ، وحركة التاء فتحة، فيفتح أول الفعل، ويجوز كسره، فيقال: سَتَّرَ، وَقَتَّلَ⁽²⁾. وقال أبو حيان: وهذه الكسرة ليست منقولة؛ لأنه لا كسرة في التاء المدغمة، فهذه الكسرة كانت نتيجة إسكان التاء عند إرادة إدغامها في التاء، كما أن فاء الكلمة كانت قبل ذلك ساكنة فكسرت على أصل التقاء الساكنين، وذهبت همزة الوصل لتحرك الفاء⁽³⁾. كما يقول سيبويه: "وأما إصبروا واطلموا وتخصّمون ومضجع وأشباه هذا، فقد علموا أن هذا البناء لا تضاعف فيه الصاد والضاد والطاء والذال، فهذه الأشياء ليس فيها التباس"⁽⁴⁾.

وبناء على ما ذكرناه بالتفصيل فإن اللفظتين (يَهْدِي) و"يَخَصِّمُونَ" مرت بالمرحل التالية حتى إنتهت إلى الشكل الأخير في قراءة ابن كثير:

"يَهْدِي ← يَهْتَدِي ← يَهْتَدِي ← يَهْدِي.

يَخَصِّمُونَ ← يَخْتَصِّمُونَ ← يَخْتَصِّمُونَ ← يَخَصِّمُونَ.

(1) ابن عصفور، المتع في التصريف، ص 40.

(2) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج 5/285-286.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(4) سيبويه، "الكتاب"، ج 4/474.

ب- صيغة (فعل):

إن صيغة الماضي لبناء (تفعل) أقل تعرضاً للتغيير من صيغة المضارع، وقد يعود ذلك إلى أن صيغة المضارع تقتضي إضافة مقطع في أول الصيغة يؤدي إلى ثقل يستلزم التخفيف. يقول سيبويه: "ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقاربا المخرجان قولهم: يَطَّوِّعُونَ في يَطَّوِّعُونَ، ويذَكَّرُونَ في يَتَذَكَّرُونَ، ويسَمَّعون في يَتَسَمَّعون. والإدغام في هذا أقوى، إذ يكون في الانفصال. والبيان فيهما عربي حسن لأنهما متحركان، كما حسن في يختصمون ويهتدون، وتصديق الإدغام قوله تعالى: ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾⁽¹⁾. و﴿يَذَكَّرُونَ﴾⁽²⁾.

ولإرادة التخفيف أدغم ابن كثير (التاء) في مقاربتها في عدد من الأحرف⁽³⁾. في صيغة (تفعل) منها.

1- التاء عند الظاء:

من قوله تعالى: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ (الأحزاب: 4)، ومن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّن نِّسَائِهِمْ﴾ (المجادلة: 2)، ومن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ (المجادلة: 3) فقرأ ابن كثير "يظاهرون" في الموضعين من سورة المجادلة، بفتح الياء، وتشديد (الظاء)، و(الهاء) وفتحها من غير ألف بعد (الظاء)، وقرأ موضع الأحزاب بفتح التاء وتشديد الظاء، وحذف الألف التي بعدها، وفتح الهاء وتشديدها⁽⁴⁾. وهو مضارع (تظهر) على وزن (تفعل) بتشديد العين، والأصل "يتظهرون" على وزن (يتفعلون) ثم أدغمت (التاء) في (الظاء) لقربهما في المخرج، إذ (التاء) تخرج من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا، وتخرج (الظاء) مما بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا، كما أنهما مشتركان في صفة الإصمات⁽⁵⁾. فلما

(1) الآية 131 من الأعراف.

(2) من الآيات: (القرة: 221)، (إبراهيم: 25)، (القصص: 43، 46، 51)، (الزمر: 27).

(3) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/475.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/265-292.

(5) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/474.

أدغمت (التاء) في (الطاء) في هذه المواضع وقع التشديد لذلك، وحسن الإدغام، وذلك لأننا ننقل حرفاً ضعيفاً، وهو (التاء) إلى لفظ قوي، وهو (الطاء)⁽¹⁾.

يقول سيبويه: "والطاء والتاء والذال أخوات الطاء والذال والتاء، لا يمنع بعضهن من بعض في الإدغام، لأنهن من حيز واحد، وليس بينهن إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها"⁽²⁾.

2- التاء عند الصاد:

من قوله تعالى: ﴿ تَصَدَّقُوا ﴾ (البقرة: 280) قرأها ابن كثير بتشديد الصاد وهي قراءة الجمهور⁽³⁾، و﴿ تَصَدَّى ﴾ (عبس: 6) قرأ المدنيان وابن كثير الصاد بالتشديد والباقون بتخفيفها⁽⁴⁾. وأصل الكلمتين "تصدقوا" (تفعلوا) و"تصدى" (تفعل) ثم أدغمت (التاء) في (الصاد) تخفيفاً وذلك أن التاء تخرج من طرف اللسان، مع ما يليه من أصول الثنايا العليا، والصاد تخرج من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى، كما أنهما مشتركان في الصفات التالية: الهمس، والشدة، والإصمات⁽⁵⁾.

3- التاء عند الزاي:

من قوله تعالى: ﴿ إِيَّ أَنْ تَزَكَّى ﴾ (النازعات: 18) قرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب بتشديد الزاي والباقون بتخفيفها⁽⁶⁾. وأصله (تزكى) وأدغمت التاء في الزاي، وذلك حسن قوي لأننا ننقل التاء بالإدغام إلى لفظ الزاي، والزاي أقوى من التاء بكثير فبالإدغام ننقل الأضعف إلى الأقوى⁽⁷⁾.

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/464.

(2) المرجع نفسه، ج4/464.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/181.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج2/303.

(5) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج2/546.

(6) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/303.

(7) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/46.

فالتاء تدغم في الزاي لقرب المخرجين، فليس بينهما في الموضوع إلا أن التاء من أصل الثنايا، والزاء من أسفله قليلا مما بين الثنايا⁽¹⁾. فمخرجهما الأسنان واللثة مع حد اللسان⁽²⁾. أما قراءة التخفيف فهي على حذف التاء الثانية لاجتماع تاءين بحركة واحدة استخفافا. ومثاله قوله تعالى: ﴿ مَا نُنزِلُ أَلْمَلِيكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الحجر: 8) قرأ بفتح التاء على أنه فعل مستقبل سمي فاعله، وفي الفعل حذف (تاء) لاجتماع تاءين بحركة واحدة، وأصله (تنزّل) ويقوي قوله تعالى: ﴿ تَنْزِلُ أَلْمَلِيكَةُ ﴾ (القدر: 4) فهو مثله وهو إجماع⁽³⁾.

4- التاء عند الشين:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ تَشَقَّقُ ﴾ (الفرقان: 25) وفي (ق: 44) قرأها ابن كثير بالتشديد⁽⁴⁾، على إدغام التاء الثانية في الشين وأصله (تشقق) فحسن الإدغام وقوي لأن الشين أقوى من (التاء) فإذا أدغمنا (التاء) في الشين نقلناها إلى حالة أقوى من حالتها قبل الإدغام⁽⁵⁾. فالتاء تدغم في الشين لاستطالتها حتى تتصل بمخرجها، وذلك قولك: (انعشبتا) (انعت شبتا)، فمخرج الشين من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى⁽⁶⁾. يقول سيبويه: "وتدغم الطاء والذال والتاء في الشين، لاستطالتها حين اتصلت بمخرجها، وذلك قولك: اضبشبتا، وانعشبتا، وانقشبتا"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/360.

(2) ينظر: عبد القادر عبد الجليل، "الأصوات اللغوية"، ص 140.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج2/140.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/255.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج2/249.

(6) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/463.

(7) المرجع نفسه، ج4/466.

ج- الإدغام في صيغة (تفاعل):

1- التاء عند (الظاء):

اختلف القراء في ﴿تَظَهَّرُونَ﴾ (البقرة: 85) و﴿تَظَهَّرَا﴾ في (التحریم: 4) فقرأ الكوفيون (تظاهرون عليهم) "وإن تظاهرا عليه" بالتخفيف، وقرأ ابن كثير مع باقي القراء العشرة بالتشديد⁽¹⁾. فحجة من شدد أراد: (تتظاهرون) بتاءين، فأسكن الثانية وأدعها في الظاء، فشددها لذلك وعلّة التشديد كراهية الحذف، فأدغم (التاء) الثانية في (الظاء)، فزال لفظ التكرير، وحسن الإدغام لأننا نبدل من (التاء) في الإدغام حرفاً أقوى من (التاء)، وهو (الظاء)⁽²⁾.

أما علّة من خفف الشين، أنه استثقل التكرير في الفعل، والفعل ثقيل، والجمع ثقيل فحذف إحدى التاءين استخفافاً، وكأنه استثقل الإدغام، لأن الحرف باق بدله مع الإدغام، والمحذوف هي (التاء) الثانية عند سيبويه لأن بها يقع التكرير والاستثقال، لأن (التاء) الأولى تدل على الاستقبال، لو حذفت لذهبت الدلالة، والتاء الأولى هي المحذوفة عند الكوفيين لزيادتهما، قال سيبويه: الساقط الأول، وقال هشام: الثاني، وقال الفراء إحداهما بغير تعيينها. ولكل حجة ودليل⁽³⁾.

فالتخفيف فيه إسقاط لإحدى التاءين تخفيفاً وكراهية الإدغام، وكثيراً ما جاء في القرآن حذف التاء وكذلك حذفها في الشعر، فمن (البسط) قول الشاعر:

تَعَاطَسُونَ جَمِيعاً حَوْلَ دَارِكُمْ فَكُلُّكُمْ يَا بَنِي حَمْدَانَ مَزَكُومٌ

يريد (تتعاطسون) فحذف إحدى التاءين⁽⁴⁾. وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي

التي تسكن وتدغم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/167، وأيضاً: النشار، "البدور الزاهرة"، ج1/154.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/303، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة"، ص 84.

(3) ينظر: المراجع نفسها، ز نفس الصفحات.

(4) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ج3/138.

(5) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/464.

2- التاء عند السين:

وتدغم (التاء في (السين) لقرههما في المخرج، إذ (التاء) تخرج من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا، و(السين) تخرج من طرف اللسان، وأطراف الثنايا السفلى، كما أنهما مشتركان في الصفات الآتية: الهمس، والاستفال، والانفتاح، والإصمات⁽¹⁾. فمن أمثلة الإدغام "تساءلون" من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1) فقرأ الكوفيون بتخفيف السين، وقرأ ابن كثير بتشديدها وهي قراءة جمهور القراء⁽²⁾. وأصله (تتساءلون) على إدغام التاء الثانية في السين، وقوي الإدغام لأن (التاء) و (السين) من حروف اللسان وأصول الثنايا، وهما مهموسان، والتاء تنقل إلى قوة مع الإدغام، لأنها تبدل منها حرفا فيه صفير، وذلك قوة في الحرف⁽³⁾. فمن شدد أسكن (التاء) الثانية، وأدغمها في (السين) للمقاربة فلزمه التشديد⁽⁴⁾.

أما قوله تعالى: ﴿تُسْقِطُ﴾ (مریم: 25) فقرأه ابن كثير بالتشديد⁽⁵⁾. فأراد بذلك (تتساقط) فأسكن (التاء) الثانية وأدغمها في (السين) فشد ذلك⁽⁶⁾.

3- التاء عند الزاي:

من قوله تعالى: ﴿تَزَاوُرُ﴾ (الكهف: 17) فقرأه ابن كثير بفتح (الزاي) وتشديدها وألف بعدها وتخفيف الراء، وهي قراءة الجمهور⁽⁷⁾. فحجة من شدده، وقرأ بألف، أنه بناه على (تزاور) على أنه مضارع (تزاور) وأصله (تتزاور) فأدغمت (التاء) في (الزاي)، وذلك لقرههما في المخرج، فالتاء تخرج من طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا، و(الزاي)

(1) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/463.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/189.

(3) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/415.

(4) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 118.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/242.

(6) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 238.

(7) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/236.

تخرج من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى، كما أنهما مشتركان في الصفات التالية:
الاستفال والانفتاح، والإصمات⁽¹⁾.

فأدغمت إحدى التاءين في الزاي، وحسن الإدغام لأننا ننقل (التاء) إلى لفظ (الزاي)،
و (الزاي) أقوى من التاء بكثير، فهي من حروف الصغير، ومن الحروف المجهورة⁽²⁾. فمن
شدد أسكن التاء وأدغمها في الزاي لأنها تفضلها بالصغير، أما من خفف فأراد: (تتزاور) —
(تاءين) فثقل عليه اجتماعهما، فحذف إحداهما، واكتفى بما أبقى⁽³⁾.

4- التاء عند الصاد:

من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِّحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ (النساء: 128) فقرأ
الكوفيون (يصلحا) بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام من غير ألف، وقرأ ابن كثير بفتح
الياء والصاد واللام وتشديد الصاد وألف بعدها وهي قراءة الجمهور⁽⁴⁾. وأصلها "يتصلحا"
فحجة التشديد أنه أريد به "يتصلحا" فأسكنت (التاء) وأدغمت في (الصاد) بعد قلبها
(صادا)، فالفعل من اثنين جاء على باب المفاعلة التي تثبت للإثنين مثل: تصالح الرجلان،
يتصلحان، ثم أدغمت (التاء) في (الصاد)⁽⁵⁾. يقول سيبويه: "والطاء والبدال والتاء يدغمن
كلهن في الصاد والزاي والسين، لقرب المخرجين لأنهن من الثنايا وطرف اللسان، وليس
بينهن في الموضع إلا أن الطاء وأختيها من أصل الثنايا، وهن من أسفله قليلا مما بين الثنايا،
وذلك قولك: ذهب سلمى وقسمت قلدغم، واضبرردة، فتدغم، وانعصبرا فتدغم"⁽⁶⁾.

د- تاءات البزبي:

اختلف القراء في تشديد (التاء) التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلية إذا حسن معها
تاء أخرى ولم ترسم خطأ في إحدى وثلاثين (تاء) وهي⁽⁷⁾:

(1) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/457.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/165.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة": ص 227.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/193.

(5) ينظر محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/598.

(6) سيبويه، "الكتاب"، ج4/463.

(7) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/178-179.

- 1- ﴿ وَلَا تَيْمَّمُوا الْحَبِيثَ ﴾ (البقرة: 267) (تفعلوا).
- 2- ﴿ وَلَا تَفَرِّقُوا ﴾ (آل عمران: 103) (تفعلوا).
- 3- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ (النساء: 97) (تفعلهم).
- 4- ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا ﴾ (المائدة: 2) (تفاعلوا).
- 5- ﴿ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ ﴾ (الأنعام: 153) (تفعل).
- 6- ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ (الأعراف: 117) (تفعل).
- 7- ﴿ وَلَا تَوْلَوْا عَنْهُ ﴾ (الأنفال: 20) (تفعلوا).
- 8- ﴿ وَلَا تَنْزِعُوا ﴾ (الأنفال: 46) (تفاعلوا).
- 9- ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا ﴾ (براءة: 52) (تفعلون).
- 10- ﴿ وَإِنْ تَوْلَوْا فإِنِّي أَخَافُ ﴾ (هود: 3) (تفعلوا).
- 11- ﴿ فَإِنْ تَوْلَوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُمْ ﴾ (هود: 57) (تفعلوا).
- 12- ﴿ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٍ ﴾ (هود: 105) (تفعل).
- 13- ﴿ مَا نُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ (الحجر: 8) (تفعل).
- 14- ﴿ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ ﴾ (طه: 69) (تفعل).
- 15- ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾ (النور: 15) (تفعل).
- 16- ﴿ فَإِنْ تَوْلَوْا فإِنَّمَا ﴾ (النور: 54) (تفعلوا).
- 17- ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ (الشعراء: 45) (تفعل).
- 18- ﴿ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ ﴾ (الشعراء: 221) (تفعل).
- 19- ﴿ الشَّيْطَانُ ﴿٣٣﴾ تَنْزَلُ ﴾ (الشعراء: 221-222) (تفعل).

- 20- ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾ (الأحزاب: 33) (تفعلن).
- 21- ﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ ﴾ (الأحزاب: 52) (تفعل).
- 22- ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ (الصفافات: 25) (تفاعلوا).
- 23- ﴿ وَلَا تَتَابَزُوا ﴾ (الحجرات: 11) (تفاعلوا).
- 24- ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ (الحجرات: 12) (تفعلوا).
- 25- ﴿ لَتَعَارَفُوا ﴾ (الحجرات: 13) (تفاعلوا).
- 26- ﴿ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾ (المتحنة: 9) (تفعلوا).
- 27- ﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ ﴾ (الملك: 8) (تفعل).
- 28- ﴿ فِيهِ لِمَا تَخَيَّرُونَ ﴾ (القلم: 38) (تفعلون).
- 29- ﴿ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾ (عبس: 10) (تفعل).
- 30- ﴿ نَارًا تَلْظَى ﴾ (الليل: 14) (تفعل).
- 31- ﴿ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ (القدر: 3-4) (تفعل).
- وذكر الداني في كتابه "جامع البيان" من طريق أبي ربيعة عن البيهقي عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ أَلْمَوْتَ ﴾ (آل عمران: 143) وفي سورة (الواقعة: 65) قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ ، فقال الداني: أن ذلك قياس قول أبي ربيعة لأنه جعل التشديد في الباب مطردا ولم يحصره بعدد، وكذلك فعل البيهقي، غير أن ابن الجزري ذكر في (النشر) أنه لا يعلم أحدا ذكر هاتين الحرفين سوى الداني⁽¹⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/179.

قرأ البزبي هاته الأحرف بخلف عنه بتشديد التاء وصلًا من المضارع إذا اجتمعت في أوله تاء فحذفت إحداهما. والوجه أن أصل ذلك كله بتاءين، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية، وجعلت التاء المدغمة، لاتصالها بما قبلها بمتزلة ما ليس في أول الكلمة. وإذا ابتدأ بهن ابتدأ بهن مخففات لامتناع الابتداء بالساكن وموافقة الرسم والرواية، كما أن قراءة الجماعة بالتخفيف⁽¹⁾.

ومما هو جدير بالتعليق أن ما قبل هذه التاءات متحرك وساكن من غير حرف مد، وحرف مد، ولهذا قسم مكّي هذا الإدغام على ثلاثة أضرب⁽²⁾:

1- ضرب قبل المدغم متحرك من كلمة ومن كلمتين، نحو ﴿ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ ﴾ (الأنعام: 153)، ونحو: ﴿ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ (النساء: 97)، فهذا إدغام حسن، لا دخل فيه وعلة.

2- الضرب الثاني أن يكون قبل المدغم (ألف)، أو (واو) ساكنة قبلها ضمة، نحو: ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران: 103)، و﴿ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾ (عبس: 10)، فهذا حسن أيضا، ولا بد من زيادة المدّ فيه للتشديد.

3- والضرب الثالث أن يكون قبل المشدد حرف ساكن من غير حروف المدّ واللين، نحو ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾ (النور: 15)، و﴿ نَارًا تَلَطَّى ﴾ (الليل: 14)، فهذا وقوع الإدغام بعده قبيح، لأن النحاة وإن اتفقوا على إدغام ما بعد حرف المدّ فإنهم لم يتفقوا على إدغام ما كان قبله ساكن غير حرف المدّ كراهية اجتماع ساكنين، فالساكن الذي يسبق الحرف المشدد لا مد فيه.

والذي نريد الإشارة إليه: أن (التاء) كما ذكرنا سابقا تزداد باطراد في باب التفعّل كالتدرّج والتفاعل والتعافل، فيجوز الإدغام من غير وجوب إذا كان المثلاث تاءين أول فعل مضارع نحو: تتجلّى وتذكر، وذكر شيخ العربية الإمام أبو محمد عبد الله بن هشام

(1) ينظر: ابن الجزري "النشر"، ج2/179.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/361.

(ت:761هـ) في آخر توضيحه: أنك إذا أدغمت، اجتلبت همزة الوصل، هاته الهمزة التي تكون وصلا للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، فمثلا تقول: اتجلى واتذكر⁽¹⁾. وهذه الهمزة لم تخلق لتكون في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قراءة البزي في الوصل⁽²⁾. وأما الابتداء فالتخفيف، بحذف إحدى التائين، وهي الثانية لا الأولى، وذلك جائز في الوصل أيضا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ أَلْمَوْتَ﴾ (آل عمران: 143) ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾، وذلك بحذف إحدى التائين من فعل "تمنون"⁽³⁾.

أما الذي ذكره النحاة: أن الفعل المبدوء بتائين، إن كان ماضيا، نحو: تتبع، وتتبع، واتباع، واتباع، واتباع، وإن كان مضارعا لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به؛ نحو: تتذكر، لأن ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون إلا في الماضي، بل يخفف بحذف إحدى التائين⁽⁴⁾. وقد جاء عن سيبويه: أنه إذا التقت التاءات في "تتكلمون" و "تترسون"، فأنت بالخيار، وإن شئت أثبتها، وإن شئت حذفته إحداهما، وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (فصلت: 30)، و ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ (السجدة: 16) أما خيار حذف التاء الثانية، فتصديقه قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ (القدر: 4) وقوله: ﴿كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ أَلْمَوْتَ﴾ (آل عمران: 143) كما ذكرناه سابقا⁽⁵⁾.

كما أن سيبويه يرى أن (التاء) الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: "فادارأتم" و "ازيئت" (البقرة: 72، ويونس: 24) كما أن هذه (التاء) هي التي يفعل بها ذلك أي تسكن وتدغم في "تذكرون"، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هنا ولا

(1) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج5/286.

(2) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، ج2/480، وأيضا: ابن الجزري، "النشر"، ج2/197.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(4) ينظر: محمد علي الصبان، "حاشية الصبان عن شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، ج4/351.

(5) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ج4/175.

يسكنون هذه التاء في (تتكلمون) ونحوها، ويلحقون ألف الوصل؛ لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان في معنى (فعل وأفعل) في الأمر، فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين⁽¹⁾.

إذن فسيبويه لا يميز إسكان هذه التاء في (تتكلمون) ونحوه لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل كما- قدمنا- وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع. فإذا اتصلت بما قبلها جاز؛ لأنه لا يحتاج إلى همزة وصل، إلا أن مثل: "فإن تولّوا" و "إذ تلقّونه" لا يجوز عند البصريين، على حال لما في ذلك من الجمع بين ساكنين، وليس الساكن الأول حرف مد ولين⁽²⁾.

والحقيقة أن هذا مذهب سيبويه وجهور البصريين، فقد جاء في الكتاب: "وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أن يسكن ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركا من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل"⁽³⁾. فهذا الضرب من الإدغام مخالف لما قرره البصريون في وجوه الإدغام فلا يلتقي ساكنان في رأيهم. ولكن قراءة (البرّي) ثابتة نقلها الأمة بالقبول، وليس العلم محصورا و لا مقصورا على ما نقله وقاله البصريون⁽⁴⁾. فقراءة البرّي محل الخلاف بإدغام التاء في أختها، اشتهر بها قراء مكة، فقد قال سيبويه أنهم زعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين⁽⁵⁾.

هـ- خلاصة:

إذا قمنا باستخلاص النتائج لإدغام حرف التاء في الحروف السابقة الذكر، وقارنا بينها وبين أحكام الإدغام التي ذكرها النحاة وعلماء القراءات نجد:

- حرف التاء في الغالب قد أدغم في مماثله، ومجانسه، ومقاربه: (ت، د، س، ص، ز، ظ، ش) فالحروف: (س، د، ص، ز، ط، ش) هي حروف قوية، فالظاء مطبقة، والشين متفشية،

(1) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ج4/475.

(2) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 456.

(3) سيبويه، "الكتاب"، ج4/438.

(4) ينظر: ابو حيان "البحر المحيط"، ج2/318.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج4/440.

والأخريات صفيرية، أما الدال فمجهورة. وهذه النتيجة تنسجم مع القاعدة العامة التي تقول: أن الصوت الضعيف يدغم في القوى عادة، أو يدغم النظير في النظير.

فالحروف - إذن - التي أدغمت فيها التاء إما من درجتها مثل: السين والشين، فالسين صفيرية، والشين متفشية والتاء شديدة، أو أعلى منها في الدرجة مثل (الطاء، والزاي، والصاد، والدال)، فالطاء والصاد مطبقة، والزاي صفيرية ومجهورة، والدال مجهورة وشديدة. كما أن أكثر الأصوات التي أدغمت فيها التاء هي الأصوات الأسنانية اللثوية (ت، د، ز، س، ص) ثم الصوت الأسناني (ظ).

كما نلاحظ من الأمثلة: أن الحالات التي يتلوا فيها الصوت المدغم الأول حركة تحذف هذه الحركة لتحقيق الإدغام، مثال: "تظَاهرون" ← بدلا من تتظَاهرون. "تصدّقوا" ← بدلا من تتصدّقوا.

كما يلاحظ أن الحالات التي لم يسبق فيها الصوت الأول المدغم حركة، تجتلب فيها حركة عند الإدغام للتخلص من التقاء الساكنين مثل: "يَهْتَدِي" ← "يَهْدِي" بنقل فتحة التاء إلى الهاء، "يَخْتَصِمُونَ" ← "يَخْصِمُونَ" بنقل حركة التاء إلى الهاء.

كما قبل سيبويه الإدغام في مثل: فلا تتناجوا، فقال: "فإن شئت أسكنت الأول للمد، وإن شئت أخفيت"⁽¹⁾.

كما قبل النحاس (ت: 338هـ) الإدغام في قوله: "قال رجلان" مع سبق الصوتين المدغمين بفتحة طويلة⁽²⁾.

ثانيا: الإدغام في الفعل الثلاثي المضعف:

أ- الفعل الصحيح:

مضعف الثلاثي هو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد⁽³⁾، ولهذا الفعل من حيث الفك والإدغام أحوال، فتارة يكون ترك الإدغام بإبقاء كل حرف على حاله وهو الفك

(1) سيبويه، "الكتاب"، ج4/440.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، "دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته"، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط1، 1421هـ-2001م، ص40.

(3) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/417..

ملتزما عند العرب، وأخرى يكون بإدغام العين واللام ملتزما كذلك عندهم جميعا إلا ما خالف ذلك مما عد شاذا وثالثة يختلف العرب في فكه وإدغامه⁽¹⁾.

1- حالات إدغام الفعل المضعف وفكه⁽²⁾:

يلتزم الفك في الماضي منه والمضارع، والأمر حال الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة، فمن الصد والجد تقول في الماضي:

صددت، وجددت، وصددنا، وجددنا.

ومن المضارع والأمر تقول:

يصددن، ويجددن، واصددن، واجددن، قال تعالى: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾

(النور: 60) وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ (النور: 31).

ويلتزم الإدغام عند إسناد المضعف بأنواعه الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر إلى ضمائر الرفع الساكنة كألف الإثنين أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فتقول في الماضي:

صدّا، وجدّا، وصدّوا، وجدّوا.

وفي المضارع المرفوع:

يصدّان، ويجدّان، ويصدّون ويجدّون، وتصدّين، وتجدّين.

أما في المضارع المنصوب والمجزوم فتقول:

لن أولم يصدّا، ويجدّا، ويصدّوا، ويجدّوا، وتصدّ وتصدّي.

وفي الأمر: صدّا وجدّا وصدّوا، وجدّوا، وصدّوا وجدّي.

كما يجب الإدغام في الماضي المضعف إذا أسند إلى الإسم الظاهر أو الضمير المستتير أو لحقته تاء التانيث، فتقول:

جدّ خالد، وجدّ علي، ومحمد جدّ، وجدّت آلاء.

وكذلك يجب الإدغام في المضارع المضعف إذا أسند إلى الإسم الظاهر أو الضمير المستتير في حالتي الرفع والنصب، فتقول:

(1) ينظر: عبد الغفار حامد هلال، "اللهجات العربية - نشأة وتطورا"، القاهرة، مصر، مكتبة وهبة، ط2، 1414هـ-1993م، ص 354.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 355.

يشبّ الطفل على ما عوده أبواه.

والطفل يشبّ على الجدّ.

ولن يشبّ الطفل، أو لن يشبّ على غير الجدّ.

وهذه الحالات التي يجب فيها الفك أو الإدغام تكون عند العرب جميعاً.

والكتب تتفق على أن الإظهار - الفك - لهجة الحجازيين، وأن الإدغام لهجة

التميميين⁽¹⁾. وهي القاعدة الكبيرة التي كانت تتخذ مثلاً لقبائل وسط الجزيرة وشرقيها، أما

الفعل المضعّف في حالة الجزم أو سكون اللام ففيه لهجات كثيرة:

- إذا اتصل المضعّف بواو جمع نحو: ردّوا، أو ياء مخاطبته نحو: ردّي، أو نون توكيد نحو:

ردّنّ، اشترك الحجازيون مع غيرهم من العرب في الإدغام⁽²⁾.

- إذا أدغم في الأمر على لهجة تميم وجب طرح همزة الوصل⁽³⁾. فهذا يبين أن هناك حالات

يجوز فيها الفك، وحالات أخرى يجوز فيها الإدغام في الفعل المضعّف حسب اختلاف

لهجات القبائل وذلك في حالات:

- حالة المضارع المسند إلى الإسم الظاهر أو الضمير المستتر في حالة الجزم لا غير فتقول:

لم يصدّ ولم يصدد، ولم يجدّ أحمد، ولم يجدد، وعليّ لم يجدّ ولم يجدد.

- حالة فعل الأمر المسند إلى ضمير الواحد، وهو المبني على السكون مثل:

كفّ اكفف، وجدّ اجدد، وصدّ اصدد.

وقد نسب الفك إلى الحجازيين والإدغام إلى التميميين فالتبيان لغة أهل الحجاز⁽⁴⁾.

وقد وردت أمثلة كثيرة في الفك والإدغام في قراءة القرآن منها:

- الفعل المضارع المجزوم من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ تَحَلَّلَ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدَّ هَوَى ﴾ (طه: 81)

من الفعل (يحل) والفعل (تمنن) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (المدثر: 6) وهي

(1) ينظر: ابن عصفور "المتع في التصريف"، ص 414.

(2) ينظر: خالد الأزهرى، "شرح التصريح عن التوضيح"، دار إحياء التراث العربية، المطبعة الأزهرية، 1350هـ-1932م، ج 2/405.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 414، وأيضاً: ابن هشام "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج 2/484.

قراءة الجمهور، و (يستعفف) من قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (النور: 33).

- ومما جاء من صور الأمر قوله تعالى: ﴿وَاحْلَلَّ عُقَدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ (TV) يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿(TA)﴾ (طه: 37)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ (لقمان: 19) فالحجازيون يقولون: اغضض، وأهل نجد يقولون (غضّ) بالإدغام⁽¹⁾. ومما ورد في الشعر قول جرير: (من الوافر).

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا⁽²⁾.

يقول المبرد: على القياس الأصلي: اردد واغضض، وكل ذلك من قولهم وقول التميميين قياس مطرد بين⁽³⁾. ولهذا فإن ظاهرة الإدغام تدرس أحيانا تحت اسم التضعيف، وهي تخضع لنظرية السهولة، وكأن الإدغام ظاهرة حادثة، والفك هو الأصل قبل التطور⁽⁴⁾.

2- أقوال العلماء في إدغام المضعف:

قال سيبويه: "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم"⁽⁵⁾.

فما كانت عينه ولامه من موضع واحد جاز فيه الإدغام والبيان بحسب لामه:

- إذا تحركت اللام منه وهو فعل، ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين. وهذا عند سيبويه متائب في لغة أهل الحجاز ولغة تميم.

(1) ينظر: محمد خان، اللهجات في البحر المحيط، ص 361.

(2) الديوان: "الديوان مع السيرة والأقوال والنوادر"، لبنان، دار الراتب الجامعية، ط1، 2008م، ص 30.

هو جرير بن عطية ولد سنة 28-110هـ، 650هـ، 728هـ، ولد باليمامة، وعاش عمره يناضل شعراء زمنه ويساحلهم، وكان مرا فلم يثبت أمامه غير الفرزدق، وكان عفيفا، وهو من أغزل الناس، ينظر: "الديوان"، ص 3.

(3) ينظر: اللسان (غض)، ج7/197، وينظر أيضا: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج2/443.

(4) ينظر: مرجع سابق، ص 371.

(5) سيبويه، "الكتاب"، ج4/414.

- أما إذا أسكنت لامه فإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل لأنه لا يسكن حرفان⁽¹⁾.
وجاء في "المتع في التصريف" عن سيوييه: إذا اجتمع المثان في كلمة واحدة وكان الثاني حرفاً صحيحاً، فإما أن تصل إليه الحركة أو لا تصل:
- إن وصلت إليه الحركة فإن أهل الحجاز لا يدغمون، وأما غيرهم من العرب، فيدغم ويعتد بالعارض.
- وإذا لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإن العرب الحجازيين وغيرهم لا يدغمون ذلك نحو: رددت⁽²⁾.

كما جاء في "شرح الشافية": أن أهل الحجاز لا يدغمون في المضاعف الساكن للجزم أو الوقف نحو: اردد ولم تردد، لأن شرط الإدغام تحريك الثاني، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الإسكان عارض للوقف أو الجزم، وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو: (اردد القوم) لم يعتدوا بهذا الإسكان وجعلوا الثاني كالمتحرك فسكنوا الأول ليدغم فتحفف الكلمة بالإدغام⁽³⁾.

وقال الأزهري أن بني تميم أدغموا في المضارع المجزوم بالسكون وفعل الأمر المبني على السكون اعتداداً بتحريك الساكن في بعض الأحوال نحو: لم يردد القوم، وردد القوم. وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك⁽⁴⁾.

وذكر السيوطي أن الفعل المضاعف إن سكن للجزم أو البناء فالحجازيون يفكون وغيرهم من العرب يدغم لعدم اعتدادهم بالعارض⁽⁵⁾.

3- إدغام المضاعف الصحيح في قراءة ابن كثير:

اختلفت القراءات في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ (المائدة: 54) فقرأ المدنيان، نافع وأبو جعفر، وابن عامر بدالين، الأولى مكسورة والثانية مجزومة، وكذا هو في مصاحف

(1) ينظر: سيوييه، "الكتاب"، ج4/418.

(2) ينظر: ابن عصفور، المتع في التصريف، ص 414.

(3) ينظر: رضي الدين الإسترابادي، "شرح الشافية"، ج2/239.

(4) ينظر: خالد الأزهري، "شرح التصريح عن التوضيح"، ج2/401.

(5) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج2/227.

أهل المدينة والشام، أما قراءة الباقيين بدال واحدة مفتوحة مشددة وكذا هو في مصاحفهم. واتفقوا على حرف (البقرة: 217) وهو: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ أنه بدالين لإجماع المصاحف عليه⁽¹⁾. قال ابن هشام (ت: 761هـ): أنه يجوز الإدغام إذا كانت الكلمة فعلا مضارعا مجزوما، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾⁽²⁾.

فقراً ابن كثير (من يرتدد) بدال واحدة مشددة مفتوحة وهي لغة تميم⁽³⁾، وذلك لأن الفعل (يرتدد) جاء مجزوما فجاز فيه الفك على لغة أهل الحجاز، والإدغام على لغة تميم، كما جاء الفعل "يشاقق" مجزوما - كذلك - فجاز فيه الفك في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﴾ (النساء: 115)⁽⁴⁾. وجاز فيه الإدغام، وهي قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ (الحشر: 4)⁽⁵⁾.

يقول ابن خالويه: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ ﴾ (المائدة: 54) يقرأ بالإدغام والفتح، والإظهار والجزم، فمن أدغم فحجته أنها لغة أهل الحجاز، فهم يدغمون الأفعال لثقلها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ (مریم: 84)، ويظهرون الأسماء لخفتها كقوله تعالى: ﴿ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (المؤمنون: 112) ليفرقوا بين الاسم والفعل. أما من أظهر فحجته: أنه أتى بالكلام على الأصل⁽⁶⁾.

وجاء في "معاني القرآن للزجاج" أن "من يرتد منكم" فيها من العربية ثلاثة أوجه.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر، ج2/195، وأيضا: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، 166-167، وأيضا: "أحمد محمد البنا، "الإتحاف"، ص

229.

(2) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، ج2/481.

(3) ينظر: أبو حيان، "البحر المحیط"، ج8/44.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(6) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص132.

الأول: "من يرتد" بفتح الدال، وموضع "يرتد" جزم، والأصل "يرتدد" بدالين وأدغمت الدال الأولى في الثانية وحرّكت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين، قال أبو عبيدة: إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين، وهذا غلط لأن اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد أكثر في الكلام من أن يحصى نحو: شَرَر، ومَدَد، وقَدَد، وجُدَد.

الثاني: بكسر الدال ولا يجوز في القراءة الكسر لأنه لم يرو أنه قرئ به، ويجوز في اللغة لالتقاء الساكنين.

الثالث: "من يرتدد" بدالين وهو الأصل؛ لأن التضعيف إذا سكن الثاني من المضعفين ظهر التضعيف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ﴾ (آل عمران: 140) ⁽¹⁾. فالتضعيف يتم إذا أسكن ما بعده نحو: اردد⁽²⁾. وأهل الحجاز لا يدغمون لثلا يؤدي الإدغام إلى التقاء الساكنين، إذ يحتاج إلى تسكين الأول والثاني ساكن فيلتقي ساكنان نحو: اشدد، وغيرهم يدغم حملا على غيره مثل: يفرّ، وحملا على ما سكونه بناء على ما سكونه للجزم للمشاكلة بينهما كحذف آخر الفعل المعتل للحزم وللبناء مثل: أغز، ولم يغز⁽³⁾.

وفي هذا الباب يقول سيبويه: إذا وصلت الحركة إلى الحرف الثاني من المثليين، فإن أهل الحجاز لا يدغمون؛ لأن الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين؛ لأن الأول لا يدغم في الثاني حتى يسكن؛ لثلا تكون الحركة فاصلة بين المثليين، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان. فلما كان الإدغام يؤدي إلى ذلك رفضوه⁽⁴⁾. وهذا ما جعل مكي بن أبي طالب يختار قراءة الإظهار، لأن الإدغام إنما أصله أن يكون الأول ساكنا فيدغم في الثاني، فلما كان في هذا الثاني هو الساكن أوتر الإظهار، لثلا يدغم فيسكن الأول للإدغام، فيجتمع ساكنان، فكان الإظهار أولى به، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير ساكنين، فكان الإظهار وهو الأصل، وهي لغة أهل الحجاز⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج2/147-148.

(2) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ج4/354.

(3) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 656.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص416.

(5) ينظر: مكي، "الكشف"، ج1/452، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج1/514، العكبري "الإملاء"، ج1/127.

وقد علّل مكّي قراءة الإدغام بإرادة التخفيف وذلك لاجتماع مثلين فأسكن الأول للإدغام، فاجتمع ساكنان، فحرك الثاني، ثم أدغم الأول فيه، وهي لغة بني تميم، وهي بدال واحدة في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة⁽¹⁾.

وهناك من علل قراءة الإدغام والإظهار بأنها ظاهرة لهجية يظهر من خلالها ميل تميم إلى الإدغام؛ لكونها من قبائل البادية التي يلاحظ عليها غموض الأصوات ودخول بعضها في بعض، وهذا ينجم عن السرعة في إخراج الأصوات وعدم التأني فيها، وهذا الاتجاه العام الذي تتجه إليه قبائل البادية عامة. أما البيئة المدنية فإنها تتسم بوضوح الأصوات وفصل بعضها عن بعض حتى لا تختلط ولا تشوه صورها، فتبذل لذلك مجهودا عضليا كبيرا، وهذا ما يفسر ميل أهل الحجاز إلى الإظهار.

ويظهر من خلال هذه الرؤية وهذا التعليل الأخير أن ظاهرة الإدغام والإظهار كانت من الظواهر التي اعترفت بها بشقيها اللغة النموذجية الأدبية، ولم تعد بعد أن جاءت في القرآن الكريم من ظواهر اللهجات، فهي في أصلها من الظواهر التي كانت تفرق بين قبائل وسط الجزيرة وشرقيها وبين البيئة الحجازية؛ لكنها صارت فيما بعد صفة من صفات اللغة الأدبية، المشتركة بين جميع القبائل الأدبية⁽²⁾.

ب- إدغام الفعل المعتل في قراءته وإظهاره:

من قوله تعالى: ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَىٍّ عَن بَيْنَةٍ ۖ ﴾ (الأنفال: 42) قرأ البزّي بياءين ظاهرتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وافقه المدنيان ويعقوب وخلف وأبو بكر، أما قنبل اختلف عنه فروي عنه ابن شنبوذ بياءين ظاهرتين. وجاء في "غيث النفع" أن قراءة نافع والبزّي وشعبة بياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، أما قراءة باقي السبعة بياء مشددة مفتوحة⁽³⁾.

(1) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج1/452.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات"، ص 65، وينظر أيضا: عبد الغفار هلال، "اللهجات العربية"، ص 370.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/211، وينظر أيضا: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 221.

فجاء في تعليل قراءة الفك والإدغام، أن المثلين من هذا النوع مرهون بضبط المثل الثاني، إن كان متحركا وما قبله غير مفتوح ينظر إلى حركة الياء الثانية:

- إن كانت إعرابا لم تدغم لأن الإعراب عارض، يزول في حال الرفع والخفض فيسكن الحرف، فلا يمكن الإدغام فيه، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض وذلك نحو: لن يحيي، ورأيت محييا، فلا يدغم كما لا يدغم في: هو يحيي، ولا في هو محييك⁽¹⁾.

وإن كان "الفراء" قد جوز الإدغام في المستقبل، فهو عند جميع البصريين من الخطأ الكبير، ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام، والعلّة في منعه أنه إذا قلت: "يحيي" فالياء الثانية ساكنة، فلم يجتمع حرفان ساكنان فيدغم.

وإن كان يختار في القول: "لم يجفف" ويجوز الإدغام فيه فيقال: "لم يجفّ" فإن (يحيي) لا يجوز فيه الإدغام لأن الياء تحذف في الجزم فهذا مخالف لـ (يجفّ) ولا يجوز الإدغام أيضا في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (القيامة: 40) فلا يجوز عند جميع البصريين إلا (يحيي) بيايين ظاهرتين، لأن الحركة عارضة⁽²⁾.

- أما إن كانت حركة الياء حركة بناء، وكانت الياء متطرفة جاز الإظهار والإدغام نحو: أُحْيِي وَأُحْيِي وَحَيٍّ، وَحْيِيٍّ، وَحْيِيٍّ، فَحْيِيٍّ، كما لم يجز فيه في حال الرفع، لئلا يلتقي ساكنان⁽³⁾.

- أما الإدغام فيجوز من غير وجوب فيما إن كان المثلان ياءين لازما تحريك الثاني منهما نحو: عيي، وحيي، وقد قرئ به ﴿ وَيَحْيِي مِّنْ حَىٍّ عَنْ بَيْتَةٍ ﴾ (الأنفال: 42)، و"من حي" بالإدغام والإظهار، فإن كان تحريك الياء الثانية عارضا، نحو: لن يُحْيِي، لم يجز إلا الإظهار فقط⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 324-325.

(2) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ج 412/1، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج 188/2-189، وأيضا: السيوطي، "همع الهوامع"، ج 258/5.

(3) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج 72/2، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج 278/1.

(4) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج 285/5.

جاء عن سيبويه: أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، كما أن هذه الياء لا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء، وذلك لأنها وإن كانت وحدها لا ما لم تتزل منزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفة. ومثاله: **يَعِيَا وَيَحِيَا، وَيُعِي وَيُحِي، أُجريت في ذلك مجرى يُخَشَى وَيَخَشَى، ومن ذلك مَحِيَا، قالوه كما قالوا مَخَشَى** (1).

كما جاء عنه أيضا: أن وقوع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم فيه الحركة ياء يخشى وياء يرمي؛ لا تفارقهما، يجيز الإدغام والسبب في ذلك أن اللام من يرمي ويخشى قد صارت بمنزلة غير المعتل فصحت اللام على الأصل وحدها، فصار التضعيف كأنه تضعيف في غير بنات الياء، وذلك نحو: **قد حيّ في هذا المكان، وقد عيّ بأمره، وقد حيّ في هذا المكان وقد عيّ بأمره، والإدغام أكثر، وإنما وقع التضعيف لأننا إذا قلنا خَشِيَّ أو رُمِيَ كانت الفتحة لا تفارقهما، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة طُرِدَ، وأُطِرِدَ.**

والمثلان إذا كان ياءين لازم تحريك ثانيهما، نحو: **حيي، وعيي لأن كلا منهما فعل ماضي مبني على الفتح الظاهر، وهذه الصورة يجوز فيها الفك والإدغام** (2).

فالفك نظرا لاجتماع المثلين في (باب) **حيي**، كالعارض لكونه مختصا بالماضي من دون المضارع، وكلاهما فصيح (3). فالفعل إن لم تلزمه الحركة لم يحسن فيه الإدغام وذلك لأن حركة الياء الثانية غير لازمة، وهي تنتقل بالإعراب إلى السكون، ومثاله في قوله تعالى: ﴿ **أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى** ﴾ (الأحقاف: 33)، فلما لم تلزم الحركة لم يعتد بها، فصارت الياء الثانية كأنها ساكنة، والساكن لا يدغم فيه، إنما يدغم في المتحرك، ولم يجز الإدغام فيما حركته ليست بلازمة ويجوز بياءين. **وحيّ بياء مشددة مدغمة، وبهما كانت قراءة الإدغام والإظهار في قوله تعالى: "ويحيي من حيي عن بينة" فالخليل وسيبويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة** (4).

(1) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/395.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج4/396.

(3) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، ج2/479.

(4) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج2/338.

فأما من أظهر فلأن الحرف الثاني ينتقل عن لفظ الياء، تقول: حيي يحياء، والحياء والممات، والياء من (حِيي) هي الياء الساكنة في (يحياء) التي قلبت ألفا، وكذلك الياء من (أُحِيي) هي الياء في (يحياء) التي قلبت ألفا. فلما كانت هذه الياء في موضع قد تسكن لم يعتد بجركتها، ومن قال: حيّ وعييّ، أجراهما مجرى (ردّ) فكما تقول: "ردّوا"، كذلك تقول: حيّوا وعيّوا، ومن قال: حيّ أجراه مجرى: رَضِيَ، فكما تقول: رَضُوا، تقول: حيّوا⁽¹⁾.

كما أن حجة من قرأ بياءين أنه أتى بالفعل على أصله، واستثقل الإدغام والتشديد في الياء، وأيضا فإنه شبهها بياء (يحي) التي لا يحسن فيها الإدغام في حال نصب ولا رفع، وإنما أشبهتها لأنها لا تتغير بالسكون إذا اتصل بها المضمرة المرفوعة، كما تتغير ياء (يحي) ولا تدغم فيها، لأن تغييرها عارض، ولذلك حسن الإظهار في (حيّ) وإن كانت حركته لازمة وذلك لأنها قد تتغير إذا اتصل بها مضمرة مرفوعة وتسكن، فشابهت في تغييرها ﴿أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ (الأحقاف: 33) الذي لا يحسن فيه الإدغام، لأن حركته غير ساكنة لزوما فصارت كالساكن، ولا يدغم في ساكن⁽²⁾.

أما حجة من أدغم الياء الأولى من "حيّ" أنه يلزمها الكسر كما يلزم عين (عضضت وشمتمت) فصارت بلزوم الحركة لها كغيرها من حروف الصحة والسلامة فصارت كالصحيح، فإذا لزمت الحركة الفعل جاز الإدغام، وإذا لم تلزم الحركة لم يحسن الإدغام⁽³⁾. والحقيقة أن قراءة الإظهار لا تحتاج إلى توجيه لأنها الأصل، والأصل لا يعقل له. وتوجيه قراءة الإدغام أن الحركة للبناء فلزمت الياء فصارت كالحرف الصحيح لذلك أدغم لاجتماع المثليين⁽⁴⁾.

ج- إدغام المثليين في قراءته:

وأدغمت النون في النون من ثقل المثليين وذلك في كثير من المواضع في القرآن الكريم منها.

(1) ينظر: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 326.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/72.

(3) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/72، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج1/278.

(4) ينظر: محمد خان، "اللهجات في البحر المحيط"، ص 228.

1- إدغام نون الرفع ونون الوقاية من الفعل المضارع:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَتَحْجُونِي فِي اللَّهِ ﴾ (الأنعام: 80) قرأ ابن كثير بالتشديد وهي قراءة الجمهور⁽¹⁾. فالتشديد لأن الأصل فيه: "أتحجونني" بنونين، الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء اسم المفعول به، فهي فاصلة بين الفعل والياء، فلما اجتمع مثلان في الفعل وذلك ثقيل؛ أدغم إحدى النونين في الأخرى؛ فوقع التشديد لذلك، ولا بد من مد الواو للمشدد، لئلا يلتقي ساكنان، الواو وأول المشدد لأنه إذا التقى مثلان وكان قبل الحرف الأول مد ولين جاز الإدغام. فإن كان الساكن حرف علة حذفت الحركة من المثلين وأدغم الأول في الثاني، وإن كان الإظهار جائز أيضا، وذلك نحو: دار رآشد وثوب بّكر، وجيب بّكر، ويظلموئي، وإنما جاز الجمع بين ساكنين لما في الساكن الأول من اللين، ولما في الحرف المشدد من التشبث بالحركة، كما أن التقاء الساكنين في مثل هذه المواضع غير لازم فقد يزول بالإظهار⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَبِمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر: 54) قرأ ابن كثير بكسر النون وتشديدها، وقرأ نافع مثله، إلا أنه خفف النون، وكذلك قرأ الباقون، إلا أنهم فتحوا النون⁽³⁾. فالتشديد وكسر النون لأن أصله أن يكون بنونين، الأولى علم الرفع، والثانية هي النون الحائلة بين الياء والفعل في مثل: (ضربني، ويضربني) حيث تعدى الفعل إلى مفعول، وهو ضمير المتكلم، فاجتمعت نونان، فأدغمت الأولى في الثانية بعد أن أسكنت، وذلك استثقالا لاجتماع المثلين، وبقيت الكسرة تدل على الياء المحذوفة، لأن أصله: (تبشرونني) بنونين وياء⁽⁴⁾.

أما قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ (الزمر: 64) فإن النون الأولى علم الرفع، والثانية هي النون الفاصلة بين الياء والفعل، فمن شدد⁽⁵⁾ أدغم النون الأولى في الثانية لاجتماع

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/198.

(2) ينظر: مكي، "الكشف"، ج2/16، وأيضا: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج4/169، وأيضا: الأخفش، "معاني القرآن"، ج1/340، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج1/267.

(3) ابن الجزري، "النشر"، ج2/230.

(4) ينظر: مكي، "الكشف"، ج2/141، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج2/197.

(5) قرأ ابن كثير بنون مشددة، وهي قراءة الجمهور، ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/277.

المثلين، والإدغام استخفافا لاجتماع مثلين متحركين، وكان اختيار مكّي بن أبي طالب قراءة التشديد لأن أكثر القراء عليه، ولأنه أخف من الإظهار⁽¹⁾.

2- إدغام النون في النهي والقسم:

وذلك من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْئَلْنِ﴾ (هود: 46)، فقرأ ابن كثير والمدنيان وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون، غير أن ابن كثير كسر النون، كما أنه لم يثبت الياء وصلا ولا وقفا⁽²⁾. والنون عنده، هي النون المشددة التي تدخل في الأمر والنهي للتأكيد، ولذلك فتح اللام التي قبلها، لئلا يلتقي ساكنان سكون اللام للجزم، وسكون النون المدغمة. فتحركت اللام لالتقاء الساكنين، وبقيت النون على فتحها وذلك لأن الفعل للواحد أبدا مع النون الثقيلة والخفيفة، مبني على الفتح⁽³⁾.

أما قوله تعالى: ﴿أَوْ لِيَأْتِيَنَّ﴾ (النمل: 21) فقرأه ابن كثير بنونين الأولى مفتوحة مشددة والثانية مكسورة مخففة، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة. أما قراءة الجمهور؛ بنون واحدة مكسورة مشددة، وهي كذلك في مصاحفهم⁽⁴⁾. فقراءة ابن كثير بثلاث نونات أتت على الأصل، لأن أصله (ليأتيني) بنون واحدة مشددة التي تدخل للتأكيد في الأمر والنهي والقسم والشرط، وهذا قسم، فيصير فيه نون مفتوحة، وهي التي دخلت لتأكيد القسم، وبعدها نون مكسورة، وهي التي تدخل مع الياء في الاسم المضمّر المنصوب في نحو: (ضربني، وكلمني) فبني الفعل على الفتح، ففتحت الياء التي هي لام الفعل⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/343، وأيضا: النحاس، "إعراب القرآن"، ج2/828.

(2) ينظر: مرجع سابق، ج2/221.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج1/422، وأيضا: ابن حاليه "الحجة"، ص 188.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/257.

(5) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/295، وأيضا: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج7/56.

3- النون في لَدْنِي واللذان وأخواتهما:

1- لَدْنِي:

من قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ (الكهف: 76) فقرأ ابن كثير (لَدْنِي) بضم الدال، وتشديد النون وهي قراءة الجمهور⁽¹⁾. فالتشديد لأنه أدغم نون (لَدْنِي) في النون التي دخلت مع الياء ليسلم سكون نون (لَدْنِي)، كما قالوا: (إني، وعني)⁽²⁾. أما من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة المدنيين بضم الدال وتخفيف النون⁽³⁾. فإنه حذف نون الوقاية اكتفاء بكسرة النون الأصلية لمناسبة الياء⁽⁴⁾.

أما "اللدان" من قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَاعَادُوهُمَا﴾ (النساء: 16) (وهذان) من قوله تعالى: ﴿هَذَا نِ حَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا﴾ (الحج: 19)، (هاتين) من قوله تعالى: ﴿إِحْدَى أَبْنَتِي هَتَيْنِ﴾ (القصص: 27)، وكذلك "فذانك" من قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ (القصص: 32)، و(الذين) من قوله تعالى: ﴿رَبِّتْنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: 29)، فقرأ ابن كثير بتشديد الخمسة، وهو على أصله في مد الألف وتمكين الياء لالتقاء الساكنين، وافقه أبو عمرو ورويس في (فذانك)، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهن⁽⁵⁾. وفي تشديد هذه النون أقوال منها:

القول الأول: أن تشديد هذه النون على جعل إحدى النونين عوضاً عن الياء المحذوفة، لأن (الذي) مثل (القاضي) تثبت ياءه في التثنية، فكان حق الياء في (الذي) أن تبقى كذلك في التثنية، إلا أنهم حذفوها من المثني وعوضوا عنها النون المدغمة، وهذا التوجيه يتحقق في لفظ (الذي)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/239.

(2) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/107، وأيضاً: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج6/151.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج2/239.

(4) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/244.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج2/190.

(6) ينظر: مكّي، "الكشف"، ج2/422، وأيضاً: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/171-172.

أو أن التشديد يكون عوضاً عن الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية لأن ألف الإثنيين حذفت لالتقاء الساكنين، وهذه الألف كانت في آخر المفرد حين اجتمعت مع ألف الإثنيين كان الحذف؛ فجاء التشديد في نون المثني عوضاً عن الألف المحذوفة، وهذا التوجيه يتحقق في الألفاظ الآتية (هذان، اللذان، فذانك)⁽¹⁾. وعلى ما ذكرناه فإن التشديد جاء عوضاً عن (الياء) في (الذي) والألف في (هذان) ليفرق بين ما قد سقط منه حرف، وبين ما قد بني على لفظه وتمامه⁽²⁾.

أما القول الثاني: أن التشديد وجب لهذه النون، للفرق بين النون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد، نحو: زيد، وعمرو، وبين النون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به تكون عوضاً منه⁽³⁾.

أما القول الثالث: أن النون شددت للفرق بين النون التي تحذف للإضافة، وبين النون التي لا تحذف للإضافة، لأن المبهمة معرفة، فهو لا يضاف البتة⁽⁴⁾.

أما القول الرابع: أن التشديد في "فذانك" لوجوب إدغام اللام في النون، وذلك أن أصله (ذلك) فدخلت نون التثنية فكان تقديره (ذانلك) فقلبت اللام نونا ثم أدغمت فيها، على طريق إدغام الثاني في الأول، فوقع التشديد لذلك⁽⁵⁾. ويجوز أن تكون النون التي للتثنية وقعت بعد اللام، ثم أدغمت اللام في النون على إدغام الأول في الثاني، فوقع التشديد لذلك⁽⁶⁾.

أما القول الخامس: أن (هاتين) جاء التشديد فيها حاله الرفع (هاتان)، فأجرى الجر مجرى الرفع طرداً للباب على وتيرة واحدة⁽⁷⁾. وبين قراءة التشديد وقراءة التخفيف فإنه يمكن القول

(1) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/171-172.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة" 121.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج2/422.

(4) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة، وأيضاً: مرجع سابق، 121.

(6) ينظر: مرجع سابق، ج2/422.

(7) ينظر: مرجع سابق، ج1/172.

أن: العرب قد تحذف طلبا للتخفيف من غير تعوض، وتعويض طلبا للإتمام، وكل من ألفاظها ومستعمل كلامها⁽¹⁾. والتشديد والتخفيف لغتان⁽²⁾.

4- النون في "تأمنا":

أجمع القراء على إدغام النون في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ (يوسف: 11) واختلفوا في اللفظ به، فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاما محضا من غير إشارة بل يلفظ بالنون مفتوحة مشددة، أما قراءة ابن كثير فبالإشارة وهي قراءة الجمهور، لكن القراء اختلفوا في مفهوم هذه الإشارة، فبعضهم يجعلها روما⁽³⁾. فتكون حينئذ إخفاء ولا يتم معه الإدغام الصحيح، وفي ذلك يقول ابن الجزري: أن الإدغام الصحيح يمتنع مع الروم دون الإشمام فهو - أي الإشمام - عبارة عن إخفاء ونطق ببعض الحركة فيكون مذهب آخر غير الإدغام وغير الإظهار كما هو في (تأمنا) ويجعلها البعض الآخر إشماما فيشير إلى ضمة النون بعد الإدغام فيصح معه حينئذ الإدغام، كما يقول أيضا: أن قوله هذا أقرب إلى معنى الإشارة لأنه أعم في اللفظ وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما من الأئمة السبعة وغيرهم في ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ في (سورة يوسف: 11) وهو الإدغام الكبير⁽⁴⁾.

وبالوجه الأول قطع الشاطبي، وفي ذلك يقول أبو عمرو الداني: أن علماءنا من القراء والنحويين مختلفون في كفيته وحقيقته، فمنهم من يقول هو إشارة بالعضو وهما الشفتان إلى حركة النون المدغمة بعد إخلاص سكونها للإدغام من غير إحداث شيء في حسيهما، وهذا يدركه البصير دون الأعمى؛ لأنه إعمال العضو بهيئته لا غير فلا يتحصل إلا بالرواية دون السمع. والقائلون بهذا يجعلونه إدغاما خالصا، ويأتون بتلك الإشارة بعد الإدغام، ويجوز عند هؤلاء أن يؤتى بالإشارة بعد سكون النون كما يؤتى بها عند الوقف بعد سكون الحرف الموقوف عليه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 121.

(2) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/172.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/236-242، وأيضا: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/347..

(4) ينظر: مرجع سابق، ج1/236-242.

(5) ينظر: أبو عمرو، "جامع البيان"، ج1/330-331.

لكن أبا عمرو يرى أن حصول الإشارة قبل كمال الإدغام والإتيان بما إعمال العضو لها في كلا الوجهين متعذر؛ هذا لدخول المدغم فيما أدغم فيه دخولا شديدا لا فرجة بينهما ولا مهلة، ولإتصال النون الثانية بالألف من غير فصل بينهما أيضا، فتعذرت الإشارة لذلك، ويستشهد أبو عمرو برأي محمد بن السري النحوي، الذي يرى أن الإدغام مع الإشمام محال فهما لا يجتمعان، وذلك لأنه لا فصل بين الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال⁽¹⁾.

ويقول أبو عمرو أيضا: أن القول بالإخفاء دون الإدغام مذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين، وهو الذي اختاره، وذلك لأنه إذا كان الغرض هو الإتيان بالإشارة لبيان الإدغام بأصل هذه الكلمة لا بكيفية حركة آخر الفعل المتصل بضمير الجماعة ليفرق بين ما يسكن للإدغام خاصة، وبين ما يسكن على كل حال. فإن كان ذلك هو الغرض كانت الإشارة بالحركة إلى الحرف أتم في البيان وأكد في الدلالة، لأن البصير والأعمى يستويان في معرفة ذلك؛ إذ كانا يدركانها بحاسة السمع، والقائلون بهذا يجعلونه إخفاء لا إدغاما محضا؛ لأن حركة الحرف على قولهم يضعف الصوت بها ولا يذهب رأسا في (تأمنا). وعلى هذا فإن الفصل يكون جاريا بين المدغم والمدغم فيه كما يجري حينما تكون الحركة فاصلة بينهما وذلك لأن النون امتنعت من السكون الخالص، وإذا امتنعت من ذلك بطل إدغامها ويثبت إخفاؤها⁽²⁾.

وبالوجه الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وحكاه الشاطبي واختاره ابن الجزري؛ لأن النص لا يخالفه فهو أقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نص الأصبهاني⁽³⁾. وفي هذا الوجه يكون الإشمام للساكن فيلتقي مثلان أولهما ساكن فيصح الإدغام حينئذ، ويكون الإشمام مرثيا وصلا ذلك بضم الشفتين بُعِيدَ النطق بالحرف المسكن وذلك في قراءة الجمهور عدا أبي جعفر الذي قرأ بالإدغام المحض دون إشمام⁽⁴⁾. هذا لأن "الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون، فمن حيث

(1) ينظر: أبو عمرو، "جامع البيان"، ج1/330-331.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/242.

(4) ينظر: صبري متولي، وشوفي ضيف، "دراسات في علم الأصوات"، دار الثقافة للتوزيع والنشر، 1425هـ-2004م، ص 118.

أشمو الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج، أشموا النون المدغمة في:
 "تأمنا"⁽¹⁾. أما قراءة الإخفاء فهي اختلاس وانتقاص لزمن الحركة وهو إتيان بثلاثي الحركة
 في قراءة الجمهور عدا أبي جعفر الذي يقرأ بالإدغام المحض كما ذكرنا سابقاً⁽²⁾.

(1) أبو علي الفارسي، "الحجة"، ج4/400-401.

(2) ينظر: مرجع سابق، ص 118.

المبحث الثاني: الهمز والتسهيل:

المطلب الأول: الهمز:

الهمز في اللغة كلمة تدل على ضغط وعصر، وهمزت الشيء في كفي، ومنه الهمز في الكلام، كأنه يضغط الحرف⁽¹⁾. والهمز مصدر: همزت، وهو اسم جنس، واحده همزة، وجمعها همزات، وإنما سمي به أول حرف من الهجاء؛ لما يحتاج في إخراجها من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت، ومن ثم سميت نبرة لرفعها منه⁽²⁾.

وإذا وقفنا أمام لفظة (الضغط) نجد أن الدراسات الحديثة تعرف لهذا الضغط دلالة اصطلاحية حين يكون في الكلام أو في الحرف، وتضع في مقابله بالإنجليزية كلمة (Stress)، وبالفرنسية كلمة (Accent) كما تستعمل العربية لفظة أخرى هي (النبر)⁽³⁾. وهي كلمة مشهورة عن عيسى بن عمر الثقفي (ت: 156هـ) حيث عبر على ظاهرة لاحظها في نطق تميم، ووصفهم بأنهم أصحاب النبر، ولم يقل أصحاب الهمز، برغم أن كلمة الهمز كانت أشهر من كلمة النبر لدى اللغويين القدماء، ولا يكاد المتأخرون منهم يشيرون إلى كلمة (النبر) في كتبهم. والسر في ذلك أن علماءنا الأولين قد قصروا كلمة الهمز على الهمزة الأصلية التي يطلق عليها في الأجدية السامية اسم الألف، والتي تقع أصلاً من أصول الكلمات كما في: أكل، سأل، قرأ⁽⁴⁾.

أولاً: الهمز عند العرب والاصطلاح:

فالعرب حين وجدوا أن أكثر الأصوات تعرضاً لظاهرة الهمز - أي الضغط - هو الألف - بالمعنى القديم - حين تتحرك أطلقوا تلك الصفة التي تحدد ماهيتها، وتميزها عما سواها، سموها (الهمزة) ولا شك أن العربي كان يحس إزاء هذه التسمية في البداية بما تعنيه صيغتها الاشتقاقية فكلما نطق (ألفاً) من ذلك النوع مع ضغط معين في موقعها؛ أحس أنه قد همز، أي ضغط ضغطة. ثم سادت التسمية، وغلبت على ذلك الصوت الذي تسميه

(1) ينظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة"، ج2/613.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 21.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 99-100.

الدراسات الحديثة (الاحتباس الحنجري) و (الحبسة الحنجرية) ⁽¹⁾. والتصريفون سموها مهموز الفاء نيرا، والعين قطعاً، واللام همزاً ⁽²⁾.

أما لفظة (النبر) فلعل العلماء أرادوا به تلك العملية النطقية التي مصدرها الحنجرة حيث تتوتر عضلاتها توتراً شديداً، وهذه الظاهرة التي يمكن أن يطلق عليها التهميز (glottlization) أي إثارة الهمز في كثير من الكلمات. وقد لاحظ عيسى بن عمر هذه الظاهرة بين قميم التي تمثل القبائل البدوية، ولاسيما حين تقابل بقريش أو الحجاز ⁽³⁾. أي أن اللغويين الأولين لاحظوا في نطق الأعراب توتر الحنجرة بشكل ظاهر مع همزة أصلية، وكذلك ما يشبه الهمزة من أصوات؛ كالهاء والياء والواو. فمالوا إلى نبر الهاء، وقالوا (هزّ، وأزّ)، كما مالوا إلى نبر حروف المد، فقال رؤبة في (العالم) (العالم)، وظهر هذا في قراءة الأعراب لآيات كثيرة. فنطق البدو زمن تدوين اللغة تميز بظاهرة (النبر) هذه الظاهرة لا تقتصر على تحقيق الهمز في الكلمة مهموزة الأصل، بل تجاوزها إلى تهميز ما ليس بمهموز أصلاً. فكانوا يهمزون الهاء ويهمزون الواو والياء، ولذلك لقبهم بعض القدماء بأصحاب النبر ⁽⁴⁾، وذلك لأنهم حرصوا على نبر الهمز والتزموا تحقيقه حيث وجب وما لم يجب ⁽⁵⁾.

أ- القبائل العربية والهمز:

من الحقائق العامة المشهورة عند النطق العربي أن الهمز كان خاصية من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها تميم وما جاورها، وأن عدم الهمز خاصية حضرية، امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها ⁽⁶⁾. والحق أن التخلص من الهمزة لم يكن شائعاً في كل القبائل الحجازية، بل منها من كانوا يؤثرون تحقيقها، ويدل على

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 23.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 1/416.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، 100.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 99-100.

(5) ينظر: علي يحيى المبارك، "أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو"، ص 397.

(6) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 66.

هذا قراءة (ابن كثير) الذي التزم تحقيق الهمزة، وخالف تسهيل الهمزة، ومال إلى تحقيقه وهو مكّي⁽¹⁾.

فليست كل القبائل المحققة للهمزة كلها سواء في التخفيف، بل منهم من يذهب في تحقيقها مذهبا بعيدا فيبدل الألف والواو والياء همزة، وفي ذلك يذكر الفراء أن: (يأجوج ومأجوج) لغة بني أسد⁽²⁾. وقرأ (ابن كثير) وحده (ضئري) بالهمز، وقرأ الباقر بن غير همز⁽³⁾. كما قرأ (ضياء) بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف والثانية بعدها، أما باقي القراء فقراءتهم بهمزة واحدة بعد الألف في كل القرآن⁽⁴⁾.

فهذه القراءات تدل على أن بعض اللهجات لم تكن تكتفي بتحقيق الهمز بل تبدل الصوائت الطويلة (الألف والواو والياء) همزة. والذي يلفت النظر أن ابن كثير قرأ في أكثر هذه الحروف وحده بالهمز، وهو مكّي، ومكة منزل قريش⁽⁵⁾. هذا الأمر جعل عبد الصبور شاهين يتساءل عن السبب الذي جعل أهل الحجاز يلجؤون إلى نبر كلماتهم، خاصة لما رأى أن كلتا الظاهرتين - الهمز وتسهيله - قد وردت منهما أمثلة على لسان غير أصحابها، وفي ذلك قال سيبويه: "وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق، يحققون نبيئ وبريئة، وذلك قليل وردئ"⁽⁶⁾. كما روى صاحب اللسان: "وقال أبو زيد: أهل الحجاز وهذيل، وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى ابن عمر فقال: "ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"⁽⁷⁾. ليجد في الأخير عبد الصبور شاهين تفسير إبراهيم أنيس تفسيراً منطقياً، فهذا الأخير يرى أن

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 68.

(2) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج 6/163، وأيضاً عبده الراجحي، "في اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 112.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/313.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/323.

(5) ينظر: عبده الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، ص 108.

(6) سيبويه الكتاب، ج 2/170، أبو علي الفارسي، "الحجة"، ج 1/207.

(7) ابن منظور، "اللسان"، ج 1/22.

اللهجات لا تلتزم حالة واحدة في كل صفتها، بل أحيانا تخرج عن تلك الظاهرة التي اختصت بها لظروف معينة⁽¹⁾.

فهذا يعني أن نبر أهل الحجاز كان نتيجة لضرورة تمثلت في وجود اللغة الأدبية النموذجية، وذلك لعدة اعتبارات منها:

1- أن اللغة الأدبية النموذجية لما نشأت قبل الإسلام اتخذت تحقيق الهمزة صفة من صفاتها، وشاع هذا بين الخاصة في جميع القبائل العربية.

2- تحقيق الهمزة ينسب إلى اللغة الأدبية النموذجية. لغة الخاصة التي كانت تلتزم في الخطاب والشعر.

3- تحقيق الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها هذه اللغة من بيئة أكثر البدو الذين كانوا يحققون الهمزة، ويعتزون بتحقيقها في نطقهم خاصة لهجة تميم⁽²⁾.

فاللغة النموذجية الأدبية وإن اتخذت معظم صفاتها من البيئة الحجازية فقد تضمنت أيضا بعض الصفات القليلة التي تنتمي لبيئة أخرى، ومن بينها تحقيق الهمز. لذلك فإن الحجازيين وإن كانوا يسهلون الهمزة في لهجات الخطاب؛ فقد التزموا تحقيقها في الأساليب الأدبية من شعر أو خطابة، فكانوا يلجؤون إلى تحقيق الهمز كلما عنّ لهم أمر جدّي يتطلب استعمال اللغة النموذجية الأدبية، حينها يخرجون عن عاداتهم وسليقتهم في تسهيل الهمز⁽³⁾.

لكن الهمز وإن كان ضرورة أملتتها اللغة النموذجية الأدبية فلا يمنع من كونه طبيعة وعادة تميز القبائل البدوية في لهجتها؛ لأن هذه الأخير تميل في عاداتها النطقية إلى السرعة في النطق وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة⁽⁴⁾. فتحقيق الهمزة في لسان البدوي خاصة تخفف من عيب هذه السرعة. وهذا الأمر يرجعه عبد الصبور شاهين إلى أن الناطق البدوي تعود

(1) ينظر: إبراهيم أنيس "في اللهجات العربية"، ص 68. وأظهرت دراسة حديثة أنّ تحقيق الهمزة غالب على تخفيفها في قراءة القرآن، والنظرة الفاحصة تبين أنّ معظم القراء يميلون إلى التحقيق، ونسبة التحقيق عند كلّ قارئ من السابعة هي أعلى من نسبة التخفيف، ونسبة التحقيق عند ابن كثير أعلى من نسبة التخفيف عنده، حيث بلغت 65,517%. ينظر: محي الدين سالم، "الهمزتين بين التحقيق والتخفيف في القراءات القرآنية"، ص 226 وما بعدها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 69-70.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 120.

النبر في موضع الهمزة؛ فيما يقابل موقعها في الكلمات الخالية منها. وهي عادة أملتتها صورة انتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الإبانة عما يريد من نطقه لمجموعة من المقاطع المتباينة السريعة الانطلاق على لسانه، فموقع النبر في نطقه كان دائما أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه⁽¹⁾.

ب- الرمز الكتابي وتاريخ التسمية:

رغم الاعتراف بالهمزة كصوت أساسي في كثير من لغات العالم لم تحظ برمز خاص بها في رسم تلك اللغات، والهمزة رغم شيوعها في اللغة العربية لم يرمز لها الرسم العربي القديم برمز خاص ككل الأصوات الساكنة، ولتصرف القدماء في الهمزة بالتخفيف إبدالا ونقلا وحذفا وتسهيلها (بين بين)، كتبت بحسب ما تخفف به، فأحيانا كتبت ألفا وطورا واوا أو ياء، وثالثة لم يرمز لها بأي رمز⁽²⁾.

فالرمز الذي نعرفه الآن للهمزة حديث بالنسبة للرسم العثماني والتحليل هو الذي اختار أن يكون رمز الهمزة في الخط العربي رأس العين الصغيرة (عـ) وذلك لما لاحظته من القرابة المخرجية بين صوتي العين والهمزة⁽³⁾. فتسمية الصوت باسم (الهمزة) حديثة على ما قرره كاتنينيوا، وإن كان مفهومه ظل مختلطا بعض الشيء في أذهان القدماء بمفهوم الألف⁽⁴⁾.
حتّ ابن جنّي مرارا أن الألف صورة الهمزة⁽⁵⁾. وقدم دليلين على أن الألف هي صورة الهمزة:

أول الدليلين أن الهمزة لو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال، يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكنك فيه تخفيفها، ولا تكون فيه إلا محققة؛ لم يجز أن تكتب إلا ألفا، نحو: أَخَذَ، وَأَخَذَ، وإبراهيم، فلما وقعت موقعا لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفا البتة. وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف "يستهبزأون"

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 31.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 90.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(4) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 18.

(5) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/46-84.

بالألف قبل الواو، ووجد فيها أيضا: "وإن من شيئا إلا يسبح بحمده" بالألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التخفيف⁽¹⁾.

أما الدليل الثاني، فيتمثل في كون كل حرف سميته، ففي أول حرف تسميه لفظه بعينه، فمثلا إن لفظ بحرف (الجيم) كان أول حروف الحرف (جيم)، فوإن لُفظ بحرف (الدال) كان أول حروفه (دال)، وإن لُفظ بحرف (الحاء) كان أول اللفظ (حاء)، وكذلك إن قيل (ألف)، فأول الحروف التي ينطق بها (همزة)، فهذه دلالة أخرى غريبة على كون الهمزة مع التحقيق ألفا، فأما المدة التي في نحو: قام، وسار، وكتاب، وحمار، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة التي في أحمد، وإبراهيم، وأُتْرُجَة، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة، وإن اختلف مخرجهما⁽²⁾.

أما سيبويه فقد فرق بين (الهمزة والألف) على أساس الحركة فقال: أن الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون، ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها، والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا، ولا يكون في أول الكلمة، ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف، والألف مع اللام قبل الياء، فسيبويه وابن جنّي يريان التفرقة بينهما على أساس الحركة، كما فرق ابن جنّي بينهما من حيث المخرج، ولكن الفراء يرى من ناحية أخرى ترادف الهمزة والألف، فيقول: أن الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة، ترك همزها⁽³⁾. وعلى الرغم من هذا فإن الجميع قد اتفقوا على أن الألف حرف ساكن⁽⁴⁾.

أدى هذا الاختلاط إلى تعقد التصورات عن الهمزة وأحوالها ومكان كتابتها، وعلاقتها بالحركات وحروف المدّ خاصة لما لمسوا من العلاقة بين الألف والهمزة في الأصل. يقول ابن جنّي: "وهذا المسمى "لا" الذي يذكر قبل (الياء) عند عدّ الحروف، وأنه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذا قيل: صاد، جيم توصل إلى النطق به باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: "الغلام" ليتقارضا [أي

(1) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/47، 46.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/46-48، وأيضا: محمد علي الصبان، "حاشية الصبان عن شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، ج4/401.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ج4/364.

ليحمل كلا منهما مكان الآخر] وأن قول المعلمين: (لام ألف)، خطأ؛ لأن كلا من اللام والألف قد مضى ذكره⁽¹⁾. فتوزع الدلالة بين الصوت الحنجري، والفتحة الطويلة نتج عنه تسمية (الهمزة) للصوت الحنجري، وبقيت الألف للدلالة على الحركة الطويلة، وإن لم تستطع أذهان القدماء أن تتخلص من فكرة الاشتراك في الدلالة نظراً لفكرتهم الضعيفة من مخرج كليهما، فالهمزة مخرجها هو الحنجرة ذاتها، والألف هي الفتحة الطويلة، وهي بحسب الدراسات الحديثة مخرجها وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى⁽²⁾.

أما التخصص في دلالة كل منهما على المراد منه أتى في "حاشية الكشاف" بقول مسعود بن عمر التافتازي (ت: 791): "الألف اسم للمدة واللام للتعريف، وألف الوصل تسقط في الدرج، وقولهم: الألف على ضربين: لينة ومتحركة، فاللينة تسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة، والهمزة اسم مستحدث لا أصلي، وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة"⁽³⁾. ويقول السيوطي (ت: 911) معلقاً: "فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة، وبمعنى خاص باللينة"⁽⁴⁾.

من المؤكد أن هؤلاء القدماء قد أدركوا الفرق بين الهمزة والألف من الناحية النطقية، وإلا ما وضعوا رمز العين الصغير للصوت الحنجري حينما وجدوا صعوبة في تعليم الأطفال الكلمات التي تختلف في النطق وتتحد في الرمز، كما في قولنا (سال) فقد يكون المراد (سأل) من السؤال، وقد تكون (سال) من السيوالة، بل إن اختيارهم لتسمية الصوت الجديد بـ (الهمزة) يدل على أنهم وضعوا له اسماً يصفه وصفاً دقيقاً؛ لأنه لا يعدو أن يكون (همزة)، أي (ضغطة) أو (نبرة)، وطريقة نطقه هذه عبر عنها سيبويه بقوله: "نبرة تخرج من الصدر باجتهاد" كما أنهم وفقوا في اختيار رأس العين لقرب ما بين الصوتين في الكيفية⁽⁵⁾.

(1) السيوطي، "معجم الهوامع"، ج4/364.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 20.

(3) السيوطي، "معجم الهوامع"، ج4/364.

(4) محمد علي الصبان، "حاشية الصبان عن شرح الأشموني"، ج4/401.

(5) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي للبنية العربية"، ص 171.

لكن ما يمكن الخلوص له أن القدماء لم يستطيعوا الفكاك من ارتباط الهمزة بالألف، فهم يجعلون الهمزة تارة حرف علة، وتارة شبيه بالعلّة، مع أنها صوت صامت، ومن ثم اضطرب علاجهم لكل مسائل الهمزة، في علاقتها بأصوات المد، والعلّة، كما اضطرب علاجهم لمسائل أحرف المدّ وعلاقتها بأحرف العلّة؛ نتيجة الاشتراك في الرموز⁽¹⁾.

ج- طبيعة الهمزة ومخرجها:

1- طبيعتها بين القدماء والمحدثين:

الهمزة عند القدماء حرف مجهور من أقصى الحلق⁽²⁾. أو هي حرف مجهور سفلي في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفاً⁽³⁾. أو هي حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق⁽⁴⁾. وعلى هذا فالهمزة من الأصوات الحلقية عند سيبويه: "فأقصاها مخرجا الهمزة"⁽⁵⁾. وهي من الأصوات الشديدة وهي صوت مجهور⁽⁶⁾. كما وصفها القدماء أيضا بأنها: صوت سلس في النطق سهل في الذوق؛ دون مبالغة في تحقيقه، وهي صوت مرقق في جميع المواضع⁽⁷⁾.

أما في الدرس الصوتي الحديث، فإن الهمزة صوت حنجري انفجاري غير مجهور مرقق. وبهذا يتفق الوصف الصوتي عند العرب مع الوصف الصوتي الحديث لصوت الهمزة في وصفها بالشدة التي تتفق في مفهومها مع ما يطلق عليه بالأصوات الانفجارية باعتبارها وقفة حنجرية، وكذا في المخرج إذا فهمنا أقصى الحلق عند العلماء العرب على أنه منطقة متسعة؛ تبدأ بالحنجرة، فلم يرد ذكر الحنجرة عندهم باستثناء ابن سينا. في حين يختلف وصفهم لها

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي للبنية العربية"، ص 171.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج 4/434.

(3) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/85.

(4) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج 9/107.

(5) مرجع سابق، ج 4/433.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ج 4/434.

(7) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/216.

بالجهر عن الوصف الصوتي الحديث، فهي وفقا للدراسات المعملية صوت مهموس، لا إعمال في أثناء نطقه للأوتار الصوتية⁽¹⁾.

ولعل السبب الذي جعل العرب يصفون الهمزة بالجهر؛ أنها لم تكن تثبت همزة قطع في كل أحوالها، وإنما هي من الأصوات التي تسهل في لغة الحجازيين. ولعل علماء العرب القدامى عندما وصفوا الهمزة بالجهر لأنهم كانوا ينطقونها متبوعة بحركة فيتمون النطق إلى ألف مد، والحركة بطبيعتها مجهورة، فوصفوها بالجهر⁽²⁾. وقد عبر عبد الصبور شاهين عن ذلك فقال: "لا شك أن ارتباط الهمزة بالألف في أذهان القدماء قد دعاهم إلى أن يصفوها بالجهر"⁽³⁾.

2- طبيعة الهمز بين المحدثين:

عند نطق الهمزة تسد فتحة الحنجرة (أو المزمار) على مستوى الوترين الصوتيين، وذلك بانطباقهما انطباقا تاما بحيث لا يسمح للهواء المزفور بالمرور من الحنجرة. ثم ينفرج الوتران مما يحدث الانفجار. ولا يقابل في هذا المستوى بين الهمس والجهر⁽⁴⁾. لذلك يرى بعض العلماء المحدثين أن الهمزة صوت لا هو بالجهور ولا بالمهموس، ويرى هذا الرأي كل من: إبراهيم أنيس الذي يقول: "فالهمزة إذن صوت شديد، لا هو بالجهور ولا بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما، فلا نسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة"⁽⁵⁾.

أما كمال بشر، فيقول: "والقول بأن الهمزة صوت لا بالجهور ولا بالمهموس، هو الرأي الراجح، إذ إن وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما

(1) ينظر: حسام البهناوي، "الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث"، القاهرة، مصر، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2005م، ص 104-106.

(2) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 24.

(4) ينظر: بسام بركة، "علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية"، ص 108، وأيضا: محمود السعران، "علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي"، ص

131-132، وأيضا: إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص 91.

(5) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس⁽¹⁾. وهذا الوصف للهمزة في كونها متزلة بين المتزلتين أخذته إبراهيم أنيس من تفسير جونز: Daniel Gones⁽²⁾.

لكن هفner RM.Hffner ذهب إلى أنه صوت مهموس دائما. وذلك لأنه اعتبر أن للحنجرة وظيفتين هما: ذبذبة الأوتار الصوتية، وهي صفة الجهر، وعدم ذبذبتها، وهي صفة الهمس، ويدخل في حالة عدم الذبذبة احتباس في الحنجرة، وذلك في (الهمزة)، أو انطلاق فيها وذلك في بقية المهموسات؛ على أن من المسلم به لدى كل منهما أن الهمزة عبارة عن احتباس في الحنجرة glottal Stop⁽³⁾.

ويرى عبد الصبور شاهين: أنه لا تعارض بين كلا الرأيين، وذلك لأن كلا الرأيين قد نفى عن الهمزة صفة الجهر، ولكن كلاهما أصدر حكمه بناء على نظرة إلى الحنجرة تختلف عن نظرة الآخر، فجونز قد اعتبر أن الحنجرة ثلاثة أوضاع: الاحتباس وذلك في الهمزة وحدها، والانفتاح دون ذبذبة، وذلك في المهموسات، والانفتاح مع الذبذبة في المجهورات. وبذلك تكون الهمزة صوتا لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس لأن وضع الحنجرة لحظة النطق بها مغاير لوضعها حالة الجهر أو الهمس⁽⁴⁾.

ولهذا قرر عبد الصبور شاهين: أنه ليس للهمزة سوى حالة واحدة، هي حالة أدائها كاملا تنتج فيه، وهو الوضع الذي حدده حين اشترط في نطقها انطباق الخطين الغشائين والغضروفين انطباقا كاملا وشديدا بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقا⁽⁵⁾. كما قرر أيضا أن أي تغيير في وضع الحنجرة يؤدي إلى أصوات أخرى غيرها قطعاً. وهذه الأصوات لا علاقة لها بالهمزة إلا من حيث وقوعها موقعها بعد سقوطها؛ سواء أكان ذلك حركة طويلة، أم صوت لين مركب، أم حركة قصيرة، أم هاء، أم غيرها مما يحل محلها. وليس من الصواب أن يقال: هذه همزة مسهلة، أو هذه (بين بين)، أو هذه همزة مقلوبة هاء، إذ لا يوجد في

(1) كمال بشر، "علم اللغة العام"، ص 143.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 24.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو"، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ط1، 1408هـ -

1978م، ص 116، وأيضاً: "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 24-25.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القرآن في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو"، ص 176-178.

الواقع للهمزة في هذه الحالة حضور، وذلك لأن وضع الحنجرة قد تغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة⁽¹⁾.

ثانيا: الهمزة والاعتلال والإبدال:

أ- آراء العلماء:

اختلف القدماء في طبيعة الهمزة، فهي تارة حرف صحيح، أو هي حرف علة، أو هي شبيه بحرف العلة، وبإسقاط آراء العلماء القدامى نجد أن لهم ثلاثة آراء مختلفة في الهمزة.

الأول: الهمزة حرف صحيح، وهذا رأي ابن القطّاع (ت: 515هـ) في كتابه "الأفعال" وأبي حيان في "ارتشاف الضرب"⁽²⁾. ورأي معظم الباحثين المحدثين⁽³⁾.

الثاني: الهمزة حرف علة لكثرة تغيرها عند تخفيفها أو تسهيلها، أو حذفها، فهي كالواو والياء والألف في كثرة التغير والحذف؛ قيل هذا رأي الخليل⁽⁴⁾. ولم يصرح بأن الهمزة حرف علة⁽⁵⁾. كما أنه رأى أبي علي الفارسي⁽⁶⁾.

فإقحام الخليل الهمزة ضمن أصوات الجوف يعود إلى ما اكتشفه من صلوات صوتية بين الهمزة وهذه الأصوات الثلاثة: الألف والواو والياء التي منطقتها جميعا من أقصى الحلق. كما نص الخليل على أن الألف والياء "إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئين من عند الهمزة"⁽⁷⁾. ومما تلتقي فيه الهمزة وهذه الأصوات أيضا تحولها إلى أصواتهن حين تخفيفها⁽⁸⁾. وبالمثل تنقلب الألف والواو والياء إلى همزات في حالات خاصة منها أن "الألف اللينة إذا وقعت عليها صروف الحركات ضعف عن احتمالها واستنامت إلى

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القرآن في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو"، ص 176-178.

(2) ينظر: ابن يعيش، "شرح الملوكي في التصريف"، ص 38.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي في البنية"، ص 171.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ينظر: الخليل، "كتاب العين"، ج 1/53-65.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي، "التكملة"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1984م، ص 551، وأيضا: الأزهرى، "تهذيب اللغة"،

ص 51.

(7) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

الهمزة"⁽¹⁾. وتنقلب الألف والواو والياء إلى همزة في لغة بعض العرب إذا وقف عليها نحو قولهم للمرأة: افعلى⁽²⁾. وفي هذا قال الخليل: "الهمزة ... إذا رفه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف على غير طريقة الحروف الصحاح"⁽³⁾. يقول كمال بشر: فهؤلاء يعني الخليل، ومن لف لفه جعلوا الهمزة هوائية، وأنها من الجوف، ولم يقتصر هؤلاء ومنهم الخليل على هذا الوصف بل جعلوها من حروف المدّ الثلاثة (و - ا - ي) ونسبوا إلى هذا المخرج الذي سموه الهواء تارة، والجوف تارة أخرى⁽⁴⁾.

ولعلّ الخليل ومن رأى رأيه في جعلهم الهمزة حرفاً من حروف المدّ الثلاثة، ليبيّنوا أن بينها وبينهن علاقة تصريفية، فكثيراً ما تقلب الهمزة حرف مد، كما أن مد الصوت بهذه الأصوات (حروف المد) قد يؤدي إلى الهمزة. وفي هذا يقول ابن جنّي: "فإن اتسع مخرج الحرف؛ حتى لا يقطع الصوت عن امتداده، واستطالته، واستمرار الصوت ممتداً حتى ينفذ (أي الهواء) فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فيقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعاً فيما قبلها، والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو"⁽⁵⁾. فالجموعة (و - ا - ي - ء) تعد مجموعة تصريفية واحدة⁽⁶⁾.

أما قول الخليل: أن الهمزة هوائية أو أنها من الجوف، فهو يريد الهمزة المسهلة - أي المخففة - أما الهمزة المحققة فقد ذكر أنها من أقصى الحلق⁽⁷⁾. وعلى هذا هي عنده حرف صحيح⁽⁸⁾.

(1) الأزهرى، "تهذيب اللغة"، ص 52.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج 4/176.

(3) الخليل، "العين"، ج 1/52.

(4) ينظر: كمال بشر، "علم اللغة العام (الأصوات)"، ص 113.

(5) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/7-8.

(6) ينظر: أنجب غلام، "رسالة الإبدال والإعلال والإدغام في ضوء علم القراءات القرآنية"، رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية تخصص النحو والصرف، المملكة العربية السعودية، 1410هـ - 1989م، ص 65.

(7) ينظر: مرجع سابق، ج 1/58.

(8) ينظر: مرجع سابق، ص 66.

الثالث: الهمزة حرف ملحق بالمعتل، وبعضهم يعبر عنها بقوله: (شبيه بحرف العلة)، ومن رأى هذا الرأي: الفراهي في كتابه "ديوان الأدب"⁽¹⁾، وابن منظور في "لسان العرب"⁽²⁾. قال الفراهي: "والهمزة كالحرف السالم في احتمالها الحركات، وإنما جعلت في حروف الاعتلال، لأنها تلين فتلحق بها"⁽³⁾. وقال ابن منظور: "فإذا خففت الهمزة التحقت بالمعتل"⁽⁴⁾. فأصحاب الرأي الأخير لا يعدون الهمزة حرفاً من حروف العلة، فهي حرف صحيح في ذاته يقبل الحركات الثلاث: الفتحة، والضمّة والكسرة⁽⁵⁾. ولكنهم يعدون الهمزة في التصريفات المختلفة ملحقة بالمعتلات عند القوم المخففين لصيرورتها في كلامهم كحرف العلة بجامع التغيير في كل منهما تسهيلاً وإبدالاً وحذفاً⁽⁶⁾.

ويرى عبد الصبور شاهين: أن مذهب القدماء في وصف الهمزة بكونها حرف صحيح تارة، وأخرى حرف علة (كألف المدّ ويائه وواوه)، وثالثة شبيهة بالعلة (كالياء والواو اللينتين) هو اختلاف لا يقوم على وجهة نظر، بل على خطأ في فهم طبيعة الصوت، كما أنه يقول: أن حتى مذهب الذين قالوا بأنها (حرف صحيح) لم يكونوا يقصدون التعبير عن وصفها العلمي: "حبسة حنجرية"، ولذا لم يستطردوا في ترتيبهم لأحكامها بناء على هذا الوصف، بل ربطوا بينها وبين أصوات أخرى لا علاقة لها بها، مناقضين بذلك وصفهم لها بالصحة⁽⁷⁾.

كما يرى عبد الصبور شاهين: أن اختلاف العلماء القدامى في طبيعة الهمزة كحرف صحيح، أو حرف علة، أو شبيهة بالعلة، جعلهم يربطون بين الهمزة وكل من الألف والواو

(1) ينظر: الفراهي، "ديوان الأدب"، ج1/76.

(2) ينظر: مادة (كفأ)، ج1/142.

(3) مرجع سابق، ج1/76.

(4) ابن منظور "اللسان" (كفأ)، ج1/142.

(5) ينظر: رضي الدين الاستربادي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ج1/33.

(6) ينظر: أنجب غلام، "الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية"، ص 66.

(7) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 77.

والياء؛ ربطا صوتيا نتجت عنه قواعد وضعت لضبط حالات التبادل بينها⁽¹⁾. وقبل الحديث عن قلب وإبدال حروف العلة همزة نوضح العلاقة بين الألف، والواو والياء وبين الهمزة.

ب- الهمزة والإبدال:

1- علاقة الهمزة بحروف العلة والمد:

إذا توفر للصوتين قرابة صوتية احتمال أن يؤثر أحدهما في الآخر، أو أن يحل محله، فالتأثير هو موضوع (المماثلة)، وأما حلول أحدهما محل الآخر فهو (الإبدال)، فالإبدال لا يكون إبدالا حقيقيا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية متمثلة في قرب المخرج وطريقة مرور الهواء في الآلة المصوتة من المزمار حتى خارج الفم مرورا بالحلقة وتجويف الفم أو الأنف. كما يضاف إلى ذلك الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة⁽²⁾.

علاقة الهمزة بحروف المد:

يرى عبد الصبور شاهين أن طبيعة أصوات المدّ (الحركات الطويلة) انطلاقية، تخرج من منطقة الفم بعيدا عن الحنجرة والحلق واللهاة. ثم هي أصوات مجهورة، بل هي أعلى إسماعا، في حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعا، فهناك ما يشبه التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة من جانب وطبيعة الحركات من جانب آخر يتمثل في الفروق التالية:

- الهمزة مهموسة والحركات مجهورة.

- المخرجان متباعدان.

- الهمزة انفجارية، والحركة انطلاقية⁽³⁾.

وللتفرقة بين الهمزة وحرفي العلة (الواو والياء) يرى عبد الصبور شاهين أن العلاقة بين (الواو والياء) وبين الهمزة معدومة سواء لاحظنا ما يربطها بطبيعة الساكن، أم بطبيعة الحركة، فبين الجانبين مفارقات من عدة وجوه:

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 51.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي للبنية العربية"، ص 172.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- الهمزة من الحنجرة، والواو من أقصى اللسان، والياء من وسط اللسان، مع ما يجازي الموضوعين من الحنك الأعلى.

- الهمزة صوت انفجاري (شديد)، وهما انطلاقيان لينان.

- الهمزة صوت صامت مستقل، وحرف العلة صوت حركي انتقالي.

- الهمزة صوت مهموس، أولاً بالمهموس ولا بالجمهور، وهما مجهوران.

- الهمزة صوت ذو وجود صوتي وسياقي (فونيتيكي وفنولوجي) أما هما فوجودهما انتقالي سياقي (فنولوجي) فحسب، مهما تكن ضروب وجودهما في المادة اللغوية⁽¹⁾.

وبناء على هذه الفروقات خلص عبد الصبور شاهين إلى: أنه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية وبين (الواو والياء) من ناحية أخرى. كما أنه لا يرى أية قرابة صوتية بين الهمزة والحركات الطوال (الألف والواو والياء)، فكل ما يعرف عن هذه المسألة يوحي بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال⁽²⁾. وبمقتضى هذا يحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال، وذلك لأن الإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية هي هنا معدومة، لكنه لا يرى مانعاً يمنع من حذف صوت ليقع آخر موقعه ولكن ليس على سبيل الإبدال، بل لسبب آخر يجب مراعاته ومعرفته عن طبيعة الهمزة⁽³⁾.

فاهمز معناه متصل بالنبر والضغط، أي أنه دليل على وظيفة قبل أن يكون دليلاً على صوت لغوي، فالنبر كان يأخذ في ألسنة قبائل العرب صوراً مختلفة، منها الهمزة، ومنها طول الحركات، ومنها تضعيف الأصوات، وهذا ما يفسر أن الهمز كان مما تتميز به لهجة عن لهجة قريش⁽⁴⁾. فلهذا السبب يقرر عبد الصبور شاهين أن هناك نوعين من الهمزة:

- الهمزة الأصلية، وهي (الألف) العربية القديمة، حين كانت رمز الصوت الساكن الحنجري، وقبل أن تصبح دلالتها مشتركة، فتستحدث تلك التسمية الجديدة برمزها الجديد،

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 43.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 88، وأيضاً: "المنهج الصوتي للبنية العربية"، ص 172.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 88.

(4) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي للبنية العربية"، ص 173.

لتدل - أيضا - على مدلولين مشتركين، ولكنهما متوافقان، لا متعارضان كما في حالة الألف، وهذه الهمزة هي التي تكون أصلا من أصول الكلمة.

- أما الهمزة الثانية، فهي الهمزة الطويلة التي غلبت بكثرة ورودها وجود الهمزة الأصلية، حتى كادت هذه تخفى ملامحها، وبخاصة حين تخضعان لأحكام واحدة من الحذف والسقوط وغيرها.

ومن هنا قرر أن الهمزة في اللغة الفصحى القديمة كانت في أكثر المواقع وظيفية لا صوتا ساكنا، وهي بهذه الصفة تدل على أمر خفي تماما عن أعين الباحثين في دراسة الفصحى القديمة هو النبر⁽¹⁾.

2- إبدال الهمزة من حروف العلة بين المحدثين والقدماء:

● عند القدماء:

حين قعد العلماء قواعدا تضبط حالات الإبدال والقلب التي تقع بين الهمزة وحروف العلة رأوا أن بعضها واجب الحدوث، وبعضها جائز، وبعضها شاذ، فصنفت حالات الإبدال تصنيفا مفيدا على ثلاثة مستويات:

- ما تبدل فيه الهمزة من الألف والواو والياء وجوبا.

- ما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء والهاء والعين جوازاً.

- ما تبدل فيه الهمزة من الألف شدوذا.

● قواعد الإبدال الواجب عند القدماء:

وتبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في أربعة مسائل⁽²⁾:

- الأولى: إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كساء وسماء ودعاء، ونحو: بناء وظياء وفناء.

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فإن أصلها حمراء، كَسَكْرَى، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب و غلام، فأبدلت الثانية همزة.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 210.

(2) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج 2/436-437-438.

- الثانية: أن تقع الواو والياء عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله، نحو: قائل، وبائع والأصل: قاول، وبائع.

- الثالثة: أن تكون الألف أو الواو أو الياء حرف مد زائد ثالث في المفرد، نحو: قلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز.

- الرابعة: أن تقع إحداهما - الواو والياء - ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين، كـ (نيائف) جمع نيف، أو واوين، كـ (أوائل): جمع أول، أو مختلفين كـ (سيائد): جمع سيد، إذ أصله سيود.

- وهناك مسألة خاصة بالواو. وذلك عند اجتماع واوين، وكانت الأولى مصدرية والثانية، إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، أبدلت الواو الأولى همزة.

فالأولى نحو: جمع (واصلة) و (واقية) فجمعهما (أواصل، وأوراق) وأصلهما (وواصل، وواق).

أما الثانية، نحو: (الأولى) أنثى (الأول)، أصلها: (وولى) بواوين، أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة⁽¹⁾.

• قواعد الإبدال الجائز:

وتبدل الهمزة جوازا في خمسة مسائل:

- الأولى: من الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة، ولا موصوفة بموجب الإبدال الواجب مثل: وجوه، وأجوه، وأدور وأدؤر جمع دار، وأنور وأنؤر جمع نار، وسووق وسؤوق جمع ساق⁽²⁾.

أما ما اجتمع في أوله واوان:

إذا كانت الواو الثانية (مدة) منقلبة عن حرف أصلي كـ: (أؤي) فعل، من (وأيت) وأصلها (وؤي) ثم خففت الهمزة فاجتمعت واوان فقلبت الأولى منهما همزة جوازا عند معظم النحاة، ووجوبا عند الكوفيين، وسيبويه والخليل وشريف الرضي.

(1) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/94-106.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج4/331 وما بعدها، وأيضا: ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ج1/335.

الثانية فيما اجتمع فيه واوان: أن تكون الواو الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد كـ (وُوفي، وُوري) أي بني الفعل الذي فاؤه واو للمفعول، جاز قلب الأولى منهما همزة (أوفي، أوري) لأن الواو الثانية مدة منقلبة عن ألف (فاعل) وأصلها (وافي، واري)⁽¹⁾.

– الثانية من الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة، نحو: رائِي، وغائِي في النسب إلى راية وغاية، والأصل: رايِي، وغايِي، بثلاث ياءات، فحفف بقلب الأولى همزة.

– الثالثة: من الواو المكسورة المصدرية، نحو: وشاح، ووفادة، ووسادة فيقال فيها: إشاح، وإفادة، وإسادة.

– الرابعة والخامسة: إبدالها من الهاء والعين، وهو قليل، ومنه: ماء، وماه، وعباب وأباب⁽²⁾.

● الإبدال الشاذ:

وتبدل الهمزة شذوذا من الألف في قولهم: دأبة وشأبة وأبأض...⁽³⁾.

أما ابن جنِّي في كتابه "الخصائص" فقد اعتبر ماجاء في باب الإبدال الجائر، والإبدال الشاذ كله شاذاً، وأفرد له باباً في (الخصائص) وسماه (باب شواذ الهمز)⁽⁴⁾. جمع فيه أكثر ما نجد لدى المتأخرين في تقسيمهم، وقد حدد إحدى حالتين لشذوذ الهمز:

– أن تقر الهمزة الواجب تغييرها، فلا تغيرها.

– أن ترتجل همزاً لا أصل له ولا قياس يعضده.

وكلاهما غير مقيس، وساق على الحالة الأولى أمثلة: قولهم: غفر الله له خطائئه، وقول الشاعر⁽⁵⁾:

فإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ إِلَيْكَ وَلَا مَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِي غَدٍ

كما جعل – أيضاً – من شاذ الهمز في هذا الباب عند البصريين قراءة الكسائي: (أئمة)، بالتحقيق فيهما، قال: "فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن تكونا عينين،

(1) ينظر: ابن جنِّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/98-111، أيضاً: محمد علي الصبان، "حاشية الصبان عن شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، ج3/835، وأيضاً: رضي الدين الإسترابادي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ج3/78، وأيضاً: ابن جنِّي، "المنصف"، ج1/218.

(2) ينظر: محمد علي الصبان، "حاشية الصبان عن شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، ج4/194.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة، وأيضاً: مرجع سابق، ج1/102-104-126.

(4) ينظر: ابن جنِّي، "الخصائص"، ج3/142.

(5) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

نحو: سئال، سئار، وجئار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا - أي البصريين - ، وذلك نحو: قرأ أبوك، و "السفهاء ألا" و "يمسك السماء أن تقع على الأرض". و "أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم" فهذا كله جائز عندنا على ضعفه، لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن، إلا ما شذَّ مما حكيناه من خطائني وبابه⁽¹⁾. فالواضح من هذه الأمثلة أن مذهب البصريين هو إبدال إحدى المهمزتين في كلمة أو تخفيفها، وأن الإبقاء على المهمز مع وجود موجب الإبدال شذوذ⁽²⁾.

وساق ابن جنِّي على الحالة الثانية، وهي المهمز المرتجل أمثلة كثيرة منها: مصائب، ومعائش... وسأقيها، وسوق... وذكر أيضا من بينها: أجوه وأقت، ولكن للقياس عليهما، وكثير من هذه الأمثلة جاءت عند المتأخرين في المهمز الشاذ، وبعضه في المهمز الجائز، وعلى أية حال فقد كان ابن جنِّي مرحلة أدت إلى تاليتها، حيث أخذ المتأخرون في تصنيف الظواهر بمقياس الوجوب والجواز والشذوذ كما ذكرنا سابقا⁽³⁾.

3- إبدال الهمزة وآراء المحدثين:

لأنّ القول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب، وأصوات المدّ والعلة من جانب آخر، قولاً لا تؤيده الحقيقة الصوتية؛ لبعد ما بين الجانبين كانت للمحدثين من العلماء نظرات أخرى إلى حوادث الإبدال بين الهمزة والواو والياء والألف، ومن هؤلاء (هنري فليش)، فقد ذكر أن سبب الإبدال هو الأحداث الصوتية التي تلتزم بها اللغة العربية الفصحى وتفسر جانبا من علم الصرف⁽⁴⁾، ولم يفرق بمقياسه بين أنواع الإبدال الواجب والجائز والشاذ عن سبب الوجوب وغيره⁽⁵⁾. وأهم الأحداث الصوتية ما يلي⁽⁶⁾:

من ناحية المقطع: كراهية الاحتفاظ بمصوت طويل أو (مزودوج) في المقطع المقفل مثل: احمار، وقرأة "ولا الضالين" فهما في الأصل: احمار، "ولا الضالين"، فتجنبت المقاطع

(1) ابن جنِّي، "الخصائص"، ج3/143.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء لم اللغة الحديث"، ص 122-123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 123-125.

(4) ينظر: عبد الغفار حامد هلال، "اللهجات العربية - نشأة وتطور"، القاهرة، مصر، مكتبة، وهبة، ط2، 1414هـ - 1993م، ص 211.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 212.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 211، وأيضا: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 58-59.

المديدة بإبدال الألف همزة. وفي مثل وجوه ووسادة (WO)، (We) يتكون الصوت المزدوج فيكره، ولذا تبدل الواو همزة، فيقال: أجوه، وإسادة، وهذا الحدث هو (خاصية مقطعية).

من ناحية عدم التوافق بين الفونيمات: كراهية النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت

من جنسها أو بعض ما يغيرها، والصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها تتمثل في:

- الواو مع الضمة.

- الياء مع الكسرة.

- ومع ما يغيرها: الواو مع الكسرة.

وهذا الحدث هو خاصية (فونيمية).

وومن خرج على الأقدمين أيضا وثار على رأيهم من المحدثين عبد الصبور شاهين الذي يرى أن القول بوقوع الإبدال لا ينهض بتفسير مشكلة التغيير الذي تتعرض له الكلمة العربية، فقال: "القدماء أخطؤوا في تصور الإبدال فيما سبق، لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشروطة لحدوث الإبدال"⁽¹⁾. وعلى أساس هذه التخطئة حاول أن يفسر المسألة برأي جديد، فيقول: "وإننا لنقرر ابتداء أن أساس الحل في رأينا لن يتأتى إلا من طريق التحليل الصوتي للعناصر المركبة، أعني تحليل المزدوج أولا إلى عناصره البسيطة، ومن طريق هذا التحليل نستطيع التعرف على ما تبقى من العناصر الصوتية وما حذف منها، كما نستطيع تحديد وظيفة الهمزة في السياق الصوتي"⁽²⁾. وقد أقام نظرية جديدة لتفسير إبدال الهمزة على أساس (النبر)، وأوضح مبادئ تتعلق بالمشكلة وهي خصائص نطقية تكونت للسان العربي من أهمها ما يأتي⁽³⁾:

- الأصل والأغلب في الوقف السكون، ولكنهم لم يطبقوا ذلك منهجيا، بل اعتبروا حروف العلة وأشباهاها سواكنا لا حركات. ولئن جاز ذلك بالنسبة لأشباه حروف العلة فإنه لا يجوز بالنسبة لحروف العلة نفسها إلا لضرورة نحوية أو دلالية.

(1) عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 77.

(2) المرجع نفسه، ص 78.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 78-79-80، وأيضا عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي في البنية العربية"، ص 173-174-177.

- أما الخاصية الثانية: فقالوا لا يبدأ ساكن بل بمتحرك، ولكنهم لم يعتبروا الحركة إلا إذا كانت تابعة لحرف، فهم لم يمنحوا الحركة وجودا مستقلا عن الصامت، بل تصوروها دائما تابعة له، وبديهي أنهم أخرجوا حروف العلة وأشباهاها من جملة الحركات، مع أن حروف العلة تكبير للحركات، أو تركيب لا يستساغ في بدء المقطع إلا بشروط خاصة، ولذلك لم تقبل اللغة ضمة في إثر واو، ولا كسرة في إثر ياء أو واو، وهو ما ينتهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية مع ما تنتجه من أنصاف حركات. فالإبدال بهذا هروبا من بعض الحركات، وتحقيقا لطريقة مفضلة في نبر بعض المقاطع.

- العرب كانوا يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، وبذلك تفسر كراهيتهم لتوالي الحركات الذي يضعف النظام المقطعي.

وعلى هذا يتضح رأي المؤلف في أن الهمز كان لدى العرب ذا وظيفتين:

- الأولى: الهروب من تتابع الحركات، ومن ثم لتكوين مقطع عربي سليم.
 - الثانية: وهو صورة من النبر، أو المبالغة فيه فيتحول بذلك نبر الطول إلى نبر توتر.
- ثالثا: إبدال الهمزة من حروف العلة عند ابن كثير:

عامل النحاة الهمزة حين تقع موقعا غير قياسي على أنها مبدلة جوازا أو شذوذا من الألف أو الواو أو الياء⁽¹⁾.

أ- قلب الألف همزة على غير قياس:

وقلب الألف همزة سماعي⁽²⁾ أي أنه لا ينقاس عند النحويين رغم كثرته، إلا أن كثرته لم تصل إلى كثرة توجب القياس. ذكر ذلك الرضي في "شرح الشافية": قال المبرد: "قلت للمازني أتقيس ذلك، قال: لا، ولا أقبله"⁽³⁾.

ومما ورد في قراءة ابن كثير في قلب الألف همزة وبعدها حرف متحرك "سأقيها" في قوله تعالى: ﴿ وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا ۗ ﴾ (النمل: 44) فقرأ وحده من السبعة بهمز الألف في

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 115.

(2) ينظر: آمنة شنتوف، "الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيات دراسة وصفية وظيفية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم اللغة الحديث، تلمسان، 1431هـ-2010م، ص 116-117.

(3) ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/90، وأيضا المبرد، "المقتضب"، ج 2/249، وأيضا: ابن جني، "المنصف"، ج 1/281.

"ساقية"⁽¹⁾، وروى عنه قبيل - أيضا - الهمز⁽²⁾. وهي عند ابن جني من الهمز المرتجل الذي لا أصل له، ولا قياس يعضده⁽³⁾. وعلق عليها ابن خالويه، فأرجع قراءة الهمز إلى سببين: - الأول: وهو "أن العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز فتهمزه تشبيهاً به كقولهم: حالات السويق، وإنما أصله في قولهم حالات الإبل عن الحوض، إذا منعتها"⁽⁴⁾. وفي هذا السبب روى ابن منظور ما سماه "همزة التوهم"، فقال: "كما روى الفراء عن بعض العرب أنهم يهمزون ما لا همز فيه إذا ضارع المهموز، قال: وسمعت امرأة من غنى تقول: رثأت زوجي بأبيات، كأنها لما سمعت رثأت اللبن ذهبت إلى أن مرثية الميت منها، قال: ويقولون: لبأت بالحج، وحالات السويق، فيغلطون؛ لأنّ حالات يقال في دفع العطشان عن الماء، ولبأت يذهب بها إلى اللبأ"⁽⁵⁾.

أما السبب الثاني، هو: "أن العرب تبدل من الهمز حروف المدّ واللين فأبدل (ابن كثير) من حروف المدّ واللين همزة تشبيهاً بذلك"⁽⁶⁾.

وانطلاقاً من علاقة التشبيه شبه العربي همز الألف بتخفيفها حين جعلها حرف مد ولين، أي أن العلاقة متبادلة بينهما، فكما تخفف الهمزة بقلبها ألفاً، كذلك تقلب الألف همزة⁽⁷⁾.

ولذلك يرى حسام النعيمي: أنه توجد علاقة صوتية بين الهمزة وهذه الأحرف - أحرف المدّ واللين -، لأن العربي ألف التحول من الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء في تسهيل الهمز، نحو: (بئر، ومؤمن، ورأس)، وألف الذي يحقق الهمزة سماع صوت الواو، والياء، والألف في الموضع الذي يهمز به هو، كما ألف الذي يسهل سماع الهمزة في مواضعهن، فتكون

(1) ينظر: ابن مجاهد، "السبعة"، ص 473، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة"، ص 272، وأيضاً: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج 7/79، وأيضاً: ابن جني، "الخصائص"، ج 3/145.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 2/258، وأيضاً: أبو عمرو الداني، "التيسير"، ص 168، وأيضاً: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 2/264، وأيضاً: محمد بن محمد البناء، "إنحاف فضلاء البشر"، ج 2/329.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج 2/366-368.

(4) ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 272، السويق، ما يعمل من الخنطة.

(5) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(6) المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(7) ينظر: أنجب غلام، "الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات"، ص 272.

نوع من العلاقة الذهنية عند العربي بين الهمزة وهذه الأصوات سواء أكان مما يهمز أم ممن يسهل. فلما تكون عنده صورة لفظية مكروهة كان أمامه أن يأتي مكانها بحرف صامت، وكان الصامت المرتبط في ذهنه هو الهمزة⁽¹⁾.

أما مكّي بن أبي طالب، فيرى أن "ساقياها" إنما جاز همزه لجواز همزه في الجمع، في قولك: سؤق، وإذا جمعت ساقا على "فعول"، أو جمعته على "أفعل" نحو: أسؤق، فلما استمر الهمز في جمعه همز الواحد لهمزه في الجمع⁽²⁾. ثم قال: "وهذا أيضا ضعيف لأنه يلزم منه جواز همز "دار" لأنك تممزه في الجمع في قولك: "أدؤر"، وهمز "دار" لا يجوز فأما من لم يهمله، فهو على الأصل⁽³⁾. فمكي يرى أن همز "ساقياها" بعيد وشاذ وذلك لقاعدة يقررها:

- أن ما لا أصل له في الهمز لا يجوز همزه إلا لعله نحو: أن تكون فيه واو مضمومة، فيجوز همزها، وهذا ليس فيه واو مضمومة⁽⁴⁾.

ويرى ابن جنّي أن مثل هذا الهمز هو: "صنعة تصريفية"، وذلك ظاهر في كلامه حين ساق أمثلة عن الهمز المرتجل، وعلل لهمز مثل: بأز وسأق وتأبل، فقال: "وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في بأز وسأق وتأبل ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطا هكذا من غير مسكة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في نفس الألف. فالألف لذلك وعلى هذا التزيل كأنها محرّكة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة. من ذلك قراءة أيوب السخستيان: "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" (الفاحة: 7) " ⁽⁵⁾. فابن جنّي يقرر أن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى

(1) ينظر: حسام النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية، عند ابن جنّي"، ص 363.

(2) مكّي بن أبي طالب، الكشف، ج2/264-265.

(3) المرجع نفسه، ج2/265.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(5) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/370.

أقرب الحروف منه، وهو الهمزة⁽¹⁾. كما يرى أيضا أن العرب تجري الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك⁽²⁾. ويرى أيضا أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن كأنها قد حلتته⁽³⁾. ومما ورد في ذلك من شعر العرب، قول العجاج:

يَا دَارَ سَلْمَى يَا سَلْمَى تَمَّ اسْلَمِي
فَخَنَدَفْ هَامَهُ هَذَا الْعَالَمُ

فروي أن العجاج كان يهمز العالم والخاتم، وهذا البيت همز العالم.

كما حكى الليحاني عن العرب "نأر" بالهمز، وهذا أيضا من باب الهمز⁽⁴⁾.

أما رأي المحدثين في هذا الباب، أن الهمز لثلاث ينطق بمقطع طويل، فتحول المقطع الطويل إلى مقطعين قصيرين⁽⁵⁾. وبهذا يؤكد المحدثين بطريقة علمية وجود المزدوج في العربية، وقد شبهوا الحركات الطويلة بالمزدوج، من حيث معاملة العربية لكل في المقطع المقفل. فالحدثون يرون أن العرب إلى جانب كراهيتهم للتراكيب التي أشرنا إليها سابقا، كانوا يكرهون الحركات الطوال في المقاطع المقفلة، وأن بعض طرقهم للتخلص منها همزها⁽⁶⁾.

ف رأي (فليش) في هذا الهمز: أنه تقسيم للحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين في مثل: إحمأر، وهو تقسيم لا يمكن إدخاله في باب الإبدال، وإن تصوره القدماء من باب الإبدال (الشاذ)⁽⁷⁾. أما عبد الصبور شاهين فيفسره (بالهمز الوظيفي) أو (النبر)، وذلك حين قال: أن تفسير ابن جنّي لأحوال مطل الحروف المصوتة يؤنسنا في ربط ظاهرة المدّ بظاهرة الهمز، وفي ربط ظاهرة الهمز بظاهرة النبر⁽⁸⁾. فعبد الصبور شاهين استلهم من رؤية ابن جنّي نظريته في تفسير ظاهرة الهمز فقال: أن ابن جنّي حينما تطرق في باب مطل الحركات وذكر أن الحروف اللينة الثلاثة المصوتة، وهي: الألف والياء والواو فيها امتداد ولين، وأن الأماكن التي

(1) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/86.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/89.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/104.

(5) ينظر: أنجب غلام، "رسالة الإبدال والإعلال والإدغام"، ص 141.

(6) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 68.

(7) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 125.

يطول فيها صوتها، وتتمكن مدتها ثلاثة، وهي أن تقع بعدها وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة، أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها عند التذکر⁽¹⁾.
ليقرر فيما بعد أمرا خاصا بالألف وحدها دون أختيها، فيقول: "وربما لم يكتف من تقوى لغته، ويتعالى تمكينه وجهارته، بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع، دون أن يطغى به طبعه، ويتخطى به اعتماده ووطؤه، إلى أن يبدل من هذه الألف همزة، فيحملها الحركة التي كان كلفا بها، مصانعا بطول المدة عنها، فيقول: شأبة ودأبة ... قال كثير (ت:105هـ):

إِذَا مَا الْعَوَالِي بِالْعَيْطِ اِحْمَارَتْ ... " (2).

وحين علق عبد الصبور شاهين على هذا النص الوارد عن ابن جنّي قال: أن هذا الأخير: "يعتبر أن الهمز الواقع على الألف إنما هو مبالغة من بعض العرب في مطل الحرف، جريا على ما تعوده، من التعالي في تمكين الصوت وجهارته، وإن كان قد اعتبر الهمزة هي الحركة التي قبل الألف، وقد كان أقرب إلى الصواب لو أنه اكتفى بعلّة التمكين والجهارة"⁽³⁾. وبهذا المنطلق يرى عبد الصبور: أن وصف الهمز بأنه مرتجل هو في الحقيقة إشارة إلى وظيفة؛ لأن العربي الذي ارتجله إنما اختار له موضعا معيناً خضوعاً لضرورة صوتية معينة؛ هي (النبر). هذه الضرورة الصوتية التي وقف أمامها القدماء مكتفين بالحكم عليها بالشذوذ⁽⁴⁾. وإن كان ابن جنّي فسر "ولا الضالين" بأن الألف تحركت بحركة الساكن قبلها، فهزمت وفق قاعدته:

- أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن كأنها حلتة.

- والألف حرف ضعيف لا يحتمل الحركة فإذا اضطروا إلى تحريكه همزوه⁽⁵⁾. وذلك لأن الألف والهمزة من أقصى الحلق عند القدماء، وكلاهما صوت مجهور. إذن فهناك علاقة صوتية

(1) ينظر: ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/252.

(2) المرجع نفسه، ج2/253.

(3) عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص125.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص128.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

بينهما على رأي القدماء، وإن كان فليش فسرهما بالهروب من المقطع المديد، لكراهة النطق بمصوت طويل في مقطع مقفل وفق قاعدته:

- كراهية الاحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج في المقطع المقفل⁽¹⁾.

فإن عبد الصبور شاهين يفسرها على ما قرره في نظريته: أن النبر في لسان قبائل البادية يأخذ صورة التوتر، على حين يأخذ صورة الطول في لسان غيرهم من الحضريين، وقد اتخذ التوتر صورة الهمزة نظراً لشدة ضغط الناطق على المقطع، برغم أنه لا مادة الكلمة، ولا صيغة من صيغها الاشتقاقية تحتوي همزة؛ الأمر الذي يؤكد أن رمز الهمزة هنا علامة للنبر لا أكثر⁽²⁾. هذا النبر يرجعه إلى أساس قاعدته التي تقول أن:

- المبالغة في نبر بعض المقاطع، تؤدي إلى تحول (نبر) الطول إلى (نبر) توتر⁽³⁾. وهذا ما يؤكده قول ابن جنّي حين قال: "يزاد في مدة الألف وتعتمد وطأة المدّ لتنتقل الألف بهذا الضغط إلى همزة"⁽⁴⁾. فبعض القبائل العربية كانت تكره الحركات الطوال وتعتمد من أجل تجنبها إلى همزها، حين تقع في مواقع معينة⁽⁵⁾.

وبرغم هذه التحليلات لظاهرة الهمز فإنه يمكن القول أنها لغة من لغات العرب، وفي ذلك يقول ابن الجزري: "إن ذلك على لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حية النميري"⁽⁶⁾. فالهمز وعدمه لغتان؛ إلا أن عدم الهمز أفصح⁽⁷⁾.

ب- الواو:

1- الواو المضمومة:

ذكر معظم العلماء أن الواو إذا كانت مضمومة ضمة لازمة، غير مشددة ولا موصوفة بموجب القلب الواجب، جاز قلبها همزة، وذلك نحو: (وجوه، أجوه) (سوق) -

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 128.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(4) ابن جنّي، "المحتسب"، ج 46/1، وأيضاً: "الخصائص"، ج 253/2.

(5) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي للبنية العربية"، ص 175.

(6) ابن الجزري، "النشر"، ج 338/2.

(7) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج 239/1.

سؤوق⁽¹⁾. قال سيبويه: "وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة كما يكرهون الواوين فيهمزون ... وهذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجلد منها. ولما كانوا يريدونها وهي مفتوحة في مثل: وناة وأناة، كانوا في هذا أجدر أن يريدونها حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطردا حيث كان البديل يدخل فيما هو أخف منه"⁽²⁾. فقولهم (مضمومة) احترازا عن المكسورة والمفتوحة وقولهم (لازمة) احترازا من ضمة الإعراب، نحو: هذه دلو، وضمة التقاء الساكنين، نحو: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَّةَ﴾ (البقرة: 16)⁽³⁾. وغير (مشددة) احترازا من المشدد نحو: (التعود، والتحول)، وذلك لقوتها بالتشديد، وصيرورتها كالحرف الصحيح⁽⁴⁾.

كما أن الواو المضمومة قد تكون أولا أو حشوا، وقيد مكّي بن أبي طالب هذه الواو بكونها أولا أو ثالثة، وبعدها حرف أو حرفان، فقال: "فالواو إذا انضمت أولا أو ثالثة وبعدها حرف أو حرفان، فالبدل فيها مطردا، وذلك نحو: أجوه، وأدور"⁽⁵⁾. أما سبب قلب الواو المضمومة همزة، فيرجع إلى كون الضمة تجري مجرى الواو، وهي واو صغيرة، فصارت الواو المضمومة، بمنزلة الواوين، ومن ثم كان النطق بثلاث ضمات ثقيلًا، فهمزها هربا من الثقل، وميلا للتخفيف، لذا جاز همزها، ولم يجب لأنها لم تكن - الواو المضمومة - ثقيلة كثقل الواوين فتلزم الهمز كما في (أواصل) بل كانت مشبهة للواوين⁽⁶⁾. ولذلك قال سيبويه: "لأنهم استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطردا، إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل، لأنهما أثقل من الواو والضمة. فكما اطرّد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا"⁽⁷⁾. وجاء في الشافية لابن الحاجب:

(1) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ج4/331، وأيضا: ابن جنّي، "المنصف"، ج1/211-214، وأيضا: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/98.

محمد علي الصبان، "حاشية الصبان عن شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، ج3/835، وأيضا: رضي الدين، "شرح شافية ابن الحاجب"، ج3/78.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج4/331.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/257.

(4) ينظر: مرجع سابق، ج3/78.

(5) مرجع سابق، ج2/456.

(6) ينظر: ابن جنّي، "المنصف"، ج1/213-214.

(7) سيبويه، "الكتاب"، ج4/333.

"وإنما قلبت الواو المستثقلة همزة لا ياء لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئا، فلو قلبت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق"⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على قلب الواو المضمومة همزة قلبا قياسيا في قراءة ابن كثير، رواية قبل: "فطقق مسحا بالسؤوق والأعناق" في حرف (ص: 33) و"على سؤوقه" (الفتح: 29)، كما روي عن قبل أيضا بواو بعد الهمزة المضمومة في حرفي (ص، والفتح) وذلك على الجمع في (سؤوق) وهي قراءة ابن محيصين - من القراء الأربع عشرة - في رواية نصر بن علي عنه⁽²⁾. وذلك بضم الهمزة المنقلبة عن واو؛ لأن وزنه (فعول)، وذلك "لاستقالم الضمة على الواو"⁽³⁾.

وقراء هذه القراءة من أهل مكة، ومعروف عنهم أنهم يميلون إلى تخفيف الهمزة؛ لكنهم همزوا هنا الواو المضمومة استثقالا لها⁽⁴⁾. كما أن قلب الواو المضمومة همزة لهجة بعض بني تميم، ومنهم لهجة بعض بني هذيل، فقرأ بعض قراء مكة بلهجة بعض بني تميم في (سؤوق)⁽⁵⁾ وفي ذلك يقول ابن خالويه: "فأما همزه في (ص) لقوله (بالسؤوق) (ص: 33). فقيل: كان أصله سؤوق على ما يجب في جمع (فعل) فلما اجتمع واوان الأولى مضمومة همزها، واجتزأ بها من الثانية فحذفها"⁽⁶⁾.

ورويت بعض الأشعار فيما قلبت فيه الواو المضمومة همزة، منها قول معروف بن عبد الرحمن:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسَتْ أَثْوَابًا⁽⁷⁾.

(1) رضي الدين، "شرح شافية ابن الحاجب"، ج3/78.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/258، وأيضا: ابن مجاهد، "السبعة"، ص 553، وأيضا محمد بن محمد البنا، "أحاف فضلاء البشر"،

ج2/329-461، وأيضا: عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، ج9/71.

(3) سيبويه، "الكتاب"، ج4/333.

(4) ينظر: أنجب غلام، "رسالة الإبدال والإعلال والإدغام"، ص 108.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

(6) ابن خالويه، "الحجة"، ص 272.

(7) ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 223.

فقوله أثوبًا: قلبت فيه الواو المضمومة همزة استثقلا؛ لأنه على وزن (أفعل) فضمتها لازمة⁽¹⁾.

- تفسير المحدثين لقلب الواو المضمومة همزة:

لقد طبق فليش مقياسه المتمثل في: كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها على الكلمات التي قيل بجواز الإبدال فيها، فوجد أن الحالة الأولى من حالات الإبدال الجائز، حيث تكون الواو المضمومة ما ينتج عنه التركيب المكروه (WU)، ففليش حين عدد حالات توفر الشروط التي اشترطها القدامى في ضمة الواو ووجوب أن تكون لازمة غير مشددة، ولا موصوفة بموجب الإبدال الواجب، وجد أن هذه الواو تتمثل في: أسماء الذوات والصفات بزنة (فعل)، مثل: نؤور، وفي المصادر بزنة (فعل)، مثل: غؤور (من غار يغور)، وفي الجمع بزنة (أفعل) و (فعل) مثل: أدور (جمع دار)، وأجوه (جمع وجه)⁽²⁾.

فاشترط عدم تشديد الواو يعني في تفسير فليش أن الصامت الضعيف يصبح صامتا قويا بهذا التشديد، أما كون الواو غير موصوفة بموجب الإبدال الواجب؛ من مثل: أواصل التي أصلها، وواصل بواوين، فهذا معناه أنها وردت في صورة التراكيب التي وقعت فيها بين المصوتات حين وجب إبدالها، والكلام إنما هو عن الإبدال الجائز⁽³⁾. ومن هذه الرؤية وهذا التفسير بين فليش أن الحاسة اللغوية لدى العرب كان لها دوران:

- أولهما: هو إبدال (وُ - WU، وُو - WŪ)، (أُ - U، أُو - Ū).

- وثانيهما: أن هذه الحاسة قد تجنبت بناء جموع بزنة (أفعل)، و(فعل) من الأصول التي عينها واو، فيما عدا كلمات قليلة مثل، أقوس (جمع قوس)، و(أثوب جمع ثوب)، و(سؤوق جمع ساق) وكلها يجوز فيهل الهمز⁽⁴⁾.

(1) ابن عصفور، "المتع في التصريف"، ص 223.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية"، ص 65، نقلا: هنري فليش، "دراسات في علم الأصوات العربي"، ص 231.

(3) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج 4/441، وأيضا: مرجع سابق، ص 63.

(4) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 62.

وجملة القول، فإن فليش يرى أن وقوع الواو، وهي صامت ضعيف بين مصوتين يزيد من ضعفها، كما أنها وليها مصوت مكروه من جنسها⁽¹⁾، ولهذا يقول: "ويعد موقع ما بين الموصتات - بصفة عامة - وضعاً ضعيفاً بالنسبة إلى صامت ما ... فمثلاً بعد الفتحة الطويلة (ā) لما كانت الفتحة هي أوسع المصوتات فإن ضعف الموقع قد يتعاضد كثيراً، ومع ذلك فإن هذا الموقع (بعد ā) ليس كافياً وحده لتفسير المخالفة (الإبدال)، والسبب بسيط، إذ يمكن أن تحدث المخالفة بعد الفتحة القصيرة، وأكثر من ذلك بعد صامت، (حالة جمع التكسير بزنة أفعل، في مثل أدؤر)، بل حتى في بداية الكلمة مثل: أجوه، الأمر الذي يجعلنا خارج حالة التوسط بين المصوتات"⁽²⁾.

أما عبد الصبور شاهين عبر عن نظريته إلى الإبدال في الجائز ومنه إبدال الواو المضمومة همزة، فقال: "لسنا نشك لحظة في أن ما تعودده اللسان العربي في معاملته للواو والياء والهمزة ناشيء عن بعض الكراهات التي لم يألفها، غير أن أسباب هذه الكراهات تحتاج في الحقيقة إلى شيء من التحليل، يكشف عن مدى ما تحتوي من ثقل أو تنافر، يلجأ الناطق حياله إلى المخالفة أو التصرف بصورة ما؛ هرباً من هذا الذي يكرهه..."⁽³⁾. وبمقتضى هذا النظر وهذه الرؤية يذهب عبد الصبور إلى القول بأن هناك خصائص نطقية هامة تكونت لدى اللسان العربي، من أهمها تعلقاً بهذا المقام:

- أن القدماء لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلاً عن الساكن، بل تصوروها دائماً تابعة له، وبديهي أنهم أجروا حروف العلة وأشباهها من جملة الحركات، وهي في رأيه تكبير للحركات، أو تركيب لا يستساغ في بداية الكلمة، وبخاصة إذا ولي المزدوج حركة من جنسه كالضم في إثر واو، والكسرة في إثر ياء، وكذلك الكسرة في إثر الواو، على ما وصفه القدماء، وأفاض في تفسيره فليش، وهو ما ينتهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية⁽⁴⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 59.

(2) المرجع نفسه، ص 61-62، نقلاً: هنري فليش، "دراسات في علم الأصوات العربي"، ص 231.

(3) المرجع نفسه، ص 78.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 78.

- كما أن العرب كانوا يكرهون توالي الحركات الكثيرة، الأمر الذي يضعف النظام المقطعي، فينتج عنه ثقل النطق على ما ذكره ابن جنّي حين قال⁽¹⁾: "وإنما كان الأصل في قام قوم، وفي هاب: هيب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف وسوغها انفتاح ما قبلها"⁽²⁾.

- وإنما كان توالي الأصوات الانطلاقية مضعفا للنظام المقطعي لما تقرر من أن الحركة صوت انطلاقي يمكن أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل، فإذا وليها في نفس الكلمة عدة أصوات أخرى انطلاقية؛ ابتداء من المقطع التالي لم تتكون صورة مقطعية.

فجملته القول أن تتابع الأصوات الانطلاقية لا يشكل صورة المقطع، وهو بالتالي يضعف من تركيب الكلام، وبتمثيل الكلمة بالكتابة الصوتية نجد أن تتابع الحركات لا يشكل صورة مقطعية.

سؤوق = suwūqun ← ص ح / ص ح / ص ح ← su - uūqun فنجد أن هناك تتابع لأربع حركات متماثلة ومتوالية، ولذلك كان نبر المقطع الثاني من الكلمة لتصبح الكلمة على النحو التالي: su - 'uu-qun فالكتابة الصوتية قد أوضحت أن صوت الضمة، أو بالأحرى الجزء الصامت للمزدوج بتعبير إبراهيم أنيس قد حذف، وهذا لأن الإبدال في عرف العلماء هو حذف حرف وإقامة حرف آخر مكانه، وذلك لا يتأتى إلا بوجود قرابة صوتية بين المبدل والمبدل منه. وبما أن عبد الصبور شاهين لا يرى أية قرابة صوتية تجمع ما بين الهمزة والحركات الطوال (الألف والواو والياء، فهو لا يمانع من حذف صوت ليقع آخر موقعه، ولكن لا على سبيل الإبدال؛ لأن الإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية هي هنا معدومة، وأن كل ما جرى كان على سبيل التعويض مجرد التعويض الموقعي لا غير⁽³⁾.

فالتعويض تقتضيه وظيفة الصوت في الدلالة أو غيرها، وربما كان ذلك - في نظر عبد الصبور شاهين -، لدى من يهمزون حفاظا على سلامة النظام المقطعي من ناحية أولى،

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 68-69.

(2) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/25.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 74.

ومن ناحية أخرى توضح الكتابة الصوتية أن المحذوف لأجل الهمزة - لم يكن على أية حال - واوا بل ضمة إذا اعتبرنا أن أشباه الصوامت حركات على ما قرره عبد الصبور شاهين في نظريته. كما أن المحذوف هو أثر الانزلاق الذي وقع بين ضمة السين والضمة الطويلة وبناء على هذا فإن الذي حذف من المزدوج هو جزءه الأول، وهو الجزء الصامت الذي نشأ من الانزلاق الذي كان بين ضمة السين والضمة الطويلة، هذه الضمة التي كان بقاءها رعاية لتكوّن المقطع المنبور ، وبالتالي الحفاظ على النظام المقطعي في الصيغة الاشتقاقية من الاختلال، وهو ما تحافظ النظم الصوتية بخاصة على بقاءه⁽¹⁾.

وفي الختام في هذا المقام يمكن القول أن تحليل المزدوج، وبخاصة في وسط الكلمة، أو في نهايتها - عند عبد الصبور شاهين - يمكن أن يؤدي إلى تعميم تفسير وظيفة الهمز في النطق العربي، بحيث يمكن تقرير أن من أهم وظائف الهمز: الهروب من تتابع الحركات⁽²⁾.

2- الواو الساكنة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص: 33)، ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: 29) حيث روى قنبل عن ابن كثير همز الواو فيهما ("بالسُّوق"، "على سُوْقِهِ") ، فقل إن ذلك على لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حية النميري، حيث أنشد:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى

فقال أبو حيان همزها لغة فيها⁽³⁾. وقد وصف ابن جنّي هذه الهمزة بالهمز المرتجل الذي لا أصل له ولا قياس يعضده، فكأنه يرى أن هذه الهمزة ليس أصلها واوا، وإنما هي همزة من غير أصل⁽⁴⁾. فقال في كتابه الخصائص: "وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال دعا قياس إليه، وهو كثير.

وأنشدوا لجرير:

لَحَبُّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 88.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 80.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/258، وأيضاً: ابن مجاهد، "السبعة"، ص 553.

(4) ينظر: أنجب غلام، "رسالة الإبدال والإعلال والإدغام"، ص 126.

بالمهمز في (المؤقدان) و(مؤسى)⁽¹⁾.

وروي في سر صناعة الإعراب:

" أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى " ⁽²⁾.

بهمز الواو في (المؤقدين) و (مؤسى)، ووجه ذلك عند ابن جنّي؛ أن الواو وإن كانت ساكنة، فإنها قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث همزت الواو في نحو: أقت وأجوه لانضمامها، كذلك جاز همز الواو في (المؤقدين) و (مؤسى)، وذلك لأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه ⁽³⁾. فابن جنّي يقر بأن العرب تجري الحركة إذا جاورت الحرف الساكن مجراها فيه فكأنها قد حلتها فيقول في ذلك: "ويزيد ذلك عندك وضوحاً، أن من العرب من يقول في الوقف: هذا عَمْرٌ وَبَكْرٌ، ومررت بَعْمِرٍ، وَبَكْرٍ، فينقل حركة الراء إلى ما قبلها، وإنما جاز ذلك لأنه إذا حرك ما قبل الراء، فكأن الراء متحركة.

وقال حسان ⁽⁴⁾:

فَارِسِيَّ حَيْلٍ إِذَا مَا أَمْسَكَتْ رِبَّةُ الحِدْرِ بِأَطْرَافِ السِّتْرِ ⁽⁵⁾.

والشاهد قوله: (السِّتْرِ) فتحركت التاء لتحرك ما قبلها، والأصل (السِّتْرُ) فهذا كله يشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلتها. وبهذا فإن المهمز لما كان يجوز في الواو المضمومة جاز في الواو الساكنة لمجاورتها الضمة. فكأن ابن جنّي قد طبق عليها ملاحظته السابقة حين قال: "وأما همزة (مؤسى) فصنعة تصريفية، وذلك أن الساكن إذا جاور المتحرك فكثيراً ما تقدر العرب أن تلك الحركة كأنها في الساكن، فكأن ضمة (موسى) في الواو، والواو انضمت ظماً لازماً فهمزها جائزاً" ⁽⁶⁾.

(1) ابن جنّي، "الخصائص"، ج2/369.

(2) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/94، والبيت لجرير قاله في قصيدة بمدح فيها هشام بن عبد الملك.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، وأشعر الشعراء المخضرمين، وهو من بني النجار أهل المدينة، عمر حتى بلغ 120 سنة، ينظر: "الديوان" لحسان بن ثابت، لبنان، دار الراتب الجامعية، ط1، 2008م، ص 2.

(5) "الديوان"، وهي في الديوان (السِّتْرُ)، ص 167، وأيضا: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/94-95.

(6) ابن جنّي، "المختضب"، ج2/122.

ويرى مكي بن أبي طالب أن همز هذه الكلمات سؤق - سَأقِيها - سؤوق "بعيد في العربية؛ إذ لا أصل لهن في الهمز"⁽¹⁾. غير أنه يذكر أن هذا الهمز يراه بعض العلماء لتوهم الضمة التي قبل الواو، فكأنه همز للواو لانضمامها، ولكن بالرغم من هذا الرأي فهو يرى أن هذا بعيد في التأويل غير قوي في النظر. لكنه يذكر أنها لهجة فيقول: "حكى الأَخفش أن أباحية النميري، وهو فصيح كان يهمز الواو إذا انضم ما قبلها، كأنه يقدر الضمة عليها، فيهمزها، كأنه لغة، وهي لغة خارجة عن القياس"⁽²⁾. ويروى عن أبي حيان أنها لغة لبعض بني أسد⁽³⁾. وذكر في موضع آخر: "قيل وهو لغة ضعيفة يهمزون الواو الذي قبلها ضمة"⁽⁴⁾. وكان رأيه أنها لغة مشهورة، أما رأي غيره فإنها لغة ضعيفة⁽⁵⁾. وهناك أمثلة كثيرة على همز الواو الساكنة لضمة ما قبلها.

مما سبق يتضح أن لهمز الواو الساكنة المضموم ما قبلها تعليان صوتي ولهجي:

أما الصوتي: فمجاورتها للضمة فأجري عليها حكم الواو المضمومة.

أما التعليل اللهجي في كون همزها لهجة لبعض بني أسد فهم لا يهمزون مثل هذه الواو؛ لكن القراءة الواردة عن ابن كثير المكي في رواية قنبل والشعر المروي لجرير يؤكد أن التعليل الصوتي فيه قرابة إلى الرأي والنظر. لذلك يمكن القول أن همز الواو الساكنة المضموم ما قبلها كان سائعا عند بعض بني أسد؛ إلا أن بعض القبائل الأخرى تكلمت به ليس لأن هذه لهجة لبعض بني أسد ولكن لمجاورة الواو الساكنة. ومعنى هذا أنه إذا كانت قراءة الهمز لهجة فهذا لا يتعارض في كونها صناعة تصريفية أو ارتجالية، وهذا ما جعل عبد الصبور شاهين يرى في الهمز دلالة وظيفية؛ لأن العربي الذي ارتجله إنما اختار له موقعا معينا خضوعا لضرورة صوتية معينة، وهي النبر. فاختيار الموقع ينم عن عمل ذهني منظم ربما كان نتيجة

(1) مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/264.

(2) أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة البينوري، الشعر والشعراء، القاهرة، مصر، دار المعارف، د.ط، 1966م، ص 849، هو الهيثم بن الربيع، الشاعر، كان يروى عن الفرزدق.

(3) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج3/397، 79/80.

(4) المرجع نفسه، ج8/103.

(5) ينظر: أنجب غلام، رسالة، "الإبدال والإعلال والإدغام"، ص 127.

للعلاقة الذهنية التي قامت في ذهن العربي بين أصوات العلة والهمزة، وذلك للألفة الواقعة بينهن في تسهيل الهمزة⁽¹⁾.

3- الواو المتطرفة:

اختلف القراء في (هزواً) حيث أتى و(كفواً) في سورة الإخلاص، فروى حفص إبدال الهمزة فيهما واوا، أما قراءة ابن كثير بالهمز، وهي قراءة الجمهور⁽²⁾.

فحفص أبدل من الهمزة واوا مفتوحة، على أصل التخفيف؛ لأنها همزة مفتوحة قبلها ضمة، فهي تجري على البديل كقوله تعالى: ﴿السُّفَهَاءُ آلَا﴾ (البقرة: 13) في قراءة الحرمين وأبي عمرو، وكذلك يفعل حمزة إذا وقف⁽³⁾. وصنف عبد الصبور شاهين هذه القراءة في أمثلة (همز صوت لين مزدوج آخر الكلمة) وهي (ضممة + فتحة: u+a)، وذلك: أنه عند التأمل في كل صورة من الصور - التي ذكرها في الأمثلة التي ساقها - بعد همزها لوجدنا عنصري المزدوج باقيا كما هما. وأن كل ما حدث ينحصر في الفصل بينهما بعد أن كانا متصلين⁽⁴⁾.

ومعنى ذلك أن الهمزة مجرد فاصل بين عنصري حركيين لضرورة نبرية. هذه الضرورة تحققت فمنعت الإنزلاق الذي حدث في قراءة حفص حين نشأ الجزء الصامت للمزدوج، وهو الواو. وذلك وفقاً لقواعد التخفيف التي سنأتي على ذكرها في موضعها⁽⁵⁾.

فالضرورة التي أدت إلى نبر الكلمة يراها عبد الصبور شاهين نتيجة تعديل البدوي في نطقه للكلمة، وذلك بتمزجها نتيجة لشعوره: أن الإنزلاق من العنصر الأول من عنصري المزدوج إلى العنصر الثاني لا يحقق صورة النبر كما تعودها. فكان الهمز وسيلته إلى ذلك؛ دون أن يسقط من المزدوج شيئاً⁽⁶⁾. والصورتان بالكتابة الصوتية تكونان كالاتي:

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية"، ص 128.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 2/165.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 2/300.

(4) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 130.

(5) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(6) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

huZu'an → huZuan

الواو الهمزة

ضممة قصيرة + فتحة قصيرة ← واو مفتوحة

الانزلاق العادي

رابعاً: ما قرأه ابن كثير بالهمز لأسباب مختلفة:

أ- الهمز الذي يرجع إلى أصل الاشتقاق:

1- ما كان بالهمز المتحرك: من قوله تعالى: ﴿مُرَجَّوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ (التوبة: 106) وقوله

تعالى: ﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ (الأحزاب: 51) قرأه ابن كثير بـهمزة مضمومة، وهي قراءة

أبي عمرو، وابن عامر ويعقوب وأبو بكر، أما باقي العشرة؛ فبغير همز⁽¹⁾. ووجه همز "ترجى"

و"مرجئون" أنه من (أرجأ) بالهمزة، وهو لغة (أسد) و (قيس) فلم يهمز (مرجون) لأنها من

المعتل، فحذفت بذلك ضمة الياء تخفيفاً ثم الياء، ويجوز أن تكون مخففة من المهموز⁽²⁾.

قال مكّي بن أبي طالب: "وحجة من لم يهمز أنه جعله من (أرجيت الأمر) يعني

أخرته، وهي لغة قريش والأنصار، وأصله (مُرَجِيُونَ) انضمت الياء وانفتح ما قبلها قلبت

ألفاً، وبعدها واو ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة الجيم؛ تدل على

الألف المحذوفة، فهو مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَلْعَلَّوْنَ﴾ (آل عمران: 139) اعتلاهما

واحد، وقد يجوز أن يكون أصله الهمز؛ لكن سهلت الهمزة فأبدل منها ياء مضمومة، ثم

أعلّ على ما ذكرنا، والأول أحسن وأقوى.

وحجة من همز أنها لغة تميم وسفلى قيس، ومعناه التأخير مثل الأولى، وقد قال

المبرد: إن من لم يهمز جعله من (رجا يرجو) وهو قول شاذ ومثله الحجة في همز "ترجي

من تشاء" وترك همزه"⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/223.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/468، وأيضاً: ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص291، وأيضاً: النشار، "البدور

الزاهرة في القراءات العشر المتواترة"، ج2/203.

(3) مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/252.

وخلاصة القول أن القراءتين ترجعان إلى أصل الاشتقاق، فالأولى من (أرجأ) مثل أنبأ، والثانية من (أرجي) مثل (أعطى)، وأصل (مُرْجُونَ) (مُرْجِيُونَ) فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الجيم تدل على الألف المحذوفة⁽¹⁾.

فالحركتان في هذه الكلمة متنافرتان: (فتحة + ياء + ضمة طويلة). فسقوط الياء من الفعل مع وجود الفتحة قبلها والضمة الطويلة بعدها نتج عنه حركة مزدوجة هي: "وَو" من "مُرْجُونَ"⁽²⁾.

2- ما كان بالهمز الساكن:

وذلك في (سورة النجم: 22) من قوله تعالى: ﴿ ضِيْرَىٰ ﴾ فقرأه ابن كثير بالهمز، والباقون من غير همز⁽³⁾، وهما لغتان، ضأزه يضأزه، إذا ظلمه فهو مصدر في قراءة من همز كالذكرى، وتقديره: قسمة ذات ظلم، وأما قراءة الباقيين من غير همز فهي لغة أيضا، يقال: ضازه يضوزه ويضيره⁽⁴⁾. يقول الزجاج: في ضيزى لغات: ضيزى وضوزى، وضوزى وضأزى على فعلى مفتوحة، ولا يجوز منها في القرآن إلا ما قرئ به⁽⁵⁾. وقال أيضا: أن ضازه يضيزه، ويقال ضأزه بالهمز وأجمع النحويون أن أصل ضيزى ضوزى وحجتهم أنها نقلت من (فُعَلَى) إلى (فُعَلَى) أي من ضوزى إلى ضيزى لتسلم الياء، كما قالوا: أبيض وبيض، فهو مثل: أَحْمَرَ وَحُمْرًا، وأصله يُبْيَضُ فنقلت الضمة إلى الكسرة، وهو (ضيزى) بالياء غير مهموز، وإنما لم يقل النحويون إنما على أصلها لأنهم لا يعرفون في الكلام (فُعَلَى) صفة، إنما يعرفون الصفات على (فُعَلَى) بالفتح نحو: (سَكْرَى) و(غَضَبَى) أو بالضم نحو: (حُبَلَى)، والفضلى⁽⁶⁾.

(1) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/287.

(2) ينظر: الطيب البكوش، "التصريف العربي"، ص 52.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/314.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة، وأيضا: عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، "الكنز في القراءات العشر"، تحقيق: خالد أحمد المشهداني،

القاهرة، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ-2004م، ج1/235.

(5) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج5/59-60.

(6) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وجاء في شواهد "الكتاب"، في باب ما تقلب فيه الياء واوا: ﴿ قِسْمَةٌ ضِيْرَىٰ ﴾ (النجم: 22).

الشاهد: كلمة "ضيْرَى" على وزن (فُعْلَى) والأصل (ضُوْرَى) وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، ولم تقلب الياء واوا هنا لأن الكلمة وصف وليست اسما، وليست (ضيْرَى) على وزن (فُعْلَى) لأن هذا الوزن لا يكون صفة⁽¹⁾.

والذي يهمنا في هذه الكلمة همز الحركة الطويلة الياء المدية، يقول مكّي بن أبي طالب: "يجوز أن تكون القراءة - قراءة من لم يهمز - على مثل قراءة من همز، إلا أنه خفف الهمزة، فأبدل منها ياء لانكسار ما قبلها، فتكون القراءتان بمعنى واحد على لغة واحدة"⁽²⁾.

كما يقول ابن خالويه: "يقرأ بالهمز وتركه. وهما لغتان: ضأز، وضاز ... والأصل: ضم الضاد، فلو بقوها على الضم، لانقلبت الياء واوا فكسر الضاد لتصح الياء كما قالوا في جمع أبيض، بيض ... وأما من كسر أولها وهمز فإن كان أراد: أن يجعلها اسما كـ (ذكري) و(شعري) فقد أصاب، وإن كان جعلها وصفا فلا وجه لذلك لأنه لم يأت عن العرب وصف لمؤنث على وزن فُعْلَى بكسر الفاء"⁽³⁾.

ويمكن القول أن:

ضوزى ← ضاز يضوز.

ضيْرَى ← ضاز يضيْر.

ضئزى ← ضَأَزَ يَضَأَزُ.

ف: ضُوْرَى ← بالمخالفة بين الأمثال ← ضُوْرَى ← بالمخالفة بين الأضداد ←

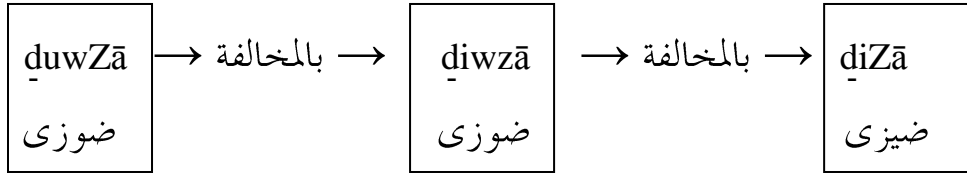
ضيْرَى.

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، "الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه"، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، 2002م، ص 261.

(2) مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/395.

(3) ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 336.

وضِيْزَى ← بالمماثلة ← ضِيْزَى ← بالمخالفة بين عنصري المزدوج كسرة + شبه الحركة - الياء - وبالتعويض عنها بمد الحركة تصبح ← ضِيْزَى ← ثم همز الحركة الطويلة، وذلك هروبا من المقطع الطويل ← ضِيْزَى (فَعْلَى) على أنه اسم كـ (الذكرى، وشعري).



duyZā → بالمماثلة → diyzā → بالمخالفة → diZā

أما: ضُوْزَى: du'Zā، ضَأْزَى: da'Zā، ضِيْزَى d i'Zā⁽¹⁾.

فيقول في ذلك عبد الصبور شاهين: إذا تأملنا العلاقة بين الصورتين المهموزة، وغير المهموزة في الكلمة الواحدة، فإننا نقف على طريقة كل من التميميين والحجازيين في النبر، هذا الأخير الذي يضع تحت نظرنا صورتين متقابلتين لسلوك كل من الشعيين، شعب تميم وشعب الحجاز، وقد أصبح الآن مسلما أن نبر بادية تميم كان نبر توتر همزي، وأن نبر حاضرة الحجاز كان في الغالب نبر طول، وأحيانا كان يأخذ صورة التوتر غير المهموز، وحينما كان يعدل عن نبر المقطع المألوف للنبر وينقل إلى موقع آخر من الكلمة⁽²⁾.

ففي لسان أهل الحجاز حين اجتمع في الكلمة (حركة قصيرة + همزة) في مثل: رأس وذئب، أسقطوا الهمزة التي لا تناسب نبرهم، ولجأوا إلى تعويض موقعها بوساطة نبر الطول، فنطقوا الكلمتين رأس، وذئب محققين بذلك هدفين.

أولهما: نبر المقطع ذاته بطول الحركة.

ثانيهما: الاحتفاظ بالإيقاع المقطعي، يعني زنة الكلمة، كما لو كانت مهموزة⁽³⁾.

(1) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 419.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 109.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 109-110.

ب- الهمز في الأسماء المعربة في القرآن الكريم:

"ميكال" من قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ (البقرة: 98) فاختلف عن قبل، فرواه ابن شنبوذ عنه بهمزة من غير ياء بعدها، ورواه ابن مجاهد عنه بهمزة بعدها ياء، وهي قراءة الجمهور⁽¹⁾. فقراءة الهمز من غير ياء بعدها، هي لغة لبعض العرب، وهي قراءة نافع وأبي جعفر، وأما القراءة الثانية لقبيل بالهمزة وإثبات الياء بعدها، فهي لغة أيضا.

و(ميكال) اسم أعجمي، غير أن من قرأه "ميكال" على وزن (مفعال) فقد جاء به على وزن أبنية العرب. ومن قرأ بغير ذلك فقد جاء على غير أبنية العرب ليعلم أنه أعجمي، خارج عن أبنية العرب⁽²⁾.

أما "زكريا" (آل عمران: 37) فقرأه ابن كثير بالهمز والمد، وهي قراءة الجمهور⁽³⁾. والقصر، والمدّ لغتان مشهورتان⁽⁴⁾. فالعرب إذا أعربت اسما من غير لغتها أو بنته اتسعت في لفظه لجهل الاشتقاق فيه.

أما "جبريل" (البقرة: 97-98) وفي (التحریم: 4) فقرأه ابن كثير بفتح الجيم⁽⁵⁾. وكسر الراء من غير همز⁽⁶⁾. و(جبريل) اسم أعجمي، كل ما جاء فيه لغات، غير أن من قرأه "جبريل" بكسر الجيم، والراء، وحذف الهمزة، وإثبات الهمزة، وإثبات الياء، فقد جاء على وزن أبنية العرب، فهو مثل قنديل، ومنديل، ومن قرأ بغير ذلك فقد جاء على وزن أبنية العرب ليعلم أنه أعجمي⁽⁷⁾. وعلى هذا فإن أهل الحجاز يقولون (جبريل)، ويقول بنو تميم (جبرائيل)⁽⁸⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، النشر، ج2/168.

(2) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/310-311.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج2/183.

(4) ينظر: مرجع سابق، ج1/314.

(5) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 86.

(6) ينظر: ابن الجزري، النشر، ج1/168.

(7) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/310-311.

(8) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 98.

ج- الهمز وتغير الحركة وقلب مكان الحروف:

ومن الأمثلة التي اختصرت فيها الحركة "هأنتم" و "رأه" وأطيلت في "خِطَاءً"، و"النشَاءة" و"الرآفة".

"هأنتم" في موضعي (آل عمران: 66-119)، وفي (النساء: 109) و(القتال: 38) فاختلّفوا في تحقيق الهمزة فيها وتسهيلها وفي إبدالها، وفي حذف الألف منها⁽¹⁾. وقرأ قنبل بهمزة مفتوحة من غير مد⁽²⁾. كما اختلف عنه أيضا في قوله تعالى: ﴿أَنْ رَّأَهُ اسْتَعْنَى﴾ (العلق: 7) فروى ابن مجاهد وابن شنبوذ وأكثر الرواة عنه (رأه) بقصر الهمزة من غير ألف⁽³⁾. وذكر ابن الجزري أن ابن مجاهد غلط قنبلا في ذلك، ورد الناس على ابن مجاهد في ذلك، بأ الرواية إذا ثبتت وجب الأخذ بها وإن كانت حجتها في العربية ضعيفة⁽⁴⁾.

وقال ابن خالويه: أن "رأه" على وزن (رعه)، وأن ابن مجاهد، قال: لا وجه له؛ لأن حذف لام الفعل التي كانت مبدلة من الياء، ثم قال بأن أهل النظر يرون أن ابن كثير يكون قد قرأ هذا الحرف بتقديم الألف التي بعد الهمزة، وتأخير الهمزة إلى موضع الألف، ثم خفف الهمزة، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، فبقى (راه) بألف ساكنة غير مهموزة، إلا أن الناقل لذلك عنه لم يضبط لفظه به، وأن هذه لغة مشهورة للعرب يقولون في (رأني، رأني) وفي (سأني، ساءني)، وقال شاعر هذه اللغة.

أَوْ وِلِيدٍ مُعَلَّلٍ رَاءَ رُؤْيَا فَهُوَ يَهْدِي بِمَا رَأَى فِي الْمَنَامِ⁽⁵⁾.

وقال مكي بن أبي طالب: "وحجة من قرأ بغير ألف بعد الهمزة أنه لغة لبعض العرب في مستقبل (رأى) يحذفون الألف في (يرى) بغير جزم، اكتفاء بالفتحة منها، حكي

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/319. وأيضا: عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، "الكنز في القراءات العشر"، ج1/246.

(2) ينظر: ابن مجاهد السبعة، ص 207، وأيضا: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/389.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج2/306.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 374.

عن بعض العرب: أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة. يحدفون ألف (تر) فلما حذف في (تري) لغير جازم حذف في (رأى) كذلك. وهو بعيد في القياس والنظر والاستعمال⁽¹⁾.
 أما الأمثلة التي أطلت فيها الحركة: "حِطَاءً" (الإسراء: 31) قرأه ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها⁽²⁾. فجعله على أنه مصدر "حَاطًا" "يخاطي" "حِطَاءً"، مثل "قاتل، يقاتل - قتالا"⁽³⁾. ومثل ذلك قوله تعالى: "النشأة" فقرأه ابن كثير، وأبو عمرو في السور الثلاث: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ (العنكبوت: 20)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى﴾ (الواقعة: 62) ومن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى﴾ (النجم: 47) بفتح الشين وحذف الألف، وهما لغتان في مصدر (نشأ) مثل: رأفة، ورأفة مصدر: رأفة⁽⁴⁾. يقول ابن خالويه: النشأة: يقرأ بالمد والقصر، والهمز فيهما، والقول في ذلك كالقول في (رأفة) (النور: 2) فإسكانها كقصرها، وحركتها كمدها، وهي في الوجهين مصدر⁽⁵⁾.

أما قوله تعالى: "رأفة" (الحديد: 67) فروى ابن مجاهد عن قنبل إسكان الهمزة وهي قراءة الجماعة، وروى عنه ابن شيبوذ بفتح الهمزة وألف بعدها، مثل (رعافة)⁽⁶⁾. وقال الفراء: أن ما تقوله العرب في الرأفة والرأفة، والكأبة والكأبة كل صواب⁽⁷⁾.

فسر عبد الصبور شاهين تغير الحركة بالمد والقصر بظاهرة الهمز، فقال: أن الحركة اختصرت قبل الهمزة وذلك لأن الناطق لم يهتم بطول الحركة، نظرا لشدة ضغطه على المقطع المهموز، ويغلب أن توجد هذه الظاهرة لدى بعض الأعراب الجفاة في بداوتهم، وذلك لميلهم

(1) مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/480، وأيضا: عبد القادر الهيبي، "ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي"، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قار بونس، ط1، 1996م، ص54.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/234.

(3) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/442.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/297-298.

(5) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص279.

(6) ينظر: مرجع سابق، ج2/252.

(7) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ج2/208.

إلى السرعة في النطق⁽¹⁾. وبعكس هذه الظاهرة ما ورد من أمثلة أطيلت فيها الحركة القصيرة قبل الهمزة، فإن الناطق بها تعود نبر الطول، بعكس من تعودوا نبر التوتر، وكان ذلك للمبالغة في النبر، وبخاصة فيما استعملت فيه الهمزة قفلا مقطوعيا⁽²⁾.

ويرى عبد الصبور شاهين أن هذا المدّ في العربية ليس بمقتصر على الحركة قبل الهمزة، بل لقد حدث أيضا في بعض الصيغ التي لا تحتوي همزة أصلا، وقد عبر عنه بعض القدماء بخاصة "إشباع الحركة"، وذكر ابن جني: "أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة، فيتولد من بعدها واو، وأنشد سيبويه:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفَضَةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي.

أراد: "بَيْنَ نَحْنِ نَرْقُبُهُ" ، فأشبع الفتحة، فحدث بعدها ألف"⁽³⁾.

هذا الإشباع للحركات من الظواهر المجمع عليها في ضرورة الشعر، لدى الكوفيين والبصريين. وأورد سيبويه، أيضا شواهد، في إشباع الضمة كقوله:

كَأَنَّ أَنْبَاهَا الْقَرْنُفُولُ (أراد: القرنفل).

وإشباع الكسرة كقوله:

لَا عَهْدَ لِي بِنِيضَالٍ (أراد: بنضال).

وإشباع الفتحة كقوله:

أَقُولُ إِذَا خَرَّتْ عَلَيَّ الْكَلْكَالِ (أراد: الكلكال)⁽⁴⁾.

ويرى عبد الصبور شاهين أن الإشباع في مثل: (نيضال، وقرنفول، والكلكال) قد اقتضته الضرورة الشعرية، وهو داخل في باب النبر من حيث كونه "نبرا موسيقيا" أو "نبر علو" نشأ عنه هذا الطول في الحركة القصيرة، ليقوم به الوزن الشعري⁽⁵⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور، "القراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 204.

(2) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) أبو البركات، ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، بيروت، لبنان، المكتبة العربية، دط، 1419هـ - 1998م، ج2/446، وأيضا:

ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ج1/39، وأيضا: "الخصائص"، ج2/349.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج2/351.

(5) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 204.

د- الهمز والقلب المكاني:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ ضِيَاءٌ ﴾ وهو في: (يونس: 5) و (الأنبياء: 47) و (القصص: 71) فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة، وزعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل⁽¹⁾. وهو على القلب قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عات) عتا، وقراءة الجمهور بغير همز في الياء⁽²⁾. فوجه ياء (ضياء) أو (ضوء)، كحوض وحياض، ثم أبدلت الواو ياء، لوقوعها بعد كسرة. أنه مصدر: ضاء، يضاء لغة في: أضاء، كقام يقوم قياما، ثم فعل كذلك بها⁽³⁾.

أما وجه همز "ضياء" أنه جمع، أو مصدر إن ثبت (ضياء)، ثم قلبت (ضياء) فقدمت الهمزة وأخرت الياء أو الواو، فوقع همزها لتطرفها بعد الألف، كرداء، وكساء، فوزنها (فلاع)، وعلى الأول (فعال)⁽⁴⁾. وهذا الحرف على الحقيقة لم يختلف في همز لاهمه، غير أن قبلا قلب اللام إلى موضع العين، واعتلت العين التي هي ياء منقلبة عن واو لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة، فأما لام الفعل فهزمة على قول الجميع⁽⁵⁾.

يقول ابن خالويه: إن من قرأه بهمزتين: أخذه من قولهم: ضاء القمر ضوءا أو أضاء⁽⁶⁾. وقال العكبري: "والوجه فيه: أن يكون آخر الياء، وقدم الهمزة فلما وقعت الياء طرفا بعد ألف زائدة، قلبت همزة عند قوم، وعند آخرين، قلبت ألفا، ثم قلبت الألف همزة لئلا يجتمع ألفان"⁽⁷⁾. ويقول مكى بن أبي طالب: أن من قرأ "ضياء" بهمزتين: أنه جمع ضوء كسوط وسياط، فالياء منقلبة عن واو، ولانكسار ما قبلها، ويجوز أن تكون مصدر لـ (ضياء) لكن في الوجهين قلبت عين الفعل، وهو الياء المنقلبة إلى موضع لام الفعل، وهو الهمزة، وردت الهمزة في موضع الياء، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة، كما فعل

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/323.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/468.

(4) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(5) ينظر: ابن الباذش، "الإقناع"، ج1/413.

(6) ينظر: العكبري "الإعراب"، ج2/24.

(7) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

في (دعاء وسقاء) فصارت همزة قبل الألف، وهي الأصلية التي هي لام الفعل من (ضوء)، وهمزة بعد الألف وهي المنقلبة عن الياء المنقلبة عن واو. كما يقول أيضا: لو قلت إن الهمزة انقلبت عن واو لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة التي قبلها رجعت إلى أصلها وهو الواو، فقلبت همزة كـ (دعاء) لجاز ذلك. ثم يفاضل بعد ذلك مكّي بن أبي طالب بين الوجهين، فيرى أن كون "ضياء" جمع (ضوء) في قراءة من همز همزتين أحسن، لأن الجمع يحسن فيه القلب ويكثر، وأما المصدر فيبعد فيه القلب والتغيير، وحقه أن يجري على فعله في الاعتلال، وفعله غير مقلوب⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن هذه القراءة تعد من الإبدال الواجب في (باب إبدال الواو، والياء والهمزة) وذلك إذا تطرقت بعد ألف زائدة، نحو: كساء وسماء ودعاء، ونحو: بناء وظباء، وقضاء، فذهب حذاق أهل التصريف إلى أن الواو والياء أبدلت ألف، ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنها في محل التغيير وهو الطرف، فقلب ألفا، فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف⁽²⁾.

وعبر فليش عن هذا الإبدال بکراهة النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) مع مصوت من جنسها. فالواو تلتقي في حالة الرفع بضمّة، فيتكون التركيب (آو - āwu)، وتلتقي في حالة الجر بكسرة ليتكون التركيب (آو - āwi) كما نجد الياء تلتقي في حالة الجر بكسرة ليتكون التركيب (آي - āyi) وقد أحدثت هذه التراكمات الصوتية ثقلا على اللسان، ألجأ الناطق العربي إلى أن يبدل الواو والياء في هذه الحالات همزة⁽³⁾. ثم حمل فليش الحالات غير المكروهة والتي يحتمل أن تلتقي فيها الواو والياء مع مصوتات أخرى على سابقتها وذلك بوساطة ما أطلق عليه بـ (القياس الموحد analogie unificatrice) وذلك لتوحيد النموذج اللغوي⁽⁴⁾.

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/90.

(2) ينظر: ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/93-106.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية"، ص59-60.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص59 وما بعدها.

بينما يربط عبد الصبور شاهين إبدال الواو والياء إذا تطرفت إحداهما إثر ألف زائدة همزة نحو: كساء بناء ... بخاصية من خصائص النطق العربي، وهي خاصية الوقف على السكون، فالعربية تكره الوقف على مقطع مفتوح، ولذلك تتجه إلى إقفاله بوسيلة ما، ومعنى ذلك أن نحو: كساو وبنائي، وأمثالهما ينتهي المقطع الأخير من كل منهما بحركة، هي أحد عنصري الحركة المزدوجة، التي نشأت عنها الواو أو الياء، وهي حالة في الوقف، لا تتفق مع طبيعة النطق العربي، فأثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال همزة محل صوت اللين، لا على سبيل الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة، ولا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين الياء والواو؛ توجب إبدالاً ما. بل إن الأمر عند التحليل ليؤكد أن الذي حذف من أجل الهمز ليس واوا ولا ياء، وإنما هو ضمة أو كسرة⁽¹⁾.

diwā'	→	di'āw	→	di'āu	→	du'ā'	بالكتابة
ضوَاء		بالقلب المكاني		بالإبدال		الصوتية	
diyā'	→	di'āy	→	di'āi	→	di'ā'	
ضيَاء		بالقلب المكاني		بالإبدال			

فالتأنيب الصوتية التحليلية للحركة اللينة المزدوجة تبين أن نهاية الكلمة التي هي الألف الممدودة والواو، ليست في الحقيقة سوى (فتحة طويلة + ضمة) باعتبار عودة الواو بزوال أسباب القلب إلى الياء. و(فتحة طويلة + كسرة) باعتبار القلب باقي في الواو، فـ (ā + u) أو (ā + i) ينشأ عن النطق بهما متصلين نصف حركة (semi - voyelle) هي: الواو (w) أو الياء (y)، وعلى هذا فالواو أو الياء في الواقع توجدان وجوداً سياقياً (phonologique)، أما من الناحية الصوتية (phonétique) فلا وجود لهما عند التحليل، ولذلك ينشطر العنصران (ā+u) و (ā+i) اللذان كونا نصف الحركة (w) و (y) عند الهمز، فيضيع شطر هو الضمة أو الكسرة وتبقى الفتحة الطويلة⁽²⁾.

وبناء على هذا التحليل فإن عبد الصبور شاهين لا يعتبر حروف العلة وأشباههما سواكن بل حركات، وبهذا الاعتبار نجد الأبنية التي تنتهي بواو أو ياء بعد ألف زائدة تتعارض

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 59.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 81.

مع أهم خاصية من خصائص النطق العربي، وهي عدم الوقوف على مقطع متحرك، فلا يوقف على مقطع مفتوح، ومن هذا المنطلق كان اللجوء إلى إيجاد قفل مقطعي، فكانت الهمزة لا لتكون بدلا من واو أو ياء، وإنما الحاصل أن المقطع قد أقفل بصوت لا وظيفة له سوى الإقفال. ولذلك دلالة أخرى أيضا، فالهمزة صوت حنجري، وهذا يؤدي إلى القول: بأن المتكلم لم يكن مختارا في اختيار القفل المقطعي، بل إن نهاية الكلام قد فرضت عند الوقف صوتا بعينه ليكون إمارة على أن الحنجرة قد لفظت آخر أصواتها في نهاية العملية الكلامية، في صورة (حبسة) هي الهمزة⁽¹⁾.

في قوله تعالى: "كائن" قرأ ابن كثير بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة ووافقه أبو جعفر، أما قراءة الباقيين بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة⁽²⁾. و(كأي) اسم مركب من "كاف التشبيه" أي المنونة⁽³⁾. فأصل (كأي) (كاف) دخلت على (أي) لكن كثر استعمالها بمعنى (كم) التي للتكثير فجعلت كلمة واحدة، فوقع فيها من القلب ما يقع في الكلمة الواحدة⁽⁴⁾.

ولذلك يرى الخليل: أن الأصل (كأي) ثم قدمت إحدى الياءين في موضع الهمزة، فتحركت بالفتح، كما كانت حركة الهمزة، فقلبت ألفا، وصارت الهمزة ساكنة كما كانت الياء ساكنة، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفة، فزالت حركتها، كما تذهب من (قاض) في الرفع والخفض، فتبقى الياء ساكنة، والتنوين ساكن، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، فتصير كـ (فاعل) من: جاء وشاء، تقول: جاء وشاء في الرفع والخفض كـ (قاض، وعال)، ويجب على هذا القول أن يوقف عليه بغير نون⁽⁵⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 81.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج2/185.

(3) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/185.

(4) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/399.

(5) ينظر: المجمع نفسه، ج1/400، وأيضا: أبو حيان، "البحر المحيظ"، ج3/62..

ويرى ابن جنّي: "أن أصل ذلك كله "كأيّ" في معنى كم كأكثر القراءة ﴿وَكَايِّنَ مِّن قَرْيَةٍ﴾ (محمد: 13)، وهي (أي) دخلت عليها كاف الجر، فحدث لها من بعد معنى كم، وهذه الكاف الجارة حديث طويل في دخولها وفيها معنى التشبيه... ثم إنها لما أكثر استعمالها لها تلعبت بها العرب كأشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نطقها بها، فقدمت المشددة على الهمزة فصارت كَيًّا بوزن كيغ، ثم حذفت الياء المتحركة تشبيها لها بسيد وميت، فصارت (كيء) بوزن كيغ ثم قلبت الياء ألفا وإن كانت ساكنة، كما قلبت في يئس، فقليل ياءس، فصارت كاء بوزن كاع"⁽¹⁾. ويمكن أن ترتب المراحل التي ذكرها ابن جنّي كالآتي: كأيّ ← كَيًّا ← كيء ← كاء.

أما مكى فيرى أن الياء المشددة في (كأيّ) قلبت في موضع الهمزة، وردت الهمزة في موضع الياء، فصارت (كَيِّنُ مثل كيغن)، وحذفت الياء الثانية استخفا، فصارت بعد الحذف (كَيِّنُ) على وزن (فَيْعِل) فأبدلت الياء الساكنة ألفا، كما أبدلوا في (آية) وأصلها عند جماعة النحويين (أية) وهو مذهب سيبويه، كما قالوا: طائي، والأصل (طَيّ) بياءين مشددين، لأنه ينسب إلى (طي) لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفا، فوَقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة، فأبدلوا منها همزة، كما فعلوا بـ (سقاء وكساء)، فصارت بعد القلب والبدل (كائن كـ: فاعل) من الكون، وأصل النون تنوين، دخل على (أي) لكن لما دخله القلب والبدل، وجعل كلمة واحدة بمعنى (كم) صار التنوين كالنون الأصلية⁽²⁾.

وقيل أن قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من (الكون) وهو بعيد في المعنى، لأنه لا يدل على (كم) كما أنه لو كان فاعلا من الكون لأعرب، ولم يبين على السكون⁽³⁾. وفي الأخير نقول إن للكلمة، قبل نطقها في النفس تصور للحركات التي على اللسان أن يقوم بها مرتبة على ترتيب الأصوات على تلك الكلمة؛ لكن اللسان قد يتعثر فيتقدم بعض

(1) ابن جنّي، "المختضب"، ج1/269-270.

(2) ينظر: مكى بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/399.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج1/400، وأيضا: أبو حيان، "البحر المحيظ"، ج3/62.

الأصوات على بعض، وهذا القلب قد تتقبله الجماعة اللغوية، فيتجاوز الخطأ الفردي، ليمسى تغيراً سائغاً يضاف إلى متن اللغة⁽¹⁾.

هـ- ما قرأه بغير همزة:

"يضاهئون: من قوله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (التوبة: 30) قرأه ابن كثير من غير همز، وهي قراءة الجمهور⁽²⁾، وقرأ عاصم بالهمز فينضم من أجل وقوع الواو⁽³⁾. وهما بمعنى واحد، وهو المشابهة، وفيه لغتان: (ضاهأت، وضاهيت) بالهمز والياء، والهمز لغة ثقيف، واشتقاقه من قولهم: امرأة ضهياء، وهي التي لا ينبت لها ثدي، وقيل هي التي لا تبيض، وإنما معناها أنها أشبهت الرجال في أنها لا ثدي لها، وكذلك إذا لم تحض، وضهياء: فعلاء⁽⁴⁾.

جاء عن ابن خالويه: أن هذا الحرف يقرأ بطرح الهمزة وإثباتها، فمن همز أتى به على الأصل، أما من ترك الهمزة، فلأنه أراد التخفيف، فأسقط الياء لحركتها بالضم، فأصلها: يضاهيون - والضم لا يدخلها؛ ذلك لأن الضمة بعد الياء ثقيلة فالحرکتان متنافرتان، ومثله ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ (التكاثر: 6)، وهما لغتان: ضاهأت وضاهيت⁽⁵⁾.

وقال مكي بن أبي طالب: "وهو معتل اللام، كقولك: (قاضون)، وهما لغتان: يقال ضاهيت وضاهأت وترك الهمز أكثر"⁽⁶⁾، وقيل أن الهمزة في يضاهيون زائدة كما زيدت في شامل، وغرقى: البيضة، قال الزجاج: ولم أعلم أنها زيدت غير أول إلا في هذه الأشياء⁽⁷⁾. وقيل - أيضا - الياء فرع عن الهمزة، كما قالوا: قرأت، وتوضأت، وأخطيت وأخطأت.

(1) ينظر: فندريس، "اللغة"، ص 94، وأيضا: محمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 390.

(2) ينظر: ابن الجزري "النشر"، ج 323/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج 358/2.

(5) ينظر: ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 175.

(6) مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 81/2.

(7) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن"، ج 813/2.

جاء عن ابن جتّي: أن قولهم: قرّيت، وأخطيت وتوضيت إبدال على غير قياس، وكذلك الحكم: "على ما جاء من هذا: أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال، فاعرف ذلك مذهباً للعرب فمجا بإذن الله. وحدثنا أبو علي قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قرّيت، وتوضيت، فقال له سيبويه كيف تقول في أفعل منه؟ قال: أقرأ، وزاد أبو العباس هنا: فقال له سيبويه: فقد تركت مذهبك، أي لو كان البديل قويا للزم ووجب أن تقول: أقرى، كرميت أرمي، وهذا بيان"⁽¹⁾. كما جاء أيضا عنه "وكذلك ما كان من هذا النحو فإنه إذا أبدل صار إلى أحكام ذوات الياء"⁽²⁾.

أما قوله تعالى: "طيف" من ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ (الأعراف: 201) وهي قراءة ابن كثير، والبصريين على وزن (ضيف) على أنه مصدر "طاف الخيال يطيف طيفا"⁽³⁾، ومثله (كال يكيل)⁽⁴⁾، وذلك إذا ألم في المنام، قال أبو عبيدة: طيف من الشيطان يلم به، ويقال أيضا: "طاف الخيال يطوف"، فيكون (طيف) مخففا من (طيف) كـ (ميت) – (ميتت)، ودل على ذلك قراءة ابن جبير بالتشديد⁽⁵⁾.

أما قوله تعالى: "دكا" من قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ (الأعراف: 143) و(الكهف: 98) فقرأه ابن كثير بالتنوين من غير همز ولا مد⁽⁶⁾. على أنه مصدر "دككت الأرض دكا" أي جعلتها مستوية لا ارتفاع فيها، ولا انخفاض، ويقوي هذه القراءة قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (الفجر: 21)⁽⁷⁾.

(1) ابن جتّي، "الخصائص"، ج2/376.

(2) المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) ابن الجزري، "النشر"، ج2/210.

(4) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/66، وأيضا: النحاس، "الإعراب"، ج1/660.

(5) ينظر: مرجع سابق، ج2/207.

(6) ينظر: محمد سالم محيسن، "القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية"، ج1/609.

(7) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

المطلب الثاني: تسهيل الهمزة وتخفيفها:

لما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً وأبعده مخرجاً حتمت الضرورات النطقية وأجازت الإبدال في مسائل، كما جرت التقاليد النطقية على التصرف فيه بالحذف أو التخفيف، فتنوعت لذلك أساليب العرب في تسهيله بأنواع التخفيف: كالنقل والبدل و(بين بين) والإدغام وغير ذلك.

أولاً: مصطلح التسهيل والتخفيف وأنواعه:

أ- التخفيف في اللغة والاصطلاح:

السين والهاء واللام أصل واحد يدل على لين وخلاف حزونة، والسهل خلاف الحَزْن⁽¹⁾. والسهل كل شيء إلى اللين وقلة الحشونة، وفي الدعاء سهل الله عليك الأمر أو لك، أي حمل مؤنته عنك، وخفف عليك⁽²⁾.

أما تخفيف الهمز وتسهيله في اصطلاح القراء: هو ما يطلق عليه التليين والتسهيل، وكلها أسماء مترادفة، وهو يشمل أربعة أنواع من التخفيف وكل منها متواتر بلا شك: أحدهما: النقل وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

الثاني: أن تبدل الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، إذا كانت فتحة أبدلت ألفاً، وإذا كانت ضمة أبدلت واواً، وإذا كانت كسرة أبدلت ياء.

الثالث: تخفيف الهمزة (بين بين)، ومعناه أن تسهل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مضمومة سهلت بين الهمزة والواو، أو مفتوحة فبين الهمزة والألف، أو مكسورة فبين الهمزة والياء. وقد أشار الصحابة -رضي الله عنهم- إلى التسهيل (بين بين) في رسم المصاحف العثمانية، فكتبوا صورة الهمزة الثانية في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْتِيْتُكُمْ﴾ (آل عمران: 15) واوا على إرادة التسهيل (بين بين).

(1) ينظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة"، ج1/575 مادة (سهل).

(2) ينظر: ابن منظور، "اللسان"، ج11/349، مادة (سهل).

الرابع: تخفيف الإسقاط، وهو أن تسقط الهمزة رأساً، وقد قرأ به أبو عمرو في الهمزتين من كلمتين إذا اتفقتا في الحركة، فأسقط الأولى منهما على رأي الشاطبي، وقيل الثانية في نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ (النحل: 61) (1).

والتسهيل في مسائل الهمز خلاف التحقيق، والتحقيق: هو إعطاء الهمزة حقها في النطق، وهو الأصل والتسهيل فرع عنه وهو لغة الحجازيين (2). ويمكن اختصار حالات التخفيف ثلاثة حالات هي:

- البدل: يراد به القلب لغة، والبدل أعم اصطلاحاً، وهو جعله حرف مد وذلك تأصيلاً للساكنة.

- التسهيل: ويراد به (بين بين)، أي يجعله حرفاً مخرجه بين مخرج المحققة، ومخرج حرف المدّ المجانس لحركتها، أو حركة سابقتها، وهو تأصيل للمتحركة.

- حذف: وهو إسقاطها مدلولاً عليها وغير مدلول، ولم يأت إلا في المتحركة (3)، وفحوى مذهب عبد الصبور شاهين أن تخفيف الهمز يكون بإسقاطه والتعويض عنه إن أمكن، ليسلم إيقاع الكلمة. وهو قول مطرد في كل الأوجه التي ذكرها القدامى لتخفيف الهمز (4)، على ما سيأتي بيانه.

يقول ابن الجزري: واعلم أن: "من كانت لغته تخفيف الهمز فإنه لا ينطق بالهمزة إلا في الإبتداء. والقصد أن تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز إمّا عموماً وإما خصوصاً ... وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكل ذلك أو غالبيته وردت به القراءة وصحت به الرواية، إذ من المحال أن يصح في

(1) ينظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج1/222، 223.

(2) ينظر: أبو بكر حسين، "المصطلحات الصوتية في كتاب التيسير"، ص 82، وأيضاً: عبد البديع النيراني، "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج"، ص 148-156.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/416.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/340.

القراءة ما لا يسوغ في العربية بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول⁽¹⁾.

1- اختصاص الهمزة بالتخفيف:

والهمزة في واقع الأمر يصعب نطقها لاسيما عند التلاوة ، فيجب التحفظ في ذلك لئلا يسبق تسهيلها أو نقلها أو إبدالها تحقيقها، وذلك لبعد مخرجها، وأما اختصاص الهمزة بالتخفيف من سائر الحروف، فلثلاثة أشياء:

- ثقل الهمزة، قال ابن خالويه: "الهمز مستثقل في كلامهم، والدليل عليه قوله - صلى الله عليه وسلم-: "ليست نبيي الله"⁽²⁾. ويقول مكّي بن أبي طالب: "الهمزة حرف مستثقل بدلالة ما أجازوا فيها من البديل والتخفيف والحذف ونقل الحركة، دون غيرها من سائر الحروف"⁽³⁾. ويقول ابن يعيش: "الهمزة حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق؛ إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به إذ كان إخراجها كالتهوع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتخفيف لغة تميم وقيس. قالوا لأن الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الحروف"⁽⁴⁾. ويقول ابن الجزري: "ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً وأبعد مخرجاً تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً"⁽⁵⁾.

ومن هنا منعوا وقوع الهمزة في كلمة فاء وعينا معاً، أو عينا ولا معاً. وعلل ذلك ابن جنّي بثقل الهمزة فكيف بالهمزتين معاً، قال في سر صناعة الإعراب: "وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين ولا اللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة لأنها حرف سفلى في الحلق وبعد عن الحروف وحصل طرفاً فكان النطق به متكلفاً، فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج1/340.

(2) ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 81.

(3) مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/419.

(4) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج107/9.

(5) ابن الجزري، "النشر"، ج1/339.

باستكراه الثنتين ورفضهما - لاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين فاء وعينا، أو عينا ولاما - أخرى فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالى فيها همزتان أصلا البتة⁽¹⁾.
 - كثرتها في الكلام، فالشيء إذا كثر استعماله كان بالتخفيف أولى من غيره⁽²⁾.
 - وأن تخفيفها لا يخل باللفظ، وذلك لأنه يكون في غالب الأمر بإقامة ما يدل عليها، من حرف مد، أو نقل حركة⁽³⁾.

كما أن للهمزة حكما خاصا يخالف جميع الأصوات الأخرى؛ لأنها صوت ليس بالمجهور ولا بالمهموس، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة، وعملية النطق بها وهي محققة من أشق العمليات الصوتية لأن مخرجها فتحة المزمار⁽⁴⁾. ولثقلها أجرات العرب على تخفيفها، واستغنوا به عن إدغامها، ولم يرسموا لها صورة، بل استعاروا لها شكل ما تؤول إليه إذا خفت؛ تنبيهها على هذه الحادثة⁽⁵⁾.

2- لهجات القبائل وتخفيف الهمزة:

يقول إبراهيم أنيس: "وتكاد تجمع الروايات على أن التزام الهمز وتحقيقه من خصائص قبيلة تميم، في حين أن القرشيين، يتخلصون منها بحذفها، أو تسهيلها، أو قلبها حرف مد"⁽⁶⁾. كما يقول أيضا: "إن كل اللهجات السامية مالت إلى التخلص منها في النطق، فليس غريبا أن يتخلص منها أيضا معظم الحجازيين، كما نستطيع أن نرجح أن الروايات التي نسبت تحقيق الهمز لتميم، وغيرهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، وأن ننسب التخلص من الهمزة لمعظم البيئة الحجازية"⁽⁷⁾.

(1) ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ج1/80.

(2) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/89، وأيضا: أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، "شرح الهداية"، تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر، الرياض، مكتبة الرشد، د.ط، 1415هـ، ج2/251.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج1/79، وأيضا: ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص64.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص68.

(5) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/416.

(6) إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص68.

(7) المرجع نفسه، ص98.

فعدم الهمز خاصية حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها⁽¹⁾. يقول **عبد الراجحي**: والذي عندنا أن تحقيق الهمز يناسب البيئة البدوية؛ إذ ثبت أنها صوت شديد، كما أن كتب العربية تجمع على أن تحقيق الهمزة من لهجات تميم وقيس وبني أسد ومن جاورها، أي قبائل وسط وشبه الجزيرة وشرقيها، وأن تسهيلها لهجة أهل الحجاز⁽²⁾. وهذه القبائل التي كانت تحقق الهمزة كانت تعيش في البادية، أما قبائل التسهيل فهي تلك التي كانت متحضرة في الحجاز، وبخاصة قريش في مكة، والأوس والخزرج في المدينة، وتمثلها قراءة أبي جعفر وبعض قراءات نافع قارئ المدينة أصدق تمثيل، أما قراءة ابن كثير قارئ مكة، فإنها تخالف بيئته كل المخالفة، وهذا ما يدفع - إلى جانب أسباب أخرى - إلى رفض الاعتماد على بيئة القارئ في تحديد اللهجة التي تصورها⁽³⁾.

تساءل **إبراهيم أنيس**، فقال: كيف يتأتى للبيئة الحجازية التي عرفت بالتأني في الأداء، ولم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، أن تعتمد إلى التخلص من الهمزة في نطقها، خاصة أن التخلص من الهمزة نوع من الميل إلى السهولة والبعد عن التزام التحقيق في النطق بالأصوات⁽⁴⁾. فأجاب **عبد الصبور شاهين** عن هذا التساؤل بقوله: وإن كانت القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة، فإن القبائل الحضرية على العكس من ذلك؛ متأنية في نطقها؛ متتدة في أدائها؛ لم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، لذا لم تكن بها حاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهملت همز كلماتها، يعني المبالغة في النبر والتوتر، واستعاضت عن ذلك بوسائل أخرى عبّر عنها النحاة بعبارات مختلفة، كالتسهيل والتخفيف، والتلين والإبدال، والإسقاط⁽⁵⁾.

ثم يقول بعد ذلك - أيضا - أن اهمال القبائل الحجازية الهمز في كلماتها لا يعني أنها قد خلت من ظاهرة النبر حين تجنبت أو اختفت من لسانها الهمزة، وإنما نرى أن ظاهرة النبر

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 66.

(2) ينظر: عبد الراجحي، "اللهجات العربية في القراءات"، ص 113.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس لصفحة.

(4) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 30-31.

(5) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

لديها - كانت في حالة عدم التعويض الموقعي - متوزعة على مقاطع مختلفة بنسب مختلفة تبعا لتفاوت أهمية المقطع المنبور بعكس قبائل البادية؛ التي ركزت بنبرها على مقطع الألف. وبالغت في ذلك مبالغة وردت لها صور كثيرة منها في القراءات الشاذة، على أن كلتا الظاهرتين قد وردت منها أمثلة على لسان أصحابها⁽¹⁾. واختلاف لغات القبائل العربية في هذه الظاهرة أمر قد أحسه القدماء وعينوا أصحابه بحيث كفانا مؤونة عزو كثير من تلك الظواهر اللهجية، وقد استعملوا لفظ أهل التسهيل لإطلاقه على كل من خفف الهمزة بأية صورة؛ بينما أطلقوا لقب أهل التحقيق على كل من نبر بالهمزة⁽²⁾.

ب- تخفيف الهمزة وأنواعه:

والهمزة قد تكون في كلمة أولا أو وسطا أو آخرا، وقد تأتي في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة إلا أنهما تلتقيان في درج الكلام مع بعضهما، وقد تجتمعان في كلمة واحدة، ولجميع ذلك أحكام في كتب النحو. ولتخفيف الهمزة ضربان: سماعي وقياسي⁽³⁾:

- القياسي: وهو ما يجري على أصول مطردة.

- السماعي: وهو بخلافه.

1- الهمزة المفردة :

ساكنة فما قبلها متحرك، ومتحركة فما قبلها إما ساكن، وتدخل في ذلك ثلاث

حالات:

- أن يكون الساكن صحيحا.

- أن يكون الساكن ألفا.

- أن يكون الساكن واوا أو ياء.

وإما أن يكون ما قبلها متحركا، وأحوالها حينئذ تختلف باختلاف حركتها هي،

وباختلاف حركة ما قبلها⁽⁴⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 22.

(2) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، 107/9-118.

(3) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(4) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

● **الهمزة الساكنة:** إذا سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها قلبت حرف مد مناسب لتلك الحركة. فإن كانت فتحة صارت ألفاً، وإن كانت ضمة صارت واواً، وإن كانت كسرة صارت ياء، مثل:

رأس ← راس.

مؤصدة ← موصدة.

بيس ← بيس⁽¹⁾.

● المتحركة وما قبلها ساكن صحيح:

وإذا كانت الهمزة متحركة، وكان ما قبلها حرفاً ساكناً صحيحاً، نحو: المسألة، والخبء، والكمأة، والمرأة، القرآن، مذئوماً، فالطريق إلى تخفيفها بالنقل، وذلك بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها، فيقال: المسلة، والخبُّ، الكمة، والمرأة، والقران، مذوماً⁽²⁾.

● المتحركة وقبلها ساكن معتل:

- الألف: فتسهل (بين بين) أي بين الهمزة وحركتها، بأي حركة تحركت نحو: "شركاؤنا، وجاؤوا، خائفين، الملائكة، جاءنا".

فإن كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف.

وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو.

وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء⁽³⁾.

قال ابن يعيش في تعليل ذلك: "لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف؛ إذ الألف تتحرك، ولو قلبت الهمزة ألفاً، وأخذت تدغم فيها الألف على حد "مغزوة" لاستحال ذلك؛ إذ الألف لا تدغم ولا يدغم فيها، وكان في جعلها (بين بين) ملاحظة لأمر الهمزة؛ إذ فيها بقية منها، وتخفيفها بتلينها وتسهيل نبرتها"⁽⁴⁾.

الواو أو الياء: إذا كان حرف المدّ واللين واواً، أو ياءً، ففي تخفيفهما وجهان:

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 70، وأيضاً: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 97.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 98، وأيضاً: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/343.

(3) ينظر: المراجع السابقة، ونفس الصفحات.

(4) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج 107/9-118، وأيضاً: ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ج 1/86.

أحدهما: أن تقلب الهمزة من جنس الواو أو الياء، وتدغم فيما قبلها بشرط أن تكون الواو والياء ساكنتين، مزيدتين، غير طرفين، وقبلهما حركة من جنسهما، مثل **خَطِيئَةٌ** ← **خَطِيَّةٌ**، و**النبيُّ** ← **النبيّ**، ومقروءة ← مقروّة.

والآخر في حالة ما إذا كان الساكن غير الواو والياء الزائدين فيحذفها يعم الساكن سائر الحروف، فيكون تسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن، ويجرك بها ثم تحذف هي سواء كان ذلك الساكن صحيحا، أو ياءاً أو واوا أصليين كما تقدم في حكم تسهيل الهمزة المتحركة التي قبلها ساكن صحيح، وسواء كان ذلك الساكن حرفي مد، أو حرفي لين بأي حركة تحركت الهمزة (1).

• أما الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك:

وإذا كانت الهمزة متحركة فلا يخلو أن تكون حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة، ولا تخلو الحركة قبلها أن تكون فتحة أو ضمة أو كسرة، فلها إذن تسع حالات:

- مفتوحة وقبلها فتحة، فتجعل (بين نين)، أي بين الهمزة والألف، في المتصل والمنفصل، مثل: **سأل وسال، وقرأ وقرا، وقال أحمد، وقال أحمد،** ولا يظهر ذلك إلا بالمشافهة.

- مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة، وتبدل بعد الضم واوا، ومع الكسر ياء، مثل: **جُونٌ** ← **جُونٌ**، و**يؤاخذ** ← **يواخذ**، و**هزؤا** ← **هزؤا**، و**غلامٌ أيبك** ← **وغلامُويك**، و**رئاء الناس** ← **رياء**، و**خاسئاً** ← **خاسيا**، و**لغلامٌ أيبك** ← **ولغلامِيبك** (2).

- مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة، وتجعل (بين بين)، نحو: **سَمٌ**، **سُئِلَ** وقال إبراهيم، و**عبدُ إبراهيم**، وقياس مذهب الأَخفش أن تقلب ياء خالصة (3).

- مكسورة وقبلها كسرة فلا خلاف في أن تخفيفها (بين بين)، مثل: **مِنْ** عبد إبراهيم.

- مضمومة وقبلها فتحة أو كسرة أو ضمة، تجعل أيضا (بين بين)، وذلك بأن تضعف صوتها ولا تتمه، فتقرب حينئذ من الواو الساكنة، وهذا مذهب سيوييه، قال: هو كلام العرب،

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/342.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 99.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/356.

نحو: مُؤُون ← موون، ورؤوس ← رروس، ونحو: يستهزئون ← يستهزؤون، وكان الأخفش يقلب المثال الأخير، المضمومة وقبلها كسرة، ياء تماما كالمكسورة وقبلها ضمة، ويحتج بأن همزة (بين بين) تشبه الساكن للتخفيف الذي لحقها، وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة، قال: فلو جعلت (بين بين) لنحى بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة، وهو معدوم. وهذا قول حسن، وقول سيبويه أحسن؛ لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة، كما استحال ذلك في الألف، وإنما كان عدولهم عن ذلك لضرب من الثقل، وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة لم يمتنع فيما قاربها⁽¹⁾.

2- إلتقاء الهمزتين :

● ثقل التقائهما:

إن العربية تلتزم حذف إحدى الهمزتين إذا التقتا في مقطعين متوالين، قال سيبويه: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"⁽²⁾. والتزام العربية حذف إحدى الهمزتين راجع إلى ثقل تتابعهما، فالطبع: "لا ينفر من توالي المتخالفات وإن كانت كلها مكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضا، وكل كثير عدو للطبيعة"⁽³⁾. وفي ذلك يقول مكّي ابن أبي طالب: "وعلة ذلك أن الهمزة الثانية لما كانت لا تنفصل منها الأولى، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة؛ استثقلوا ذلك فيها، مع كثرة استعمالهم لذلك، وكثرة تصرفه في الكلام، فتركوا تحقيقها استخفافا، إذا كانوا يخففون المفردة استخفافا، لثقل الهمزة المفردة فإذا تكررت كان ذلك أعظم ثقلا؛ فإذا ألزمت كل واحدة منها الأخرى، كان ذلك أشد ثقلا، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع، لما ذكرنا، وعليه لغة العرب وكل القراء"⁽⁴⁾.

والهمزة يكره فيها التكرير ويستثقل مع أن ذلك لا يكره في سائر الحروف إذا تكررت - إلا على لغة من يدغم الحرف المتكرر في نظيره - وذلك لخصوصية الهمزة، فهي على

(1) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج 107/9.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج 549/4.

(3) الرضي الاستربادي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ج 18/2.

(4) مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 150/1.

انفرادها حرف بعيد المخرج جلد وصعب على الالفاظ به، بخلاف سائر الحروف، وذلك لما فيها من الجهر والقوة على رأي القدماء. والعرب استعملت الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فاستعملوا فيها: التحقيق والتخفيف، كما أن حركتها تلقى على ما قبلها، وتبدل بغيرها من الحروف، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها⁽¹⁾.

فإذا أضفنا إلى هذا كله تكريرها كان أثقل كثيرا. لذلك كان استعمال العرب في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى، والتخفيف للثانية، والحذف للثانية، والحذف للأولى، وبعضهم يحققها جميعا، وذلك لأن الأولى في نظرهم كالمنفصلة من الثانية، فهي من كلمة أخرى. والعرب وكل القراء قد خففوا الثانية إذا كانت ساكنة استثقالا، فكان تخفيفها إن كانت متحركة أولى؛ لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل. ومن هنا كان مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام التخفيف⁽²⁾.

• تخفيف الهمزتين من كلمة:

لا تخلو الهمزتان الملتقيتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس، أو يكونا متحركتين:

– الأولى متحركة والثانية ساكنة:

إذا كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف لين من جنس الأولى، فتبدل ألفا بعد الفتحة، نحو: آمنت والأصل ← أمَّنت، وياء بعد كسرة، نحو: إيمان والأصل ← إيمان، و(إثلا فهم)، وواو بعد ضمة، نحو: أوتمن والأصل ← أوتمن.

– فإن كانتا متحركتين:

فإن كانتا في الطرف، أو كانت الثانية مكسورة، أبدلت ياء مطلقا. وإن كانت طرفا، وكانت مضمومة، أبدلت واوا مطلقا. وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها، أو انظم، أبدلت واوا، وإن انكسر، أبدلت ياء⁽³⁾.

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/151.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/152.

(3) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج2/447-448.

وأمثلة المكسورة: أن تبني من "أم" مثل: أصبع، بفتح الهمزة أو كسرهما، أو ضمهما، والياء فيهن مكسورة، فنقول في الأول: أمم بهمزتين مفتوحة فساكنة، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها، للتمكن من إدغامها في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء؛ لأن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء، وهذا واجب.

أما قراءة ابن عامر والكوفيين "أئمة" بالتحقيق، فمما يوقف عنده ولا يتجاوز⁽¹⁾. فقد حكم ابن جني على قراءة الكسائي "أئمة" بالشذوذ لأنه جمع بين همزتين، فقال في باب شواذ الهمز من كتابه "الخصائص": "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو: سأل، وسأر، وجنار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحنا"⁽²⁾. ثم قال: "لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن، إلا ما شذ ما حكيناه من خطائى وبابه"⁽³⁾.

وأمثلة المضمومة: أن تبني من "أم" مثل: "إصبع" بكسر الهمزة وضم الباء، فنقول: أوم، بهمزة مفتوحة أو مسكورة أو مضمومة، والأصل فيهم: أمم، وأؤمم، وإئمم، فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا، وأدغموا أحد المثلين في الآخر، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة: "أوادم" جمع آدم، وأصله "آدم" قلبت الهمزة الثانية واوا على قاعدة قلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واوا مطلقا، سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم غير مفتوح، ومثال المفتوحة بعد المضمومة "أويدم" تصغير آدم.

ومثال المكسورة: أن تبني من "أم" على وزن "إصبع" بكسر الهمزة وفتح الباء، فنقول: "إيم"، وأصله "إئمم" نقلت حركة الميم الأولى إلى الساكن قبلها توصلا للإدغام الواجب، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج2/447-448.

(2) ينظر: ابن جني، "الخصائص"، ج2/366.

(3) المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج2/447-448.

- الأولى ساكنة والثانية متحركة:

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة: فإن كانتا في موضع العين، أدغمت الأولى في الثانية، نحو: "سَأَل" و "رَأَس"، وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء، فنقول في مثال: "قِمَطَر" من "قَرَأ": "قَرَأِي"، وفي مثال: سَفَرَجَلٌ، قَرَأِيًا، بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة⁽¹⁾.

● التقاء الهمزتين من كلمتين:

فإذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين، فأربعة مذاهب:

- يخفون إحداها، ويستثقلون تحقيقها، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الهمزة المفردة، إذ ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، إلا إذا كانتا عينا مضاعفة كما تقدم، وللتخفيف طريقتان:

* فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، واستدل على ذلك بقوله تعالى: "فقد جاء شراطها، ويا زكريا إنا".

* ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية، قال سيبويه: "سمعنا ذلك من العرب، وقرأ: "فقد جاء شراطها، ويا زكريا إنا"⁽²⁾. فيخفف الهمزة الثانية فيجعلها (بين بين).

- أهل التحقيق: وهم تميم ومن تابعهم كما تقدم ذكره.

- وتحقيقهما جائز لأنهما منفصلان في التقدير.

وأهل الحجاز يخفون الهمزتين معا.

وقال سيبويه: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا،

وذلك لأنهم كرهوا التقاء همزتين، ففصلوا بينهما بألف"⁽³⁾.

وقد قرأ ابن عامر: "آذرتهم"، "آئنك لأنك يوسف" (يوسف : 90). ثم بعد دخول

ألف الفصل منهم من يحقق الهمزتين، وهم بنو تميم، ومنهم من يخفف الثانية، وهم أهل

(1) ينظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج2/447-448.

(2) سيبويه، "الكتاب"، ج3/552، وأيضا: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ج9/118.

(3) سيبويه، "الكتاب"، ج3/551.

الحجاز، وهو اختيار أبي عمرو وروى سيبويه أن منهم من يقول: "إن بني تميم يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً"⁽¹⁾.

فهذه هي جل الأحكام وأغلبها التي ذكرها القدماء في باب تخفيف الهمزة ذكرتها حتى يتسن لنا أن نربط بينا وبين قواعد التخفيف في قراءة ابن كثير من جهة، ومن جهة أخرى نحاول أن ندرسها في ضوء فكرة الهمز الوظيفي، أي وظيفة الهمزة الصوتية؛ بمعناه المتمثل في كونه ظاهرة سياقية (فونولوجية) من ظواهر اللسان العربي.

ثانياً : أنواع الهمز في قراءة ابن كثير:

أ- الهمزتين المجتمعين من كلمة:

تأتي الأولى زائدة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، وهمزة الاستفهام لا تكون إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منهما متحركة وساكنة، فملتحنة همزة قطع، وهمزة وصل، وأقسامها كالتالي⁽²⁾:

1- همزة الاستفهام:

● فأما همزة القطع المتحركة بعد الاستفهام فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة.

- المفتوحة ضربان: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

الضرب الأول: المتفق عليه يأتي بعده ساكن ومتحرك، فالساكن يكون صحيحاً، وحرف مد. أما الذي بعده ساكن صحيح من المتفق عليه، فهو عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً اختلفوا في تخفيف الثانية وتحقيقها وإدخال ألف بينهما.

﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة: 6، يس: 10) سهلها ابن كثير بين الهمزة والألف.

﴿ءَأَنْتُمْ﴾ (البقرة: 140، الفرقان: 17، الواقعة: 59، 64، 69، 72، النازعات: 27).

﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ (آل عمران: 20).

(1) سيبويه، "الكتاب"، ج3/551.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/289.

﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ (آل عمران: 81).

﴿ءَأَنْتَ﴾ (المائدة: 116، الأنبياء: 62).

﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ (يوسف: 39).

﴿ءَأَسْجُدُ﴾ (الإسراء: 61).

﴿ءَأَشْكُرُ﴾ (النمل: 40).

﴿ءَأَخِذْ﴾ (يس: 23).

﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ (المجادلة: 13) ⁽¹⁾.

- الذي بعده متحرك من المتفق عليه بالاستفهام: حرفان:

﴿ءَأَلِدُ﴾ (هود: 72).

﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ (الملك: 16).

سهلها ابن كثير بين الهمزة والألف في جميع المواضع العشرة السابقة.

خالف قبل أصله في حرف (الملك) فلم يسهلها (بين بين)، بل أبدل الهمزة الأولى منهما واوا لضمه راء "النشور" قبلها. واختلف عنه في الهمزة الثانية فسهلها عنه ابن مجاهد على أصله (بين بين) وحقها ابن شنبوذ في حالة الوصل، أما إذا ابتداء فإنه يحقق الأولى ويسهل الثانية على أصله (بين بين).

- أما الذي بعده حرف مد فموضع واحد، وهو ﴿قُلْ أَوْنَبِّئِكُمْ﴾ (الزخرف: 58). فسهلها ابن كثير على أصله في القراءة ⁽²⁾.

* أما المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، فتأتي فيه همزة القطع بعد ساكن صحيح وحرف مد، ولم يقع بعده متحرك.

فالذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع:

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/289.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/292.

﴿ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ ﴾ (آل عمران: 73) فكلهم قرأه بهمزة واحدة على الخبر إلا ابن كثير فإنه قرأه على بهمزتين على الاستفهام وهو في تسهيل الثانية على أصله (بين بين).

﴿ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ (فصلت: 44) رواه البزّيّ بهمزتين على الاستفهام، أما قبل فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد وغيره، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام ابن شنبوذ، والسامري عن ابن مجاهد، وتخفيفها تسهيلها (بين بين) (1).

﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ (الأحقاف: 20) قرأها ابن كثير بهمزتين على الاستفهام، وهو على أصله في تسهيلها (بين بين).

﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ (القلم: 14) فهذا الحرف قرأه ابن كثير بهمزة واحدة على الخبر. - أما الذي بعده حرف مد واختلف فيه استفهاما وخبرا، فكلمة واحدة وقعت في ثلاثة مواضع هي:

﴿ ءَأَمْنْتُمْ ﴾ (الأعراف: 123)، وقوله تعالى: ﴿ ءَأَمْنْتُمْ لَهُ ﴾ (طه: 71) وقال تعالى: ﴿ ءَأَمْنْتُمْ لَهُ ﴾ (الشعراء: 49).

اختلف عن قبل في حرف (طه) فقرأه عنه بالإخبار ابن مجاهد، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام، أما البزّيّ فقرأ الثلاثة بالاستفهام، وخفف الهمزة بالتسهيل (بين بين). أما قبل فوافق على التسهيل في (الشعراء) وكذلك في (طه) من طريق ابن شنبوذ، وأبدل بكماله، - قبل - الهمزة الأولى من (الأعراف) بعد ضمة نون (فرعون) واوا خالصة حالة الوصل، كما فعل في (النشور) و (أأمتم).

واختلف عنه في الهمزة الثانية كذلك فسهلها عنه ابن مجاهد، وحقها مفتوحة ابن شنبوذ، فإذا ابتداء حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية (بين بين) من غير خلاف (2).

أما المكسورة فتأتي - أيضا - متفقا عليه بالاستفهام ومختلف فيه:

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/294.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ونفس الصفحة.

- الضرب الأول: المتفق عليه سبع كلم في ثلاثة عشر موضعا وهي:

﴿ أَيِّنَكُمْ ﴾ (الأنعام: 19، النمل: 55).

﴿ أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ (الشعراء: 41).

﴿ قُلْ أَيِّنَكُمْ ﴾ (فصلت: 9) في خمسة مواضع من (النمل: 60، 61، 62، 63، 64).

﴿ أَيِّنَا لَتَارِكُوا ﴾ (الصفات: 36).

﴿ أَيْنَكَ لَمِنَ ﴾ (الصفات: 52).

﴿ أَيَّفَكَ ﴾ (الصفات: 86).

﴿ أءِذَا مِتْنَا ﴾ في (ق: 3).

قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ (العنكبوت: 28)، وقوله تعالى: ﴿ أَيِّدَا

مِتْنَا ﴾ (الواقعة: 47) وهما من المكرر، فأجمعوا على قراءة الثاني بالاستفهام، وسهلها ابن كثير.

- أما الضرب الثاني: فهو من المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، وهو قسمين: قسم مفرد

تجيبى الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلهما، وقسم مكرر تجيبى الهمزتان وبعدهما مثلهما:

القسم الأول: خمسة أحرف ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ من سورة (الأعراف: 81) وقوله

تعالى: ﴿ أَيْنَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ (يوسف: 90) وقوله تعالى: ﴿ أءِذَا مَا مِتُّ ﴾ (مريم: 66)

قرأهم ابن كثير بهمزة على الاستفهام، وسهلها (بين بين) ⁽¹⁾.

القسم الثاني: وهو المكرر من الاستفهام وجملته أحد عشر موضعا من تسع سور، فتصير

بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفا. فاختلَفوا في الإخبار بالأول منهما والاستفهام في الثاني،

وعكسه، والاستفهام فيهما، وهو في الآيات والسورة التالية:

﴿ أءِذَا كُنَّا تُرَابًا أءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (الرعد: 5).

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/296.

- ﴿ أءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الإسراء: 49-98).
- ﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (المؤمنون: 82).
- ﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ (الصفافات: 53).
- ﴿ أءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (السجدة: 10).
- ﴿ أءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءَابَاؤُنَا أءِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ (النمل: 67).
- ﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الصفافات: 16).
- ﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الواقعة: 47).
- ﴿ أءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿١﴾ أءِذَا كُنَّا عِظْمًا خُزَّةً ﴾ (النازعات: 10-11).

هذه الحروف قرأها ابن كثير بالاستفهام، وسهل الهمزة فيها (بين بين) وذلك على أصله في تخفيف الهمزة⁽¹⁾.

﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ أئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ (العنكبوت: 28)، فقرأها بالإخبار في الأول، وأجمع القراء على قراءته بالاستفهام في الثاني، كما أن ابن كثير سهل الهمزة على أصله في التخفيف⁽²⁾.

أما المضمومة فلم تأت إلا بعد همزة الاستفهام، وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها، وواحد مختلف فيه.

أما المتفق عليها:

- ﴿ قُلْ أُوْنِيْعِكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَالِكُمْ ﴾ (آل عمران: 15).
- ﴿ أءَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ ﴾ (ص: 8).
- ﴿ أءَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ ﴾ (القمر: 25).

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/297-298.

(2) ينظر: المرجع نفسه ونفس الصفحة.

فسهل الثانية فيهما بين الهمزة والواو على أصله في تسهيل الثانية منهما⁽¹⁾.

● أما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام، فتأتي على قسمين: مفتوحة ومكسورة:

– المفتوحة من المتفق عليه ثلاث كلمات في ستة مواضع:

﴿ءَآذِكَرَيْنِ﴾ (الأنعام: 143-144).

﴿ءَآلَيْنَ وَقَدْ﴾ (موضعي يونس: 51-91). ﴿ءَآلَهُ خَيْرٌ﴾ (النمل: 59).

﴿ءَآلَهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (يونس: 59).

فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام فرقا بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا – أيضا – على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداءً. كما أجمعوا على تليينها، واختلفوا في كلفيتها، فقال كثير منهم بتبدل ألفا خالصة وقال آخرون: تسهل (بين بين)⁽²⁾.

– أما همزة الوصل المكسورة الواقعة بعد همزة الاستفهام فإنها تحذف في الدرج بعدها من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (سبأ: 8)⁽³⁾.

2- الهمزة لغير الاستفهام:

أما إذا كانت الأولى لغير الاستفهام فإن الثانية منهما تكون متحركة وساكنة، فالمتحركة كلمة واحدة بالكسر، وهي في خمسة مواضع: ﴿أَيِّمَّةَ﴾ (التوبة: 12)، (الأنبياء: 73)، (القصص: 45-41) وفي (السجدة: 23)، فحققتها البعض، وسهلها ابن كثير مع البعض الآخر من القراء⁽⁴⁾.

واختلف القراء في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل (بين بين) كما هي في سائر الباب كله.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/298.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/310.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج1/302.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/302.

وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، وهو مذهب النحاة⁽¹⁾.
 أما الهمزة الساكنة بعد المتحركة لغير الاستفهام، فهي من الإبدال اللازم.
 وبناء على ما سبق يمكن اختصار أحكام الهمز في كلمة كالتالي:

3- قواعد مختصرة لهمزة الاستفهام:

• همزة القطع بعد الاستفهام⁽²⁾:

- مفتوحة تسهل بين الألف والهمزة، وهي قسمان:

ما بعده ساكن صحيح (بين بين).

ما بعده ساكن: حرف مد، تسهل (بين بين) باستثناء ما اختلف فيه عن قبيل في حرف
 (أأنتم) (الأعراف: 123).

ما بعده متحرك، فتسهل (بين بين) باستثناء ما اختلف فيه عن قبيل في حرف واحد، وهو:
 ﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ (الملك: 16).

- الهمزة المضمومة تسهل بين الهمزة والواو.

- الهمزة المكسورة تسهل بين الياء والهمزة.

• همزة الوصل:

- المكسورة تحذف في الدرج.

- المفتوحة مذهبان.

الأول: تسهل (بين بين).

الثاني: تقلب ياء خالصة.

• الهمزة لغير الاستفهام⁽³⁾:

- المكسورة مذهبان:

الأول: بين الهمزة والياء.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/302.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/289-310، وأيضا: غانم قدوري الحمد، "ظواهر لغوية في القراءات القرآنية"، عمان، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ-2006م، ص15 وما بعدها.

(3) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/302.

الثاني: تقلب ياء خالصة.

- الساكنة تبدل حرف لين من جنس حركة ما قبلها.

ب- الهمزتان المجتمعين من كلمة⁽¹⁾.

وتأتي على ضربين متفتقتن ومختلفتين:

1- الهمزتان المتفتقتان، وهما على ثلاثة أقسام:

- متفتقتان بالكسر.

- متفتقتان بالفتح.

- متفتقتان بالضم.

فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه.

أما البزّي فوافقة في المفتوحتين خاصة، وسهل الأولى من المكسورتين ومن المضمومتين (بين بين) مع تحقيق الثانية. واختلف عنه في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ (يوسف: 53)، فأبدل الهمزة الأولى منهما واوا وأدغم الواو التي قبلها فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين، وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس.

يقول ابن الجزري: وإنما الأصل في تسهيل هذه الواو هي النقل لوقوع الواو قبلها أصلية، فهي عين الفعل.

وسهل الهمزة الأولى منهما (بين بين) طردا للباب جماعة من أهل الأداء⁽²⁾.

أما قنبل فروى الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها (بين بين) ساكنة، وحالة الفتح ألفا خالصة، وحالة الضم واوا خالصة ساكنة.

كما روى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة، فقال ابن سوار: "قال شيخنا أبو تغلب، قال ابن شنبوذ: إذا لم تحقق الهمزتين فاقرأ كيف شئت، قال ابن سوار: فيصير له - يعني - لابن شنبوذ ثلاثة ألفاظ:

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/398-310.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/306.

- أحدهما كأبي عمرو وموافقيه.

- والثاني: كالبزي وموافقيه.

- والثالث كأبي جعفر وموافقيه⁽¹⁾.

ويمكن اختصار هذه الأوجه كالتالي:

الأول مذهب أبي عمرو: إسقاط الهمزة الأولى منهما.

الثاني فالبزي كأبي عمرو في المفتوحتين، ويسهل الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين (بين بين) مع تحقيق الثانية.

الثالث أبو جعفر تسهيل الثانية منهما⁽²⁾.

2- المختلفتان: فوق منهما في القرآن الكريم خمسة أقسام:

- القسم الأول: مفتوحة + مضمومة.

- القسم الثاني: مفتوحة + مكسورة.

- القسم الثالث: مضمومة + مفتوحة.

- القسم الرابع: مكسورة + مفتوحة.

- القسم الخامس: مضمومة + مكسورة.

فسهل ابن كثير الهمزة الأولى منهما، وسهل الثانية في الأقسام الخمسة، وتسهيلها أن

تجعل في:

- القسم الأول والثاني (بين بين) وتبدل في القسم الثالث واوا محضة، وفي القسم الرابع ياء

كذلك. واختلف الأئمة في كيفية تسهيل القسم الخامس، فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واوا

خالصة مكسوة، وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديما، وذهب بعضهم إلى أنها

تجعل (بين بين) - أي بين الهمزة والياء - وهو مذهب أئمة النحو كالحليل وسيبويه،

ومذهب جمهور القراء حديثا، وقال الداني: إن هذا الوجه أوجه في القياس، وإن الأول آثر في

النقل⁽³⁾.

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج1/306-307.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/307-308.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج1/310.

ثالثاً: الهمز الوظيفي في قراءة ابن كثير:

أ- الإسقاط (الحذف) والتعويض عنها وعدمه:

الإسقاط: في القراءة أو الشعر، حذف صوت أو أكثر، نحو: إسقاط همزة الوصل، وذلك لتحويل مقطعين إلى مقطع واحد لضرورة شعرية أو لتسهيل النطق⁽¹⁾. والقراء يصطلحون عليه في حذف الهمزة وإسقاطها مدلولاً عليها وغير مدلول، ولم يأت إلا في المتحركة⁽²⁾. يقول ابن الجزري: "فاعلم أن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصها ولفظ تتميز به فإنه لم يكن لها صورة تمتاز كسائر الحروف، ولتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالاً ونقلًا وإدغامًا وبين وبين؛ كتبت بحسب ما تخفف به، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف كتبت ألفاً، وإن كان ياءً أو كالياء كتبت ياءً، وإن كان واواً أو كالواو كتبت واواً، وإن كان حذفاً بنقل أو إدغام أو غيره حذفته ما لم تكن أولاً، فإن كانت أولاً كتبت ألفاً أبداً إشعاراً بحالة الابتداء إذا كانت فيه لا يجوز تخفيفها بوجه. هذا هو الأصل والقياس في العربية ورسم المصحف وربما خرجت مواضع عن القياس المطرد لمعنى"⁽³⁾.

1- الإسقاط في الهمزة المفردة:

• بين ساكن صحيح وحركة:

- ساكن صحيح + همزة + حركة قصيرة:

إذا كانت الهمزة متحركة وكان ما قبلها ساكناً تسقط، فتتصل حركتها مباشرة بالصامت قبلها، نحو: إِسأل ← إِسَل ← سَل⁽⁴⁾. فقرأ ابن كثير: "إِسأل" وما جاء منه، نحو: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف: 82)، ﴿ فَسَأَلِ الَّذِينَ ﴾ (يونس: 94)، ﴿ وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ ﴾ (الأعراف: 163)، ﴿ فَسَأَلُوهُمْ ﴾ (الأنبياء: 63) إذا كان فعل أمر وكان قبل السين (واو) أو (فاء) بنقل حركة الهمزة للسين.

(1) ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، "معجم المصطلحات اللغوية الحديثة"، ص 41.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 1/416.

(3) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/416.

(4) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، ص 456.

أما أمر المخاطب من "سأل" فبعض العرب جرى على هذا الأصل، وأكثرهم حذف الهمزة بالنقل؛ لاستثقال اجتماعها مع الأولى ابتداءً؛ فيما كثر دوره⁽¹⁾. وقد علل سيبويه هذا السقوط بقوله: إن الهمزة متحركة وما قبلها ساكن، ولهذا تحذف وتلقى حركتها على ما قبلها⁽²⁾. أما الفراء في معرض اعتراضه على قراءة حمزة وهمزه فعل الأمر إذا سبقت الفاء أو الواو؛ مثل الآيات التي سبق أن ذكرناها في قراءة ابن كثير، فقال الفراء: "وكان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل ﴿ وَسَعَلَ الْقَرْبَةَ ﴾ (يوسف: 82) ومثل قوله ﴿ فَسَعَلَ الَّذِينَ ﴾ (يونس: 94)... ولست أشتهي ذلك لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله: ﴿ فَأَضْرَبَ هُمْ طَرِيقًا ﴾ (طه: 77) و﴿ وَأَضْرَبَ هُمْ مَثَلًا ﴾ (يس: 13) بالألف"⁽³⁾.

فقال: إن الكلمة إذا كانت كثيرة الدوران في الكلام تحذف همزتها في الأمر خاصة دون سواه، مثل: سل، وكل، وخذ، وبهذا يرى الفراء أن حذف الهمزة في هذه الأفعال جاء نتيجة لكثرة الاستعمال، فهذه الكثرة وهذا الشيوع للكلمة يعد عاملاً من عوامل التطور للأصوات، فطبقاً لنظرية الشيوع فإن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور أو السقوط من الكلام⁽⁴⁾.

كما يشترك عامل آخر في هذا الحذف وهذا السقوط، وهو ابتغاء السهولة واليسر؛ لأن الهمزة صوت ثقيل، فالتخلص منه أمر عادي لأن كثرة الاستعمال تدفع المتكلم تلقائياً دون أن يشعر بذلك إلى تخفيف الكلمة على لسانه. ويدعم رأي الفراء ما وصل إليه علم اللغة الحديث، وهو أن اللغات تميل نحو الأبسط والأسهل، وفي ذلك ذكر أحمد مختار عمر: أن هناك من العلماء من يرى أن اللغات تميل إلى تقصير الكلمات التي يكثر تردها، وكذلك

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/329، وأيضاً: ابن الجزري، "النشر"، ج1/476.

(2) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ج3/545 - 546.

(3) الفراء، "معاني القرآن"، ج1/91.

(4) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص 98.

وجود تلازم عكسي بين حجم الفونيم أو درجة تركبه، وبين تردده في الاستعمال، أو ارتباط طول الكلمة بكثرة ترددها ارتباطاً عكسياً⁽¹⁾.

فنهج الفراء الذي علل به حذف الهمزة في مثل (سل، وخذ، وكل) نهج موافق لطبيعة اللغة، بمنأى عن التعليل المنطقي، فالهمزة متحركة، وما قبلها ساكن، وألقت حركتها على ما قبلها سواء أكان قبل الحذف أم بعده⁽²⁾.

أما ابن خالويه حين تكلم عن الهمزة وحذفها في قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (النساء: 32) فقال: أنه وما شاكلة من الأمر يقرأ بالهمز وتركه إذا تقدمت الواو والفاء قبل الفعل. والحجة لمن همز: أن الهمزة إنما تسقط فيما كثر استعماله من الأفعال في الأمر، فإذا تقدمت الواو عادت الهمزة إلى أصلها، ودليله قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ (طه: 132) فاتفقهم على همز ذلك يدل على ثبات الهمز في هذا، وما مثله، والحجة لمن ترك الهمز أنه لما اتفقت القراءة والخط على حذف الألف من قوله: ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (البقرة: 211) وكان أصله: "اسأل" في الأمر فنقلوا فتحة الهمزة إلى السين، فغنوا عن ألف الوصل لحركتها، وسقطت الهمزة المنقولة الحركة لسكونها بالتلين، وسكون لام الفعل، فلما تقدمت الواو بقي الكلام على ما كان عليه قبل دخولها⁽³⁾.

غير أن علم اللغة الحديث فسر حذف الهمزة في هذه المواضع، بأن: "موقع النبر ينقل إلى المقطع الذي يستبقه لعدم تعويض الهمزة"⁽⁴⁾. فيرى عبد الصبور شاهين أن الهمزة في هذه الكلمة توجد (بين ساكن صيح وحركة قصيرة) فأهمل فيها نظام النبر المؤلف ليكتفي الناطق بإسقاط الهمزة ونقل حركتها، فيصبح نطق الكلمات: (وسل، وسلهم، فسل، فسلوهم) وليس هناك شك في أن موقع النبر في هذه الصيغة قد انتقل من المقطع الذي كان

(1) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص 99، وأيضاً: أحمد مختار عمر، "دراسة الصوت اللغوي"، ص 338-339.

(2) ينظر: طه صالح أمين آغا، "التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء"، ص 99.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص 123.

(4) عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 160.

مهموزا إلى المقطع السابق، وهو الأول فيصبح البناء المقطعي للكلمة بعد السقوط على النحو التالي⁽¹⁾:

واسأل: ص ح ص / ص ح ص ← بعد السقوط ← و سَلْ ← ص ح / ص ح ص
 فالهمزة سقطت وحلت محلها الحركة القصيرة بعدها.
 - ساكن صحيح + همزة + حركة طويلة:

قرأ ابن كثير "القرآن" وما جاء منه، نحو: ﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ط ﴾ (الإسراء: 78)
 و﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ ﴾ (الإسراء: 106) و﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ﴾ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ
 قُرْءَانَهُ ﴿ ﴾ (القيامة: 17-18) فاختلف في توجيه قراءته على وجهين:

- الأول: أنه مشتق عنده من قرنت الشيع بالشيع إذا ضمته إليه فسمي بذلك لقران السور والآيات والحروف فيه، ومنه قيل للجمع بين الحج والعمرة قران، ووزنه: فُعَالٌ⁽²⁾.
 - أما الوجه الآخر، وهو أظهر، فإنه من باب النقل كما ينقل ورش⁽³⁾ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم يحذفها في نحو: "قَدَ افْلَحَ"، وهو وإن لم يكن أصله إلا أنه نقل هنا لكثرة الدور وجمعا بين اللغتين. وعلى الهمز يكون منقولاً من مصدر قرأ قرآنا على وزن فُعْلَان⁽⁴⁾.
 أما علم اللغة الحديث حين حلل البناء المقطعي للكلمة، فرأى أن على الرغم من تغييرها في نوعيه المقاطع إلا أنها حافظت على عدد المقاطع مع أن الكمية قد تغيرت في المقطع الأول خاصة، فأصبح قصيرا، وبالتالي فإن الكلمة قبل السقوط:
 قرآن ← ص ح ص / ص ح ح ص.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 110.

(2) ينظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ج 1/195، وأيضا على النووي، "شرح طيبة النشر"، ج 1/470.

(3) ينظر: فنقل ورش حركة همزة القطع المتبدأة إلى الحرف الذي يليها من آخر الكلمة السابقة ولو مقدرة، ثم حذف الهمزة مخففة حال تخفيف اللفظ ووجه النقل عنده تخفيف الهمز، ولم يسهل لكون السابق غير مد، ولم يحذف رأسا لعدم الدلالة، واجتماع الساكنين غالبا، فتوصل لحذفها بنقل حركتها إلى ما قبلها، فسكنت وتحرك ما قبلها، ثم حذفها مخففة لدلالة حركتها عليها، وأمن التقاء الساكنين، ينظر: علي النووي، "شرح طيبة النشر"، ج 1/470-471.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج 1/470، وأيضا عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، "الكنز في القراءات العشر"، ج 1/244-245.

بعد السقوط:

قران ← ص ح / ص ح ح ص.

وفي هذه الحالة يبقى النبر في موقعه - المقطع الثاني - رغم سقوط همزة وذلك لأن المقطع الطويل جدا يحمل النبرة ولو كان آخرًا⁽¹⁾.

وقد وقع مثل هذا التخفيف في لغة الشعر؛ لا على سبيل الضرورة، ولكن بحكم كونه لهجة أو لغة لقبيلة. فقد نقل ابن منظور: "عن ابن الأعرابي وأنشد:

إِذَا تَوَافَوْا أَدْبُوا أَخَاهُمْ.

قال: أراد: أَدْبُوا أَخَاهُمْ، فخفف لأن هذا الرجز لم تكن لغته الهمز، وليس ذلك بضرورة شعر؛ لأنه لو همز لكان الجزء أتم"⁽²⁾. فإن الكلمة لدى من يهمزون صيغة، ولدى من لا يهمزون صيغة أخرى، بل صيغ تتعدد باختلاف نيج القبائل المنخفضة في طريقة نبرها⁽³⁾.

2- الهمزتان المتفتحتان كسرا والنقل فيهما:

• ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ (يوسف: 53)

وعن الهمزتين المتفتحتين كسرا يقول ابن الجزري: "وإنما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل لوقوع الواو قبلها أصلية عين الفعل قال مكّي في (التبصرة): "والأحسن الجاري على الأصول إغناء الحركة"⁽⁴⁾. فقال ابن الجزري: قرأت به "عن البزّي من طريق (الإقناع) وغيره، وهو مع قوته قياسا ضعيف رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه"⁽⁵⁾.

وهذا وجه فيها، أما الوجه الثاني، فهو إبدالها واوا مع إدغامها في الواو الساكنة التي قبلها، فيصير النطق بواو واحدة مشددة مكسورة بعدها همزة محققة، وهي همزة (إلا)⁽⁶⁾. وفي

(1) ينظر: الطيب البكوش، "التصريف العربي"، ص 81.

(2) ابن منظور، "اللسان"، مادة (دأب)، ج 1/369.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 152.

(4) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/306.

(5) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(6) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص 269.

هذا يقول ابن الجزري: "وإن كان الساكن قبل الهمز ياء أو واو زائدتين فإنه لم يرد في الياء إلا في (النسيء) و (بريئ)، ووزنها (فعليل) ولم يأت في الواو إلا في (قروء)، ووزنه (فعلول) وتسهيله أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد، ويدغم الحرف فيه، وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف فتسهيله أن تنقل حركة الهمز إلى ذلك الساكن الصحيح، ويجرك بها ثم تحذف هي سواء كان ذلك الساكن صحيحا أو ياء أو واو أصليين، وسواء كانا حرفي مد أو حرفي لين بأي حركة تحركت الهمزة"⁽¹⁾.

ووجه التخفيف في هذا الموضوع أن تقلب الهمزة واوا ثم تدغم في الواو السابقة، فيصير نطقها واوا مشددة بعدها همزة محققة أو مسهلة (بين بين)⁽²⁾.

وفي مثل هذه الحالة يقول عبد الصبور شاهين: وحين اجتمعت في الكلمة (كسرة) طويلة أو ضمة طويلة + همزة + حركة قصيرة) في مثل: خطيئة ومقروءة، أسقطوا الهمزة، واحتفظوا لها بموقعها، في صورة نبر التوتر المضعف، فقالوا: خطيئة، ومقروءة⁽³⁾.

ثم قال أيضا: والواقع أن لنا وقفة لبيان أثر النبر في تغيير بنية الكلمة، وهي مشكلة تثيرها الصورة المضعفة لمثل: خطيئة ومقروءة، وقد قال الصرفيون في تكوين هذه الصورة المضعفة: إن الهمزة قلبت ياء أو واو من جنس ما سبقها، وقد سبقها في (خطيئة) ياء، وفي (مقروءة) واو، اجتمعت ياءان، أو واوان فأدغمتا، فكانت الصورة المضعفة.

وقد أوقع رسم الكلمة القدماء في وهم؛ أدى بهم إلى هذا الذي أعده عبد الصبور خطأ، وذلك لأن حقيقة الأمر في هذه الكلمة تتمثل في وجهين:

الأول: أن الهمزة مسبوقه في (خطيئة) بكسرة طويلة، وفي (مقروءة) بضمة طويلة، وهذا أمر واضح.

وثانيا: أن الهمزة لا علاقة بينها وبين الواو والياء من الناحية الصوتية، ولذا لا يتصور قلبها إلى أية منها. والذي حدث أنها سقطت؛ مجرد سقوط لا أكثر، وبقيت فتحتها⁽⁴⁾.

(1) ابن الجزري، "النشر"، ج 342/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 110.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 111.

وعبد الصبور شاهين يعتبر الحرف الذي يسبق الهمزة في هذه المواضع مجرد حركة طويلة، ومن المسلم به حتى لدى القدماء أن الحركة مهما طالت لا تتعدد، ولا تعدوا كونها حركة طويلة واحدة. وعلى هذا فإن الياء الممدودة، أو الواو الممدودة مهما طالت مدتها لا تعدوا أن تكون كسرة أو ضمة طويلة، والتقاؤها بالفتحة بعد سقوط الهمزة في كلتا الكلمتين (خطيئة) و (مقروءة) يؤلف المزدوج بصورته البسيطة لا المضعفة: **خَطِيئة وَمَقْرُوءة**، وهذا معناه النقل دون تعويض موقعي للهمزة، وهو عند عبد الصبور من الكلام الذي ورد عن العرب فبين إحساس العربي الحضري بالصيغة البدوية المهموزة، ومراعاته لمستوى أرقى من الفصاحة جعله يضغط على المقطع؛ الذي هو موقع النبر الهمزي، وبذلك تخلقت في الكلمة ياء مضعفة، أو واو مضعفة.

فالياء أو الواو الثانية لا أصل لها في بنية الكلمة، ولا هي مزيدة لضرورة اشتقاقية، وإنما هي نتيجة النبر الواقع على المقطع، والذي أخذ في هذا الموضع صورة التوتر بالتضعيف⁽¹⁾.
فالتخفيف والتضعيف يعطيان دليلاً على أن الهمز ليس سوى صورة وظيفية يمكن اللجوء إليها، ويمكن الاستعاضة عنها بصورة أخرى، ويمكن الاستغناء عنها ونقل الوظيفة إلى موقع آخر⁽²⁾.

3- سقوط الهمزة من الهمزتين المفتوحتين:

يقول ابن خالويه: فأما المتفقان فهم فيها مختلفون، فمنهم من: "يترك الأولى في المفتوحتين ويحقق الثانية، ومنهم من يحقق الهمزتين معاً. فالحجة في ذلك أن العرب تتسع في الهمز ما لا تتسع في غيره فتحقق، وتلين، وتبدل وتطرح، فهذه أربع أوجه، ورد القرآن بجمعها"⁽³⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 111.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 154.

(3) ابن خالويه، "الحجة"، ص 71.

واختلف أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه، فمنهم من ذهب أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو القياس في المثلين في رأي ابن الجزري⁽¹⁾.

ومثال الهمزتين المفتوحتين قوله تعالى: ﴿ تَلَقَّاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ (الأعراف: 47) و﴿ السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء: 5) فقرأه البزّي بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية⁽²⁾.

ويحدث الإسقاط في المقاطع كالاتي:

هَاءَ أَمْ: ص ح ح / ص ح / ص ح ص ← ص ح ح / ص ح ص

ففي هذا الموضع سقطت الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين لأنها وقعت بين حركتين (حركة طويلة + همزة + حركة قصيرة + همزة).

وإن كان الخلاف قد وقع حول أي الهمزتين قد حذف، فالغالب أن المحذوف هو الهمزة الأولى، وذلك لأنها وقعت بين حركتين، فهي أكثر ميلا إلى التلاشي من الهمزة الثانية التي وقعت أول الكلمة، فهي أكثر ثباتا في موقعها. فالصوت يكون أكثر تعرضا للحذف والتأثر حين يكون نهاية مقطع، وهو أكثر ثباتا في موقعه حين يكون بداية مقطع، والملاحظ أن هذا الحكم يقتصر على ما إذا كانت الهمزتان في كلمتين⁽³⁾.

ب- التخفيف بالإبدال - إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركتها:

1- الهمزة الساكنة:

وقياس الساكنة إبدالها بحرف مد يجانس ما قبلها⁽⁴⁾. فالهمزة المتوسطة الساكنة تجري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يديرها؛ لأنها لما كانت ساكنة ضعفت، فلم تدبر نفسها؛ إذ لا حركة فيها، ولا قوة، فدبرها أقرب الحركات منها، وهي الحركة التي قبلها⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/310.

(2) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/188، وأيضا على الصفاقسي، "غيث النفع"، ص140.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص169.

(4) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/448.

(5) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/176 وما بعدها.

• ما كان قبلها فتح:

فما قبلها فتح، فكلمتان هما: يأجوج ومأجوج في (الكهف: 94) و(الأنبياء: 96) قرأهما ابن كثير بغير همز، حيث أبدل الهمزة ألفاً⁽¹⁾. وفي هاتين الكلمتين يقول ابن خالويه: أن من لم يهمزهما، فإنه جعلهما إسمين أعجميين، وذلك قياساً على ما جاء من الأسماء الأعجمية على هذا الوزن، نحو: طالوت، وجالوت، وهاروت، وماروت⁽²⁾. أما مكّي فيقول: أن من لم يهمز أنه يجوز أن يكون أصله الهمز، ثم خفف همزه⁽³⁾.

فلما كانت همزتهما ساكنة وانفتح ما قبلها أبدلت ألفاً؛ لأن الفتحة من الألف، والألف من إشباع الفتحة تحدث، وكانت الألف أولى بالبدل، لأنها أخت الهمزة في المخرج، ولأن الألف إذا احتيج إلى حركتها في بعض اللغات أبدل منها همزة⁽⁴⁾.

أما في علم اللغة الحديث، فإن الهمزة سقطت وعض عنها بمد حركة الصامت السابق لها، وذلك على النحو التالي⁽⁵⁾:

رأس ← راس Ra's → Rās

بئر ← بير bi'r → bīr

بؤس ← بوس bu's → būs

ويرى عبد الصبور شاهين أن هذا نبر حاضرة الحجاز إذ كان نبرها في الغالب نبر طول، فهم حين اجتمعت في الكلمة (حركة قصيرة + همزة) في مثل (رأس، وذئب) أسقطوا الهمزة التي لا تناسب نبرهم، ولجؤوا إلى أن يعوضوا موقعها بواسطة نبر الطول، فنطقوا الكلمتين: راس وذيب؛ محققين بذلك هدفين:

أولهما: نبر المقطع ذاته بطول الحركة.

وثانيهما: الاحتفاظ بالإيقاع المقطعي - يعني زنة الكلمة - كما لو كانت مهموزة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/312.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 231.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/183.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/177.

(5) ينظر: فوزي حسن، الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة"، ص 456.

(6) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية"، ص 109.

أما "استأيسوا" في (يوسف: 80) ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسُوا ﴾ و ﴿ وَلَا تَأْيَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ۗ إِنَّهُ لَا يَأْيَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ﴾ (يوسف: 87)، و ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَ الرُّسُلُ ﴾ (يوسف: 110)، وفي (الرعد: 31)، ﴿ أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ اختلف فيها عن البرزي فروى عنه أبو ربيعة، بقلب الهمزة إلى موضع الياء، وتأخير الياء إلى موضع الهمزة فتصير "تأيسوا" ثم تبدل الهمزة ألفاً⁽¹⁾. ووجهه الألف ثم الياء، وأخرت الفاء التي هي (ياء) ساكنة إلى موضع (العين) التي هي همزة مفتوحة، وأعطى كل صفة الآخر لحلوله محله، فانفتحت (الياء)، وسكنت الهمزة، ثم قلبت ألفاً لسكونها بعد الفتح، وعليه رسم المصحف "يأيس"، "تأيسوا"⁽²⁾.

فالقاعدة تكون بتقديم الياء قبل الهمزة، فتكون الياء عين الفعل، ووجه من جعل الهمزة عين الفعل: أنه أخذه من قولهم: "يئس - يأيس - يأسا": أما حجه من جعل الهمزة فاء الفعل: أنه أخذه من قولهم: أيس - يأيس - إياسا، فتخفيف الهمزة في قراءة ابن كثير: أنه جعلها ألفاً خفيفة للفتحة قبلها لأنه قرأ: (استأيسوا ولا تأيسوا - إنه لا يائس أفلا يائس) بألف من غير همزة على القلب، فقدمت الهمزة، وأخرت الياء، ثم قلبت ألفاً، لأنها ساكنة قبلها فتحة⁽³⁾.

فستأيس ← بالقلب ← استأيس ← بالإبدال ← استأيس.

• ما كان قبلها ضم:

وهذا في قوله تعالى: ﴿ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ (البلد: 20، والهمزة: 8) فقرأها ابن كثير بحذف الهمزة، وجاء في النشر أنه خروج من لغة إلى لغة أخرى؛ لأن بالهمز: (آصدت) أي أطبقت، فلو ترك همزه لخرج إلى لغة من هو عنده من (أوصدت)⁽⁴⁾، (فآصدت) ك (آمنت) مهموز

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/323.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/469، وأيضاً: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج2/133.

(3) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 197.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/313.

الفاء و (أوصدت) كـ (أوفيت) معتلها⁽¹⁾، فهما لغتان معناهما أغلقت عليهم، فهي مغلقة⁽²⁾. فمؤصدة لما كان فيه لغتان في اشتقاقه، فيجوز أن يكون مشتقا مما أصله الهمز، من (أصدت)، ومن (أوصدت) لغة فيه بمعنى واحد⁽³⁾.

وعلى هذا فإن الهمزة الساكنة إذا انضم ما قبلها أبدل منها (واوا) ساكنة لأن الضمة من الواو، ومن إشباع الضمة تحدث، ولأن الواو تبدل منها الهمزة؛ إذا انضمت أو تطرفت بعد ألف زائدة، نحو (دعاء) وأصله (دعاو)، كما جعلت هي أيضا في التخفيف للهمزة عوضا من الهمزة، وذلك نحو: (تؤمن - وتؤتى)⁽⁴⁾.

ذهب عبد الصبور شاهين بعد أن نفى العلاقة الصوتية بين صوت الهمزة وأصوات المدّ واللين⁽⁵⁾؛ إلى أن تخفيفها في نحو: (آمن ، وإيمان) ليس بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها كما رأى القدامى، وإنما بإسقاطها ومطل الحركة قبلها للحفاظ على كمية المقطع، وإن اختلف نوعه، فقال في ذلك: "والواقع الذي يؤكد التحليل الصوتي هو أن الناطق أسقط الهمزة الثانية في هذه الأمثلة الثلاثة، وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحوّلت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة. وهذا النوع من التعويض إيقاعي، ولكنه يحافظ على كمية المقطع دون نظر إلى نوعه، فهو في كلتا الحالتين طويل، ولكنه في الحالة الأصلية مقفل (ص ح ص)، وفي البديلة مفتوح (ص ح ح)، ولكن كمية الأصوات واحدة، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة، وتحققت الصيغة المرادة"⁽⁶⁾.

وعليه فإن الكلمات قبل السقوط للهمزة مقفلة المقطع أما بعده فهي مفتوحة المقطع.

يأجوج ← ص ح ص / ص ح ح ص ← ص ح ح / ص ح ح ص.
 مأجوج ← ص ح ص / ص ح ح ص ← ص ح ح / ص ح ح ص.
 مؤصدة ← ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص ← ص ح ص ← مؤصدة ← ص ح ح / ص ح ص / ص ح ص.

(1) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/415.

(2) ينظر: ابن خالويه، "الحجة"، ص 372.

(3) ينظر: مرجع سابق، ج1/163.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ج1/177.

(5) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي في البنية العربية"، ص 172.

(6) المرجع نفسه، ص 182-183.

استأيس ← ح ص / اص ح / ص / اص ح / استأيس ← ح ص / اص ح / اص ح / اص ح / ص ح .
وبناء على هذا التحليل فيمكن القول: أن هذا ليس إبدالا كما قاله الصرفيون بل مجرد التعويض الموقعي للمحافظة على الإيقاع، الذي هو جوهر، التصريف للبنية العربية⁽¹⁾.

2- الهمزتان المتفتقتان:

تبدل الهمزة حرف مد، أو تعوض حرف مد في الحالات التالية:

• همزة الوصل:

تبدل همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام ألفا، نحو: ﴿ قُلْ ءَأَلْذَكْرَيْنِ ﴾ (الأنعام: 143-144)، ووجه البديل فيها أن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، لتماثل الحركتين. ولم يستغنوا بالقطع⁽²⁾.

أما في الدرس الصوتي الحديث، فإن القاعدة الصوتية العامة تفيد أن إضعاف أو إسقاط الصوامت يكون مصحوبا في بعض الأحيان بإطالة تعويضية للحركة السابقة. فالتقاء حركتين قصيرتين بعد سقوط الهمزة يشكل حركة طويلة منهما في بعض السياقات⁽³⁾. وهذا ما يحدث في همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام وجاء في النشر: "تبدل ألفا خالصة، وجعلوا الإبدال لازما لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني: هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع يعني في نحو: ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (البقرة: 6)"⁽⁴⁾. فالحركة الطويلة هنا لم تنشأ تعويضا عن الهمزة المحذوفة، وإنما تشكلت من التقاء الحركتين القصيرتين⁽⁵⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "المنهج الصوتي في البنية العربية"، ص 143-144.

(2) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 1/343.

(3) ينظر: فوزي حسن الشاين، "أثر القوانين الصوتية"، ص 401.

(4) ابن الجزري، "النشر"، ج 1/301، وأيضا: عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، ج 1/36-37.

(5) ينظر: فوزي حسن الشاين، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة"، ص 401.

• همزتا القطع المتفتحتان في الحركة:

فإذا التقت همزتان متفتحتان في الحركة فإن لقبيل تخفيف الهمزة الثانية ويبدلها حرف مد من جنس حركتها⁽¹⁾.

ومثاله في المتفتحتين فتحا: ﴿جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ (النساء: 43)، فأبدل قبل الهمزة الثانية حرف مد، أي بقدر ألف⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: 5).

أما مثاله من المتفتحتين كسرا قوله تعالى: ﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ (النساء: 22) فقرأ قبل بإبدال الهمزة الثانية ياء ساكنة⁽³⁾.

وأما المتفتحتان ضمما، فموضع واحد في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿أُولِيَاءٍ أُولِيكٍ﴾ في (الأحقاف: 32)⁽⁴⁾. فأبدل الهمزة الثانية منهما حرف مد مجانس للضممة، وهو الواو⁽⁵⁾.

وهناك قاعدة صوتية عامة في المخالفة بين المثليين مفادها: أن إضعاف أو إسقاط الصوامت يكون مصحوبا في بعض الأحيان بإطالة تعويضية للحركة السابقة، وعلى هذه القاعدة، فإن حركة الصامت السابق للهمزة إذا كانت مماثلة لحركتها، تسقط الهمزة فتلتقي الحركتان القصيرتان، فتشكل منهما حركة طويلة⁽⁶⁾، وذلك على النحو الآتي:

1- ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾. فتحة + فتحة.

هَاءَ أَمْ ← ص ح /ص ح /ص ح ص ← ص ح /ص ح ص ← بعد السقوط ← ص ح /ص ح ص.
أما بالكتابة الصوتية:

هَاءَ أَمْ ← Hā'a'am → Hā'aam → Hā'ām

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/306.

(2) ينظر: عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة"، ج1/189.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج1/192، وأيضا: علي الصفاقسي "غيث النفع"، ص 143.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/305.

(5) ينظر: علي الصفاقسي "غيث النفع"، ص 485.

(6) ينظر: فوزي حسن الشيب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة"، ص 457.

2- ﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ كسرة + كسرة

سَاءِ إِلَّا ← ص ح ح / ح / ص ح ص / ص ح ح .

بعد السقوط ← ص ح ح / ص ح ح ص / ص ح ح .

أمل بالكتابة الصوتية:

سَاءِ إِلَّا ← Sā'i'iLLā → Sā'iiLLā → Sā'īLLā

3- ﴿أُولِيَاءُ أَوْلِيَاءِكَ﴾ ضمة + ضمة.

يَاءُ أَوْلَا ← ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح .

بعد السقوط ← ص ح ح / ص ح ح ص / ص ح ح .

أما بالكتابة الصوتية:

يَاءُ أَوْلَا ← Yā'u'uLā → Yā'uuLā → Yā'ūLā

وبالكتابة الصوتية تبين كيف نشأت الحركة الطويلة وتغيرت البنية المقطعية فعند التقاء الفتحيتين القصيرتين تنشأ الألف المدية، وعند التقاء الكسرتين القصيرتين تنشأ الياء المدية، وعند التقاء الضميتين تنشأ الواو المدية، وبهذا نجد أن سقوط الهمزة في هذه الحالات عوض عنها بالحركة الطويلة على النحو الآتي:

فتحة + فتحة = ألف مدية.

كسرة + كسرة = ياء مدية.

ضممة + ضمة = واو مدية.

والحركة الطويلة مهما مدت تبقى حركة طويلة، وهذا مسلم به حتى لدى القدماء، لأن الحركة مهما طالت لا تتعدد⁽¹⁾، ولا تعدو كونها حركة طويلة واحدة مهما تغيرت السياقات واختلفت الحركات التي التقت بهاته الحركة الطويلة بعد سقوط الهمزة، وفي ذلك يقول ابن جنّي: "أن رجلا ادّعى لأبي إسحاق أنه يجمع في كلامه بين ألفين، وطول الرجل الصوت بالألف، فقال له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحدة"⁽²⁾.

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية"، ص 111.

(2) ابن جنّي، "الخصائص"، ج 2/493.

3- التخفيف بالإبدال للهمزة المتحركة (المزدوج الناقص والناقص):

• المزدوج الناقص:

إذا سكن ما قبل الهمزة المتحركة بأي حركة كانت ينظر إلى ذلك الساكن، فإن كان ألفاً جعلت كلها (بين بين)، وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

- فالفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف.

- والمضمومة بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة.

- والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة.

ولتفصيل الحديث عن مفهوم همزة (بين بين) عند القدماء والمحدثين نحاول أن نستوضح ذلك في تعريفهم وآرائهم.

همزة (بين بين): المزدوج الناقص عند القدماء:

لقد اعتبر القدماء همزة (بين بين) صورة من صور الهمزة، ووصفها ابن جنّي فقال: "وأما الهمزة المخففة فهي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها؛ إذا كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو؛ إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها، في ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة"⁽²⁾.

وذهب الكوفيون إلى أن همزة (بين بين) ساكنة، وذهب البصريون إلا أنها متحركة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها ساكنة، أن همزة (بين بين) لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يبتدأ به.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها متحركة تقع مخففة (بين بين) في

الشعر، وبعدها ساكن في الموضع الذي اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت، كقول الشاعر:

(1) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج4/448.

(2) ابن جنّي، "سر صناعة الإعراب"، ج1/61.

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبِهِ رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلٌ⁽¹⁾.

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة (بين بين)، فعلم أنها متحركة؛ لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت (بين بين) كراهة اجتماع الهمزتين لأنهم يستثقلون ذلك⁽²⁾.

فالسلف يتصورون أن هناك صوتا ينطق في مثل هذه الحالة⁽³⁾، فهي في رأيهم صوت ساكن، ولكنه ضعيف غير متمكن، وهي برغم هذا تقع موقع المحققة عند البصريين فهي بزنتها، ويطلقون عليها: الهمزة المسهلة والمليئة، والمقصود دائما تخفيف نطقها⁽⁴⁾.

عند المحدثين:

رأى عبد الصبور شاهين أن همزة (بين بين) في مذهب القدماء ورؤيتهم لا تنطبق مع الواقع، وبالتالي مذهبهم غير صحيح، ذلك لأن الإستماع إلى مجيدي القراء يؤكد أنه ليس ثمة همزة على الإطلاق. كما نفى إبراهيم أنيس وجود الهمزة نفيا علميا حين قال: "أما التكيف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفا علميا مؤكدا، وإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء؛ تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام؛ تاركة وراءها حركة، فالذي تسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير؛ يسمى عادة حركة الهمزة؛ من فتحة أو ضمة أو كسرة، ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين، وهو ما يسميه المحدثون Hiatus، ويغلب في معظم اللغات أن يؤدي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي، ينشأ من الحركتين، أو صوتي اللين القصيرين"⁽⁵⁾.

(1) البيت من قصيدة الأعشى ميمون من المعلقات، زكريا يحيى بن علي التبريزي، "شرح القصائد العشر"، ضبطه وصححه: عبد السلام الحوفي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ-1987م، ص335.

(2) ينظر: أبو زكريا الأنباري النحوي، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، دط، 1419هـ - 1992م، ج2/727-728.

(3) ينظر: فوزي حسن الشايب، "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة"، ص457.

(4) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء اللغة الحديث"، ص105.

(5) إبراهيم أنيس، "الأصوات اللغوية"، ص92.

• المزدوج التام:

﴿ اللّائِي ﴾ في (الأحزاب: 4) و(المجادلة: 2) وموضعي (الطلاق: 4) أصل هذه الكلمة

- "اللائي" - قولان:

الأول: حذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الهمزة لثقلها وحشوها فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس.

الثاني: أن (اللاي) بياء ساكنة من غير همز لغة ثابتة في "اللائي"، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش⁽¹⁾.

وهذه الكلمة تقرأ بحذف الياء الواقعة بعد الهمزة، وبإثباتها، واختلف عن الذين حذفوا في تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وإبدالها. واختلف عن البزّي بتسهيلها (بين بين)، وإبدالها ياء ساكنة، فإن وقفوا فهذا الوجه، ولا يجوز له التسهيل⁽²⁾. وعليه فإنه إذا قرأ بالتسهيل مع الكسر في الوصل فإنه إذا وقف قلبها ياء ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة فيمتنع تسهيلها (بين بين) حينئذ لزوال حركتها، فتقلب ياء؛ لوقوعها ساكنة بعد كسر⁽³⁾.

فيحدث فيها حذف للياء وقلب للهمزة ياء ساكنة؛ إلا أن القراءة حينئذ الجمع بين ساكنين، وهي مثل ﴿ وَحَيَايَ ﴾ (الأنعام: 162) في قراءة من سكن ياءها⁽⁴⁾. وفي قراءة (اللاي) بسكون الياء يقول أبو حيان: "وهو بدل مسموع ولا مقيس، وهي لغة قريش"⁽⁵⁾، وهي قراءة ابن سعدان عن أبي عمرو، والبزّي، ويزيد بياء ساكنة من غير همز.

تعد هذه الرواية بالإضافة إلى طائفة من روايات أخرى عند عبد الصبور شاهين أقوى دليل على وجود المزدوج في العربية، وعلى أن الهمزة ليست في الواقع سوى فاصل بين

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج227/1، وأيضاً: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص412، وأيضاً: عبد اللطيف خطيب، "معجم القراءات"، ج245/7.

(2) ينظر: علي الصفاقسي، "غيث النفع"، ص412.

(3) علي النويري، "شرح طيبة، النشر"، ج464-465/1.

(4) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ج211/7، وأيضاً: عبد اللطيف خطيب، "معجم القراءات"، ج245/7.

عنصرين حركيين، لضرورة نبرية، ولكنهما سرعان ما يتصلان عند زوال هذه الضرورة، وسقوط الهمزة لسبب ما.

كما أن سبب الحكم بشذوذ هذه القراءة من الناحية اللغوية خروجها على ما سنه القدماء من قواعد المزدوج، أي النطق بحركتين متواليتين، وذلك لأنهم لم يسلموا بأن الهمزة قد سقطت، بل هي موجودة، ولكنها ضعيفة غير محققة، فهي (بين بين).

وعليه فإن كل قواعد القدماء تعتبر هذا النطق قلباً للهمزة ياء، وهو عند عبد الصبور شاهين أمر عن الصواب بمعزل؛ ذلك لأنهم لم يدركوا في نظره الحقيقة التحليلية التي تعالج في ضوئها المشكلة، ولذلك تصوروا البون شاسعاً بين نهج الفصحاء من النطق بالهمزة (بين بين)، ونهج غيرهم من قلب الهمزة واوا، أو ياء، في بعض الحالات⁽¹⁾.

فالقدماء يقررون أن الهمزة المتحركة إذا وقع قبلها ساكن، وكان ذلك الساكن ألفاً جعلتها (بين بين)، وذلك جائز في الألف ضرورة؛ إذ لم يمكن أن تبدل من الهمزة حرفاً، وتدغمه في الألف؛ لأن الألف لا تدغم، ولا يدغم فيها؛ لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة، فتخرج عن لفظها وبنيتها، ويتغير الكلام ولم يمكن إلقاء الحركة على الألف؛ لأنها تنقلب أيضاً همزة، ولأن الألف في نية حركة، ولا تلقى حركة على حركة⁽²⁾.

وعليه فإن الانزلاق يكون كالاتي:

الإنزلاق العادي والقياسي فهو بين الهمزة والياء الساكنة؛ أما الانزلاق الشاذ ياء ساكنة، وهذا رأي الأخفش لأنه خالف أحياناً إجماع النحاة، فأقر تأكيد الإنزلاق لبعض الصور كما في (سئم) (فتحة + كسرة)، وكما في (يستهنئون) (كسرة + ضمة) حيث ذهب إلى قلب الهمزة ياء خالصة في كلا السياقين⁽³⁾.

لقد رأى بعض الباحثين أن الفرق بين الطرفين يكمن في الوقيفة التي تكون بين الحركتين، وذلك لأن كل الذي حدث بعد سقوط الهمزة من النطق وجود وقيفة فاصلة بين الحركتين القصيرتين اللتين تكتفاهما، وعدم وجود هذه الوقيفة. وقد أحس السلف بالفرق بين

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 174.

(2) ينظر: مكّي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 1/182.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 173.

تأكيد الانزلاق في هذه الحالة من النطق، وأن هذا التخفيف ينسب إلى أهل الحجاز⁽¹⁾. وبناء على هذا الاعتبار، فإن الانزلاق يكون قسمين انزلاقاً مؤكداً، وانزلاقاً غير مؤكد.

• الانزلاق الناقص:

الهمزة المخففة في كلمة وفي كلمتين وبعدها ساكن:

لأَعْتَكُم: فتحة قصيرة + فتحة قصيرة (بين الهمزة والألف).

اللاء ← فتحة طويلة + كسرة قصيرة (بين الهمزة والياء).

في نظر القدماء: ساكن (الألف) + حركة.

الهمزتان في كلمة:

همزة القطع:

- مفتوحة + مفتوحة + ساكن صحيح، مثاله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة: 6، يس: 10)، ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ (آل عمران: 73)، ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ (البقرة: 140)، ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ (آل عمران: 81) سهلها ابن كثير بين الهمزة والألف.

- مفتوحة + مفتوحة + متحرك، مثاله: ﴿ءَأَلِدُ﴾ (هود: 72)، ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ (الملك: 16) وعلى الأصل تسهل (بين بين) غير أن قبيل خالف أصله في حرف الملك، فأبدل الهمزة الأولى منهما واوا لضم راء (النشور) قبلها، واختلف عنه في الهمزة الثانية، بين التسهيل والتحقق؛ هذا في حالة الوصل؛ أما إذا ابتدأ فإنه يحقق الأولى ويسهل الثانية على أصله⁽²⁾.

- مفتوحة + مفتوحة + حرف مد (الألف)، ومثاله: ﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ (الزخرف: 58) فسهلها ابن كثير، أما الذي بعده حرف مد واختلف فيه استفهاماً وخبراً، فكلمة واحدة على ما ذكرناه سابقاً، وهي: ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ فاختلف عن قبيل في الهمزة الثانية، وذلك في موضع

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 179.

(2) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 1/292.

(الأعراف: 123) فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ، وذلك حالة الوصل، أما إذا ابتداءً حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية (بين بين) من غير خلاف⁽¹⁾.

- مفتوحة + مكسورة، ومثاله: ﴿أَيِّنْكُمْ﴾ (الأنعام: 19)، ﴿أَيْفَا﴾ (الصفات: 86) فسهلها ابن كثير بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وهو الياء الساكنة⁽²⁾.

- مفتوحة + مضمومة، ومثاله: ﴿أَوْنَيْتُمْ﴾ (آل عمران: 15). فسهلها بين بين⁽³⁾.

همزة الوصل: وهي قسمان:

- مفتوحة + مفتوحة، ومثاله: ﴿ءَالَّذِكْرَيْنِ﴾ (الأنعام: 143-144) ففيها مذهبان: التسهيل (بين بين) والإبدال ألفا، فالتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، والتحقيق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل، وهو لحن، فتعين البديل، وكان ألفا لأنها مفتوحة، أما وجه تسهيلها: أنه قياس المتحركة، وعليه قوله من (الوافر):

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَمْتُ قَصْدًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتِغِيهِ أَوِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتِغِينِي

فليس جائزا أن تكون محققة؛ لأنه لحن والشاعر عربي، ولا محذوفة ولا مبدلة لأنها بإزاء فاء (مفاعيلن) فتعين التسهيل⁽⁴⁾. فقيامها في الشعر مقام المتحركة، ولو كانت مبدلة لقامت فيه مقام الساكن المحض⁽⁵⁾.

الهمزتان من كلمتين، وهي قسمان:

- القسم الأول: متفتقتان في الحركة:

قنبل:

- مفتوحة + مفتوحة: يسهل الثانية (بين بين) أما الأولى محققة.

(1) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/292.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج1/294.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج1/298.

(4) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج1/434.

(5) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج1/301.

الْبَزِّي:

- مضمومة + مضمومة: يحقق الثانية، ويسهل الأولى (بين بين) أما قبل يسهل الثانية ويحقق الأولى (والتسهيل يكون بين الهمزة والواو).

- مكسورة + مكسورة:

الْبَزِّي: يسهل الهمزة الأولى (بين بين)، بين الهمزة والياء.

قبل: يسهل الثانية (بين بين).

- القسم الثاني: المختلفان في الحركة:

- مفتوحة + مضمومة: تسهل بين الهمزة والواو.

- مفتوحة + مكسورة: تسهل بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو، كالخليل، وسيبويه، وهذا أوجه في القياس.

• الانزلاق المؤكد:

همزة القطع:

- مفتوحة + مفتوحة + متحرك: خالف قبل أصله في قوله تعالى:

﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ (المالك: 16) فأبدل الأولى واوا لضمه الراء في (النشور).

- مفتوحة + مفتوحة + حرف مد، في قوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ (الأعراف: 76) خالف قبل أصله، فأبدل الأولى واوا خالصة.

همزة الوصل:

- فتحة + فتحة: فأبدلها ألفا خالصة، وهو المذهب الثاني فيها.

- مفتوحة + مكسورة: تحذف في الدرج.

الهمزة لغير الاستفهام:

وهي كلمة واحدة: ﴿أَيِّمَّةَ﴾ والمذهب الثاني فيها، إبدالها ياء خالصة، وهو مذهب النحاة.

الهمزتان في كلمتين، وهي قسمان:

– متفتنان:

مفتوحة + مفتوحة: إبدالها حرف مد، فقنبل يبدل الهمزة الثانية ألفا.

مضمومة + مضمومة: فيبدل قبل الثانية حرف مد (واوا).

مكسوة + مكسورة: يبدلها قبل الثانية ياء خالصة.

– مختلفان:

مضمومة + مفتوحة: تبدل واوا محضة.

مكسورة + مفتوحة: تبدل ياء محضة.

مضمومة + مكسورة: ومثاله: ﴿السُّوءُ إِنَّ﴾ (الأعراف: 188)، ﴿شُهَدَاءُ إِلَّا﴾ (النور:

6) فاختلّفوا في تسهيله، وذهبوا فيه مذهبين:

الأول: تبدل واوا خالصة مكسورة، وهو مذهب جمهور القراء وهو آثر في الرواية.

الثاني: (بين بين) بين الهمزة والياء، وهو مذهب النحاة والقراء حديثا، وهو أوجه في القياس.

وبعد هذا الإيجاز، نأت إلى الأمثلة وكتابتها بالكتابة الصوتية في المقاطع المخففة لتبيين

الصورة وإيضاحها.

• المزدوج الحفيف (بين بين):

المزدوج من كلمة (الهمز المفرد):

فتحة قصيرة أو طويلة + فتحة:

لاعتكم ← La - a' → La'a'

لاع وقيفة.

الاء ← 'aLLā - i → 'aLLā'i

واقيفة

الهمزتان من كلمة:

همزة الاستفهام + همزة القطع.

فتحة + فتحة + ساكن صحيح.

أَنَّ يَأْتِي ← 'a - an → 'a'an

وقيفة

أَنْتُمْ ← 'a - antum → 'a'antum

وقيفة

أَنْذَرْتَهُمْ ← 'a - an → 'a'an

وقيفة

فتحة + فتحة + متحرك:

أَلِدْ ← 'a - aLi → 'a'aLi

وقيفة.

فتحة + كسرة.

أَنْفَكَ ← 'a - iF → 'a'iF

وقيفة

فتحة + ضمة.

أَوْ نَبَيْكُمْ ← 'a - un → 'a'un

همزة الاستفهام + همزة الوصل.

فتحة + فتحة:

أَلَّا نَ ← 'a - aL → 'a'aL

وقيفة

فتحة + كسرة تحذف في الدرج.

لغير الاستفهام:

أئمة ← 'a - immaT → 'a'immaT

وقيفة

الهمزة من كلمتان:

أولاً: الهمزتان المتفتحتان في الحركة:

قنبل:

فتحة + فتحة:

"السفهاء أموالكم".

هَاءَ أَم ← Hā'a - am → Hā'a'a m

وقيفة

كسرة + كسرة

"النساء إلا"

سَاءِ إِلا ← Sā'i - iLLā → Sā'i'iLLā

وقيفة

"أولياء أولئك"

يَاءُ أَوْلا ← yā'u - uLā → yā'u'uLā

وقيفة

البرّي:

كسرة + كسرة:

"النساء إلا"

سَاءِ إِلا ← Sā - i'iLLā → Sā'i'iLLā

وقيفة

"أولياءُ أولئك"

ياءُ أولًا ← yā' a' uLā → yā' a' uLā

وقيفة

ثانيا: الهمزتان المختلفتان في الحركة:

فتحة + ضمة:

"جاءَ أمةٌ" ← jā' a' - ummaT → jā' a' ummaT

وقيفة

فتحة + كسرة

"أولياءُ إن"

ياءُ إن ← yā' a' - in → yā' a' in

وقيفة

ضمة + كسرة:

﴿ شُهَدَاءُ إِلَّا ﴾ (النور: 6)

داءُ إلا ← Dā' u - iLLā → Dā' u' iLLā

وقيفة

المزدوج المؤكد (النام):

أولا: الهمزتان من كلمة:

همزة الاستفهام + همزة القطع

قنبل:

ضمة + فتحة + حركة

﴿ أَلنُّشُورُ ﴾ ﴿ أَمِنْتُمْ ﴾ (الملك: 16)

رَأَم ← Ru' a' ami → Ruwa - ami

وقيفة واو محضة

ضممة + فتحة + حرف مد:

﴿فِرْعَوْنَ ءَأَمْنُمْ﴾ (الأعراف: 123).

نُ أَم ← nuwa - āma → nu'a'āma

وقيفة واو محضة

لغير الاستفهام:

فتحة + كسرة

"أئمة" ← 'ayimmaT → 'a'immaT

ياء محضة

ثانيا: في كلمتان مختلفتان:

ضممة + فتحة:

﴿السُّفَهَاءُ الْآآ﴾ (البقرة: 13).

هَاءُ الْآ ← Hā'uwaLā → Hā'u'aLā

واو محضة

ضممة + كسرة: مذهب القراء.

﴿شُهَدَاءُ الْآآ﴾ (النور: 6)

دَاءُ الْآ ← Dā'uwiLLā → Dā'u'iLLā

واو محضة

وخلاصة القول: إن الانزلاق الحركي يحدث عند التقاء حركة الصامت السابق

للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثم يتشكل شبه الحركة - الواو أو

الياء - حسب تتابع الحركات. يقول عبد الصبور شاهين: حين يكون الانتقال بين همزتين

من ضم إلى فتح، أو كسر إلى فتح تسقط الهمزة ليحل محلها صوت لين ناتج عن ازدواج

الحركة على الصورة التالية:

شاءاً ← شاعُوَ ← ua ← w
شاءاً ← شاعُوَ

ص ح ح / ص ح / ص ح ← ص ح ح / ص ح - ح (1).

• تخلق الواو والياء في قراءة ابن كثير:

تتخلق الواو والياء في قراءة ابن كثير على النحو التالي:

1- تتشكل الواو من تتابع الضمة والفتحة، فالانتقال من الضمة إلى الفتحة يولد الواو، كما بيناه في الأمثلة السابقة في المزدوج التام عند قبل في حربي: ﴿النُّشُورُ﴾ (البقرة: 13) في قراءة ابن كثير بروايته.

وذلك راجع إلى سقوط الهمزة، وتتابع حركتان، هما: الضمة، والفتحة، ولا يجوز أن تلتقي في العربية حركتان التقاء مباشرا، ومن ثم يحصل انزلاق بين الضمة والفتحة فتنشأ الواو، جاء في غيث النفع: ﴿النُّشُورُ﴾ (الملك: 15-16) إن لقبيل في الوصل إبدال الأولى واوا وتسهيل الثانية (2)، أما قوله تعالى: ﴿فِرْعَوْنَ ءَأَمْنَتُمْ﴾ فاختلَفوا في الأولى والثانية، أما قبل فأبدلها في الوصل واوا مفتوحة لأن الهمزة المفتوحة إذا جاءت بعد ضمة جاز إبدالها واوا سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة، نحو: يواخذ، وموجلا، أو في كلمتين، ولم يكتف بإبدال الأولى من تسهيل الثانية لعروضه (3).

2- كما أن تتابع الضمة والكسرة يولد الواو، ومثاله: ﴿السُّوءُ إِنَّ﴾ (الأعراف: 188) فقرأ ابن كثير بتسهيل همزة (إن)، وعنه إبدالها واوا خالصة (4).

"السُّوءُ إِنَّ" ← 'assū'uwin → 'assū'u'in

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو"، ص 169.

(2) ينظر: علي النوري الصفاقسي، "غيث النفع في القراءات السبع"، ص 537.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 207-208.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 216.

وكذلك عند الانتقال من ضم إلى كسر في الأمثلة التي ذكرناها في باب إسقاط الهمزة في حرف: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ (يوسف: 53) فإن التابع: (ضممة طويلة + كسرة قصيرة) يولد واوا بالنقل والإدغام.

"السوءِ إِلَّا"

سوءِ إِلَّا ← 'assūwwi'iLLā → 'assū'i'iLLā

• تخليق الهمزة المسهلة:

ففي بعض مواقع الهمزة في كلمة، والهمزتين في كلمة وفي كلمتين يكون الانتقال من فتح إلى فتح، نحو: "لَأَعْتَنُكُمْ" في الهمز المفرد، و "أَأَنْذَقْتُمْ" و "أَأَلَدْتُ" في الهمزتين من كلمة، وفي الهمزتين من كلمتين منفصلتين، في نحو: "النساءَ أَمْوَالِكُمْ"، فينطق بفتحتين؛ عبر عنها القديما (بين بين) أي جعل الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف (بين بين) في التخفيف، وكان جعلها بين الهمزة والألف أولى، لأن حركتها الفتح، والفتح من الألف، والألف تحدث من إشباع الفتحة، فكانت حركتها أولى؛ والحرف الذي من حركتها أولى بها⁽¹⁾.

ويكون الانتقال من فتح إلى كسر، نحو: "اللاء" في الهمز المفرد، و "أَنْفَكَ" من كلمة، وفي كلمتين، نحو: "أَوْلِيَاءِ إِنْ"، فينطق بفتحة + كسرة، وعبر عنها القديما بالياء المختلصة، وصفت بذلك لأن القارئ غير حريص على النطق بياء. يقول عبد الصبور شاهين: إن (بين بين) إنما تدل في الواقع على مزدوج، وأن الناطق لم يرع تأكيد الانزلاق في هذه الحالة من النطق، وينسب هذا التخفيف إلى أهل الحجاز، فهذا النطق هو نطق بحركتين متواليين مع فاصل خاطف بينهما؛ هو الذي يتمثل في الانزلاق بين الحركتين عند اختلافهما⁽²⁾.

وأما الانتقال من فتح إلى ضم في نحو: "أَوْئِبْتُكُمْ" في الهمزتين من كلمة، و "جاءَ أُمَّة" في كلمتين منفصلتين، وهو ما عبر عنه القديما بالواو المختلصة، وذلك لذهاب بعض

(1) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج1/178.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 179.

الحركة⁽¹⁾. ويرادفه (بين بين) أي تجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المدّ المجانس لحركتها، أو حركة سابقتها، وفي هذا تأصيل للمتحركة⁽²⁾.

يقول مكي بن أبي طالب: الهمزة المضمومة والمكسورة إذا تحرك ما قبلها، امتنع إلقاء الحركة والبدل لقوتها بحركتها، فلم يبق إلا أن تجعل (بين بين)، فجعلنا بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، إذ هو يتولد عن إشباع حركتها، وكان بذلك لقربه منهما⁽³⁾.

أما الانتقال من ضم إلى كسر، في الهمزتين من كلمتين، نحو: "شهداء إلا" يقول ابن الجزري: ذهب بعضهم إلى أنها تجعل (بين بين) أي بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو كاخليل وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثا⁽⁴⁾، وقا مكي بن أبي طالب: ذهب الأخفش إلى أن تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة بين الهمزة والواو، وذلك أنها لو جعلت بين الهمزة والياء الساكنة كما يقول سيبويه؛ لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة، وهذا لا يجوز؛ لأن مذهب البصريين كما قدمنا أنها ليست بياء ساكنة محضة؛ إنما هي (بين بين) بزنتها متحركة، فكما تكون الضمة قبلها، وهي متحركة، كذلك تكون قبلها، وهي (بين بين)⁽⁵⁾.

وخلاصة القول أن ابن كثير في مثل الحالات ينطق بالمزدوج خفيفا، وهذا لانتمائه إلى البيئة الحجازية، هذه البيئة التي يكفي قراءها بقدر يسير من الضغط في موقع النبر، هذا النبر الذي لم يغير موقعه؛ لأن التقسيم المقطعي لم يختلف في حال إسقاط الهمزة عنه في حال وجودها، وأن غاية ما هنالك هو التعود على النطق بالمزدوج خفيفا بقدر ما يسمح ذوقهم اللغوي من الضغط اليسير في حدود ما وصفه القدماء بـ (بين بين)⁽⁶⁾. وأعانهم على ذلك تعودهم الأناة في نطقهم، والتؤدة في إيراد المقاطع منبورة أو غير منبورة، وهو السبب الذي أغناعهم عن الهمزة كوسيلة للنبر، على حين احتاجها البدو في نبرهم نظرا لسرعة أدائهم،

(1) ينظر: عبد الصبور شاهين، "أثر القراءات في الأصوات والنحو"، ص 170، وأيضا علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 317/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج 416/1.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 180/1.

(4) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ج 310/1.

(5) ينظر: مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ج 180/1.

(6) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 74.

والتماسهم أن يضغطوا بعض المقاطع بصورة واضحة حيث يحسون بضرورة هذا الضغط للتقليل من عيب السرعة في الأداء⁽¹⁾.

وما ينبغي أن نؤكد عليه في نهاية المقال عن همزة (بين بين) أن القدماء لم يسلموا بأن الهمزة قد سقطت بل هي موجودة، ولكنها ضعيفة غير محققة، فهي (بين بين)، ولكنها لا تعني في الدرس الصوتي الحديث وجود همزة إطلاقاً، وإنما هي تتابع حركتين يكونان في الحقيقة نوعاً من المزدوج؛ خفيف الانزلاق من عنصره الأول إلى عنصره الثاني، وذلك لأن سقوط الهمزة يؤدي إلى اتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة؛ بحيث يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو والياء) ومن ثم يعد دليلاً على أن الهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتية؛ يعمد إليها (المحققون)، وهم الذين يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور، وأما (المخففون) فلم يريدوا هذا التأكيد، واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع حركتين؛ لهما من الطول ما يؤدي مهمة النبر، ويبرز وجود المقطع المنبور. وذلك لأن النطق بالمزدوج لا يعني في الحقيقة سوى استمرار الانطلاق في مجرى الصوت حتى يتم أداء الحركتين غالباً، والثلاث حركات أحياناً، ولا شك أن القياس في هذه الحالة على أساس الكم الزمني؛ لا على أساس الكيف؛ من تمام أو خفة⁽²⁾. وهذا معنى قول مكّي بن أبي طالب، في همزة (بين بين) أنها مد يسير لما فيها من الألف⁽³⁾.

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، ص 120 وما بعدها.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"، ص 174.

(3) ينظر: علي النويري، "شرح طيبة النشر"، ج 419/1.

الخطمة

الخاتمة :

في ختام هذا البحث نأتي إلى عدد النتائج المتوصل إليها:

أولاً : النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها من تعريف القرآن وقراءاته: إنَّ للمفهومين تقاطع ينتج عنه إدراج للظواهر الصوتية وانتماؤهما إلى المجموعة الكلية إذا اعتبرنا أنَّ التقاطع مجموعة جزئية من مجموعة كلية تتمثل في القرآن وقراءاته متواترها وشاذها، فما من ظاهرة صوتية إلاَّ احتوتها القراءات الشاذة والمتواترة.

ثانياً : إنَّ الظواهر التي ترتبط بالصوائت اللغوية قصيرة أم طويلة تنقسم إلى قسمين:

- قسم أدائي.

- قسم وظيفي.

فالظاهرة أحيانا تكون أدائية تتعلق بأداء اللفظ دون أن يكون لها تأثير على معناه أو بنيتها اللغوية، بمعنى أنَّ زيادة الكمية في الصوائت القصيرة أو الطويلة تنفرع إلى فرعين: زيادة لا تحدث أي تغيير في المعنى ولا في المبنى، وزيادة تحدث تغييرا وظيفيا ومعنويا وفق القاعدة التي تقول : إنَّ أي زيادة في المبنى تُحدث زيادة في المعنى.

إنَّ مصطلح التمام هو مطل للحركات وتمامها حتى تصبح حروفا ، وهو مطل للحروف وإشباعها، وهذا دليل على تمامها وتمام معنى الكلام. فالتمام لا يؤدي وظيفة صرفية أو نحوية لكنه يؤدي وظيفة معنوية ودلالية لإظهار المعنى المراد وبيانه. وهذه الوظيفة هي بالطبع تضاف إلى الوظيفة الصوتية المتمثلة في بيان الصائت القصير والطويل في درج الكلام وتسلسله وتواصله.

ثالثاً : إنَّ النظام اللغوي الأصلي يقتضي قواعد مطلقة ومطرّدة ، لكن الكلام ، وهو التطبيق على نظام اللغة يصادف أحيانا بعض المشكلات ، فتلجأ اللغة إلى اعتماد نظام فرعي تفرضه مشكلة التطبيق في سياق الكلام المسموع لإيجاد حلول لمشكلات التطبيق، وهذا الفرع من النظام يؤيد الأصل ولا يضعف النظام ولا يطعن فيه. وبهذا يمكن أن ندرج الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير ضمن النظام الفرعي للغة.

ومن بين الوسائل المتنوعة التي تعتمد عليها العربية في تجاوز عقبات النطق: المماثلة. وحين يشمل الكلام باعتباره التطبيق العملي لنظام اللغة على صوتين متماثلين يتدخل النظام الفرعي لإزالة ثقل المثليين بالمخالفة. ومن بين ظواهر المماثلة والمخالفة التي يمكن أن تكون قواعد مقرّرة في قراءة ابن كثير ما يلي :

1- إنّ العربية تنفر من موقعية الضمة قبل الياء، ومن موقعية الواو قبل الياء، وعليه يمكن إدراج القاعدة اللغوية التي تقرّر: أنّ جمع التكسير (فَعول) إذا كانت عينه ياء؛ فإنّ الضمة تتحول إلى كسرة لتماثل الياء؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً عندما ينطق بالحركة والحرف المجانس لها.

2- إنّ كرهه تتابع المقاطع يفسّر ميل بعض العرب قديماً إلى تسكين العين في (فُعُل). فالتباين والتخالف ليس في الحركات فقط بل في البناء المقطعي أيضاً. وعليه فإنّ العربية تخلصت من هذا الوضع - توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة - بإدماج المقطعين الأوّل والثاني في مقطع واحد.

3- حذف الصائت (الفتحة) تخفيفاً يخالف القول الذي يرى أنّ الفتحة غير مستقلة - حيث رفض البصريون تخفيف مفتوح العين؛ لأنّ الفتحة خفيفة - ذلك أنّ السكون أخف وقد وردت كلمات قرآنية كثيرة بالإسكان دون الفتح، وبالتالي إنّ فشو هذه الظاهرة يؤدي إلى إطرادها وقبلوها.

4- إنّ قراءة ابن كثير تحافظ على الضمة ولا تحوّلها إلى كسرة في نحو: " وَأَنَّ أَحْكُمُ " (المائدة: 49) - ممّا اجتمع فيه ساكنان بيتداً ثانيهما بهمزة مضمومة - وعليه فإنّ ما يسمّى "الكسر لالتقاء الساكنين" قد يكون محوّلاً عن ضمّ.

5- نتيجة لإحصاء ظاهرة التسكين في قراءة ابن كثير هناك نقاط يمكن الخلوص إليها والإشارة إلى وجودها: إنّ التحريك والتسكين وحذف الصائت جاء نتيجة توالي الصوائت؛ سواء أكانت هذه الصوائت في اسم وفعل، ومفرد أم جمع، وسواء أكان هذا التوالي في كلمة، أم في كلمتين، وسواء أكانت هاته الحركات

مماثلة أم متباينة ومثاله: ﴿ خُطُوتٍ ﴾، ﴿ نَحْسَاتٍ ﴾، ﴿ كِسْفًا ﴾، ﴿ فَاسْرٍ ﴾ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾، ﴿ وَأَرْنَا مَنْسَكَنَا ﴾ ، أمّا الحذف للصائت كان طلباً للتخفيف لاستثقال توالي الصوائت؛ ذلك أن البنية المقطعية تتغير من توالي مقطعين أو ثلاثة مفتوحة إلى مقاطع مغلقة بإدماج مقطعين قصيرين مفتوحين فيتحول إلى مقطع متوسط مغلق في الغالب.

رابعا : إن ظاهرة الإدغام والإظهار في قراءة ابن كثير تنجم عن أسباب عدّة من بينها :

1- أسباب لهجية؛ فالتشديد مثلا قد يكون أحيانا اختلافا لهجيا ناتجا عن اختلاف في بنية الصيغة في عرف كل انتماء لهجي، فقد يكون الفعل مثلا مضعفا ومشددا في لهجة ومفككا أو مخففا في لهجة أخرى.

2- الاختلاف البيئي والجغرافي يعدّ عاملا بارزا في اختلاف القراءات ، فمثلا تتميز قراءة ابن كثير بالإظهار؛ لأنها من بيئة حضرية وليست بيئة بدوية، غير أن الإدغام لا ينعدم في قراءة ابن كثير ، وبالتالي فإنّ قراءته لا تخلو من أيّ بيئة لغوية.

خامسا : عامل النحاة الهمزة حين تقع موقعا غير قياسي على أنّها مبدلة جوازا أو شذوذا من الألف أو الياء أو الواو ، وهي صنعة تصريفية، بينما يرجعها المحدثون إلى مجموعة من كراهات النطق وثقله على اللسان:

1- كراهية الحركات الطويلة في المقاطع المقفلة.

2- الهروب من المقطع المديد لكراهية النطق بمصوّت طويل في مقطع مقفل، وكراهية الاحتفاظ بالمصوّت الطويل أو المزدوج في المقطع المقفل.

3- كراهية النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) مع مصوّت من جنسها.

4- كراهية الوقف على مقطع مفتوح ، حيث نجد أنّ الأبنية التي تنتهي بواو أو ياء بعد ألف زائدة تتعارض مع أهمّ خاصية من خصائص النطق العربي - خاصية الوقف على السكون - وعليه ، فإنّ الهمز ليس إبدالا وإنّما هو وظيفة ، وهي الإقفال لأنّ نهاية الكلام قد فرض عند الوقف صوتا بعينه.

سادسا : أمّا تسهيل الهمز بكل صورته لثقل الهمزة وكثرتها في الكلام وتخفيفها لا يخلّ باللفظ. فالتخفيف والتضعيف يعطيان دليلا على أنّ الهمز ليس سوى وظيفة يمكن اللجوء إليه، ويمكن الاستعاضة عنه بصورة أخرى، ويمكن الاستغناء عنه ونقل الوظيفة إلى موقع آخر، وبناء على هذا فإنّ الإبدال غير واقع كما يقوله الصرفيون بل مجرد التعويض الموقعي للحفاظ على الإيقاع الذي هو جوهر التصريف للبنية العربية.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

- 1- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، دط، 2003م.
- 2- الأصوات اللغوية: القاهري مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، دط، 1999م.
- 3- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، إسطنبول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دت.
- 4- أحمد طه حسين سلطان: فراءة أحمد بن يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي، القاهرة مصر، مكتبة وهبة، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 5- أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ليبيا تونس، الجار العربية للكتاب، حط، 1978م.
- 6- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، القاهرة مصر، عالم الكتب، 1418هـ - 1997م.
- 7- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، القاهرة مصر، عالم الكتب، ط1، 1421هـ - 2001م.
- 8- الأخفض سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مصر ط1، 1411هـ - 1990م.
- 9- الأزهري الشيخ خالد: شرح التصريح، دم، دار إحياء التراث العربية، 1425هـ.
- 10- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، حققه وقدم له: عبد السلام هارون وراجعته: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، 1387هـ - 1967م.
- 11- الإستربادي الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد العالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققه وضبطه: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، دط، 1402هـ - 1982م.

- 12- الأشموني علي بن محمد: شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت لبنان، دار الكتاب العربي، 1375هـ - 1955م.
- 13- الأعشى بن ميمون بن قيس بن ثعلبة الأعشى بكر بن وائل: الديوان مع السيرة والأقوال والنوادر، لبنان دار الراتب الجامعية، ط1، 2008م.
- 14- امرؤ القيس: الديوان مع السيرة والأقوال والنوادر، لبنان دار الراتب الجامعية، ط1، 2008م.
- 15- ابن الأنباري: أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت لبنان، المكتبة العربية، دط، 1419هـ - 1998م.
- 16- الأهوازي: الإمام أبي علي الحسين بن علي: الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، دققه وعلق عليه دريد حسين أحمد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م.
- 17- إميل بديع يعقوب: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1996م.
- 18- إميل يعقوب وبسال بركة ومي شيخاني: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، بيروت لبنان، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.
- 19- ابن الباذش أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري: الإقناع في القراءات السبع، حققه وقدم له: عبد الحميد قطامش، دمشق سوريا، دار الفكر، ط1، 1403هـ.
- 20- البخاري عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، الجزائر، دار الهدى، دط، 1992م.
- 21- بسام بركة: علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، بيروت لبنان، مركز الإنماء القومي، دط، دت.
- 22- البقري محمد بن قاسم إسماعيل: القواعد المقررة والفوائد المحررة المسمى اختصارا المتن البقرية في القراءات السبع، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، القاهرة مصر، دار الصحابة التراث بطنطا، دط، 1427هـ - 2006م.

- 23- أبو بكر حسين: المصطلحات الصوتية في مصادر القراءات القرآنية، كتاب التيسير، مصر، مكتبة الآداب، ط1، 1429هـ - 2008م.
- 24- البنا أحمد بن محمد: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر المسمى اختصاراً: منتهى الأمالي والمسرات في علوم القراءات، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل: بيروت لبنان، عالم الكتب، ط1، 1407هـ - 1987م.
- 25- التبريزي زكريا يحيى بن علي، شرح القصائد العشر، ضبطه وصححه: عبد السلام الحوفي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ-1987م.
- 26- تمام حسان: العربية مبناها ومعناها، القاهرة مصر، عالم الكتب، 1425 هـ - 2004م.
- 27- الثعالبي: فقه اللغة وشر العربية، تحقيق: أمين نسيب، بيروت لبنان، دار الجيل، ط1، 1418 هـ - 1998م.
- 28- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمان بن محمد: دلائل الإعجاز. تحقيق: محمد محمد شاكر، القاهرة مصر، مطبعة المدني، دط، دت.
- 29- الجرجاني علي بن الحسيني الجرجاني الحنفي: التعريفات، تحقيق: نصر الدين التونسي، القاهرة مصر، شركة القدس للتصدير، ط1، 2007م.
- 30- جرير: الديوان مع السيرة والأقوال والنوادر، لبنان، دار الراتب الجامعية، ط1، 2008م.
- 31- ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد: غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 32- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع، د1، 1424هـ - 2003م.
- 33- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: أنيس مهرة، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط3، 2005م.
- 34- التمهيد، أخرج أحاديثه: فارس بن إبراهيم، دط، 2006م
- 35- النشر في القراءات العشر، طنطا مصر، دار الصحابة للتراث، ط1، 2002م.

- 36- الجعبري إبراهيم بن عمر الخليلي: كتر المعاني في شرح حرز الأمامي ووجه التهاني، تحقيق: أحمد اليزيدي، المحمدية المغرب، مطبعة فضالة، 1419 هـ - 1998 م.
- 37- جيلالي بن يشو: مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرها في العربية الفصحى، القاهرة مصر، دار الكتاب الحديث 1428 هـ - 2007 م.
- 38- ابن جنى أبو الفتح عثمان بن حث النحوي: الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط3، 1429 هـ - 2008 م.
- 39- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي وشحاتة عامر، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 2007 م.
- 40- المنصف شرح التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373 هـ - 1954 م.
- 41- المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- 42- حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، القاهرة مصر، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2005 م.
- 43- حسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، دط، 1980 م.
- 44- أصوات اللغة العربية بين الثبات والتحول، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، دط، 1989 م.
- 45- حسان بن ثابت: الديوان، لبنان، دار الراتب الجامعية، ط1، 2008 م.
- 46- الحمزاوي: المصطلحات الحديثة في اللغة العربية، الجزائر-تونس، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، دط، 1987 م.
- 47- أبو حيان الأندلسي أثير الدين: البحر المحيط، القاهرة مصر، دار الكتاب الإسلامي، ط2، 1413 هـ - 1992 م.

- 48- ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، بيروت لبنان القاهرة مصر، دار الشروق، ط2، دت
- 49- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت لبنان، دط، دت
- 50- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 2003م.
- 51- خير الدين سيب: القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها، حديثها، الجزائر، دار الخلدونية، دط، 2005م.
- 52- الداني أبو عمر: جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوي ويحيى مراد، القاهرة مصر، دار الحديث، دط، 1427هـ - 2006م.
- 53- التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، تحقيق: أحمد عبد التواب الفيومي، مصر مكتبة وهبة، ط1، 1993م.
- 54- التيسير في القراءات السبع، تحقيق: محمد بيومي، القاهرة مصر، دار الفذ الجديد، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 55- ابن دريد: جمهرة اللغة، بيروت لبنان، دار صادر، ط1، 1344هـ.
- 56- الذهبي شمس الدين: سير أعلام النبلاء، حققه وخرج أحاديثه: خيرى سعيد، القاهرة مصر، المكتبة التوفيقية، دط، دت.
- 57- طبقات القراء من كتاب معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، حققه وفهرس له وضبط أعلامه وعلق عليه: محمد سيد جاد الحق، مصر، دار الكتب الحديثة، ط1، 1431هـ-1969م.
- 58- الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1997م.
- 59- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة مصر، دار الرفاعي بالرياض، مكتبة الفانجي للطباعة والنشر، ط1، 1403هـ - 1983م.

- 60- الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، القاهرة مصر، دار الحديث، دط، 1426هـ - 2005م.
- 61- الزجاجي أبو القاسم بن إسحاق: الجمل عني بتصحيحه وشرحه: ابن أبي شنب، ط2، 1957م.
- 62- أبو زرعة عبد الله بن محمد بن زنجلة: الحجة في لقراءات، حققه وعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، ط5، 1418هـ - 1997م.
- 63- الزرقاني عبد العظيم: مناهل العرفان، دار إحياء الكتب العربية، دط، دت
- 64- الزركشي محمد بن بهادر عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ - 2007م.
- 65- الزركلي: موسوعة أعلام الأدباء العرب والمسلمين، بيروت لبنان، دار الجيل، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 66- الزمخشري جار الله: الكشف عن حقائق غوامض الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الرياض السعودية، مكتبة العبيكات، 1418هـ - 1998م.
- 67- الزوزني: شرح المعلقات العشر، بيروت لبنان، منشورات مكتبة الحياة، 1411هـ - 1991م.
- 68- شرح المعلقات السبع، دمشق سوريا، منشورات دار الحكمة، ط4، دت.
- 69- زيد خليل القرالة: الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 70- سبط الخياط أبو محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط: الاختبار في القراءات العشر، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن ناصر السير، الرياض السعودية، فهرسة الملك فهد الوطنية، دط، 1417هـ.

- 71- سمير شريف أستيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، إربد الأردن، عالم الكتب الحديثة، دط، 2005م.
- 72- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة مصر، مكتبة الخانجي، دط، 1998م.
- 73- ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي: المخصص، تحقيق: محمد حسين أبي الحسن، القاهرة مصر، دار الكتاب الإسلامي، دط، دت
- 74- السيرا في شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1429هـ-2008م.
- 75- السيوطي جلال الدين: تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم الشماخ الرفاعي ومحمد العثماني، لبنان بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، دط، دت.
- 76- الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المنذوه، بيروت لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1416هـ-1996م.
- 77- أبو شامة عبد الرحمان بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تحقيق وضبط: إبراهيم عطوة عوض، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، دت
- 78- صاحب أبو جناح: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، عمان الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1419هـ-1999م.
- 79- عادل هادي نهر حمادي العبدى: الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، القاهرة مصر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ-2005م.
- 80- الصبان محمد علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1997م.
- 81- صبري متولي وشوقي ضيف: دراسات علم الأصوات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1425هـ-2004م.

- 82- الصفاقسي علي النويري: غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، مصر، دار الصحابة للتراث طنطا، دط، 1425هـ -2004م.
- 83- الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير" حققه وضبط أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، د.ط، د.ت.
- 84- عبد البديع النيراني: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دمشق سوريا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط1، 1427هـ -2006م.
- 85- عبد الجليل عبد القادر: الأصوات اللغوية، عمان الأردن، دار الصفا للنشر والتوزيع، دط، 1998م.
- 86- عبد الجليل مرتاض، "بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب"، بيروت، لبنان، مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م.
- 87- "في مناهج البحث اللغوي"، الجزائر، دار قصبة للنشر، د.ط، 2004م.
- 88- "العربية بين الطبيعة والتطبع - دراسات لغوية تحليلية لتراكيب عربية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1993م.
- 89- عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفر للنشر، دط، 2007م.
- 90- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، دط، 1400هـ -1970م.
- 91- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة مضر، مكتبة الخانجي، دط، دت
- 92- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، القاهرة مصر، مكتبة الخانجي، ط1، 1408هـ -1978م.
- 93- عبد العالي المسؤول: الإيضاح في علم القراءات، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 1428هـ -2008م.

- 94- عبد الغفار حامد هلال: اللهجات العربية، نشأة وتطور، القاهرة مصر، مكتبة وهبة، ط2، 1414هـ-1993م.
- 95- عبد الفتاح عبد الغني القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرية، القاهرة مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ-2005م.
- 96- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة وبهامشه: نفائس البيان، القاهرة مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ-2008م.
- 97- عبد القادر الهايتي: ما انفرد به كل قارئ من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي، بنغازي ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1996م.
- 98- عبد اللطيف الخطيب، "معجم القراءات"، دمشق، سورية، دار سعد الدين للطباعة والنشر، التوزيع، ط1، 1422 هـ -2002م.
- 99- عبد الهادي الفضلي: تاريخ القراءات القرآنية، لبنان، دار الأرقم، دط، دت
- 100- عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عمان الأردن، دار الميسرة للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ-2008م.
- 101- عزيزة فوال بابتي: معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، بيروت لبنان، دار صادر، دط، 1998م.
- 102- العسقلاني أحمد بن علي بن حجر: تقريب التهذيب، حققه وعلق عليه بهوامشه وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، 1395هـ-1975م.
- 103- العسقلاني شهاب الدين: الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت لبنان، دار صادر، دط، دت
- 104- عصام نور الدين: علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، بيروت لبنان، مركز الإنماء القومي، دط، دت
- 105- ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.

- 106-العكبري أبو البقاء بن الحسين عبد الله: إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، دط، دت
- 107-أبو علي الفارسي، أبو علي الحسين بن عبد الغفار: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جوياني وراجعته ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دمشق سوريا، دار المأمون للتراث، دط، دت
- 108- التكملة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 1984م.
- 109- علي عبد الواحد وافي، "علم اللغة"، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط11، 2006.
- 110-أبو العينين أبو عبد الرحمان صبري عبد العظيم عبد المجيد: الصفاء في قواعد القراء من طريقي الحرز والدرة، يليها: نظم اللؤلؤة في أصول القراءة، راجعه: سامي عبد الفتاح هلال وآخرون، الجيزة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2009م.
- 111- غانم قدور الحمد: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، عمان الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ-2006م.
- 112-ابن فارس أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ-1999م.
- 113-الفراء أبو زكرياء يحيى: معاني القرآن، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ-2002م.
- 114-الفراحي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم: ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، معجم اللغة العربية، دط، دت
- 115-فندريس جوزيف: تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، 1370هـ - 1950م.
- 116-فوزي حسن الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، إربد الأردن، عالم الكتب الحديثة، ط1، 1425هـ - 2004م.

- 117- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1995 م.
- 118- ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم: الشعر والشعراء، القاهرة، دار المعارف، 1966م.
- 119- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة مصر، مكتبة دار التراث، دط، 1427هـ - 2006م.
- 120- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ-2006م.
- 121- كامل سليمان الحبورى: معجم الشعراء، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م.
- 122- الكسائي: معاني القرآن، أعاده وقدم له: عيسى شحاتة عيسى، القاهرة مصر، دار قباء، دط، 1998م.
- 123- كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات) مصر، دار المعارف، دط، 1980م.
- 124- طاش كبرى زادة أحمد مصطفى: موسوعة المصطلحات مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تحقيق: علي دحروج، بيروت لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م.
- 125- طه حسين: في الشعر الجاهلي، سوسة تونس، دار المعارف للطباعة والنشر، دط، دت
- 126- طه صالح أمين آغا: التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في معاني القرآن، بيروت لبنان، دار المعرفة، ط1، 1428هـ - 2007م.
- 127- الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط2، 1927م.
- 128- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد بن الخالق عزيمة، القاهرة مصر، ط3، 1415هـ - 1994م.

- 129- ابن مجاهد أبو بكر: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة مصر، دار المعارف، دط، 1272م.
- 130- محمد إبراهيم عبادة: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، القاهرة مصر، مكتبة الآداب، دط، 2002م.
- 131- محمد الحبش: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، دمشق سوريا، دار الفكر، ط1، 1419هـ - 1999م.
- 132- محمد خان: اللهجات العربية والقراءات القرآنية، القاهرة مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 2003م.
- 133- محمد سالم محسن: القراءات العربية وأثرها في علوم العربية، بيروت لبنان، دار الجليل، ط1، 1418هـ - 1998م.
- 134- محمد الصالح الضالع، "علم الأصوات عند ابن سينا"، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، د.ط، د.ت.
- 135- محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، دم، دار سحنون للنشر والتوزيع، دط، 1997م.
- 136- محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1909م.
- 137- محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، القاهرة مصر، دار الحديث، دط، 1414هـ - 1994م.
- 138- محمد محمد حسن جبل: المختصر في أصوات اللغة العربية، دراسة نظرية تطبيقية، القاهرة مصر، مكتبة الآداب، ط5، 1429هـ - 2008م.
- 139- محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، القاهرة مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 2001م.

- 140- محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، القاهرة مصر، دار الفكر العربي، ط2، 1997م.
- 141- محمود سليمان ياقوت ، "معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث" ، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، د.ط، 2002.
- 142- المزي عبد الوهاب بن وهبان المزي الحنفي: أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخبار، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، بيروت لبنان، دار آية حزم، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 143- معمر بن المثني: مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، القاهرة مصر، مكتبة الخانجي، دط، دت.
- 144- مكّي بن أبي طالب: الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شليبي، مصر، مطبعة الرسالة، دط، دت.
- 145- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوي، القاهرة مصر، دار الحديث، دط، 2007م.
- 146- منصور كافي: علم القراءات، مفهومه، نشأته، مصدره، أقسامه ومدارسه. عناية الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، دط، 2008م.
- 147- ابن منظور: لسان العرب، بيروت لبنان، دار صادر، ط4، 2005م.
- 148- المهدي أبو العباس أحمد بن عمار: شرح الهداية، تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر، الرياض السعودية، مكتبة الرشيد، 1415هـ.
- 149- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، القاهرة مصر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985م.
- 150- ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالوراق ، "الفهرست" ، تحقيق : رضا تجدد.
- 151- النشار محمد بن علي الأنصاري: الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، لبنان عالم الكتب، دط، 1428 هـ - 2006م.

- 152- النووي أبو زكريا محي الدين بن شرف: تهذيب الأسماء واللغات، بيروت لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1416هـ - 1996م.
- 153- شرح صحيح مسلم، خرج أحاديثه: محمد بن عياد بن عبد الحليم، القاهرة مصر، مكتبة الصفا، ط1، 1424هـ - 2003م.
- 154- النويري أبو القاسم محمد بن علي النويري: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: مجدي محمد سرور سعيد باسلوم، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003م.
- 155- ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت لبنان، دار صادر، دط، دت
- 156- معجم الأدباء، دم، دار الفكر للطباعة والنشر، "3، 1400هـ - 1980م.
- 157- ابن هشام عبد الله: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: د. بركات يوسف هبور، بيروت لبنان، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ط2، 1429هـ - 2008م.
- 158- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن إسماعيل: شرح المفصل، المنيرية مصر، إدارة الطباعة المنيرية، دط، دت
- 159- شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين فباوة، حلب سوريا، المكتبة العربية، ط1، 1993هـ - 1973م.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1- آمنة شنتوف، "الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيات دراسة وصفية وظيفية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم اللغة الحديث، تلمسان، 1431هـ-2010م.
- 2- أنجب غلام: رسالة الإبدال والإدغام في ضوء علم القراءات القرآنية، رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، تخصص: النحو والصرف، المملكة العربية السعودية، 1410هـ - 1989م.
- 3- خير الدين سيب، "الفروق الصرفية والنحوية بين القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأدب واللغة، تلمسان، 1416هـ/1996م.

- 4- راشد شوقي ، "أصوات المد في قراءة نافع-دراسة وظيفية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللسانيات العربية ، تلمسان، 2009.
- 5- راضية بن عربية ، "الإمالة في القراءات القرآنية- دراسة صوتية مخبرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص: لسانيات تطبيقية ، تلمسان ، 1428هـ/2007م.
- 6- صباح دالي ، "البناء الصوتي في سورة الكهف، دراسة صوتية تشكيكية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص لغة ، تلمسان ، 1422هـ/2001.
- 7- عبد الجليل مرتاض، "دراسات سانتكسية اللهجات العربية القديمة"، أطروحة جامعية علمية للحصول على درجة دكتوراه دولة في اللسانيات ، تلمسان، 1414هـ/1994م.
- 8- محمد نجيب مغني صنيدي، "البناء التشكيلي للفواصل القرآنية وأثرها في الدلالة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللغة، شعبة لسانيات عربية، تلمسان، 1427هـ-2006م.
- 9- المهدي بوروبة: ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الصوتيات، تلمسان، 2002م.

ثالثا : المجلات :

- 1- زغوان أحمد ، "مثال العربية اللغوي ولسان قريش"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، سعيدة، المركز الجامعي ، العدد07، 2005م.
- 2- عبد الجليل مرتاض ، "اصطلاح المصطلح في اللغة العربية"، مجلة المصطلح، تصدر عن المخبر ، تلمسان، 10 مارس 2002.
- 3- محمد أحمد خاطر ، "اتباع الحركة في القراءات"، مجلة كلية اللغة العربية، القاهرة، جامعة الأزهر، العدد 02 ، 1410هـ/1990م.
- 4- محي الدين سالم ، "الهمزتين بين التحقيق والتخفيف في القراءات القرآنية" ، مجلة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 07 ، 1425هـ/2004م.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية ورقمها	السورة ورقمها
44	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (الفاحة:4)	الفاحة 01
150	﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاحة: 5)	
148	﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (الفاحة: 7)	
126-7	﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ (البقرة: 2)	البقرة 02
141	﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة: 2)	
135	﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (البقرة: 3)	
150	﴿ يوقنون ﴾ (البقرة: 4)	
355-347-327	﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (البقرة: 6)	
135	﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة: 6)	
135	﴿ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة: 7)	
60	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ (البقرة: 11)	
363-362-299	﴿ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا ﴾ (البقرة: 13)	
291	﴿ أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ ﴾ (البقرة: 16)	
123	﴿ بِهِ ﴾ (البقرة: 22)	
124	﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ﴾ (البقرة: 26)	

59	﴿فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: 28)
158-150	﴿هَتُوْلًا إِنْ﴾ (البقرة: 31)
124	﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (البقرة: 37)
199	﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾، (البقرة: 51)
199	﴿بَارِيكُمْ﴾ (البقرة: 54)
199	﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ (البقرة: 67)
141	﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ (البقرة: 71)
7	﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ (البقرة: 75)
239	﴿تَظَاهَرُونَ﴾ (البقرة: 85)
123	﴿بِمُزْحِجِهِ﴾ (البقرة: 96)
123	﴿وَرُسُلِهِ﴾ (البقرة: 98)
304	﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ (البقرة: 98)
199	﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (البقرة: 128)
186	﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ (البقرة: 129)
355-327	﴿ءَأَنْتُمْ﴾ (البقرة: 140)
136	﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ (البقرة: 159)
148-141	﴿دَابَّةٍ﴾ (البقرة: 164)

198	﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ (البقرة: 167)
196	﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ﴾ (البقرة: 168)
33	﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (البقرة: 185)
136	﴿ حَيْثُ شَقَّطْتُمُوهُمْ ﴾ (البقرة: 191)
33	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ (البقرة: 196)
338	﴿ سَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (البقرة: 211)
136	﴿ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ (البقرة: 216)
252	﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (البقرة: 217)
8	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ (البقرة: 220)
354	﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ (البقرة: 220)
131	﴿ بِيَدِهِ ﴾ (البقرة: 237-249)
163	﴿ إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ (البقرة: 249)
178	﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ﴾ (البقرة: 249)
هامش (10)	﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (البقرة: 254)
124	﴿ فِي رَبِّهِ ﴾ (البقرة: 258)
218-209	﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ (البقرة: 259)
199	﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ (البقرة: 260)

190	﴿فَعَاتَتْ أَكُلَهَا﴾ (البقرة: 265)	آل عمران 03
242-8	﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ﴾ (البقرة: 267)	
154-148	﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ (البقرة: 267)	
123	﴿وَأَمْرُهُ﴾ (البقرة: 275)	
237	﴿تَصَدَّقُوا﴾ (البقرة: 280)	
124	﴿بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: 284)	
221	﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة: 284)	
5	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (7)	
5	﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ (7)	
129-128-7	﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ (7)	
355-315	﴿قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ﴾ (آل عمران: 15)	
331	﴿قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ﴾ (آل عمران: 15)	
327	﴿ءَاَسَلَمْتُمْ﴾ (آل عمران: 20)	
141	﴿قَائِمٌ﴾ (آل عمران: 39)	
124	﴿أَسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ (آل عمران: 45)	
222	﴿وَدَّتْ طَّائِفَةٌ﴾ (آل عمران: 69)	
355-329	﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ (آل عمران: 73)	
131	﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: 75)	

131	﴿ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ في (آل عمران: 75)	
355-328	﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ ﴾ (آل عمران: 81)	
129	﴿ فِيهِ آيَاتٌ ﴾ (آل عمران: 97)	
244-242	﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران: 103)	
60	﴿ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ ﴾ (آل عمران: 106)	
300-136	﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ (آل عمران: 139)	
253	﴿ إِنْ يَمَسُّكُمْ ﴾ (آل عمران: 140)	
153	﴿ كُنْتُمْ تَمْنُونَ ﴾ (آل عمران: 143)	
245-243	﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ ﴾ (آل عمران: 143)	
131	﴿ نُؤْتِيهِ مِنْهَا ﴾ (آل عمران: 145)	
216	﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا ... وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران: 145)	
240	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء: 1)	
-155-153 348-343-159	﴿ أَلْسُفَهَا عَ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء: 5)	
348	﴿ أَلِنِّسَاءِ إِلَّا ﴾ (النساء: 22)	
123	﴿ فَلَأَمِّه ﴾ (النساء: 11)	
156-148	﴿ وَالَّذَانِ ﴾ (النساء: 16)	
260	﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَكَاذُوهُمَا ﴾ (النساء: 16)	
		النساء 04

154	﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ (النساء: 22)	
338	﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (النساء: 32)	
59	﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ (النساء: 37)	
141	﴿جَاء﴾ (النساء: 43)	
348	﴿جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ (النساء: 43)	
199	﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (النساء: 65)	
215	﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ﴾ (النساء: 74)	
124	﴿فِيهِ اخْتِلَافًا﴾ (النساء: 89)	
136	﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (النساء: 89)	
244-242	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ (النساء: 97)	
244	﴿عَنْهُ تَلَّهِ﴾ (النساء: 97)	
252	﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ (النساء: 115)	
131	﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ (النساء: 115)	
241	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صَلِحًا﴾ (النساء: 128)	
199	﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (النساء: 153)	
242	﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ (المائدة: 2)	المائدة
136	﴿فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ﴾ (المائدة: 23)	05

169	﴿ وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ (المائدة: 49)	
252-251	﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ ﴾ (المائدة: 54)	
328	﴿ ءَأَنْتَ ﴾ (المائدة: 116)	
356-330	﴿ أَيَّتُكُم ﴾ (الأنعام: 19)	الأنعام 06
124	﴿ بِهِ أَنْظُرُ ﴾ (الأنعام: 46)	
125	﴿ وَ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ (الأنعام: 73)	
156	﴿ أَتُحْجَوْنَ ﴾ (الأنعام: 80)	
258	﴿ أَتُحْجَوْنَ فِي اللَّهِ ﴾ (الأنعام: 80)	
194	﴿ حَقَّ قَدْرُهُ ﴾ (الأنعام: 91)	
5	﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ (الأنعام: 109)	
5	﴿ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنعام: 109)	
176	﴿ أَلَمَعَزِ ﴾ (الأنعام: 143)	
356-332	﴿ ءَالذَّكَرَيْنِ ﴾ (الأنعام: 143-144)	
347	﴿ قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ ﴾ (الأنعام: 143-144)	
244-242	﴿ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ ﴾ (الأنعام: 153)	
230	﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (الأنعام: 161)	
149	﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ (الأنعام: 162)	

352	﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ (الأنعام: 162)	
158	﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ (الأعراف: 34)	
218-217	﴿ أُوْرثْتُمُوهَا ﴾ (الأعراف: 43)	
343	﴿ تَلَقَّاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ (الأعراف: 47)	
357	﴿ ءَأَمَنْتُمْ ﴾ (الأعراف: 76)	
330	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ (الأعراف: 81)	
134	﴿ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ (الأعراف: 101)	
131	﴿ أَرْجِهْ ﴾ (الأعراف: 111)	
242	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ (الأعراف: 117)	
329	﴿ ءَأَمَنْتُمْ ﴾ (الأعراف: 123)	الأعراف 07
361	﴿ فِرْعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ ﴾ (الأعراف: 123)	
199	﴿ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ (الأعراف: 143)	
314	﴿ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ (الأعراف: 143)	
336	﴿ وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ ﴾ (الأعراف: 163)	
127	﴿ إِنَّ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ ﴾ (الأعراف: 176)	
223	﴿ يَلْهَثُ ذَٰلِكَ ﴾ (الأعراف: 176)	
363-358	﴿ أَلْسُوْءٌ إِنَّ ﴾ (الأعراف: 188)	
314	﴿ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰئِفٌ مِّنَ الشَّيْطٰنِ ﴾ (الأعراف: 201)	

242	﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ ﴾ (الأنفال: 20)	الأنفال 08
255-254	﴿ وَيَحْيَىٰ مَن حَىٰ عَن بَيْنَتِهِ ﴾ (الأنفال: 42)	
136	﴿ وَإِذ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ (الأنفال: 44)	
242	﴿ وَلَا تَنزَعُوا ﴾ (الأنفال: 46)	
354-332	﴿ أَيَّمَا ﴾ (التوبة: 12)	التوبة 09
313	﴿ يُضَاهِعُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (التوبة: 30)	
125	﴿ فَقَدْ نصرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (التوبة: 40)	
242-221	﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ ﴾ (التوبة: 52)	
138	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ (التوبة: 60)	
173	﴿ عَلَيْهِمْ ذَايِرَةٌ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (التوبة: 98)	
300	﴿ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ (التوبة: 106)	
308	﴿ ضِيَاءً ﴾ (يونس: 5)	
232	﴿ أَمَّن لَّا يَهْدِي إِلاَّ أَن يَهْدِي ﴾ (يونس: 35)	
195	﴿ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ (يونس: 27)	
332	﴿ ءَأَلْعَنَ وَقَدْ ﴾ (يونس: 51-91)	
332	﴿ ءَأَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (يونس: 59)	
337-336	﴿ فَسَأَلَ الَّذِينَ ﴾ (يونس: 94)	
169	﴿ قُلِ انظُرُوا ﴾ (يونس: 101)	

242	﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ ﴾ (هود: 3)	هود 11
136	﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا ﴾ (هود: 28)	
150	﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ (هود: 40)	
225	﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ ﴾ (هود: 42)	
222	﴿ أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾ (هود: 42)	
60	﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ (هود: 44)	
259	﴿ فَلَا تَسْعَلْنِ ﴾ (هود: 46)	
242	﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ ﴾ (هود: 57)	
123	﴿ رُسُلَهُ ﴾ (هود: 59)	
355-328	﴿ ءَأَلِدُ ﴾ (هود: 72)	
58	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (هود، 78)	
195	﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ (هود: 81)	
242	﴿ لَا تَكَلِّمْ نَفْسًا ﴾ (هود: 105)	
228	﴿ يَتَأْتِ ﴾ (يوسف: 4)	يوسف 12
262-60	﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ (يوسف: 11)	
127-120	﴿ وَشَرُّهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ ﴾ (يوسف: 20)	
169	﴿ وَقَالَتِ اخْرُجِ ﴾ (يوسف: 31)	
131	﴿ تُرْزِقَانِهِ ﴾ (يوسف: 37)	

328	﴿ ءَأَرْبَابٌ ﴾ (يوسف: 39)	
180	﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ (يوسف: 47)	
193	﴿ دَأَبًا ﴾ (يوسف: 47)	
363-340-334	﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ (يوسف: 53)	
60	﴿ هَذِهِ بَضَاعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (يوسف: 65)	
345	﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسُوا ﴾ (يوسف: 80)	
337-336	﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف: 82)	
345	﴿ وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ﴾ (يوسف: 87)	
330	﴿ أَعَيْنَكَ لِأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ (يوسف: 90)	
225	﴿ رُءْيَايَ ﴾ (يوسف: 100)	
225	﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ ﴾ (يوسف: 100)	
345	﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَ الرُّسُلُ ﴾ (يوسف: 110)	
216	﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾ (الرعد: 5)	
330	﴿ أَعِذَا كُنَّا تُرَابًا أَعِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (الرعد: 5)	
216	﴿ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ ﴾ (الرعد: 16)	الرعد 13
194	﴿ فَسَأَلْتُ أُوْدِيَةَ بِقَدْرِهَا ﴾ (الرعد: 17)	
345	﴿ أَفَلَمْ يَأْيِسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (الرعد: 31)	

124	﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ ﴾ (إبراهيم: 17)	إبراهيم 14
227	﴿ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ (إبراهيم: 17)	
168	﴿ خَبِيثَةٌ اجْتَثَّتْ ﴾ (إبراهيم: 26)	
242-238	﴿ مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الحجر: 8)	الحجر 15
أ	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (9)	
136	﴿ أَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾ (الحجر: 22)	
156-148	﴿ تَبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر: 54)	
258	﴿ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر: 54)	
155-153	﴿ جَاءَ آلَ ﴾ (الحجر: 61)	
316	﴿ جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ (النحل: 61)	
176	﴿ ظَعْنِكُمْ ﴾ (النحل: 80)	النحل 16
5	﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ ﴾ (103)	
5	﴿ لِسَانٍ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ﴾ (103).	
128	﴿ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (النحل: 121)	
174	﴿ صَبِيقٍ ﴾ (النحل: 127)	
331	﴿ أءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفَّتًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الإسراء: 98-49)	الإسراء 17
328	﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾ (الإسراء: 61)	
216	﴿ قَالَ أَذْهَبُ فَمَنْ ﴾ (الإسراء: 63)	

193	﴿ وَرَجَلِكَ ﴾ (الإسراء: 64)	
339	﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ (الإسراء: 78)	
195	﴿ كَسَفًا ﴾ (الإسراء: 92)	
127-120	﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾ (الإسراء: 106)	
339	﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ ﴾ (الإسراء: 106)	
167	﴿ قُلْ ادْعُوا ﴾ (الإسراء: 110)	
124	﴿ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ (الكهف: 1)	
240	﴿ تَرَاوَرُ ﴾ (الكهف: 17)	
124	﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ (الكهف: 37)	
125	﴿ تَذَرُوهُ الرِّيحَ ﴾ (الكهف: 45)	
121	﴿ وَمَا أُنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ (الكهف: 63)	
260	﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ (الكهف: 76)	
216	﴿ لَتَّخَذَتْ ﴾ (الكهف: 77)	
314	﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءً ﴾ (الكهف: 98)	
218	﴿ كَهَيْعَتِ ﴿١﴾ ذِكْرُ ﴾ (مريم: 1-2)	
240	﴿ تُسَلِّطُ ﴾ (مريم: 25)	
330	﴿ أَيْذَا مَا مِتُّ ﴾ (مريم: 66)	
252	﴿ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُم عَدًّا ﴾ (مريم: 84)	

الكهف

18

مريم

19

121	﴿ لَأَهْلِهِ أَمْكُونَا ﴾ (طه: 10)	
250	﴿ وَأَحْلَلْ عُقْدَةَ مِّن لِّسَانِي ﴾ ﴿ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ (طه: 37)	
123	﴿ خَلَقَهُ ﴾ (طه: 50)	
242	﴿ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ ﴾ (طه: 69)	
329	﴿ ءَأَمَنْتُمْ لَهُر ﴾ (طه: 71)	
131	﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا ﴾ (طه: 75)	طه
131	﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا ﴾ (طه: 75)	20
337	﴿ فَأَضْرَبْ لَهُم طَرِيقًا ﴾ (طه: 77)	
249	﴿ وَمَنْ تَحَلَّلَ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى ﴾ (طه: 81)	
163	﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا ﴾ (طه: 87)	
216	﴿ فَادْهَبْ فَإِنَّ لَكَ ﴾ (طه: 97)	
338	﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ (طه: 132)	
308	﴿ ضِيَاءً ﴾ (الأنبياء: 47)	
328	﴿ ءَأَنْتَ ﴾ (الأنبياء: 62)	
336	﴿ فَسَأَلُوهُمْ ﴾ (الأنبياء: 63)	الأنبياء
354-332	﴿ أَيْمَةً ﴾ (الأنبياء: 73)	21
187	﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ (الأنبياء: 90)	
54	﴿ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ ﴾	الحج

	(الحج: 11)	22
54	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ (الحج: 11)	
148	﴿ هَذَا ﴾ (الحج: 19)	
260	﴿ هَذَا خِصْمًا أَخْتَصِمُوا ﴾ (الحج: 19)	
156	﴿ صَوَافٍ ﴾ (الحج: 36)	
191	﴿ وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ ﴾ (الحج: 36)	
173	﴿ طُورٍ سَيْنَاءَ ﴾ (المؤمنون: 20)	
168	﴿ أَنِ اصْنَعِ ﴾ (المؤمنون: 27)	
124	﴿ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ ﴾ (المؤمنين: 33)	
331	﴿ أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (المؤمنون: 82)	المؤمنون 23
136	﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِحْرِيًّا ﴾ (المؤمنون: 110)	
252	﴿ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (المؤمنون: 112)	
176	﴿ رَافَةٌ ﴾ (النور: 2)	
362-361-358	﴿ شُهَدَاءُ إِلَّا ﴾ (النور: 6)	
244-242	﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾ (النور: 15)	
248	﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ ﴾ (النور: 31)	النور 24
250	﴿ وَلِيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (النور: 33)	

171	﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ (النور: 36)	
131	﴿ وَيَتَّقَهُ ﴾ (النور: 52)	
188	﴿ وَتَحَسَّنَ اللَّهُ وَيَتَّقَهُ ﴾ (النور: 52)	
248	﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾ (النور: 60)	
327	﴿ ءَأَنْتُمْ ﴾ (الفرقان: 17)	الفرقان 25
238	﴿ تَشَقُّقُ ﴾ (الفرقان: 25)	
130	﴿ فِيهِ مُهَانًا ﴾ (الفرقان: 69)	
130	﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأُبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ (الشعراء: 36)	الشعراء 26
131	﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ (الشعراء: 36)	
131	﴿ أَرْجِهْ ﴾ (الشعراء: 36)	
330	﴿ أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ (الشعراء: 41)	
242	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ (الشعراء: 45)	
329	﴿ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ ﴾ (الشعراء: 49)	
242	﴿ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ ﴾ (الشعراء: 221)	
242	﴿ الشَّيَاطِينُ ﴿ تنزل ﴾ (الشعراء: 221-222)	
124	﴿ إِنَّهُ أَنَا ﴾ (النمل: 9)	
259	﴿ أَوْ لِيَأْتِيَنِي ﴾ (النمل: 21)	

131	﴿فَالِقِهِ إِيَّاهُمْ﴾ (النمل: 28)	
328	﴿ءَأَشْكُرُ﴾ (النمل: 40)	
285	﴿وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾ (النمل: 44)	
154	﴿قَالُوا أَطِيرَنَا﴾ (النمل: 47)	
330	﴿أَيِّنُّكُمْ﴾ (النمل: 55)	
332	﴿ءَأَلَّهُ خَيْرٌ﴾ (النمل: 59)	
331	﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ (النمل: 67)	
151	﴿هَتَيْنِ﴾ (القصص: 27)	القصص 28
260	﴿إِحْدَى أَبْنَتِي هَتَيْنِ﴾ (القصص: 27)	
148	﴿فَذَانِكَ﴾ (القصص: 32)	
177	﴿الرَّهْبِ﴾ (القصص: 32)	
260	﴿فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ (القصص: 32)	
354-332	﴿أَيِّمَّةَ﴾ (القصص: 41-45)	
308	﴿ضِيَاءً﴾ (القصص: 71)	
306	﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ (العنكبوت: 20)	
330	﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ (العنكبوت: 28)	
331	﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ (العنكبوت: 28)	

	(28)	
141	﴿ لا مَرَدَّ لَهُ ﴾ (الروم: 43)	الروم 30
226	﴿ يَبُنِي لَا تُشْرِكْ ﴾ (لقمان: 13)	لقمان 31
226	﴿ يَبُنِي إِنِّهَا ﴾ (لقمان: 16)	
225	﴿ يَبُنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ (لقمان: 17)	
250	﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشِيكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ (لقمان: 19)	
158	﴿ السَّمَاءِ إِلَى ﴾ (السجدة: 5)	السجدة 32
331	﴿ أءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (السجدة: 10)	
245	﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ (السجدة: 16)	
354-332	﴿ أَيْمَةً ﴾ (السجدة: 23)	
352-149-141	﴿ اللّٰثِي ﴾ (الأحزاب: 4)	الأحزاب 33
236	﴿ تُظَاهِرُونَ ﴾ (الأحزاب: 4)	
153	﴿ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ (الأحزاب: 32)	
155	﴿ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ (الأحزاب: 32)	
243	﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾ (الأحزاب: 33)	
300	﴿ تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ (الأحزاب: 51)	
243	﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ ﴾ (الأحزاب: 52)	

332	﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ (سبأ: 8)	
190	﴿ ذَوَاتِي أَكُلِ خَمَطٍ ﴾ (سبأ: 16)	سبأ
58	﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ (سبأ: 17)	34
197-196	﴿ أَلْغُرَفَتِ ءَامِنُونَ ﴾ (سبأ: 37)	
218	﴿ يَسَّ ۝ وَالْقُرْءَانِ ﴾ (يس: 1-2)	يس 36
355-327	﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (يس: 10)	
337	﴿ وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا ﴾ (يس: 13)	
328	﴿ ءَأَتَّخِذُ ﴾ (يس: 23)	
233	﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ (يس: 49)	
190	﴿ شُغْلٍ ﴾ (يس: 55)	
60	﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ (يس: 60)	
123	﴿ خَلَقَهُ ﴾ (يس: 78)	
331	﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا ءَأِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الصافات: 16)	
243	﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنْصَرُونَ ۝ ﴾ (الصافات: 25)	الصافات
330	﴿ أَيْنَا لَتَارِكُوا ﴾ (الصافات: 36)	37
330	﴿ ءَأَنْتَ لَمِنَ ﴾ (الصافات: 52)	
331	﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا ءَأِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾	

	(الصفات: 53)	
356-330	﴿أَيْفَكَا﴾ (الصفات: 86)	
331	﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ (ص: 8)	ص 38
296	﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص: 33)	
169	﴿وَعَذَابِ ارْكُضٍ بِرِجْلِكَ﴾ (ص: 41-42)	
131	﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾ (الزمر: 7)	
228	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: 30)	
258	﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (الزمر: 64)	
330	﴿قُلْ أَيْتَكُمْ﴾ (فصلت: 9)	فصلت 41
198	﴿نَحْسَاتٍ﴾ (فصلت: 16)	
260-199	﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: 29)	
156-151	﴿الَّذِينَ﴾ (فصلت: 29)	
329	﴿ءَاَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (فصلت: 44)	
151	﴿حَمٍ، عَسَقٍ﴾ (الشورى: 2)	
131	﴿نُوتِهِ مِنْهَا﴾ (الشورى: 20)	
228	﴿بَلَدَةَ مَيْتًا﴾ (الزخرف: 11)	الزخرف 43
328	﴿قُلْ أَوْنُبِعْمُرُ﴾ (الزخرف: 58)	
355	﴿ءَاَالِهَتُنَا﴾ (الزخرف: 58)	

217	﴿ أَوْرَثْتُمُوهَا ﴾ (الزخرف: 72)	
128	﴿ خَذُوهُ فَأَعْلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ (الدخان: 47)	الدخان 44
329	﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ (الأحقاف: 20)	الأحقاف 46
348	﴿ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ ﴾ في (الأحقاف: 32)	
157-156	﴿ أَنْ تَحْيَى الْمَوْتَى ﴾ (الأحقاف: 33)	
312	﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾ (محمد: 13)	محمد 47
121	﴿ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾ (الفتح: 10)	الفتح 48
173	﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفتح: 6)	
177	﴿ شَطَطَهُ ﴾ (الفتح: 29)	
296	﴿ عَلَى سُوقِهِ ﴾ (الفتح: 29)	
196	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾ (الحجرات: 4)	الحجرات 49
216	﴿ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ ﴾ (الحجرات: 11)	
243	﴿ وَلَا تَنَابَزُوا ﴾ (الحجرات: 11)	
243	﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ (الحجرات: 12)	
243	﴿ لَتَعَارَفُوا ﴾ (الحجرات: 13)	
330	﴿ أءِذَا مِتْنَا ﴾ في (ق: 3)	ق 50
168	﴿ مُنِيبٍ ادْخُلُوهَا ﴾ (ق: 3-34)	

238	﴿ تَشَقُّقٌ ﴾ (ق: 44)	
هامش (10)	﴿ لَا لَعُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ ﴾ (الطور: 23)	الطور 52
302-301	﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ (النجم: 22)	النجم 53
306	﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى ﴾ (النجم: 47)	
191-189	﴿ إِلَىٰ شَيْءٍ نُكْرٍ ﴾ (القمر: 6)	القمر 54
198	﴿ فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴾ (القمر: 19)	
331	﴿ أءَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ ﴾ (القمر: 25)	
194	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر: 49)	
150	﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ (الرحمان: 1)	الرحمن 55
138	﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ (الرحمن: 72)	
331	﴿ أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الواقعة: 47)	الواقعة 56
330	﴿ أَيُّدَا مِتْنَا ﴾ (الواقعة: 47)	
327	﴿ ءَأَنْتُمْ ﴾ (الواقعة: 59، 64، 69، 72)	
306	﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ ﴾ (الواقعة: 62)	
243-153	﴿ فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (الواقعة: 65)	
176	﴿ رَآفَةٌ ﴾ (الحديد: 27)	الحديد 57
236	﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّن نِّسَابِهِمْ ﴾ (المجادلة: 2)	المجادلة

352	﴿ اللّٰثِي ﴾ (المجادلة: 2)	58
236	﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ﴾ (المجادلة: 3)	
328	﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ ﴾ (المجادلة: 13)	
243	﴿ أَن تَوَلَّوْهُمَّ ﴾ (المتحنة: 9)	المتحنة 60
191	﴿ خُشْبٌ ﴾ وهي في (المنافقون: 4)	المنافقون 63
194	﴿ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ (الطلاق: 3)	
224	﴿ وَالَّتِي يَبِيسَنَّ ﴾ (الطلاق: 4)	الطلاق 65
352	﴿ اللّٰثِي ﴾ (الطلاق: 4)	
154	﴿ أَدْخُلَا النَّارَ ﴾ (التحریم: 10)	التحریم 66
243	﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ ﴾ (الملك: 8)	
-333-328 357-355	﴿ ءَأَمِنْتُمْ ﴾ (الملك: 16)	الملك 67
363-361	﴿ النُّشُورُ ﴾ ﴿ ءَأَمِنْتُمْ ﴾ (الملك: 16)	
218	﴿ نَ وَالْقَلَمِ ﴾ (القلم: 1)	
329	﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ (القلم: 14)	القلم 68
243	﴿ فِيهِ لِمَا خَيْرُونَ ﴾ (القلم: 38)	
127	﴿ خُذُوهُ فَعْلُوهُ ﴾ (الحاقة: 30)	الحاقة 69
137	﴿ وَيُؤْتِكُمْ بِأَمْوَالٍ مَّبْنِيَةٍ ﴾ (نوح: 12)	نوح 71

169	﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ (المزمل: 3)	
71	﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل: 4)	المزمل 73
57	﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (المزمل: 20)	
249	﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ (المدثر: 6)	المدثر 74
24-23	﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 17)	
339	﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 17-18)	القيامة 75
23	﴿فَإِذَا قرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 18)	
255	﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَن نُّحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ (القيامة: 40)	
194	﴿وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهِبِ﴾ (المرسلات: 31)	المرسلات 77
237	﴿إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ﴾ (النازعات: 18)	
331	﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ (النازعات: 10-11)	النازعات 79
124	﴿فَإِرَاهُ الْآيَةَ﴾ (النازعات: 20)	
327	﴿ءَأَنْتُمْ﴾ (النازعات: 27)	
237	﴿تَصَدَّىٰ﴾ (عبس: 6)	عبس 80
-153-130 244-243-154	﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ (عبس: 10)	
139	﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ (الفجر: 6)	الفجر

314	﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (الفجر: 21)	89
131	﴿ أَنْ لَمْ يَرَهُ ﴾ (البلد: 7)	البلد 90
131	﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ (البلد: 7)	
345	﴿ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ (البلد: 20)	
244-243	﴿ نَارًا تَلْظَى ﴾ (الليل: 14)	الليل 92
173	﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (التين: 2)	التين 95
305	﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ (العلق: 7)	العلق 96
194	﴿ ثِيْلَةَ الْقَدْرِ ﴾ (القدر: 1)	القدر 97
243	﴿ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ (القدر: 3-4)	
238	﴿ تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ ﴾ (القدر: 4)	
245	﴿ تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ (القدر: 4)	
131	﴿ ذَرَّةٌ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ و ﴿ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة: 7)	الزلزلة 99
131	﴿ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة: 8)	
120	﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ (العاديات: 6)	العاديات 100
313	﴿ لَتَرُونَ الْجَحِيمَ ﴾ (التكاثر: 6)	التكاثر 102
345	﴿ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ (الهمزة: 8)	الهمزة 104
139	﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ (الفيل: 1)	الفيل

		105
193	﴿لَهَبٍ﴾ (المسد: 1)	المسد
193	﴿ذَاتَ هَبٍ﴾ (المسد: 3)	111

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	الحديث	الصفحة
01	"أن ابن مسعود "كان يقرأ القرآن رجلاً، فقرأ الرجل:..."	137
02	"سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين..."	12
03	"سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان..."	25
04	"كان عند أضاة بني غفار، فأتاه "جبيرل" -عليه السلام-..."	33
05	"كنت في المسجد فدخل رجل يصلي..."	54

فهرس الموضوعات

- مقدمة: أ
- مدخل: الإمام ابن كثير وسند قراءته 1
- المبحث الأول: نشأته وصفته ومذهب قراءته. 2
- أولاً: في اسمه وكنيته ونسبه. 2
- ثانياً: في نشأته ووفاته. 3
- ثالثاً: في صفته. 4
- رابعاً: في صفة قراءته. 4
- خامساً: مذهبه في القراءة. 7
- المبحث الثاني: في ذكر سنده وأصحابه المشهورين ورواته وطرقهم. 8
- أولاً: في ذكر طبقتة وشيوخه وسنده. 8
- ثانياً: في ذكر أصحابه المشهورين الذين ائتموا به ونقلوا قراءته. 10
- ثالثاً: راوياه وطرقهم. 12
- الفصل الأول: المصطلحات الشرعية والعلمية. 20
- المبحث الأول: المصطلحات الشرعية. 22
- المطلب الأول: مفهوم القرآن والقراءات وحقيقة العلاقة بينهما: 22
- أولاً: تعريف القرآن والقراءات. 22
- أ- معاني كلمة (قرأ) 22
- ب- معاني المصادر (قراءة - قرآن) 24
- ثانياً: القرآن والقراءات في الاصطلاح. 26
- أ- الأصل الشرعي لكلمة (قراءة). 26
- ب- القراءات في الإصطلاح. 28
- 1- تعريفات العلماء للقراءات القرآنية. 28

- 2- وخلاصة القول فيما ذكر من تعريفات حول مفهوم القراءات يتضح أن
- العلماء فيها على مذهبين 31
- ثالثا: علاقة القرآن بالقراءات 32
- أ- تعريف القرآن في الاصطلاح 32
- ب- حقيقة علاقة القرآن بالقراءات 33
- رابعا: أركان القراءات وأقسامها 38
- أ- أركان القراءات 38
- 1- المقاييس القرآنية عند العلماء 38
- 2- الموازنة بين المقاييس القرآنية 39
- ب- أقسام القراءات 40
- 1- تقسيمات العلماء 41
- 2- الخلاصة في أقسام القراءات: 43
- المطلب الثاني: مصطلحات القراءة والأحرف السبعة 45
- أولا: فروق مهمة بين المصطلحات (قراءة - رواية - طريق) 45
- أ- القراءة 45
- ب- الروايات 46
- ج- الطرق 47
- د- الوجه 48
- هـ- الاختيار 49
- و- القراء العشر 50
- ز- القراءات السبع 54
- ثانيا: الأحرف السبعة وعلاقتها بالاختلاف الصوتي بين القراءات 55
- أ- المعنى اللغوي والشرعي لكلمة حرف 55
- 1- اللغوي 55
- 2- الأصل الشرعي لكلمة حرف 55

- ب- المقصود بالأحرف السبعة 57
- 1- المقصود بها لغات 57
- 2- المقصود بها أوجه..... 58
- ج- الاختلاف الأدائي للقراءات القرآنية 59
- المبحث الثاني: المصطلحات العلمية والصوتية..... 64
- المطلب الأول: القراءات القرآنية وعلاقتها بالصوتيات 64
- أولاً : القراءات القرآنية وعلاقتها بالفصحى واللهجات العربية 64
- أ- الفصحى..... 64
- ب- اللهجة..... 66
- ثانيا : علم الأصوات والصوتيات العربية. 69
- أ- علم الأصوات..... 70
- ب- الصوتيات العربية..... 72
- ج- المنهج الصوتي للغويين العرب 74
- ثالثا : الأصوات والإدراج 76
- أ- الظواهر التوازنية 77
- ب- الظواهر التوازنية والنظام الفرعي للغة 80
- المطلب الثاني: الأصوات الصامتة والصائتة..... 83
- أولاً : أقسام الأصوات 83
- أ- حدّ الصوائت والصوامت 84
- ب- أعضاء النطق والجهاز التنفسي 85
- 1- الجهاز التنفسي..... 85
- 2- الجهاز التصويقي..... 86
- 3- الجهاز النطقي..... 86
- ثانيا : مخارج الحروف الصامتة وصفاتها..... 88
- أ- المخارج 88

- 1- مخارج الحروف عند الخليل 88
- 2- مخارج الحروف عند سيويه 89
- 3- مخارج الحروف عند المحدثين 90
- ب- صفات الحروف الصامتة 90
- ثالثا : الأصوات الصائتة وصفاتها. 94
- أ- الألف والواو والياء والحركات 94
- ب- الفرق بين أصوات المدّ واللين والعلّة والصحة 98
- 1- أشباه الصوامت 99
- 2- الفرق بين الواو والضمة، والياء والكسرة 100
- 3- الحركة المزدوجة 103
- رابعا : مفهوم الحركات من حيث الإدراج والوظيفة 105
- أ- ماهية الحركة ومفهوم الإدراج 105
- 1- ماهية الحركة 105
- 2- الحركة والإدراج 107
- 3- الإدراج للمتحرك والساكن 107
- ب- الحركة كمصوت والفرق بينها وبين مدتها 109
- ج- الحركة الطويلة بين الصحة والاعتلال 111
- د- الحركات والجانب الوظيفي 111
- الفصل الثاني: الظواهر الصوتية في الصوائت 115
- المبحث الأوّل : مصطلح التمام. 116
- المطلب الأوّل: مصطلح التمام في كلام العرب وأسبابه 116
- أولا: التمام في كلام العرب 116
- ثانيا: أسباب مظل الحركات وتماها 118
- أ- الدعاء والندبة 118
- ب- الإنكار 119

- ج- التذكر والوقف 120
- د- الترخم 121
- المطلب الثاني: التمام في قراءة ابن كثير 122
- أولاً: صلة هاء الكناية في قراءة ابن كثير 123
- أ- تعريفها وسبب صلتها وحالها في الوقف 123
- ب- ما اختصت به قراءة ابن كثير في هاء الكناية 127
- ثانياً: صلة ميم الجمع في قراءة ابن كثير 135
- أ- تعريفها وأصل حركتها 135
- ب- وجه الصلة وحذفها 136
- ج- شرط صلة الميم 137
- ثالثاً: المدّ الفرعي في قراءة ابن كثير 139
- أ- المدّ في اللغة والاصطلاح 139
- ب- شروط المد 140
- ج- أسباب المد 142
- د- المدّ وأنواعه في قراءة ابن كثير 147
- المبحث الثاني: التخالف والتماثل الصوتيان 164
- المطلب الأول: التماثل والاتباع الحركي 164
- أولاً: الاتباع بين القدماء والمحدثين والتقعيد لها 164
- أ- الاتباع بين القدماء والمحدثين 164
- ب- التقعيد لظاهرة الاتباع 167
- ثانياً: المماثلة بين الحركات في قراءة ابن كثير 169
- أ- حركة التقاء الساكنين 169
- ب- المماثلة بين الحركة والصامت 173
- 1- المماثلة في صيغة (فعل) 173
- 2- المماثلة بين نصف الحركة والحركة المجانسة لها 175

- 3- فتح حرف الحلق.....177
- المطلب الثاني: التخالف الصوتي.....184
- أولاً: سقوط الصائت القصير وتعليه عند اللغويين.....184
- أ- التخفيف بالتسكين في منظور التحليل الصوتي الحديث.....184
- ب- ظاهرة التسكين عند اللغويين القدامى.....186
- ثانياً: التسكين (سقوط الصائت القصير) في قراءة ابن كثير.....191
- أ- توالي ضميتين (فُعَل).....191
- ب- توالي حركتين مختلفتين (فَعَل).....195
- ج- توالي فتحتين (فَعَل).....195
- د- الجمع (فعلة).....198
- هـ- التسكين في الأفعال.....201
- الفصل الثالث: الظواهر السياقية في الصوامت.....204
- المبحث الأول: ظاهرة الإدغام - المماثلة - في قراءة ابن كثير.....205
- المطلب الأول: الإدغام والإظهار.....205
- أولاً: الإدغام والمماثلة.....205
- أ- الإدغام في اصطلاح النحويين.....206
- ب- الإدغام في اصطلاح القراء.....209
- ج- علة الإدغام.....210
- د- أقسام الإدغام ومعنى التماثل.....212
- هـ- المماثلة الصوتية: Assimilation.....213
- و- شروط الإدغام وموجباته.....215
- ثانياً: ما قرأه ابن كثير بالإظهار، وما قرأه بالإدغام.....216
- أ- ما قرأه بالإظهار من الإدغام الصغير.....216
- ب- تفسير لغة الإظهار.....221
- ج- ما قرأه ابن كثير بالإدغام.....223

- 225 د- إدغام الياء في مثلها وفي مقاربتها
- 232 المطلب الثاني: الإدغام الكبير
- 232 أولاً: المماثلة في الأفعال المزيدة بحرف التاء
- 234 أ- تاء الافتعال -صيغة افتعل- في قراءة ابن كثير
- 238 ب- صيغة (فعل)
- 241 ج- الإدغام في صيغة (تفاعل)
- 243 د- تاءات البزّي
- 248 هـ- خلاصة
- 249 ثانياً: الإدغام في الفعل الثلاثي المضعّف
- 249 أ- الفعل الصحيح
- 256 ب- إدغام الفعل المعتل في قراءته وإظهاره
- 260 ج- إدغام المثلين في قراءته
- 267 المبحث الثاني: الهمز والتسهيل
- 267 المطلب الأول: الهمز
- 267 أولاً: الهمز عند العرب والاصطلاح
- 268 أ- القبائل العربية والهمز
- 271 ب- الرمز الكتابي وتاريخ التسمية
- 274 ج- طبيعة الهمزة ومخرجها
- 277 ثانياً: الهمزة والاعتلال والإبدال
- 277 أ- آراء العلماء
- 280 ب- الهمزة والإبدال
- 280 1- علاقة الهمزة بحروف العلة والمد
- 282 2- إبدال الهمزة من حروف العلة بين المحدثين والقدماء
- 285 3- إبدال الهمزة وآراء المحدثين
- 287 ثالثاً: إبدال الهمزة من حروف العلة عند ابن كثير

- أ- قلب الألف همزة على غير قياس 287
- ب- الواو 293
- 1- الواو المضمومة 293
- 2- الواو الساكنة 298
- 3- الواو المتطرفة 301
- رابعاً: ما قرأه ابن كثير بالهمز لأسباب مختلفة 302
- أ- الهمز الذي يرجع إلى أصل الاشتقاق 302
- ب- الهمز في الأسماء المعربة في القرآن الكريم 306
- ج- الهمز وتغير الحركة وقلب مكان الحروف 307
- د- الهمز والقلب المكاني 310
- هـ- ما قرأه بغير همزة 315
- المطلب الثاني: تسهيل الهمزة وتخفيفها 317
- أولاً: مصطلح التسهيل والتخفيف وأنواعه 317
- أ- التخفيف في اللغة والاصطلاح 318
- 1- اختصاص الهمزة بالتخفيف 319
- 2- لهجات القبائل وتخفيف الهمزة 321
- ب- تخفيف الهمزة وأنواعه 322
- ثانياً: أنواع الهمز في قراءة ابن كثير 330
- أ- الهمزتين المجتمعين من كلمة 330
- ب- الهمزتان المجتمعين من كلمة 337
- ثالثاً: الهمز الوظيفي في قراءة ابن كثير 338
- أ- الإسقاط (الحذف) والتعويض عنها وعدمه 338
- 1- الإسقاط في الهمزة المفردة 339
- 2- الهمزتان المتفتحتان كسراً والنقل فيهما 343
- 3- سقوط الهمزة من الهمزتين المفتوحتين 345

- ب- التخفيف بالإبدال - إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركتها 346
- 1- الهمزة الساكنة..... 346
- 2- الهمزتان المتفقتان..... 350
- 3- التخفف بالإبدال للهمزة المتحركة (المزدوج التام والناقص) 353
- الخاتمة 370
- قائمة المصادر والمراجع 371
- فهرس الآيات القرآنية 386
- فهرس الأحاديث النبوية..... 412
- فهرس الموضوعات 413

Résumé :

Le thème évoqué traite les aspects phonétiques dans la lecture d'Ibn Kathir en raison de l'étude en linguistique moyennant les mécanismes de la phonologie afin de mettre en exergue les caractéristiques des livres du patrimoine linguistique, des lectures coraniques, de la perfection de la lecture en la présentant d'une manière scientifique pour permettre son assimilation aux étudiants de la branche de la langue et littérature arabe.

Les mots clés : les aspects phonétiques, lecture du coran, les voyelles, les consonnes, accent, affaiblissement du Hamza, assimilation, dissimilation.

Abstract :

The research treats the phonemic phenomena in Beno Kathir reading, in order to study these phenomena in modern linguistics, by using the organs of sounds science "phonology". In order to show these phenomena, which the linguistic heritage books.

And Quran readings books and linguistic in a scientific form to the benefit of language Arabic literature department learners.

The keywords: phonemic phenomena, the holly Quran, the vowels, the consonant, dissimilation, facilitating, phonology, modern linguistics.

ملخص :

يتناول هذا الموضوع الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، وذلك لدراستها ضمن الدرس اللغوي الحديث بتوظيف آليات علم الأصوات الوظيفي؛ لإبراز الظواهر التي حفلت بها كتب التراث اللغوي، وكتب القراءات القرآنية والتجويد، وتقديمها في قالب علمي حتى يستفيد منها دارسو قسم اللغة والأدب العربي.

الكلمات المفتاحية :

الظواهر الصوتية، القراءة القرآنية، الصوائت، الهمز والتسهيل، المماثلة، المخالفة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

تخصص: اللغة والدراسات القرآنية

ملخص مدونة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير موسومة

الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير

- دراسة وظيفية -

إشراف:

أ.د. خير الدين سيب

إعداد الطالبة:

مختارية عصماني

السنة الجامعية: 1432-1433هـ / 2011-2012م

ملخص

الحمد لله الذي أنزل لنا كتابا لا عوج فيه، وتكفل بحفظه فلا يقبل التغيير ولا التحريف ولا التبديل، تصديقا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: 9) والصلاة والسلام على رسوله المصطفى، الذي بعمله فهتدي وبسيرته نقتدي، وإلى أتباع أدائه في ترتيل القرآن الكريم يصبو كل عابد مقتفي، وبعد:

فلا غرو أن من يعيش مع القرآن الكريم وقراءته يدرك تمام الإدراك أن أداءه مضبوط بضوابط وقواعد صوتية يستحيل أن تتأتى إلا بالمران والدربة. هذه الحقيقة الظاهرة تجعل أي راغب في تعلم قراءة القرآن قراءة سليمة بعيدة عن النطق الدارج الذي لا تحكمه قواعد ومقاييس؛ يسعى إلى اكتشاف هذه الضوابط النطقية والكلامية. ثم إن الاختلاف الأدائي للقراءات القرآنية تجعل هذا الراغب في حيرة من أمره؛ فتدفعه إلى اكتشاف أيسر السبل إلى تحقيق هذه الرغبة. ولعل أيسر طريق هو التعرف على الظواهر الصوتية لكل قراءة قرآنية، وبالتالي اكتشاف ضوابطها نطقا وأداءا.

غير أن هناك من يرى أن العلماء قد أفاضوا في مجال الدراسات الصوتية للقراءات القرآنية، فلم يتركوا شاردة ولا واردة، وألفوا مؤلفات عديدة حوت عصارة الفكر الصوتي عند العرب والمسلمين. لكن من يتمعن في ملاحظة طبيعة الأشياء وقوانين التطور يدرك أن الأداءات الكلامية والقوالب النطقية لا تتوقف عن التطور والتجدد مع مولد كل إنسان حين يبلغ مرحلة النطق والكلام. لهاته الأسباب كان اختياري لموضوع: "الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير -دراسة وظيفية-"، ذلك لأنّ فإن الدراسات مهما بلغت أوجها تحتاج إلى من يثريها ببحوث عميقة حتى تقدّم حقائق موضوعية تتناسب مع تحديات كل عصر راهن ومستقبل قريب وبعيد.

من هذا المنطلق يظهر جلياً أن لكل عصر متطلباته واستقلالته، وصبغته التي يصطبغ بها، وبهذا فإن أي موضوع يقدم للدراسة يكتسب أهميته من حيث تلونه بلون العصر الذي ينتمي إليه والزمن الذي درس فيه. وبناء على هذا فإن الدراسات الصوتية للقراءات القرآنية

تحتاج إلى دراسة تتناسب مع هذا العصر خاصة عندما يتعلّق الأمر بالمزاوجة بين الأثر المنقول من الكتب والأداء المسموع؛ لأنّ هذا الأمر لا يتسنّى إلاّ لمن أجاد القول وبلغ درجة المشيخة في الأداء. عند هذه النقطة الفاصلة تواجه الباحث مشكلة تجعله يتساءل عن الكيفية التي تمكنه من توظيف الأثر المنقول في المؤلفات للكشف عن الظواهر الصوتية والأدائية للقراءة القرآنية، والاستعانة بمصطلحات وآليات علم اللّغة الحديث في فقه هاته الظواهر بالمزاوجة بين مفاهيم علم الصوتيات وعلم الترتيل؟

غير أنّه بالرغم من أهمية هذا البحث وقيّمته التي استمدّها من ارتباطه بالقراءات القرآنية، فإنّه لا يخلو من ثقل وصعوبة العمل؛ ذلك لكثرة المادة العلمية وتشعبها. ثمّ هناك صعوبة أخرى لا يمكن التغافل عنها أو تناسيها، وهي: قلة المؤونة المدخّرة في جعبة الفكر، وضآلة المعلومات المسبقة عن علم القراءات وعلم الترتيل؛ ما جعل الإمام بجوانب الموضوع المدرّس حلما بعيدا؛ غير أنّ توجيه الأستاذ الحكيم كان له دور مهمّ في تحديد أهداف الموضوع واعتصارها في نقاط دقيقة ومختصرة ممّا بدّد جزءا كبيرا من هاته الصعوبة وحصر نقاط البحث وأهدافه في مراحل ثلاث:

- مرحلة التعرف والاكتشاف للظواهر الصوتية التي تتميز بها القراءة موضوع الدراسة.
 - مرحلة فهم خصائص القراءة وربطها بالظواهر السياقية.
 - مرحلة التبويب والترتيب والمزاوجة بين الأثر المنقول والظاهرة السياقية.
- ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت على كتب القراءات والتجويد، وكتب اللّغة والاحتجاج والتوجيه، وكتب علوم القرآن والتفسير، فمن كتب القراءات كتاب "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري، و"شرح الطيبة" لثوّيري، و"جامع البيان" و"التيسير" لأبي عمرو الدّاني، و"غيث النفع" للصفافسي. وأمّا كتب الاحتجاج فأهمّها: "الكشف" لمكّي بن أبي طالب، و"الحجة" لابن خالويه، و"المحتسب" لابن جنّي. ومن كتب اللّغة "الكتاب" لسيبويه، ومؤلفات ابن جنّي "الخصائص" و"سر صناعة العربية"، بالإضافة إلى "همع الهوامع" للسيوطي، و"المتع في التصريف" لابن عصفور. ومن الكتب الحديثة "القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث" لعبد الصبور شاهين، وكتب الصوتيات منها "الأصوات اللغوية"

لإبراهيم أنيس، و"علم اللغة العام" لكمال بشر، ومن كتب اللهجات "في اللهجات العربية" لإبراهيم أنيس، و"اللهجات العربية في القراءات القرآنية" لعبده الراجحي. وغيرها كثير من المؤلفات العلمية الهامة.

واقترضت طبيعة الموضوع أتباع المنهج الوصفي ، واستعنت بألية التحليل حتى تخرج الدراسة في شكلها اللائق والمطلوب.

أمّا خطة المذكرة فأملت المادة العلمية التي وزّعت على مدخل وثلاثة فصول ، حيث جاء المدخل بعنوان : "الإمام ابن كثير وسند قراءته" ، قسّمته إلى مبحثين ، الأوّل تناولت فيه نشأته وصفته ومذهب قراءته، والثاني ذكرت فيه سند القراءة وأصحابه المشهورين الذين ائتمّوا به ونقلوا قراءته.

ثمّ كان الفصل الأوّل الذي خصصته للمصطلحات الشرعية والصوتية. وقسّمته إلى مبحثين كل مبحث في مطلبين. فتضمن المبحث الأوّل المصطلحات الشرعية واحتوى المطلب الأوّل منه مفهوم القرآن والقراءات وحقيقة العلاقة بينهما، والمطلب الثاني مصطلحات القراءة والأحرف السبعة. وأمّا المبحث الثاني فتضمن المصطلحات العلمية - الصوتية - واحتوى المطلب الأوّل منه القراءات القرآنية وعلاقتها بالصوتيات ، والثاني الأصوات الصائتة والصامتة وصفا وتعريفا.

ثمّ كان الفصل الثاني الذي وسم بالظواهر الصوتية في الصوائت، وجاء مقسما كسابقه إلى مبحثين كل مبحث في مطلبين، فالمبحث الأوّل تضمن مصطلح التمام ، واحتوى المطلب الأوّل منه التمام في كلام العرب وأسبابه، والمطلب الثاني التمام في قراءة ابن كثير. وأمّا المبحث الثاني فتضمن التخالف والتماثل الصوتيين. جاء في المطلب الأوّل منه مفهوم التماثل والاتباع الحركي بين القدماء والمحدثين بالإضافة إلى المماثلة بين الحركات في قراءة ابن كثير. وأمّا المطلب الثاني منه احتوى التخالف الصوتي وظاهرة التسكين في قراءة ابن كثير.

وفي الفصل الثالث درست الظواهر السياقية في الصوامت وخصصت المبحث الأوّل لظاهرة الإدغام والمماثلة في القراءة - موضوع الدراسة - واحتوى المطلب الأوّل منه ظاهرة الإظهار والإدغام الصغير ، وأمّا المطلب الثاني تضمن دراسة الإدغام الكبير. ثمّ خصصت

المبحث الثاني لظاهرة الهمز والتسهيل ، احتوى المطلب الأول دراسة الهمز عند العرب وفي الاصطلاح، والمطلب الثاني دراسة الظاهرة في قراءة ابن كثير من إبدال حروف العلة همزة، وما قرأه بالهمز لأسباب مختلفة. أمّا المطلب الثاني فتعرضت فيه لظاهرة التسهيل في الاصطلاح، ثمّ تتبعتها في القراءة.

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلاّ أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف؛ الأستاذ الدكتور خير الدين سيب على ما بذله من جهد في تصويب المذكرة ومتابعتها، ونصائحه القيّمة. كما أتوجّه بالشكر إلى كلّ الأساتذة في قسم اللّغة وأخصّ منهم لجنة المناقشة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه.

والرسول -صلى الله عليه وسلم- أول شيخ إقراء، تلقى الوجوه جميعاً عن جبريل، عن رب العزة جل جلاله وتباركت آلاؤه، وأنه -صلى الله عليه وسلم- أقرأها كما تلقاها. وعلى هذا فأقوى مستند شرعي للإقراء بالقراءات لا يقف عند حدود ما أوردناه من نصوص السنة الشريفة، وهي في أعلى درجة الصحة، بل إن أقوى مستند لهذا الوجه إنما هو ذلك التواتر الذي تؤدي به هذه القراءات، وهو الذي لا رتبة فوقه من التواتر، والذي مازالت جماهير الأمة تتلقاه وتلقيه منذ عصر النبوة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وفيما ذكر من تعريفات حول مفهوم القراءات يتضح أن العلماء فيها على مذهبين.

المذهب الأول: يعتبر القراءات ذات مدلول واسع، فهي تشمل الحديث عن ألفاظ

القرآن المتفق عليها والمختلف فيها، ومن أصحاب هذا المذهب: ابن الجزري.

والمذهب الثاني: يرى أصحابه أن مفهوم القراءات مقصورة على ألفاظ القرآن المختلف فيها،

ومن ذهب إلى هذا المذهب الزركشي في البرهان، والزرقاني في مناهل العرفان.

وفي ضوء هذه التعريفات إلى:

أن القراءة هي النطق بألفاظ القرآن كما نطقها -صلى الله عليه وسلم- أو كما

نطقت أمامه فأقرأها سواء كان النطق باللفظ المنقول عنه صلوات الله عليه وسلامه؛ فعلاً أو

تقريراً، واحداً أو متعدداً فالتعريف يعني أن القراءة قد تأتي سماعاً لقراءة النبي -صلى الله عليه

وسلم- أو نقلاً لقراءة قرءت أمامه فأقرأها، كما أن القراءات قد تروى لفظاً واحداً، وهو ما

يعبر عنه بالمتفق بين القراء، وقد تروى أكثر من لفظ واحد، وهو المعبر عنه بالمتخلف فيه بين القراء.

وقد وصف سيبويه مخرج الواو بأنه: مما بين الشفتين، مشتركة في ذلك مع الباء والميم، ووصف مخرج الياء بأنه: من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى. مشتركة في ذلك مع الجيم والشين، وكما عدها من بين المجهورات. ووصفهما بأنهما يكونان المجموعة اللينة لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما. كما أنهما -في رأيه- قابلان لجريان الصوت والمدّ وبعد أن وصف الألف بأن مخرجها أوسع من مخرجهما، وذكر أن هذه الثلاثة: الواو والياء والألف أخفى الحروف لاتساع مخرجهما. وقد جعل سيبويه صوتي الواو والياء في بعض المواقع بمتزلة الحركات الطوال، فأجاز إسكان الباء في مثل: (ثوبٌ بّكر، وجيبٌ بّكر)، قال: "لأن فيهما مدا ولينا". وإذا كان قد اعتبرهما في مواقع أخرى سواكن، حيث ذكر أن الأولى في (وَلَّى) بمنزلة الباء في (ظنّي)، والدليل على ذلك، أنه يجوز في القوافي (لَيَّا) مع قولك (ظنّيًا). فوصف سيبويه لهما باللين الذي يقصد به اتساع مخرجهما لهواء الصوت يتفق مع ما ذهب إليه المحدثون من وصفهما بأنهما إنطلاقيان غير محتكين. فالواو والياء هما المرحلة التي عندها يمكن أن ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين.

هذا الانطلاق هو العلاقة القوية التي تربط بين الواو والياء كنصفي حركة، وبين ما هو من جنسهما من الحركات، وهو الذي دعا سيبويه إلى أن يجعلهما في بعض المواقع بمتزلة الحركات الطوال، فأجاز إسكان الياء في مثل (ثوبٌ بّكر، وجيبٌ بّكر) كما سبق ذكره، لأن فيهما مدا ولينا.

ولابد هنا من التذكر أن هذين الصوتين يكتبان في اللغة العربية برموز قد تدعوا إلى الخلط بينهما وبين الصوائت المقابلة لها، فالياء قد تكون رسماً للكسرة الطويلة (ī) لنصف الصائت (y) في (يعد)، و (بايع)، و (بيت)، أما الواو فإنها قد تكون رسماً للضمة الطويلة (ū) كما في (يصبو)، و (حبور)، و (كسول)، وقد تكون رسماً لنصف الصائت (w)، كما في (ولد)، و (ثور)، و (غلو)، ونلاحظ أن أنصاق الصوائت تقوم في التركيب الصوتي للغة

العربية تماما بدور الأصوات الصامتة، فهي قابلة لأن تشدد كما في (أول)، و(غير). وأن تكون نواة المقطع اللغوي، مثل: الواو والفتحة في (ورى) والياء والفتحة في (يلد). وعلى ما سبق فإن رمزي الواو والياء يعبران في نظر القدماء عن أربعة أصوات، هي: (ياء المد، وياء العلة، وواو المد، وواو العلة)، والواقع أن الواو والياء المعتلين لا تكونان إلا حين تتراكب الحركات، فتنشأ الحركة المزدوجة التي تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالي الذي هو: الواو أو الياء.

والعربية تنفر من موقعية الضمة قبل الياء بعدها، ومثاله: (موقن، وموسر) قبل الإعلال، ومن موقعية الواو قبل الياء، وبخاصة في طرف الكلمة، بالإضافة إلى ذلك؛ إن الضمة تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتكون بتحريك أقصى اللسان؛ في حين أن الكسرة تتكون بتحريك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه.

وعليه يمكن إدراج القاعدة اللغوية الصوتية التي تقرر: أن جمع التكسير (فِعُول) إذا كانت عينه ياء، فإن الضمة تتحول إلى كسرة؛ لتمثيل الياء في جمع التكسير ليعمل اللسان عملا واحدا عندما ينطق بالحركة والحرف المجانس لها. ويزيد وضوحا قول ابن جنّي: إن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتي بكل حرف منها بعد أي الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوا في اللفظ، وقد قالت العرب: (فِعْل) من القول والطول: وأصله قَوْل، وطَوْل، فاستثقلت ذلك، فقلبت الواو إلى كسرة قبلها ياء، فتقول: قِيل، وطِيل. وقد قالتها العرب مقلوبتين هكذا، ونحوهما: ميزان، وميعاد، وميقات، كل ذلك من الواو في وزن، وقت ووعد، وكذلك قولاً: موسر، وموقن، وأصلهما: مُيسر ومُيقن، فكرها الياء بعد الضمة فأبدلوا واوا.

وخلاصة القول، إن إسكان الوسط فيما توات في الضمتان على النهج المذكور قد نسب إلى بني تميم، كما أن لهجة حذف الحركة فرع على اللهجة الحجازية. غير أننا لو عقدنا مقارنة بين السكون وبين مطلق الحركة لوجدنا أن السكون أخف من سائر الحركات، وأنه يؤدي وظيفة صوتية فيكون علامة على غلق المقطع الصوتي، وعلى الوقف، وعلى خلو الحرف من

الحركة، وأنه "وحده في النظام الصوتي يقف في مقابل الحركة أيا كانت، فهو قيمة خلافية". علاقتها بالحركة علاقة الإيجاب والسلب.

كما أن تتابع الحركات وتواليها قد يكون مظهرا من مظاهر الثقل، يكرهها العرب كتتابع الضمتين؛ لأنهم يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، لذا يميل المتكلم إلى تخفيف ذلك بالمخالفة بينهما عن طريق التسكين. ثم إن التخلص من تتابع الحركات بحذف الحركة قد يكون لتحويل المقاطع المفتوحة إلى مقاطع مغلقة من أجل توفير الجهد والاقتصاد فيها. وعموما هو سلوك لغوي للعربي يراد به التخفيف.

وعليه فإن كره تتابع المقاطع يفسر ميل بعض العرب قديما إلى تسكين العين في (فُعَل)، فالتباين والتخالف ليس في الحركات فقط بل في البناء المقطعي أيضا. فتوالي الضمتين يؤدي إلى تغيير في البناء المقطعي باستخدام القيمة الخلافية السالبة (السكون) في مقابل التحريك، فينتج عنه تحول الكلمة في بنائها المقطعي من ثلاثة مقاطع قصيرة متماثلة إلى مقطعين: متوسط مغلق وقصير مفتوح على النحو التالي:

قُدُسُ: ص ح + ص ح + ص ح

قُدُسُ: ص ح ص + ص ح.

خُشْبُ: ص ح + ص ح + ص ح

خُشْبُ: ص ح ص + ص ح

وعليه فإن العربية قد تخلصت من هذا الوضع؛ توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة بإدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد.

وخلاصة القول في هذا الباب، ونتيجة لهذا الإحصاء لظاهرة التسكين في قراءة ابن كثير، هناك نقاط لا بد من الخلوص إليها والإشارة إلى وجودها.

إنّ القراء اختلفوا في التحريك والتسكين بحيث لا يظهر لهم مذهب واحد. غير أنه يمكن أن نقول: إن حذف الصائت جاء نتيجة توالي الصوائت، سواء أكانت هذه الصوائت في اسم أم فعل، ومفرد أو جمع، وسواء كان هذا التوالي في كلمة نحو: (قدس)، أم في كلمتين

نحو: (أرنا) - إذا اعتبرنا الفعل كلمة والضمير المتصل كلمة ثانية- وسواء كانت هاته الحركات متماثلة نحو: (الدرك، خطوات، قدس) أم مختلفة نحو (رجلك، قطعاً، نحسات).

كما أن الحذف للصائت كان طلباً للتخفيف لاستئصال توالي الصوائت؛ ذلك أن البنية المقطعية تتغير من توالي مقطعين أو ثلاثة مفتوحة إلى مقاطع مغلقة، وذلك بإدماج مقطعين قصيرين مفتوحين إلى مقطع متوسط مغلق في الغالب.

توالي الحركات مع الضمات يثقل، كما أن توالي الكسرتين يكره في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكراهية الكسرتين المتواليين، كما تكره الياءان؛ لذلك مال المتكلم إلى تخفيف ذلك بالمخالفة بينهما - الضمتين والكسرتين - وتوالي مقاطع مفتوحة عن طريق التسكين، وعموماً هو سلوك لغوي يراد به التخفيف.

إذا قمنا باستخلاص النتائج لإدغام حرف التاء في الحروف السابقة الذكر، وقارنا بينها وبين أحكام الإدغام التي ذكرها النحاة وعلماء القراءات نجد:

- حرف التاء في الغالب قد أدغم في مماثله، ومجانسه، ومقاربه: (ت، د، س، ص، ز، ظ، ش) فالحروف: (س، د، ص، ز، ط، ش) هي حروف قوية، فالطاء مطبقة، والشين متفشية، والأخريات صفيرية، أما الدال فمجهورة. وهذه النتيجة تنسجم مع القاعدة العامة التي تقول: أن الصوت الضعيف يدغم في القوى عادة، أو يدغم النظير في النظير.

فالحروف - إذن - التي أدغمت فيها التاء إما من درجتها مثل: السين والشين، فالسين صفيرية، والشين متفشية والتاء شديدة، أو أعلى منها في الدرجة مثل (الطاء، والزاي، والصاد، والدال)، فالطاء والصاد مطبقة، والزاي صفيرية ومجهورة، والدال مجهورة وشديدة. كما أن أكثر الأصوات التي أدغمت فيها التاء هي الأصوات الأسنان اللثوية (ت، د، ز، س، ص) ثم الصوت الأسناني (ظ).

ويحدث الانزلاق الحركي عند التقاء حركة الصامت السابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثم يتشكل شبه الحركة - الواو أو الياء - حسب تتابع الحركات. يقول عبد الصبور شاهين: حين يكون الانتقال بين همزتين من ضم إلى فتح، أو

كسر إلى فتح تسقط الهمزة ليحل محلها صوت لين ناتج عن ازدواج الحركة على الصورة التالية:

شاءاً ← شَاءُوَ ← ua ← w
شاءاً ← شَاءُوَ

ص ح / ح / ص ح ← ص ح ح / ص ح - ح .

وخلاصة القول أن ابن كثير في مثل الحالات ينطق بالمزدوج خفيفا، وهذا لانتمائه إلى البيئة الحجازية، هذه البيئة التي يكفي قراءها بقدر يسير من الضغط في موقع النبر، هذا النبر الذي لم يغير موقعه؛ لأن التقسيم المقطعي لم يختلف في حال إسقاط الهمزة عنه في حال وجودها، وأن غاية ما هنالك هو التعود على النطق بالمزدوج خفيفا بقدر ما يسمح ذوقهم اللغوي من الضغط اليسير في حدود ما وصفه القدماء بـ (بين بين). وأعانهم على ذلك تعودهم الأناة في نطقهم، والتؤدة في إيراد المقاطع منبورة أو غير منبورة، وهو السبب الذي أغناعهم عن الهمزة كوسيلة للنبر، على حين احتاجها البدو في نبرهم نظرا لسرعة أدائهم، والتماسهم أن يضغطوا بعض المقاطع بصورة واضحة حيث يحسون بضرورة هذا الضغط للتقليل من عيب السرعة في الأداء.

وما ينبغي أن نؤكد عليه في نهاية المقال عن همزة (بين بين) أن القدماء لم يسلموا بأن الهمزة قد سقطت بل هي موجودة، ولكنها ضعيفة غير محققة، فهي (بين بين)، ولكنها لا تعني في الدرس الصوتي الحديث وجود همزة إطلاقا، وإنما هي تتابع حركتين يكونان في الحقيقة نوعا من المزدوج؛ خفيف الانزلاق من عنصره الأول إلى عنصره الثاني، وذلك لأن سقوط الهمزة يؤدي إلى اتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة؛ بحيث يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو والياء) ومن ثم يعد دليلا على أن الهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتية؛ يعتمد إليها (المحققون)، وهم الذين يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور، وأما (المخففون) فلم يريدوا هذا التأكيد، واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع حركتين؛ لهما من الطول ما يؤدي مهمة النبر، ويبرز وجود المقطع المنبور. وذلك لأن النطق بالمزدوج لا يعني في

الحقيقة سوى استمرار الانطلاق في مجرى الصوت حتى يتم أداء الحركتين غالبا، والثلاث حركات أحيانا، ولا شك أن القياس في هذه الحالة على أساس الكم الزمني؛ لا على أساس الكيف؛ من تمام أو خفة. وهذا معنى قول **مكي بن أبي طالب**، في همزة (بين بين) أنها مد يسير لما فيها من الألف.

في ختام هذا البحث نأتي إلى عدّ النتائج المتوصل إليها:

أولا : النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها من تعريف القرآن وقراءته: إنّ للمفهومين تقاطع ينتج عنه إدراج للظواهر الصوتية وانتماؤهما إلى المجموعة الكلية إذا اعتبرنا أنّ التقاطع مجموعة جزئية من مجموعة كلية تتمثل في القرآن وقراءته متواترها وشاذها، فما من ظاهرة صوتية إلاّ احتوتها القراءات الشاذة والمتواترة.

ثانيا : إنّ الظواهر التي ترتبط بالصوائت اللغوية قصيرة أم طويلة تنقسم إلى قسمين:

- قسم أدائي.

- قسم وظيفي.

فالظاهرة أحيانا تكون أدائية تتعلّق بأداء اللفظ دون أن يكون لها تأثير على معناه أو بنيتها اللغوية، بمعنى أنّ زيادة الكمية في الصوائت القصيرة أو الطويلة تتفرع إلى فرعين: زيادة لا تحدث أي تغيير في المعنى ولا في المبنى، وزيادة تحدث تغييرا وظيفيا ومعنويا وفق القاعدة التي تقول : إنّ أي زيادة في المبنى تُحدث زيادة في المعنى.

إنّ مصطلح التمام هو مطل للحركات وتماها حتى تصبح حروفا ، وهو مطل للحروف وإشباعها، وهذا دليل على تمامها وتمام معنى الكلام. فالتمام لا يؤدي وظيفة صرفية أو نحوية لكنه يؤدي وظيفة معنوية ودلالية لإظهار المعنى المراد وبيانه. وهذه الوظيفة هي بالطبع تضاف إلى الوظيفة الصوتية المتمثلة في بيان الصائت القصير والطويل في درج الكلام وتسلسله وتواصله.

ثالثا : إنّ النظام اللغوي الأصلي يقتضي قواعد مطلقة ومطرّدة ، لكن الكلام ، وهو التطبيق على نظام اللغة يصادف أحيانا بعض المشكلات ، فتلجأ اللغة إلى اعتماد نظام فرعي تفرضه مشكلة التطبيق في سياق الكلام المسموع لإيجاد حلول لمشكلات التطبيق، وهذا الفرع من

النظام يؤيد الأصل ولا يضعف النظام ولا يطعن فيه. وبهذا يمكن أن ندرج الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير ضمن النظام الفرعي للغة.

ومن بين الوسائل المتنوعة التي تعتمد عليها العربية في تجاوز عقبات النطق: المماثلة. وحين يشمل الكلام باعتباره التطبيق العملي لنظام اللغة على صوتين متماثلين يتدخل النظام الفرعي لإزالة ثقل المثليين بالمخالفة. ومن بين ظواهر المماثلة والمخالفة التي يمكن أن تكون قواعد مقررة في قراءة ابن كثير ما يلي :

1- إنَّ العربية تنفر من موقعية الضمة قبل الياء، ومن موقعية الواو قبل الياء، وعليه يمكن إدراج القاعدة اللغوية التي تقرّر: أنَّ جمع التكسير (فعول) إذا كانت عينه ياء؛ فإنَّ الضمة تتحول إلى كسرة لتماثل الياء؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً عندما ينطق بالحركة والحرف الجانسان لها.

2- إنَّ كرهه تتابع المقاطع يفسّر ميل بعض العرب قديماً إلى تسكين العين في (فُعَل). فالتباين والتخالف ليس في الحركات فقط بل في البناء المقطعي أيضاً. وعليه فإنَّ العربية تخلصت من هذا الوضع - توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة - بإدماج المقطعين الأوّل والثاني في مقطع واحد.

3- حذف الصائت (الفتحة) تخفيفاً يخالف القول الذي يرى أنَّ الفتحة غير مستثقلة - حيث رفض البصريون تخفيف مفتوح العين؛ لأنَّ الفتحة خفيفة - ذلك أنَّ السكون أخف وقد وردت كلمات قرآنية كثيرة بالإسكان دون الفتح، وبالتالي إنَّ فشو هذه الظاهرة يؤدي إلى إطرادها وقبلوها.

4- إنَّ قراءة ابن كثير تحافظ على الضمة ولا تحوّلها إلى كسرة في نحو: "وَأَنْ أَحْكُم" (المائدة: 49) - ممّا اجتمع فيه ساكنان يتبدأ ثانيهما بهمزة مضمومة - وعليه فإنَّ ما يسمّى "الكسر لالتقاء الساكنين" قد يكون محوّلاً عن ضمّ.

5- نتيجة لإحصاء ظاهرة التسكين في قراءة ابن كثير هناك نقاط يمكن الخلوص إليها والإشارة إلى وجودها: إنَّ التحريك والتسكين وحذف الصائت جاء نتيجة توالي الصوائت؛ سواء أكانت هذه الصوائت في اسم وفعل، ومفرد أم جمع، وسواء أكان هذا التوالي في كلمة، أم في كلمتين، وسواء أكانت هاته الحركات متماثلة أم متباينة

ومثاله: حُطُوتٍ ، نَحْسَاتٍ كِسْفًا فَأَسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ،
أمّا الحذف للصائت كان طلبا للتخفيف لاستثقال توالي الصوائت؛ ذلك أن البنية المقطعية تتغير
من توالي مقطعين أو ثلاثة مفتوحة إلى مقاطع مغلقة بإدماج مقطعين قصيرين مفتوحين
فيتحوّل إلى مقطع متوسط مغلق في الغالب.

رابعا : إن ظاهرة الإدغام والإظهار في قراءة ابن كثير تنجم عن أسباب عدّة من بينها :

1- أسباب لهجية؛ فالتشديد مثلا قد يكون أحيانا اختلافا لهجيا ناتجا عن اختلاف في بنية
الصيغة في عرف كل انتماء لهجي، فقد يكون الفعل مثلا مضعفا ومشددا في لهجة ومفككا
أو مخففا في لهجة أخرى.

2- الاختلاف البيئي والجغرافي يعدّ عاملا بارزا في اختلاف القراءات ، فمثلا تتميز قراءة ابن
كثير بالإظهار؛ لأنّها من بيئة حضرية وليست بيئة بدوية، غير أنّ الإدغام لا ينعلم في قراءة
ابن كثير ، وبالتالي فإنّ قراءته لا تخلو من أيّ بيئة لغوية.

خامسا : عامل النحاة الهمزة حين تقع موقعا غير قياسي على أنّها مبدلة جوازا أو شذوذا من
الألف أو الياء أو الواو ، وهي صنعة تصريفية، بينما يرجعها المحدثون إلى مجموعة من
كراهات النطق وثقله على اللسان:

1- كراهية الحركات الطويلة في المقاطع المقفلة.

2- الهروب من المقطع المديد لكراهية النطق بمصوّت طويل في مقطع مقفل، وكراهية
الاحتفاظ بالمصوّت الطويل أو المزدوج في المقطع المقفل.

3- كراهية النطق بالصوائت الضعيفة (الواو والياء) مع مصوّت من جنسها.

4- كراهية الوقف على مقطع مفتوح ، حيث نجد أنّ الأبنية التي تنتهي بواو أو ياء بعد ألف
زائدة تتعارض مع أهمّ خاصية من خصائص النطق العربي – خاصية الوقف على السكون –
وعليه ، فإنّ الهمز ليس إبدالا وإتاما هو وظيفة ، وهي الإقفال لأنّ نهاية الكلام قد فرض عند
الوقف صوتا بعينه.

سادسا : أمّا تسهيل الهمز بكل صورته لثقل الهمزة وكثرتها في الكلام وتخفيفها لا يخلّ باللفظ.
فالتخفيف والتضعيف يعطيان دليلا على أنّ الهمز ليس سوى وظيفة يمكن اللجوء إليه، ويمكن

الاستعاضة عنه بصورة أخرى، ويمكن الاستغناء عنه ونقل الوظيفة إلى موقع آخر، وبناء على هذا فإنّ الإبدال غير واقع كما يقوله الصرفيون بل مجرد التعويض الموقعي للحفاظ على الإيقاع الذي هو جوهر التصريف للبنية العربية.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

Résumé :

Le thème évoqué traite les aspects phonétiques dans la lecture d'Ibn Kathir en raison de l'étude en linguistique moyennant les mécanismes de la phonologie afin de mettre en exergue les caractéristiques des livres du patrimoine linguistique, des lectures coraniques, de la perfection de la lecture en la présentant d'une manière scientifique pour permettre son assimilation aux étudiants de la branche de la langue et littérature arabe.

Les mots clés : les aspects phonétiques, lecture du coran, les voyelles, les consonnes, accent, affaiblissement du Hamza, assimilation, dissimilation.

Abstract :

The research treats the phonemic phenomena in Beno Kathir reading, in order to study these phenomena in modern linguistics, by using the organs of sounds science "phonology". In order to show these phenomena, which the linguistic heritage books.

And Quran readings books and linguistic in a scientific form to the benefit of language Arabic literature department learners.

The keywords: phonemic phenomena, the holly Quran, the vowels, the consonant, dissimilation, facilitating, phonology, modern linguistics.

ملخص :

يتناول هذا الموضوع الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، وذلك لدراستها ضمن الدرس اللغوي الحديث بتوظيف آليات علم الأصوات الوظيفي؛ لإبراز الظواهر التي حفلت بها كتب التراث اللغوي، وكتب القراءات القرآنية والتجويد، وتقديمها في قالب علمي حتى يستفيد منها دارسو قسم اللغة والأدب العربي.

الكلمات المفتاحية :

الظواهر الصوتية، القراءة القرآنية، الصوائت، الهمز والتسهيل، المماثلة، المخالفة.